عبدالله علي صبري

نون وما يعصفون

أوراق سياسية على هامش عملية (عاصفة الحزم)
والعدوان السعودي الأمريكي على اليمن

نون وما
يعصفون

صفحات للطباعة والنشر والتوزيع
دمشق - سورية
الطبعة الأولى : 2021م

عبد الله علي صبري

نون وما يعصفون

أوراقٌ سياسيّةٌ على هامش (عاصفة الحزم)
والعدوان السعوديّ الأمريكيّ على اليمن

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

إهداء

إلى شُهداءِ الإعلام الوطني والحربي

الذين حملوا أرواحَهم على أكُفِّهم وكاميراتهم على أكتافهم

فكانوا شهودَ النصر وأبطالَه

وثَّقوا الملحمةَ للداخل والخارج وللأجيال ثم سلكوا دربَ الرجال

فارتقوا محرابَ الكرامة حين صدقوا ما عاهدوا اللهَ عليه.

إليهم وإلى رفاقهم الشهداءِ الأحياء

أُهدي هذا العملَ المتواضع

عبدالله

مقدّمة

شكّلت المؤسّساتُ الإعلاميةُ الوطنيةُ خَطَّ الدفاعِ الأول في مواجَهةِ العدوان السعوديّ الأمريكي الغاشم على بلادنا، وفي التصدي للحرب التضليلية والنفسية التي رافقتها. وتمكّن الإعلامُ الوطني ـ بالرغمِ من محدوديةِ وسائِلِه وإمْكَاناته ـ من قلبِ الصورة التي قدّمها إعلامُ العدوّ..، وبدلاً من التضليلِ والفبركات التي طبعت أداءَ مختلفِ وسائل إعلام العدوان ومرتزِقته، كان الإعلامُ الوطني يعملُ على نقلِ الحقيقة من الواقع، متسلِّحاً بصدق الكلمة، ومستفيداً من جرائمِ العدوان المتوالية بحقّ اليمنيين، فنقلها موثَّقةً بالصوتِ والصورة، وموشحةً بمشاهد الدم والألم ودموع الثكالى من جهة، وبصُوَرِ البأس والثبات والعنفوان من جهةٍ أُخرى.

وليس خافياً أن الحربَ الإعلاميةَ المضلِّلةَ كانت موازيةً للعمليات العسكريّة للعدوّ منذُ الساعات الأولى لانطلاق الهجمة الغاشمة على شعبنا، والتي ما زالت متواصلةً ومعتمدةً على الإرجاف والتضليل الممنهج، وتدبيج انتصارات إعلامية لا صلةَ لها بالحقيقة أَو الواقع.

وإذا كانت أكاذيبُ وسائل إعلام العدوّ قد انطلت على شريحةٍ كبيرةٍ من الناس في الأشهر الأولى للحرب، فإنَّها سرعانَ ما ارتدّت عكسياً على الجبهة المقابلة، التي باتت تتابِعُ مجرياتِ الحرب ومستجداتها، وعينُها ومسامعُها مرتبطتان بالمصادر الموثوقة في الإعلام الوطني من قنوات فضائية وإذاعات وصحفٍ ومواقعَ إخبارية.

وبالنسبة إلى الجبهة الداخلية، فإنَّ الشريحةَ الأكبرَ من اليمنيين عبّرت عن وعيها وصمودها في وجه العدوان، وما رافق عملياته من زيف ودجل.. ويوماً بعد يوم تتسعُ دائرةُ الفهم، وجبهةُ الوعي، بالرغم من أن العدوَّ السعوديَّ الأمريكيّ اتجه إلى حظرِ عددٍ من الوسائل الإعلامية الرسميَّة والوطنيَّة، والتشويش على عددٍ آخرَ منها؛ بهَدفِ التعتيمِ على حقيقة جرائم العدوان وعلى أخبار تقدُّمِ الجيش واللجان الشعبيّة اليمنية في الحدود والعمق السعوديّين.

وبهذا التناغُمِ بين الإعلام الوطني وجبهةِ الوعي، تمكّنت الوسائلُ والمؤسّساتُ الإعلامية الحزبية والأهلية والرسمية من أن تقهَرَ التحدياتِ والصِّعابَ الموضوعيةَ والذاتية، ومضت مسلَّحةً بالإرادَة الوطنية المسؤولة، وقدّمت التضحياتِ المتواليةَ، حين انطلق رجالُ الإعلام الحربي في مختلف الجبهات، فواكبوا انتصاراتِ الجيش واللجان الشعبيّة، والعملياتِ النوعيةَ للقوة الصاروخية وللطيران المسيَّر، فكان الإعلامُ حاضراً في عمليتي الردع الكبرى "نصرٌ من الله"، والوجع الأكبر "البنيانُ المرصوص"، فكان بحقّ جبهة في كُلّ الجبهات..

في هذا الكتابِ إضاءةٌ على المشهدَين السياسيّ والإعلامي خلال يوميات الصمود في مواجهة هذه الحرب الظالمة والعاتية على بلادنا، فبالإضافةِ إلى الأوراق والأبحاث السياسية والمقالات الصحفية التي رصدت جرائمَ تحالف العدوان وانتهاكاتِه بحقّ الإعلام الوطني والإعلاميين الأحرار، وحاولت سَبْرَ غورِ التضليل الإعلامي الذي توَّلته كُبرَياتُ المؤسّسات الإعلامية العربية الممولة سعوديّاً وخليجياً، يضُمُّ الكتاب عدةَ أبحاث قدّمها الكاتبُ في ندوات نوعية، وأجاب من خلالها عن كثيرٍ من الأسئلة والتساؤلات المتصلة بقضية العدوان، وأبعاد الحرب العدوانية على بلدنا، والرؤى والمقترحات المتصلة بمفاوضات الحلّ السياسيِّ، ومبادرات السلام. لقد قدمت الحواراتُ الصحفيةُ والمقالاتُ المختارةُ في الكِتاب صورةً بانورامية، عن يومياتِ الحرب والحصار ومختلفِ التداعيات السياسيّة والاقتصادية والإنسانية.

ولا يسعُ الكاتب هُنا إلا أن يتقدمَ بجزيل الشكر والامتنان لكُلِّ مَن ساهم في إعداد الكتاب وطباعته حتى وجد طريقَه للنشر.. والشكرُ موصولٌ لكل الإعلاميين الشرفاء والأحرار، الذين ثبتوا صفّاً واحداً ومتحداً في مواجهة العدوان وحربه الإعلامية، وشكّلوا بصمودهم ووعيهم حجرَ الأَسَاس في معركة الحرية والكرامة والدفاع المقدَّس عن الوطن وكرامته وعن سيادته واستقلاله.

أما رجالُ الله من شهداء الإعلام الوطني، فَإِنَّ القلمَ ينحني خجلاً لعظيمِ تضحياتهم، ويقيناً أنه لولا عطاءُ الدم في جبهات النزال والفداء، لَمَا كان لهذا المداد المسال أن يرى النور.

النصرُ خيارُنا الأولُ والوحيد، والخزيُ والعارُ للعدوان ومرتزِقته وعملائه.

عبدالله علي صبري

الفصل الأول

ندوات ودراسات

لُعبةُ الأمم في اليمن حرباً وسلماً:
ما يُرى وما لا يُرى من المصالح والصفقات والمؤامرات

صحيفة الثورة، نيسان/ إبريل 2019م

في الأَيَّام الأولى من نيسان/ إبريل 2019م، سيَّرت السعوديّةُ التي تقودُ تحالُفَ الحرب العدوانية على اليمن قُوَّةً عسكريّةً مزوَّدةً بأسلحة ثقيلة إلى مدينة سيئون بمحافظة حضرموت شرقي البلاد، تحت ذريعة حماية انعقاد دورة مختلف حول شرعيتها ونصابها لمجلس النواب اليمني.

وبعيداً عن جدل الأطراف اليمنية المتصارعة على مرجعية المجلس المنتهية ولايته منذ 2009م، يمكن القول بأن الخطوةَ السعوديّةَ لا تنفصلُ عن طموحات الرياض غير المشروعة في الوصول إلى البحر العربي عبر الأراضي اليمنية في حضرموت والمهرة.

وبُعَيْدَ أَيَّام فقط اتخذ الرئيسُ الأمريكي حقّ النقض، تجاه قرار أصدره الكونغرس يقضي بوقف الدعم الأمريكي للسعوديّة في حربها على اليمن، ما يؤكّد مجدّداً أن الرياض ما كان لها أن تقومَ بهذه الحرب وتتحمل ما تلاها من تداعيات لولا مباركة البيت الأبيض، الذي شجّع في ظلّ الإدارَة السابقة على تشكيل التحالف السعوديّ، ومنحه الغطاءَ السياسيَّ في مجلس الأمن الدولي والأروقة الأممية المعنية.

وخلال السنين المنصرمة تبين بما لا يدعُ مجالاً للشك أن الدولَ التي تؤازرُ بعضَها في هذه الحرب العدوانية ليست في وارد استعادة ما يسمى بالشرعية، بقدر ما تستخدم هذه الذريعة كشمّاعة للتغطية على الكثير من المصالح والصفقات والمؤامرات التي لم تعد تخفى على كُلّ ذي لُبٍّ سليم أَو ضمير حي.

في هذه الورقة يحاول الكاتب لملمة شتات الأهداف والمصالح المتعددة، بل والمتضادة أَحياناً، التي شكلت وقود الحرب القائمة على اليمن، وشكّلت الأرضيةَ التي قامت عليها علاقة صنعاء بالخارج طوال العقود الماضية.

محنةُ اليمن موقعاً وجواراً

بالإضَافَة إلى الموقع الإستراتيجي الذي تضاعفت أهميّته بعد قيام الوَحدة اليمنية 1990م، فقد أَدَّت المتغيراتُ الدولية والإقليمية التي أعقبت انهيار اتّحاد السوفيتي، وحرب الخليج الثانية (تحرير الكويت)، إلى انكشاف اليمن ومحاصَرتها، والتعامل معها خليجياً كدولة مارقة، وناكرة للجميل.

وإذ أدرك الساسةُ اليمنيون خطورةَ تردِّي العلاقة مع دول الجوار في ظلّ الجغرافيا السياسيّة التي تجعل من اليمن امتداداً استراتيجياً لكُلٍّ من السعوديّة وسلطنة عُمان، فقد ضاعَفَ من مأزق اليمنيين أن القوى الدولية الكبرى كانت ولا تزال تنظر إلى بلادهم؛ باعتبَارِها الحديقةَ الخلفيةَ للرياض. وفاقم المأزق حالة الجوار السيئة مع الدولة الأغنى نفطياً.

لم تتوقفْ مطامعُ آل سعود في اليمن عند حَدٍّ معين، فبالإضَافَة إلى احتلال محافظات نجران وجيزان وعسير في الشمال، ومناطق أُخْرَى في جنوب البلاد مثل شرورة والوديعة، والاستغلال الأُحادي لصحراء الربع الخالي، أطلقت الرياض العنانَ لسياسة التدخّل في شؤون اليمن الداخلية من خلال شراء الولاءات السياسيّة التي أفضت إلى فرض اتّفاقية حدود مجحفة لا تزالُ ساريةَ المفعول.

وبالنسبة إلى سلطنة عُمان التي التزمت قاعدةَ عدم التدخّل في الشأن اليمني، فقد توطّدت علاقتها مع اليمن الموحَّد بعد اتّفاقية الحدود، لكنها مع ذلك ـ ولدوافعَ متعلقةٍ بأمنها القومي ـ حصرت الامتيازاتِ الخَاصَّةَ بالنسبة إلى العمل والإقامة في عُمان على أبناء محافظة المهرة الحدودية، الذين حاز العديد منهم الجنسية العُمانية أَيضاً.

لاحقاً وفي ظلّ تراجع العلاقات اليمنية ـ السعوديّة، ستظهر الإماراتُ كوِجهة جديدة لليمنيين سواء أكانوا مستثمرين أَم باحثين عن فرص عمل. وبالرغم من القيود التي فرضتها أبو ظبي على اليمنيين، إلا أن العلاقة بين البلدَين والشعبَين كانت جيدةً إلى حَدٍّ

كبير، ما شجّع الإماراتُ على عرض مشاريعَ مهمة تتعلق بتشغيل ميناء عدن، الذي عجزت القيادة السياسيّة لليمن عن استثماره على النحو المطلوب.

أما قطرُ فقد ظهرت كلاعبٍ مُهِمٍّ مع قيام ما يُعرَفُ بالربيع العربي، إذ ساندت الدوحةُ الثورةَ الشبابية ودعمت السلطة الجديدة بمختلف رموزها الشبابية والتقليدية من قيادات الإخوان المسلمين- حزب الإصلَاح.

اليمن ومصالحُ اللاعبين الكبار

تتعامَلُ الولاياتُ المتحدة الأمريكية مع اليمن من منظور أمني بحت، سواء في إطار المواجهة مع التنظيمات الإرْهَابية، أَو من جهة تأمين الملاحة الدولية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، أَو حتى من جهة تأمين السعوديّة، من منطلق أن فوضى اليمن قد تستشري فتهدّد أمن المملكة المُهمة إستراتيجياً لأمريكا وللدول الصناعية غرباً وشرقاً.

وتشترك الدولُ الكبرى المهيمنةُ على مجلس الأمن في ذات النظرة، مع ملاحظة أن فرنسا كانت إلى قبل 2015م، من أَهَمِّ الدول المستثمرة في قطاع النفط، بينما تداعب كُلاً من روسيا وبريطانيا أحلامُ العودة إلى المنطقة من بوابة علاقاتها التأريخية بالجنوب اليمني.

أضف إلى ذلك، فقد كانت جزيرةُ سوقطرى في المحيط الهندي محطَّ أنظار القوتين الكُبرَيين موسكو وواشنطن، فقد حاولت الدولتان - كُلٌّ على حدة- إقامةَ قاعدة عسكريّة في الجزيرة بالتفاهم مع الجانب اليمني، إلا أن صنعاءَ أظهرت ممانعةً إيجابيةً تُحسَبُ للنظام السابق.

وبالنسبة إلى بيجين، فقد تضاعفت أهميّة اليمن مع تصاعد نشاط التنين الصيني التجاري، حَيْثُ توفر السواحل والموانئ اليمنية قاعدة الانطلاق الأقرب إلى شرق القارة الإفريقية، ذات الحسابات التنافسية بين الدول الكبرى.

وفوق ذلك فَإنَّ اليمنَ ونظراً لكثافة سكانه مقارنة بدول الجوار العربي والإفريقي، شكلت سوقاً مهمةً للبضائع الصينية. وضاعف من أهميّة اليمن أن طريقَ الحرير في الخطة الصينية الطموحة يشملُ في مساره البحري باب المندب والبحر الأحمر.

إقليمياً، وجدت إيران من خلال الحراك الشعبي الذي أطلقت عليه (الصحوة الإسْلَامية) فرصةً لنسج علاقات مع قوى سياسيّة وشعبيّة يمنية في السلطة والمعارضة، وساعدها في ذلك أن السعوديّة اتخذت موقفاً سلبياً تجاه مطالِبِ التغيير ودعمت حَلًّا سياسيّاً وسطاً حافَظَ على دور كبير للقوى التقليدية في السلطة والحكومة الانتقالية التي تشكّلت وفْقاً للمبادرة الخليجية، ما جعل بعضَ الفصائل الثورية المستقلّة والرافضة للمبادرة الخليجية وللتدخل السعوديّ، تتجه إلى الانفتاح على الجمهورية الإسْلامية، والاستفادة من القواسم المشتركة مع طهران فيما يتعلق بدعم القضية الفلسطينية ومحور المقاومة، ومناهضة المشروع الصهيوأمريكي في المنطقة.

جمهورية مصر العربية، تعد هي الأُخْرَى من الفاعلين الإقليميين في موضوع اليمن، فبالإضَافَة إلى الأهميّة التكاملية بين قناة السويس ومضيق باب المندب، وأمن البحر الأحمر بشكل عام، تربط البلدين علاقة خَاصَّة متجذرة منذ ستينيات القرن الماضي حين دعم عبد الناصر ثورتَي اليمن في الشمال والجنوب.

وبالرغم من أن دورَ مصر انحسر في اليمن لصالح السعوديّة، إلا أن القاهرة كانت الشريكَ الداعمَ لصنعاء خلال المرحلة الأولى من بناء الدولة ومؤسّساتها الجمهورية، ومنحت هذه الخصوصية، وما تلعبه "القُوَّة الناعمة" لمصر، علاقة البلدين والشعبين قُوَّة دفع مستمرّة. بالرغم من مشاركة مصر في التحالف السعوديّ، إلا أن أغلبَ اللاجئين اليمنيين فضّلوا خيارَ القاهرة على غيرها من العواصم العربية.

حساباتُ الربح والخسارة في الحرب على اليمن

منذُ بدء العدوان على اليمن تكشّفت الحقائقُ الواحدة تلو الأُخْرَى، وتبيّن لأرباب العقول أن الشرعية مُجَرّد شمّاعة استخدمها التحالفُ السعوديّ لتحقيق مآربه وأطماعه في اليمن، وليس آخرها العمل على تثبيت سيطرته العسكريّة على محافظتي المهرة وحضرموت.

إلا أن الربحَ الموهومَ للسعوديّة والإمارات، يشكل في جانب منه خسارةً فادحةً بالنسبة إلى سلطنة عُمان، التي كانت مطمئنةً إلى استقرار أمنها في الحدود الغربية مع اليمن، فجاء الاحتلالُ السعوديّ الإماراتي، ليهدّدَ أمنَ اليمن والسلطنة، ويحدّ من امتيازات عُمان وما تحقّقه من مكاسبَ اقتصاديةٍ عبر المنافذ البرية والبحرية إلى اليمن.

هـذا التململُ العُمـاني دفـع بريطانيـا إلـى مضـاعفة جُهودهـا فـي المِلَـفّ اليمنـي، بالموازاة مع تنفيذ مناورات عسكريّة مشتركة مع مسقط. بالرغم من الضـغط الـذي يواجـه حكومة تاريزا ماي. وقد واصلت بيع الأسلحة للسـعوديّة، كمـا تواصـل فـي الوقـت نفسـه التسويق لأوهام السلام منذ النجاح النسبي الذي تحقّق في مشاورات السويد.

غير أن الولايات المتحدة كانت ولا تزال المسـتفيدَ الأكبـرَ مـن حـرب الـيمن، فقـد وقّعت مع الرياض عدة صفقات بعشرات المليارات، الأمر الذي ساعد الـرئيسَ الأمريكـي دونالد ترامب على تحقيق وُعُودِه الشعبوية فيمـا يتعلـقُ بتـوفير الآلاف مـن فـرص العمـل للعاطلين وتحسين الأوضاع الاقتصادية للمواطن الأمريكي.

وأمكن لواشنطن أَيْضاً توظيف الجماعات الإرْهَابية، واستخدامها كمطيّة للعـدوان علـى سيادة اليمن، حَيْثُ نفّذت عشرات الغارات من خلال طائرات دون طيار.

ومنذ بدء العدوان تحَرّكت "القاعدة"، واستولت علـى المكـلا فـي حضـرموت، ثـم تراجعت وأفسحت المجال للقُوَّات الإماراتية المسنودة أمريكياً. وعلى الرغم من التراجـع الظاهر لدور التنظيمات الإرْهَابية إلا أن واشنطن ما تزال تنظر إلى اليمن كمسرح للفوضـى المسيطر عليها، خُصُوصاً بعد تلاشي تنظيمي القاعدة وداعش في العراق وسوريا، ما ينـذر بأن اليمن ستكون المأوى للعناصر الإرْهَابية التي يرادُ إعادَة تدويرها واستخدامها أمريكيـاً، كما جرت العادة.

روسيا هي الأُخْرَى وإنْ سـلكت دربَ التـوازن فـي المِلَـفّ اليمنـي، إلا أنهـا تنتظـرُ فرصةَ الوصول إلى الميـاه الدافئـة اليمنيـة بفـارغ الصـبر، لكـن حتـى وإن لـم يتحقّـق هـذا الطمـوح، فَإنَّهـا لا تـزال تحـاول تحقيـق كثيـر مـن المكاسـب الاقتصـادية مـع الجانـب السعوديّ، بما في ذلك العمل على إتمام صفقة بيع صواريخ س400 إلـى الريـاض، والتـي جرى التفاهم عليها أثناء زيارة العاهل السعوديّ إلى موسكو نهاية 2017م.

لكن على عكس واشنطن وموسـكو تبـدو الصـينُ حتـى الآن المتضـررَ الأكبـرَ مـن استمرار الحرب، فبالإضَافَة إلى تزايد المخاطر على الحركة التجارية فـي البحـر الأحمـر، فقد تعطّلت مشاريعُ صينية- يمنية مشتركة، منها اتّفاقيـةُ تشـغيل ميناء عـدن الاسـتراتيجي، وتجـد بيجـين نفسَـها فـي حـربِ مـوانئ مشـتعلةٍ مـع الإمـارات العربيـة المتحـدة.

اللافتُ أن الصين قد سارعت عام 2017م إلى إقامة قاعدة عسكريّة في جيبوتي هي الأولى لها خارج حدودها الوطنية.

ولا شك أن ثمة مصلحةً مشتركةً بين أبو ظبي وواشنطن في الحدِّ من النمو الاقتصادي للصين التي يسابق ساستها الزمن؛ بهَدفِ التربُّع على عرش الاقتصاد العالمي وتجاوز كُلّ العراقيل التي تضعها الإدارَة الأمريكية في طريق التنين الآسيوي.

الإماراتُ العربية المتحدة، وهي الفاعلُ الثاني ميدانيّاً وربما الأول، دخلت الحربَ وعينُها على الموانئ الإستراتيجية في جنوب البلاد وشمالها. وفي سبيل الوصولِ إلى هذه الغاية تسلك الإمارات طريق العدوان ذي النزعة الاستعمارية، فقد قلبت ظهر المجن على ما يسمى بالشرعية، وتولت بنفسها تشكيل ميليشيات خَاصَّة ـسمّتها أحزمة أمنيةـ في عدد من المناطق والمحافظات اليمنية، وقد ساعدتها بعضُ فصائل الحراك الجنوبي في السيطرة على الموانئ والسواحل والجزر المهمة، ولا تزال أبو ظبي تعمل باتّجاه السيطرة على ميناء الحديدة غربي اليمن بالرغم من أن محاولاتِها العسكريّةَ السابقة وصلت إلى طريق مسدود.

السعوديّة وأطماعُها السافرة في حضرموت

تعليقاً على خُطوةِ السيطرة السعوديّة على مدينة سيئون بمحافظة حضرموت يمكن للبعض أن يسألَ: لماذا تأخّرت السعوديّة أربعَ سنوات منذ بداية العدوان حتى تتواجدَ عسكريّاً في هذه المحافظة الكبيرة والمهمة جيوسياسيّاً؟

من المعروف أن ما يسمى بعاصفة الحزم التي باشرت عملياتها العسكريّة صبيحة 26 آذار/ مارس 2015م، واتخذت من عنوان استعادة "الشرعية" غطاءً لها، ركّزت على المحافظات والمناطق التي غدت تحت سيطرة اللجان الشعبيّة المحسوبة على "أنصار الله". وحيث إنه لم يكن هناك تواجد لهذه اللجان في حضرموت، فقد انتفت الذريعة لاستهداف المحافظة والعدوان عليها مع بداية الحرب.

هنا استغلت الجماعاتُ الإرْهَابية وفي مقدمها تنظيم القاعدة، الأوضاعَ المستجدة، وتحَرّكت بضوءٍ أخضرَ أمريكي ـ سعوديّ، فسيطرت على مدينة المكلا في حضرموت،

الأمر الذي منح تحالف العدوان السعوديّ الأمريكي مبرّرَ التدخّل العسكريّ تحت غطاء "محاربة التنظيمات الإرْهَابية"، إلا أن هذه الخطوةَ تأخرت عدة أشهر، جرى خلالها توظيفُ عناصر القاعدة والسلفية الجهادية في مواجهة الجيش واللجان الشعبيّة اليمنية في عدد من المحافظات.

وفي نيسان/ إبريل 2016م، تحَرّكت قُوَّةٌ عسكريّة إماراتية وبمساندة أمريكية، أمكنها في مواجهةٍ مسرحية خلال ساعات إعلانُ تحرير المدينة من القاعدة والعناصر المسلحة.

وبعد ثلاث سنوات من الاحتلال الإماراتي للمدينة، يأتي تعزيزُ الاحتلال بقُوَّة سعوديّة، ليكشف ضمن عواملَ أُخْرَى عن الرغبة الدفينة للنظام السعوديّ في الوصول إلى المياه الدافئة جنوبي اليمن مهما كان الثمن.

كما أن هناك حديثاً عن مشاريع استراتيجية تنوي المملكة إقامتها كـ"قناة سلمان"، والأنبوب النفطي من الخليج العربي إلى بحر العرب عبر المهرة أَو حضرموت، وجسر النور بين جيبوتي واليمن، وغيرها من مشاريع، لا تريد المملكةُ تنفيذَها عبر شراكة حقيقية، بل ضمن تفاهُمات على حساب المصلحة الوطنية وسيادة الدولة اليمنية.

التحضيرُ للمعركة الشاملة مع إيران

يتزايدُ الحديثُ عن حربٍ شاملةٍ في المنطقة، تنسجُ خيوطَها بتناغمٍ صهيوأمريكي، وبقبول سعوإماراتي، إلا أن عدمَ الثقة في نتائج الحرب مع الجمهورية الإسْلَامية ومن معها من القوى والحركات المدرجة في "محور المقاومة"، يدفعُ اللاعبَ الأمريكي إلى تهيئة الأجواء باتّجاه عزل إيران لصالح التطبيع المكشوف بين الدول العربية وإسرائيل.

وقد جاء مؤتمر وارسو في شباط/ فبراير 2019م ليكشفَ عن مدى قبول النخب الانهزامية العربية بإسرائيل، وبالتعاطي معها كدولة صديقة، على الطريقة التي أوحى بها وزير خارجية هادي خالد اليماني.

قبلَها وبعدَها تصرفت عُمانُ وصرّح وزير خارجيتها بإمْكَانية التطبيع مع الكيان الصهيوني، والتعامل مع دولة إسرائيل كأمر واقع. وبالرغم من أن البعضَ فسّر الخطوةَ

العُمانية على أنها ردٌّ عملي على تهديد الأمن القومي العُماني؛ بسَببِ التواجد العسكريّ المتصاعد للسعوديّة في شرق اليمن، إلا أن السلوكَ العماني قد حَدَّ من سُمعة السلطنة، ومن دورها المحايد الذي كان يمكنُ أن تلعبَه في التقريب بين دول المنطقة والتخفيف من حدّة الصراعات القائمة. ولعل هذا ما يريده اللاعبُ الأمريكي الذي يجهدُ في تحييدِ أيّ صوت عقلاني يعترضُ مسارَ الحرب المحتملة.

وفي هذا الإطار كان واضحاً أن الاستماتة التي ظهر عليها تحالفُ العدوان وهو يحاولُ استكمالَ السيطرة على الساحل الغربي لليمن، واحتلال الحديدة وميناءها الإستراتيجي، غير منفصلة عن هدفٍ أكبرَ يشملُ تأمينَ الملاحة في البحر الأحمر، والحؤول دون أي تهديد فعلي للبارجات الحربية التي لا بُدَّ من تأمين حركتها خلال العبور وبعده من مضيق باب المندب.

صحيحٌ أن ثمة تهدئةً نسبيةً تشهدُها الحديدةُ مع محاولات متكرّرة لتنفيذ اتّفاق ستوكهولم وتحييد المحافظة عسكريّاً، إلا أن السيدَ عبد الملك الحوثي هدّد على نحوٍ واضحٍ في حوار تلفزيوني عرضته قناة المسيرة في نيسان/ نيسان/ إبريل 2019م، بتفعيل القُوَّة البحرية في حال تعرضت الحديدة لتصعيد عسكريّ مجدّداً.

التقسيمُ، والفوضى، وانفصالُ الجنوب

أدى ظهورُ أنصار الله كلاعبٍ سياسيٍّ فاعلٍ ومسيطر منذ 21 أيلول/ سبتمبر 2014م إلى ردة فعل سعوديّة؛ بهَدفِ تحجيم القُوَّة الفتية الجديدة ومحاصَرة فرصة خروج اليمن من تحت العباءة السعوديّة الأمريكية. ولأن هذه المهمةَ قد فشلت تَماماً، فَإنَّ سيناريو انفصال الجنوب لا يزال قائماً، ولا تزال السعوديّة تتطلع إلى قيام دولة رخوة وتابعة لها في جنوب اليمن، ما يمكنها من تنفيذ مشاريعها الطموحة، إضَافَةً إلى الاستفادة من الموقع الإستراتيجي والموانئ المهمة اليمنية، ودفع أنصار الله للانكفاء إلى شمال البلاد.

بَيْدَ أن صعوبةَ قيام دولة مستقرة وقوية في الجنوب على المدى المنظور، لا يشجّعُ على المضي في إعلان دعم انفصال الجنوب عن شمال اليمن، كما أن العملَ على تثبيت الوحدة وتقوية الدولة اليمنية غيرُ وارد في المشروع السعوديّ أصلاً.

هنا تتقاطع المصلحة السعوديّة مع المشروع الصهيوأمريكي الذي يريد تقسيم اليمن إلى عدة كانتونات تتجاذبُها الفوضى والصراعاتُ، وحتى إن استيقظت القوى اليمنيةُ وانفتحت على بعضها، فَإنَّ الطموحَ الأكبرَ لدى النخب الحزبية أن تتحولَ اليمن إلى دولةٍ فيدرالية مؤلفة من إقليمين أَو أكثر (مع فارق أن طموحَ وظروفَ قيام دولة اتّحادية قبل العدوان مختلفٌ جذرياً عن تصور الدولة اليمنية التي يريدها التحالف السعوديّ بعد الحرب).

أما إذَا لم يتوافقِ اليمنيون، فلا مانعَ بالنسبة إلى السعوديّ والأمريكي أن تطولَ فترة الحرب، مع تغذيةِ الصراعِ الداخلي في إطار قواعدِ اشتباكٍ مسيطَرٍ عليها، لكن لا مكانَ فيها لمصطلحات وأوهام من قبيل "الشرعية" وغيرها، فالعدوُّ السعوديُّ الأمريكي كان ولا يزالُ يتعامَلُ مع فرقاء الصراع اليمني؛ باعتبَارِهم جَميعاً "فخّاراً يكسِّرُ بعضُه بعضاً".. ولا عزاءَ للأغبياء.

***

الترتيباتُ الأمنيةُ وعقباتُ الحلّ السياسيّ في اليمن.. قراءةٌ من الداخل

صحيفة الثورة، تشرين الأول/ أكتوبر 2018م

حين كادت مفاوضاتُ الكويت بينَ الأطرافِ السياسيَّة اليمنية تُنجِزَ حلًّا سياسيّاً وأمنيّاً مقبولاً ومعقولاً للمشكلة اليمنية وسط دعم سفراء الدول الثمانية عشرة، الذين كانوا يحثُّون مختلفَ الأطراف على المضي في تقديم التنازلات، عادت الأمورُ إلى مربع الصفر مع تمسك وفد حكومة هادي بتنفيذ الترتيبات الأمنية وانسحاب مسلحي أنصار الله من العاصمة صنعاء والمدن الكبرى قبل تشكيل الحكومة التوافقية التي كانت حجر الأَسَاس في الترتيبات السياسيّة المطروحة على طرفي طاولة المفاوضات.

فما الترتيبات الأمنية التي يطالبُ بها طرفُ هادي أَو ما يُعرَفُ بالحكومة الشرعية كشرطٍ لإيقاف الحرب، وللدخول في عملية سياسيّة تستوعبُ مختلفَ الفرقاء اليمنيين، بمن فيهم أنصار الله؟ ولماذا يرفض أنصارُ الله الحوثيون وحلفاؤهم التعاطيَ مع الاشتراطات الأمنية، بالرغم من إعلانهم قبولَ قرار مجلس الأمن 2216 للعام 2015م، كأحد أَهَمِّ مرجعيات الحلّ السياسيّ في اليمن؟

ثم ما طبيعةُ هذه الترتيبات، وما علاقتُها باتّفاق السلم والشراكة الذي تم التوقيعُ عليه بين مختلف الأطراف السياسيّة في 21 أيلول/ أيلول/ سبتمبر 2014م، وهل تغيّرت طبيعةُ هذه الترتيبات بعدَ أكثرَ من ثلاث سنوات على الحرب العدوانية التي شنتها السعوديّة ودول التحالف العربي في اليمن تحت مسمى "عاصفة الحزم" بذريعة استعادة الشرعية وإنهاء انقلاب (الحوثي/ صالح)؟

▪ خلفيةٌ عن الأزمة اليمنية

الحربُ العدوانية على اليمن ليست منفصلةً عن تطورات الأزمة السياسيّة منذ الحراك الشعبي في 11 شباط/ فبراير 2011م، مُروراً بأحداث 21 أيلول/ سبتمبر 2014م، وُصُولاً إلى إعلان عاصفة الحزم والحرب على اليمن المتواصلة منذ 26 آذار/ مارس 2015م.

لقد أفضى الحراكُ الشعبيُّ الذي شهدته اليمنُ في إطار ما يُعرَفُ بالربيع العربي إلى اتّفاق تقاسم السُّلطة بين حزب المؤتمر الشعبي العام وأحزاب المعارضة، وتنازل الرئيس السابق علي عبدالله صالح عن السلطة لنائبه عبد ربه منصور هادي، وِفْقاً للمبادرة الخليجية التي دخلت البلاد من خلال بنودها وآليتها التنفيذية مرحلة انتقالية كان يُفتَرَضُ أن تنتهيَ بإجراء انتخابات نيابية ورئاسية خلال عامين من استلام هادي السلطة[1].

وِفْقاً للمبادرة أَيْضاً التأمت القوى السياسيّة والشبابية والمجتمعية في حوار وطني شامل استمر نحو تسعة أشهر، وشاركت فيه بعضُ القوى الثورية التي كانت معارضةً للمبادرة الخليجية مثل أنصار الله الحوثيين، والحراك الجنوبي.

توافقت مكوناتُ الحوار الوطني بشكل عام على بناء دولة يمنية اتّحادية، تقوم على الشراكة الوطنية بين الفرقاء السياسيّين، وتلتزم بمعالجة أبرز قضيتين سياسيّتين: القضية الجنوبية، وقضية صعدةَ، إِضَافَةً إلى مخرجات رئيسة جرى إحالتُها إلى لجنة دستورية؛ بهَدفِ صياغةِ عقدٍ اجتماعي جديد ينظم الحياة السياسيّة والعامة في اليمن.

بَيْدَ أن التفاهُمَ الوطني العام اصطدم بنوع من الإقصاء، حين استأثر الرئيسُ هادي بالحسمِ في معظم القضايا الخلافية، وعلى رأسها مسألة الأقاليم

(1) نصت الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية على تنظيم انتخابات رئاسية مع نهاية المرحلة الانتقالية الثانية، التي تحددت بمدة عامين وِفْقاً للفقرة الثانية من المادة السابعة للآلية التنفيذية، وهذا نصها: "تبدأ المرحلة الثانية ومدتها عامان مع تنصيب الرئيس بعد الانتخابات الرئاسية المبكرة وتنتهي بإجراء الانتخابات العامة وفقاً للدستور الجديد وتنصيب رئيس الجمهورية الجديد". ويتوفر نصُّ المبادرة على الرابط:

https://yemen.press.com/news_4043

التي عارضها أنصارُ الله، وتحفّظ عليها الحزبُ الاشتراكي، وبعضُ فصائل الحراك الجنوبي[1].

تزامن ذلك مع اندلاع حرب جديدة في محافظة صعدة، امتدت من "كتاف" إلى "دَمَّاج"، ولم تتوقف عند محافظة عمران المحاذية للعاصمة صنعاء. وبينما بدا أن الرئيس والجيش كانا على موقف الحياد من هذه الحرب التي انخرطت فيها مجاميع سلفية وقبلية وبعض الفصائل العسكريّة المحسوبة على حزب الإصلاح (الإخوان المسلمين)، تصرفت حكومة الوفاق الوطني بنوع من التبلُّد السياسيّ حين أقرت في هذه الأجواء المشحونة زيادة سعرية للمشتقات النفطية زاعمة أن موازنة الدولة أصبحت عاجزة عن دفع رواتب الجيش وموظفي القطاع العام والحكومي[2].

هنا وجد أنصار الله الفرصة سانحة لتنظيم حركة شعبيّة ساخطة على الحكومة، وخرجت المظاهرات والمسيرات في عدة محافظات. وعلى وَقْعِ الزخم الشعبي المتصاعد والمسنود بحماية قبلية مسلحة، اشتغل مبعوث الأمم المتحدة حينها جمال بن عمر على صياغة تفاهم وطني يقوم على أَسَاس الاستجابة للمطالِب الشعبيّة فيما يتعلق بأسعار المشتقات النفطية، وتحقيق الشراكة الوطنية في السلطة وِفْقاً لمخرجات الحوار الوطني، ويتضمنُ إطاراً للمعالجات الأمنية، التي تستهدف ضبط الأمن ومواجهة الجماعات الإرهابية وتمكين الدولة من بسط نفوذها، ونزع الأسلحة الثقيلة من مختلف الفصائل والجماعات، وانسحاب (الحوثيين) من المناطق التي يسيطرون عليها كعمران وصعدة والعاصمة صنعاء[3].

---

(1) أكّدت الأمانة العامة تمسك الحزب الاشتراكي بوجهة نظره حول شكل الدولة الاتحادية على أساس إقليم في الشمال، وإقليم في الجنوب، واعتبرت خيار الإقليمين "حلاً واقعياً لأزمة الوحدة ومخلفات حرب 94". انظر:

http://aleshteraky.com/mlhf_fkbiq/item_239

(2) أعلنت وزارة النفط عن الأسعار الجديدة في 30_7_2014م، ونشرت وكالة سبأ الرسمية تقريراً حكومياً جاء فيه "إن رفع الدعم عن المشتقات النفطية وبصورة عاجلة أصبح ضرورة وطنية حتمية لتلافي وصول البلد إلى حالة الانهيار الاقتصادي".

http://www.sabanews.net/ar/news_362574

(3) لقراءة نصّ الاتفاق على موقع وكالة سبأ الرسمية:

http://www.sabanews.net/ar/news369099.htm

أيَّدت الأممُ المتحدة والدولُ الراعية للعملية السياسيّة اتّفاقَ السلم والشراكة الذي وقَّعت عليه الأحزابُ السياسيّةُ مع ممثلي أنصارِ اللهِ في 21 أيلول/ سبتمبر 2014م. وبناءً على الاتّفاق تشكَّلت حكومةٌ جديدةٌ برئاسة المهندس خالد بحَّاح (13-10-2014م) وسطَ خلافٍ حادٍّ بشأن طريقة ومستوى تمثيل المكونات السياسيّة فيها.

ومن المفارقات أن جماعةَ أنصار الله التي باتت أشبهَ بسلطة أمر واقع بعد أن سيطرت أمنياً على العاصمة صنعاء والمؤسّسات الحكومية فيها، وجدت نفسَها خارجَ الحكومة، بالمخالفة الفجَّة لاتّفاق السلم والشراكة[1]، الأمر الذي انعكس سلباً على تنفيذ بقيةِ التزامات وبنود اتّفاق السلم والشراكة، وبالأخص المواد المضمنة في الملحق الأمني.

وفي ظلّ هيمنة عدم الثقة بين الرئيس هادي وأنصار الله، شهدت العاصمةُ صنعاءُ مواجهةً عسكريّة محدودة بين اللجان الشعبيّة وألوية حماية الرئاسة، انتهت بانسحاب قوات الجيش، وانكشاف الرئيس هادي أمنياً، الأمر الذي اضطره إلى إعلان استقالته واستقالة حكومة بَحَّاح في الوقت نفسه[2]، لتدخل البلد في فراغ أمني سياسيّ، وُصُولاً إلى التدخّل العسكريّ الخارجي، وإعلان الحرب السعوديّة على اليمن.

▪ الملحقُ الأمنيّ لاتّفاق السلم والشراكة

يكتسبُ الملحقُ الأمني لاتّفاق السلم والشراكة أهميته من كونه قد لامَسَ المشكلةَ الأمنية اليمنية في صميم تفاصيلها، مستنداً في معالجة تداعياتها إلى المخرجات التوافقية للحوار الوطني، وبالأخص المتعلقة بقضية صعدةَ، وإلى ما تفرضه المستجدات والمتغيرات السياسيّة والعسكريّة على أرض الواقع، وفوق ذلك فَإِنَّ معظمَ بنوده لا تزال

(1) نصَّ الاتفاقُ في بنده الأول على تشكيل حكومة كفاءات في مدة أقصاها شهر من تاريخ التوقيع، تعتمد في تشكيل الحكومة الجديدة مبادئ الكفاءة والنزاهة والشراكة الوطنية، على أن تضمن مشاركة واسعة للمكونات السياسيّة.

(2) جرى الإعلانُ عن استقالة هادي في رسالةٍ بعثها إلى رئيس مجلس النواب بتاريخ 22-1-2015م، ويومَها أعلن الناطق باسم الحكومة أن رئيسَ الوزراء خالد بحَّاح قدّم استقالتَه أيضاً (وكان من المفترض أن تبقى الحكومة لتصريف الأعمال لفترة مؤقتة).
http://www.aljazeera.net/news/arabic/22.1.2015

صالحة للعمل بها في إطار تسوية سياسيّة تضع حدّاً للحرب والحصار وتفتح الطريق من جديد أمام التوافق الوطني المنشود.

فالبند الأول من الملحق الأمني للاتّفاقية، ينُصُّ على:

- إزالة جميع عناصر التوتر السياسيّ والأمني.
- تمكين الدولة من ممارسة سلطاتها.
- وقف جميع أعمال العنف فوراً في العاصمة صنعاء ومحيطها من جميع الأطراف.

فلا جدال أن استقرار الحالة الأمنية في العاصمة صنعاء، يتطلب إنهاء عمل اللجان الشعبيّة والثورية التي جرى استحداثها من بعد 21 أيلول/ سبتمبر 2014م، ما يساعد الحكومة التوافقية على أداء مهامها بعيداً عن التدخلات الخارجية، وضغوطات سلطة الأمر الواقع، كما ستكونُ الحكومة وأجهزتها الأمنية مسؤولةً عن ضبط الحالة الأمنية والتصدي بحزم لأية خروقات أَو استغلال من قبل العناصر والتنظيمات الإرهابية (القاعدة وداعش). ولن يستتب الأمن في العاصمة صنعاء إلا بوقف إطلاق النار في محيطها وطوقها الجغرافي والقبلي، وسحب الأسلحة الثقيلة والمتوسطة من مختلف الأطراف والجماعات المتقاتلة.

وما يسري على العاصمة ومحيطها يسري بالمثل على محافظات الجوف ومأرب وعمران، كما جاء في البندين الرابع والخامس من الملحق الأمني، حَيْثُ نصّ البند الرابع على تشكيل لجنة مشتركة تقوم بسحب جميع المجموعات المسلحة القادمة من خارج محافظة عمران، وتشرف على الترتيبات الأمنية والإدارية التي تعزز سلطة الدولة، وتؤدي إلى بسط الأمن والاستقرار، وممارسة المسؤولين المحليين صلاحياتهم بشكل كامل.

وأكّد البند الخامس على وقف جميع أعمال القتال ووقف إطلاق النار في محافظتي الجوف ومأرب، وانسحاب جميع المجموعات المسلحة القادمة من خارج المحافظتين، مع ترتيب الوضع الإداري والأمني والعسكريّ فيهما، بما يكفل تحقيق الأمن والاستقرار والشراكة الوطنية.

ويمكن التعاطي مع هذه الترتيبات كمرحلة أولى، ثم تشرع الحكومة التوافقية في تنفيذ ترتيبات مشابهة في بقية المحافظات وُصُولاً إلى الغاية الرئيسة ممثلة بـ "ضرورة بسط سلطة الدولة واستعادة سيطرتها على أراضيها كافة وفق مخرجات مؤتمر الحوار الوطني"، كما ورد في البند الثاني من الملحق الأمني آنف الذكر.

وهنا تتعيّنُ الإشارة إلى الملاحظات الآتية:

1- إن الترتيباتِ الأمنيةَ المقصودة أعلاه ليست حكراً على طرف أنصار الله، بل تشملُ بقية الجماعات المسلحة، التي تشكلت تحت عنوامن "المقاومة"، في جنوب البلاد وشمالها.

2- إن الوضعَ الأمنيَّ المضطربَ في اليمن وفي المحافظات الشمالية (صنعاء، مأرب، عمران، الجوف، وصعدة) تحديداً لم يكن بفعلِ الحرب العدوانية فحسب، فقد أمكن لأنصار الله السيطرة على محافظة صعدة في ظلّ الثورة الشبابية شباط/ فبراير2011م، وحينها قال القياديُّ في حزب الإصلاح حميد الأحمر: إن صعدةَ قد عادت إلى حضن الوطن[1]. وبالنسبة إلى الوضع في مأرب والجوف، فقد أمكن للجماعات المسلحة المتصلة بحزب الإصلاح السيطرة على بعض المعسكرات التي كانت تابعة للحرس الجمهوري بقيادة نجل الرئيس السابق أحمد علي عبدالله صالح، وقد حصلت مواجهات لاحقة بين هذه الجماعات وجماعة أنصار الله.

3- بالنسبة إلى محافظة عمران فقد سيطرت عليها جماعةُ أنصار الله إثر ارتداداتِ معركة دمّاج التي اتخذت بُعداً طائفياً تجاوز حدود اليمن، وبعد اشتباكات عنيفة مع المجاميع المسلحة المحسوبة سياسيّاً على تجمع الإصلاح واجتماعياً على قبيلة حاشد والمشايخ من آل الأحمر. واللافتُ أن الرئيس هادي قام حينَها بزيارة مفاجئة للمحافظة، مؤكّداً بأنها ما زالت تحت سلطة الدولة[2].

4- بالرغم من الحرب المستعرة منذ نحو أربع سنوات لا يزالُ الوضع الأمني في محافظات الشمال تحت سيطرة أنصار الله وحزب الإصلاح، خَاصَّةً أن القواتِ الإماراتيةَ

(1) عبدالله علي صبري: أنصارُ الله في قلب المشهد الثوري .. الأدوارُ والتحديات.
http://www.yecscs.com/article/28
(2) http://www.bbc.com/arabic/middleeast/_yemen_hadi_omran_visit

التي شكّلت قوات أمنية تابعة للتحالف في المحافظات الجنوبية، عجزت عن تشكيل حزام أمني في محافظة مأرب، بالرغم من أن غالبية المقاتلين في هذه الجبهات محسوبون على الشرعية والتحالف إلا أنهم يوالون حزب الإصلاح سياسيّاً وعقائدياً.

5- ينُصُّ الاتّفاق على التزام الأطراف تيسيرَ وصول الجهات الفاعلة الإنسانية إلى المحتاجين للمساعدة الإنسانية في ظروف آمنة ومن دون عوائق، وضرورة كفالة أمن موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. وهو إجراء سيظلّ مطلوباً في أية ترتيبات أمنية مقبلة.

6- إنّ تحفُّظَ طرف حكومة هادي على إدراج اتّفاق السلم والشراكة ضمن مرجعيات الحلّ السياسيّ بالرغم من إمْكَانية الاستفادة من مضامينه الأمنية يعودُ إلى تنصُّل هادي نفسه من الاتّفاق وما تلاه من قرارات ومتغيرات، وذلك بعد تمكّنه من الفرار إلى عدن في 12 شباط/ فبراير 2015م، حَيْثُ أعلن منها العدولَ عن الاستقالة وعدم الاعتراف بكل المستجدات التالية للحادي والعشرين من أيلول/ سبتمبر 2014م[1].

7- إن المبدأَ العام لمسألة تسليم السلاح الثقيل للدولة قد جاء في صلب مخرجات الحوار الوطني، وتم التأكيد عليها في ضمانات تنفيذ المخرجات الملحقة بوثيقة الحوار، مع الإشارة إلى تمسك أنصار الله بمفهوم "دولة الشراكة الوطنية" الواردة في المخرجات نفسها[2].

▪ قرارُ مجلس الأمن 2216/ 2015م

بعد نحو عشرين يوماً من إعلان عاصفة الحزم ومباشرة التدخّل العسكريّ الخارجي في 26 آذار/ مارس 2015م، بحجة إنهاء انقلاب (الحوثيين)، أصدر مجلسُ الأمن في 14 نيسان/ إبريل 2015م القرارَ رقم **(2216)** تحت بنود الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة[3].

(1) http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/02/150222

(2) أقرت مخرجات فريق قضية صعدة أن كلمة الدولة تعني: دولة الشراكة الوطنية في كل أجهزة الدولة ومؤسساتها، انظر نص الوثيقة، ص 50.

(3) انظر نصّ القرار على الموقع الرسمي لمجلس الأمن:
https://undocs.org/ar/S/RES/HK2216(2015)

غَلَبَت على القرار الصبغةُ الأمنيةُ، إذ طالب الحوثيين تحديداً بـ:

(أ) الكفِّ عن استخدام العنف.

(ب) سحب قواتهم من جميع المناطق التي استولوا عليها، بما في ذلك العاصمة صنعاء.

(ج) التخلي عن جميع الأسلحة الإضافية التي استولوا عليها من المؤسّسات العسكريّة والأمنية، بما في ذلك منظومات القذائف.

(د) التوقف عن جميع الأعمال التي تندرج ضمن نطاق سلطة الحكومة الشرعية في اليمن.

(هـ) الامتناع عن الإتيان بأية استفزازات أَو تهديدات ضدّ الدول المجاورة، بسبل منها الحصول على القذائف سطح ـ سطح، وتكديس الأسلحة في أية أراضٍ حدودية تابعة لإحدى الدول المجاورة.

(و) الإفراج بأمان عن اللواء محمود الصبيحي، وزير الدفاع في اليمن، وعن جميع السجناء السياسيّين، وجميع الأشخاص الموضوعين رهن الإقامة الجبرية أَو المحتجزين تعسفياً.

(ز) إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم، وتسريح جميع الأطفال المجندين في صفوفهم.

من هذا المنطلق تتمسك الحكومةُ (الشرعية) بتنفيذ مضامين الاتّفاق حرفياً كأَسَاس لأية عملية سياسيّة، خَاصَّةً أن القرارَ نفسَه قد طلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم تقريراً عن تنفيذ القرار في غضون عشرة أَيَّام من اتِّخاذه، بَيْدَ أن الأمينَ العام لم يقدم شيئاً بالرغم من أن الحرب على اليمن قد دخلت عامها الرابع.

والملاحظةُ الجوهرية التي يدركُ مغازيَها مَن يفهمون لعبة الأمم، أن قرارَ مجلس الأمن لم يتضمن أيةَ ترتيبات عسكريّة أممية تكتسبُ الشرعيةَ الدولية في حرب اليمن، وقد تجاهل العملية العسكريّة التي باشرها التحالفُ السعوديّ، فلم يباركها أَو يرفضها،

وحتى البندُ الذي يتحدث عن تفتيشِ ما يدخُلُ إلى اليمن أَو يخرُجُ منها[1]، فقد توسع التحالفُ السعوديّ في تفسيره وأطبق على الشعب اليمني حصاراً شاملاً في البر والبحر والجو؛ تحتَ ذريعة الحؤول دون وصول الأسلحة إلى جماعة الحوثي. وقد بدت الأممُ المتحدة عاجزةً عن فعل أي شيء حين منع التحالف الملاحة الجوية من وإلى مطار صنعاء الدولي منذ منتصف 2016م.

ومن يتأمل في مضامين القرار أعلاه يلحظ دونَ عناء أنها صيغت كشروطِ استسلام، فما معنى أن يطلبَ مجلسُ الأمن من (الحوثي) إنهاء العنف من طرفه فقط، دون الإشارة إلى ضرورة توقف بقية أطراف الصراع عن القتال أَيْضاً، وما معنى أن يطلب القرار من طرف الحوثي التوقف عن التهديد ـمُجَـرّد التهديدـ لحدود السعوديّة، في الوقت الذي كان التحالف السعوديّ ينتهك سيادة اليمن ويمعن في قتل الشعب اليمني، بزعم الاستجابة لطلب الحكومة الشرعية، علماً أن فلتاتِ لسان الرئيس هادي أكّـدت أن التخطيطَ لعاصفة الحزم، ومباشَرَةَ مهامِّها في اليمن، تمت بمعزل عن الطرف اليمني وعن هادي نفسه[2].

ومن الملاحَظِ أَيْضاً أن القرار الذي استخدمته السعوديّةُ كمِظلةٍ لتدخلها العسكريّ في اليمن، حرص في الوقت نفسه على ضرورة توافق الأطراف اليمنية مجدّدًا، والتزامها بتسوية الخلافات عن طريق الحوار والتشاور، ونبذ القيام بأعمال العنف لتحقيق أهداف سياسيّة، والامتناع عن الأعمال الاستفزازية وجميع الإجراءات الانفرادية التي تؤدي إلى تقويض عملية الانتقال السياسيّ، وشدّد على جميع الأطراف أن تتخذ خطوات ملموسة

(1) نص الفقرة 15 من القرار 2216 : يهيب بجميع الدول، ولا سيما الدول المجاورة لليمن، إلى أن تتولى، بما يتفق وسلطاتها وتشريعاتها الوطنية ويتسق مع القانون الدولي، وبخاصة قانون البحار واتفاقات الطيران المدني الدولي ذات الصلة، القيام في أراضيها، بما يشمل موانئها ومطاراتها، بتفتيش جميع البضائع المتجهة إلى اليمن والقادمة منه، متى كان لدى الدولة المعنية معلومات توفر أساساً معقولاً للاعتقاد أن البضائع تتضمن أصنافا يُحظر توريدها أو بيعها أو نقلها بموجب الفقرة 14 من هذا القرار، بغرض كفالة التنفيذ الصارم لتلك الأحكام.

(2) هادي يعترفُ بأنه لم يكن يعلم شيئاً عن عاصفة الحزم في حوار مع قناة أبوظبي، وأعادت بثه قناة المسيرة.

https://www.youtube.com/watch?v=UhDZCoMstKA

للاتّفاق وتنفيذ حَلٍّ سياسيٍّ يقومُ على توافق الآراء للأزمة في اليمن وِفْقاً لمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل[1].

كما طلب القرارُ في بنده الثالث عشر من الأمين العام للأمم المتحدة تكثيفَ المساعي لإتاحة استئناف عملية انتقال سياسيّ تكون سلميةً وشاملة للجميع ومنظمة تحت قيادة يمنية. وشدّد على أهميّة التنسيق الوثيق بين الأمم المتحدة وشركائها الدوليين، ولاسيما مجلس التعاون الخليجي، ومجموعة السفراء في صنعاء وسائر الجهات الفاعلة، بغية الإسهام في إنجاح العملية الانتقالية.

ويتمسك أنصار الله بهذا البند تحديداً، وهم يطالبون بتشكيل حكومة توافقية انتقالية كأَسَاس لتنفيذ بقية مضامين قرار مجلس الأمن 2216، أَو أية ترتيبات أمنية أُخرى تفضي إلى توقف الحرب وفك الحصار عن الشعب اليمني[2].

وعليه وبعد ساعات من نشر وسائل الإعلام لمضامين القرار، دعت اللجنةُ الثورية العليا التي كانت تديرُ البلدَ في ظلّ الفراغ السياسيّ إلى احتشاد شعبي للتعبير عن رفض القرار الذي اعتبرته داعماً لما أسمته بالعدوان السعوديّ على اليمن[3]. وأعلنت جماعةُ أنصار الله رفضَها للقرار وللاتّهامات الواردة فيه بحقّ ثلاثة من قياداتها، وأكّد بيانٌ صادرٌ عن المجلس السياسيّ للجماعة رفض العدوان السعوديّ على اليمن، ووجوب التصدي لما يسمى بـ "عاصفة الحزم" بكل الوسائل والانتصار لسيادة اليمن وكرامة أبنائه. وأدان بيانُ الجماعة العقوباتِ التي شملت عبد الملك الحوثي وشقيقَه عبد الخالق والقيادي العسكريَّ أبا علي الحاكم. ورفضت الجماعةُ وقفَ إطلاق النار من طرف واحد، وأكّدت "استمرار الجيش والأمن واللجان الشعبيّة في ملاحقة عناصر القاعدة وداعش في أية محافظة من المحافظات اليمنية؛ باعتبَارها خطراً تهدّدُ أمنَ واستقرار البلد"[4].

---

(1) انظر نص البند السادس من القرار 2216، مصدر سابق.

(2) مثلاً يقول محمد عبد السلام الناطق الرسمي لأنصار الله في حوار مع قناة الميادين: لا يمكن أن نقبلَ بنصف اتفاق، أو اتفاق أمني وعسكريّ لا يكون سياسيّاً، نحن نريد اتفاقاً شاملاً.
http://www.almayadeen.net/episodes/723521

(3) http://www.sabanews.net/ar/news_394072

(4) انظر نص البيان على الرابط
https://yemen_press.com/news46369.htm

أما المؤتمرُ الشعبي بقيادة رئيسِه السابق علي صالح، فقد تعاطى مع الموقفِ بمرونة لافتة، وأعلن استعدادَ الحزب للتعامل الإيجابي مع القرار 2216 من منطلق الحرص على حقن الدماء وصيانة مكتسبات الوطن والشعب، حسب بيان الحزب الذي دعا أَيْضاً "جميع الأطراف المتصارعة في الداخل والخارج للتجاوب مع دعوة الأمين العام للأمم المتحدة الداعية إلى إيقاف إطلاق النار من جميع الأطراف والعودة إلى الحوار برعاية الأمم المتحدة"[1].

- **مبادئُ مسقط وتحريكُ المسار السياسيّ**

كانت السعوديّةُ ودولُ الخليج العربية قد ألمحت إلى إمْكَانية تدخُّلِها العسكريّ في اليمن، وهدّدت أنصارُ الله أنها لن تقفَ مكتوفةَ الأيدي تجاه التطورات في اليمن[2]، ولما أعلنت السعوديّةُ عن قوة عسكريّة مشتركة للتدخل في اليمن كانت دول الخليج القوام الرئيسي للتحالف العربي، ولم يخرج عن هذا التحالف سوى سلطنة عمان المعروفة بسياستها الحيادية تجاه مختلف أزمات المنطقة.

وقد فهم المراقبون أن الحيادَ الإيجابي لمسقط يمكنُ الاستفادةُ منه في تحريك المسار السياسيّ في اليمن حال فشلت العملية العسكريّة، وهذا ما حدث بالفعل بعدَ بضعة أسابيعَ من بدء الحرب العدوانية على اليمن، فقد حطت طائرة عمانية في مطار صنعاء الدولي وأقلت في 23 مايو 2015م وفد أنصار الله برئاسة الناطق الرسمي للجماعة محمد عبد السلام[3].

وكان الرئيسُ هادي قد أصدر في نيسان/ إبريل 2015م، قراراً بتعيين خالد بحّاح نائباً لرئيس الجمهورية[4]، واعتبر المراقبون هذه الخطوة مدخلاً لحل سياسيّ يقومُ على تنازل هادي لنائبه عن السلطة كلية أو عن صلاحياته كرئيس للبلاد، على الطريقة التي تنازل فيها الرئيسُ صالح لنائبه عبدربه منصور هادي وِفْقاً للمبادرة الخليجية بشأن اليمن.

---

(1) https://www.al_tagheer.com/news79252.htm

(2) جاء ذلك في اجتماع طارئ لوزراء داخلية دول مجلس التعاون الخليجية عقد في مدينة جدة السعوديّة- أكتوبر 2014م.

https://www.alarabiya.net/ar/saudi_today/2014/10/01

(3)https://aawsat.com/home/article/367681

(4) http://www.alwahdawi.net/news_details.php?lang=arabic&sid=13506

في مسقط، جرت نقاشاتٌ غيرُ رسمية بين عدة أطراف يمنية، بمشاركة المبعوث الأممي إسماعيل ولد الشيخ، واستجابةً لهذه الضغوط اضطرَّ أنصارُ الله إلى الموافقة على تنفيذ قرار مجلس الأمن 2216، لكن ضمن آلية تنفيذية توافق عليها ممثلو أنصار الله والمؤتمر الشعبي مع ولد الشيخ، وشكلت نافذة أمل باتّجاه وقف الحرب واستئناف المفاوضات السياسيّة.

وتضمنت الآلية المتوافق عليها سبع نقاط جرى الإشارة إليها باسم "مبادئ مسقط"، وذلك على النحو الآتي[1]:

1- التزام كافة الأطراف بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار 2216، وفقاً لآلية تنفيذية يتم الاتّفاق عليها، وبدون انتهاك السيادة الوطنية، ومع تحفظات حول العقوبات على مواطنين يمنيين.
2- وقف دائم وشامل لإطلاق النار من جميع الأطراف مع انسحاب كُلّ الجماعات المسلحة والمليشيات من المدن، وفقاً لآلية تنفيذية متفق عليها؛ لتجنب أي فراغ أمني وإداري بالتزامن مع رفع الحصار البري والبحري والجوي.
3- الاتّفاق على آلية للرقابة المحايدة للتأكّد من تنفيذ الآليات المذكورة أعلاه، والتي سيتم الاتّفاقُ عليها برعاية الأمم المتحدة.
4- احترام القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك المواد ذات الصلة بحماية المدنيين، وإطلاق الأسرى والمعتقلين من كُلّ الأطراف، بمن فيهم أُولئك المذكورون في قرار مجلس الأمن الدولي، وتسهيل عمليات الإغاثة الإنسانية والسماح بدخول البضائع التجارية والأغذية والتموينات الطبية والمشتقات النفطية والمواد الأَسَاسية الأُخرى، دون أية قيود.
5- تعود حكومة خالد بحَّاح التي تشكلت بالتوافق، وتمارس مهامها كحكومة تصريف أعمال لمدة لا تتجاوز ستين يوماً، حَيْثُ يتم خلالها تشكيل حكومة وحدة وطنية، وبطريقة لا تنتهك الدستور.

(1) https://www.alaraby.co.uk/politics/2015/10/7

6- استئناف المحادثات تحت رعاية الأمم المتحدة وتسريعها، وفقاً لقرار مجلس الأمن.

7- جميع الأطراف ملزمة بتسليم الأسلحة الثقيلة إلى الدولة، وفقاً لمخرجات الحوار الوطني الشامل.

ومن الملاحَظِ أن مضامينَ مبادئ مسقط قد جرى التوافُقُ عليها بعد الإعلان السعوديّ عن نجاح عاصفة الحزم، وقد اشتملت على مسارين متوازيين للحلّ السياسيّ والأمني معاً، بما يلبي الحدَّ الأدنى من متطلبات تنفيذ القرار 2216 لكن وفق مسار يتفهم الوقائع على الأرض. وذكرت وسائلُ إعلامية أن ضباطا سعوديّين انخرطوا في جزء من هذه المشاورات، وأنهم كانوا على تواصل مباشر بولي العهد السعوديّ السابق محمد بن نايف[1]، ما يعني أن الحلّ السياسيّ في اليمن كان مقدوراً عليه منذ وقت مبكر، بل لقد كان الحلّ في متناول اليد قبل بدء العدوان السعوديّ على اليمن حسب إحاطة جمال بن عمر إلى مجلس الأمن في نيسان/ إبريل 2015م[2].

ولما أدركت بعضُ الأطراف السياسيّة اليمنية أن الحلّ السياسيّ سيضع قيادتها على قارعة الطريق بعد أن رمت بكل أوراقها في السلة السعوديّة، ظهر رئيس حزب الإصلاح محمد اليدومي متوسلاً التحالف، وهو يستغيثهم أن لا يتركوه وحزبَه في منتصف الطريق[3].

وَلم يعد سرّاً القول: إنَّ إطالةَ أمد الحرب في اليمن ارتبط بصراع إرادتين على العرش والقرار السعوديّ، فبينما أراد محمد بن سلمان تقديم نفسه كبطلٍ عسكريٍّ وقومي، عمل محمد بن نايف على استثمار فشل عاصفة الحزم في اليمن، وتقديم نفسه

---

(1)https://al_akhbar.com/Arab/10562

(2) تجدر الإشارة هنا أن المبعوث السابق إلى اليمن جمال بن عمر قال بصراحة في آخر إحاطة له أمام مجلس الأمن: إن السعوديّة هي من أعاق الحلّ السياسيّ بسبب تدخلها العسكريّ في اليمن، وإن الأطراف اليمنية كانت على وشك التوصل لاتفاق لملء الفراغ السياسيّ والدستوري الناجم عن استقالة الرئيس هادي، انظر:

https://arabic.rt.com/news/781352

(3) من نص خطاب محمد اليدومي رئيس الهيئة العليا للإصلاح في الذكرى 25 لتأسيس الحزب https://www.facebook.com/alislahonline.net/posts

كبطل للسلام، بالرغم من أن الحرب قد استمرت وتصاعدت بشكل كبير خدمة لأجندة سلمان ونجله، فَإِنَّ محمد بن نايف ظلّ يراهن على السلام، وكانت مفاوضاتُ الكويت أَهَمَّ المحطات التي كادت تضعُ حَدّاً للحرب وللعهد (السلماني)[1].

▪ مفاوضاتُ الكويت وعُقدةُ الترتيبات الأمنية

قبلَ موافقة الأطراف اليمنية على الانخراط في مفاوضات الكويت التي انطلقت في نيسان/ إبريل 2016م، تحت إدارة الأمم المتحدة ومبعوثها السابق إسماعيل ولد الشيخ، كانت وسائل الإعلام قد سرّبت اتّفاقاتٍ أمنيةً بين الأطراف اليمنية برعاية سعوديّة، ووِفْقاً لتفاهمات "ظهران الجنوب" التي شارك فيها الناطق الرسمي لأنصار الله محمد عبد السلام[2]، جرى الإعلان عن تهدئة في مختلف جبهات القتال، بما في ذلك جبهة الحدود اليمنية السعوديّة، كما أعلنت أطراف الصراع عن وقف إطلاق النار تمهيدا لهذه المفاوضات[3].

في الكويت تمسّك وفدا أنصار الله والمؤتمر الشعبي، بضرورة تثبيت وقف إطلاق النار قبل الشروع في مناقشة أجندة المفاوضات، ما اضطرَّ حكومة الكويت ممثلةً بأميرها صباح الأحمد الصباح إلى التدخّل الشخصي، وضمان تثبيت وقف النار[4]. وهكذا تجاوزت المفاوضاتُ أولى العقبات إلا أنها لم تتحَرّك قدماً، حَيْثُ تمسك طرفُ هادي بالمفاوضات في جدول اجتماع يبدأ بمناقشة الترتيبات الأمنية الواردة في القرار 2216، بينما رفض طرفا المؤتمر وأنصار الله مناقشةَ هذه الترتيبات بمعزل عن الحلّ السياسيّ، وبعد جُهدٍ كبير بذله ولد الشيخ تم التوصلُ إلى مناقشة القضايا ضمن مسارات متوازية، وتشكلت لهذا الغرض ثلاث لجان: أمنية، وسياسيّة، وإنسانية[5].

بعد انطلاق المفاوضات وأعمال اللجان طلب ولد الشيخ من الأطراف تقديم رؤيتها للحل. وعليه جدّد طرفُ هادي المطالبةَ بتنفيذ الشق الأمني للقرار 2216، واحترام مرجعيات

---

(1) العهد السلماني مصطلح إعلامي يقصد به الفترة التي تسنم فيها سلمان بن عبد العزيز عرش المملكة، وتعيين نجله محمد ولياً لولي العهد، ثم وليا للعهد مع تمكينه صلاحيات مطلقة في مختلف الشؤون الأمنية والسياسيّة والاقتصادية.

(2) https://arabic.rt.com/news/828575

(3) https://www.alaraby.co.uk/amp//politics/2016/4/10

(4) http://alwaght.com/ar/News/51971

(5) http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?id=478201&yearquarter=20162

الحلّ السياسيّ ممثلةً بالمبادرة الخليجية ومخرجات الحوار والوطني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة[1]، فيما قدم المؤتمرُ وأنصارُ الله رؤية مشتركة تمحورت حول تشكيل سلطة تنفيذية توافقية جديدة، على اعتبار أن اليمن يمر منذ العام 2011م بمرحلة انتقالية محكومة بالتوافق، وأن مرجعيات العملية السياسيّة منذ التوقيع على المبادرة الخليجية وإلى اتّفاق السلم والشراكة تقوم على حاكمية مبدأ التوافق والشراكة الوطنية للمرحلة الانتقالية وسلطتها التنفيذية[2]. ووضعت الرؤية المشتركة أربعة مبادئ للحلّ السياسيّ والأمني في اليمن[3]:

1- تثبيت وقف الأعمال القتالية بشكل شامل وكامل، ورفع الحصار بكل أشكاله، وإزالة القيود على حرية التنقل للمواطنين داخلياً وخارجياً من وإلى اليمن.

2- التوافق على سلطة تنفيذية توافقية جديدة.

3- مرجعيات العملية السياسيّة الانتقالية تتمثل في الدستور ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل المتوافق عليها، والمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة، واتّفاق السلم والشراكة الوطنية، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

4- تزامن المراحل التنفيذية لكافة القضايا المطروحة للنقاش.

وأوضحت الرؤيةُ أن السلطةَ التنفيذيةَ التوافقيةَ سيعهد إليها استلام مؤسّسات الدولة من كُلّ الأطراف، ومتابعة إعمار ما خلفته الحرب، والحفاظ على السيادة الوطنية، بالإِضَافَةِ إلى تشكيل لجنة أمنية توافقية من مهامها الرئيسة الإشرافُ على انسحاب المقاتلين من كُلّ الأطراف مع ضمان محاربة (القاعدة وداعش)، وتسليم الأسلحة الثقيلة، لكنها اشترطت مناقشةَ القضايا المطروحة على الطاولة بصورة متزامنة بحيث تفضي إلى اتّفاق شامل وموحد يتضمن كُلّ القضايا المطروحة كحزمة واحدة، ولا يعتبر أي توافق حول أية قضية من هذه القضايا ملزماً أَو نهائياً بعيداً عن توافقاتِ بقية القضايا الأُخرى[4].

---

(1) https://www.alaraby.co.uk/politics/2016/6/2.13

(2) عبدالله علي صبري: هل ضاعت فرصةُ السلام في اليمن، مجلة مقاربات سياسيّة، العدد الثالث، صنعاء، كانون الأول/ ديسمبر 2017، ص 147.

(3) المصدر نفسه، ص 148.

(4) المصدر السابق، ص 149.

بعدَ النقاشات المستفيضة على طاولة المفاوضات، تبلورت أمام المبعوث الأممي وسفراء الدول الثمانية عشر الداعمة للعملية السياسيّة في اليمن، والذين كانوا متواجدين في العاصمة الكويتية يراقبون مسار المفاوضات ويتابعونها، ملامح الحلّ العملي للأزمة اليمنية. وإذ تبين للرياض وحلفائها في واشنطن ولندن تعذّر التطبيق الحرفي للقرار الدولي 2216 الذي تم تمريره في ظروف ساد فيها الاعتقاد بإمْكَانية القضاء على (الحوثيين) وحلفائهم خلال أسابيعَ أَو أشهر قليلة، فقد جرى الحديث عن إمْكَانية إعادة النظر في قرارات مجلس الأمن بما يساعد على وقف إطلاق النار في اليمن وتشكيل حكومة وحدة وطنية.

بَيْــدَ أن صراعَ الإرادات داخل العرش السعوديّ عطّل الحلّ السياسيَّ في اللحظة الأخيرة، وانفضّت مشاورات الكويت دون إحراز تقدّم يذكر، الأمرُ الذي حاولت الإدارة الأمريكية استدراكه من خلال مبادرة وزير خارجيتها جون كيري.

▪ مبادرةُ كيري للحلّ الأمني والسياسيّ

بعد فشل مفاوضات الكويت على النحو الذي شرحناه آنفاً، وفيما كان أعضاءُ وفد صنعاء عالقاً في العاصمة العُمانية مسقط، جاء تدخّل وزير الخارجية الأمريكي السابق جون كيري، الذي كاد يحقّقُ الاختراقَ الأَهَــمَّ في جدار الأزمة السياسيّة اليمنية حين اقترح مسارين متوازيين للترتيبات الأمنية والسياسيّة معاً، مستفيداً من مسار مشاورات الكويت التي كانت تجري تحت نظر السفراء المعنيّة بلدانهم بالمِلَــفِّ اليمني وعلى رأسهم السفير الأمريكي في اليمن.

تحَرّك كيري إلى الرياض ثم إلى مسقط، وأجرى مباحثات مباشرة مع وفد صنعاء بوجود المسؤولين العُمانيين، وتوصل معهم إلى التوافق على "اتّفاق مبادئ" جرى الإعلان عن خطوطه العريضة في مؤتمر صحفي عقده الوزير الأمريكي بمعيّة وزير الخارجية السعوديّ في 25_8_2016 في الرياض[1].

وإذ تكتم كيري على تفاصيل الاتّفاق، فاسحاً المجال للمبعوث الدولي ليستكمل المهمة، كان لافتاً أن طرف هادي لم يكن جزءاً من المشاورات، فقد اكتفت الخارجية

(1) https://www.mc_doualiya.com/articles/

الأمريكية بتداول الرأي مع ولي العهد السعوديّ محمد بن سلمان ونظيره الإماراتي محمد بن زايد، الأمر الذي أظهر الاتّفاق وكأنه مكسب لطرف (الحوثي/ صالح). وعزّز من هذا الانطباع أن مبادرة كيري التي تسربت إلى وسائل الإعلام أدرجت في مقدمة بنودها الاستجابة للترتيبات السياسيّة التي طرحها وفد صنعاء على طاولة مفاوضات الكويت. وتفصيلاً تضمنت المبادرة النقاط الآتية[1]:

1- يصدر عبدُ ربه منصور هادي قراراً بتعيين نائب للرئيس أَو رئيس للحكومة، ويخوله كامل صلاحياته الدستورية شريطة أن يتم التوافق بين طرفي الأزمة على اسم المرشح لشغل هذين المنصبين أَو أحدهما.

2- يقدمُ الفريقُ علي محسن الأحمر ـبالتزامن مع هذه الخطوة أَو الخطوة التي قبلهاـ استقالتَه من منصبَيه نائباً للرئيس ونائباً للقائد الأعلى للقوات المسلحة.

3- يبدأ سريانُ وقف شامل لإطلاق النار في أنحاء البلاد كُلّها.

4- تشكيل حكومة وحدة وطنية بنسبة الثلث لكل من حكومة هادي وحلفائها، وأنصار الله وحلفائهم، والمؤتمر الشعبي وحلفائه.

5- يبدأ مباشرة انسحاب أنصار الله وأنصار الرئيس السابق علي عبدالله صالح من أطراف (المدن والقرى الحدودية السعوديّة).

6- تنسحب كُلّ المجموعات المسلحة من العاصمة صنعاء، وفق جدول زمنيّ محدّد، وتُشكَّل لجان أمنية لمعالجة الأوضاع الأمنية في بقية المحافظات، وفي مقدمتها تعز والحديدة.

7- تلتزم الحكومة الجديدة بالعمل على دعم جهود محاربة الإرهاب بكل صوره وأشكاله.

8- يجب على الحكومة الجديدة العمل على تأمين جميع الممرات الدولية والحدود البحرية.

9- تشرع الحكومة في إعداد قانون وترتيبات للمصالحة الوطنية و"العدالة الانتقالية".

---

(1) تفاصيلُ مبادرة كيري لوقف العدوان السعوديّ ـ الأمريكي على اليمن.
http://www.alalam.ir/news/1856775

10- تلتزم الحكومة بالبدء في تحديد آلية للاستفتاء على الدستور، وإعداد قانون الانتخابات وفق جدول زمني يتراوح بين ستة أشهر وعام واحد فقط.

11- تتعهد الحكومة باتِّخاذ القرارات والتدابير اللازمة خلال هذه الفترة بشأن قضايا حقوق الإنسان ومكافحة الفساد وإعادة إعمار ما دمّرته الحرب وغير ذلك.

تحفّظت حكومة (الشرعية) على مبادرة كيري منذ اليوم الأول لإعلانها، وأكّدت تمسكها بترتيبات قرار مجلس الأمن 2216، ثم ما لبثت السعوديّة والإمارات أن تراجعتا أَيْضاً عن دعم المبادرة. وبحسب مراقبين فإِنَّ المبادرة الأمريكية طُرحت في الوقت الضائع، فقد طرحت مع اقتراب موعد الانتخابات ومغادرة إدارة أوباما السلطة، ما جعل بعض الخبراء الأمريكيين يشكك في إمْكَانية استمرار الدعم لمبادرة كيري التي جرى الإعلان عنها قبل شهرين فقط من انطلاق الانتخابات الرئاسية ونصف التشريعية في الولايات المتحدة الأمريكية[1].

مبادرةُ كيري بدت أَيْضاً غامضةً للبعض في الداخل الأمريكي، وقد قال ماثيو ماكينيس الباحث في مؤسّسة "أمريكان إنتربرايز: "إن الكثير من الناس في واشنطن لا يفهمون ما الذي يسعى إليه وزيرُ الخارجية جون كيري بالضبط في مفاوضاته بشأن اليمن، وعزا ذلك إلى حَرَج الخارجية الأمريكية التي تواصل دعمها لقرارات مجلس الأمن، وتجد صعوبة في الاعتراف بأن كثيراً من قرارات الأمم المتحدة للحلّ في اليمن لم تعد قابلة للتطبيق على الأرض[2].

لاحقاً ألمح تقريرٌ للسفارة الأمريكية في اليمن في يونيو 2018م إلى أن الإدارةَ الأمريكية السابقة أرسلت إشارةً خاطئةً حين التقى كيري بالحوثيين في مسقط ومنحهم أوهاماً كاذبةً في السلطة، وذلك على عكس موقف الإدارة الأمريكية الحالية، بحسب التقرير[3].

---

(1) أنور العنسي: هل تنجح مبادرةُ كيري في إنقاذ مشاورات السلام في اليمن؟
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/08/160826_yemen_kerry_initiative

(2) http://www.aljazeera.net/programs/revolutionrhetoric/2016/9/16

(3) خمسة مرتكزات ترسم مستقبل الحلّ السياسيّ في اليمن.. تعرف عليها.
https://marebpress.net/news_details.php?sid=138024

▪ الترتيباتُ الأمنيّة في خطة ولد الشيخ

انشغلت الإدارةُ الأمريكية بالانتخابات الرئاسية، وتركت للمبعوث الأممي إلى اليمن إسماعيل ولد الشيخ، استكمالَ مهمة إقناع مختلف الأطراف بقبول مبادرة كيري، واستئناف المفاوضات على ضوئها. ومن الملاحظ أن الأممَ المتحدة تعاملت بشيءٍ من التناقض، فبينما كان مبعوثها يلمِّحُ إلى طرح مبادرة جديدة تتضمن الحلّ السياسيّ والأمني معاً، كانت المنظمة الدولية عاجزةً عن توفير شروط آمنة لعودة وفد صنعاء المفاوِض إلى اليمن، بعد أن أغلق التحالف السعوديّ مطار صنعاء الدولي في وجه الملاحة الجوية التجارية، ومنع السلطات العُمانية من استئناف تسيير رحلات طيرانها إلى اليمن، وهي رحلات مخصصة لنقل المرضى والجرحى.

في الأثناء أقدم التحالفُ في 8 تشرين الأول/ أكتوبر 2016م على ارتكابِ مجزرة بشعة بحقّ المئات من المدنيين الذين كانوا متواجدين في صالة عزاء آل الرويشان في العاصمة اليمنية. ووجدت الأمم المتحدة نفسَها في مواجهة ضغوطات متعددة تطالب بإيقاف الحرب والدفع بعملية السلام إلى الأمام، وهو ما حاول ولد الشيخ فعله حين عرض على الأطراف مبادرةً أممية تتكِّئُ على مقترحات كيري آنفة الذكر.

تضمنت خارطةُ الطريق الأممية دعوةَ الأطراف إلى "اتّفاق مبدئي يتضمن ترتيباتٍ أمنيةً وسياسيّة معاً، وذلك لمنح الثقة لجميع الأطراف والتأكيد على أن الاتّفاقية ستنفذ، وأن هذه الخطوات مجتمعة ستشكل اتّفاقية كاملة وشاملة"[1].

لكن الخارطة الأممية على عكس مبادرة كيري منحت الجانب الأمني الأولوية في التنفيذ، على الأقل من ناحية الشكل، حين أشارت إلى ضرورة تنفيذ الانسحابات من صنعاء وتعز والحديدة؛ باعتبَارها النقطة الحاسمة التي تمكّن من تشكيل حكومة جديدة، ثم أشارت إلى ضرورة التوافق على شخص يمكن تعيينه نائباً للرئيس، وشخص ثانٍ يتم تعيينه رئيساً للوزراء[2].

---

(1) انظر نص المبادرة على الرابط : https://yemen.press.com/news84048.html

(2) المصدر السابق.

وفي التفاصيل تضمّنت الخارطة دعوة الأطراف للاجتماع مجدّداً لفترة لا تزيد عن أسبوع، وذلك لوضع اللمسات الأخيرة على نصوص الاتّفاقية الكاملة، والشاملة، ومن ثم توقيعها. وعقب التوقيع تعلن الأمم المتحدة عن الخطوات الآتية[1]:

1- تشكيل حكومة وحدة وطنية خلال 30 يوماً، إذا نفذت جميعُ الأطراف التزاماتها، كُلٌّ فيما يخُصُّه.

2- بمُجَرّد التوقيع على الاتّفاقية الكاملة والشاملة، يستقيل نائب الرئيس الحالي، (الفريق علي محسن)، ويعيّن الرئيس هادي النائب الجديد للرئيس "المسمّى في الاتّفاقية".

3- بموجب تراتبية الخطوات السياسيّة والأمنية التي تم التفاوض بشأنها والاتّفاق عليها، تنفذ جموع صالح والحوثيين الانسحابات المتفق عليها من صنعاء، وتسلّم الأسلحة الثقيلة والمتوسطة.

4- تنقل جموعُ صالح والحوثيين جميعَ راجمات الصواريخ البالستية إلى طرف ثالث، ويعيّن الرئيس هادي أعضاء اللجان الأمنية التي ستشرف على تنفيذ الترتيبات الأمنية، ابتداءً من اليوم الأول بعد الاحتفال بتوقيع الاتّفاقية حتى اليوم الثلاثين تقريباً.

5- عند اكتمال الانسحابات من صنعاء، وتسليم الأسلحة الثقيلة والمتوسطة، بما في ذلك راجمات الصواريخ البالستية، ينقل الرئيسُ هادي كافةَ صلاحياته إلى نائب الرئيس، ويعين نائب الرئيس رئيس الوزراء الجديد، الذي يحلّ محل الحكومة السابقة، في اليوم الثلاثين أَو ما قبلها، من بعد توقيع الاتّفاقية.

6- تشرفُ حكومةُ الوحدة الجديدة على الانسحابات الإضافية وتسليم الأسلحة من المحافظات الأُخرى، ومِن تعز والحديدة، والتي يجب أن تكونَ قد بدأت، في اليوم الخامس والأربعين، من بعد توقيع الاتّفاقية.

(1) المصدر نفسه .

7- تلتزمُ حكومة الوحدة الجديدة، بسياسَة احترام حدودها الدولية، وحُرمتها وسلامة أراضيها، واستخدام كافة موارد الدولة لاجتثاث المنظمات الإرهابية العاملة داخل الحدود اليمنية، ويُمنع استخدام الأراضي اليمنية لتصدير الأسلحة القادمة من أطراف ثالثة بهدف تهديد المياه الدولية، أَو أمن جيران اليمن.

8- بمساعدة الأمم المتحدة، ستبدأ حكومة الوحدة الجديدة، حواراً سياسيّاً لوضع اللمسات الأخيرة على خارطة الطريق الانتخابية ومسودة الدستور، وتطوير برنامج العدالة الانتقالية، في اليوم الستين، بعد الاحتفال بتوقيع الاتّفاقية، حالما يؤدّي الوزراءُ اليمينَ الدستورية.

لم تخرج خطة ولد الشيخ الجديدة في معظمها عن تلك الأفكار والمقترحات التي تضمنتها مبادرة وزير الخارجية الأمريكي جون كيري، التي ارتأت إعادة ترتيب أولويات الحلّ السياسيّ من خلال "مسارين متوازيين"، لكنها ظلت غامضة بشأن مستقبل هادي ونائبه علي محسن في السلطة، وضمان خروج آمن لهما، بالطريقة التي وفرتها المبادرة الخليجية للرئيس اليمني السابق[1].

وكما هو الموقف من مبادرة كيري رفض طرف هادي خطة ولد الشيخ، فيما اعتبرها وفد صنعاء أرضية مناسبة للنقاش[2]، وبينما لزمت السعوديّة الصمت بانتظار نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية، ظهرت أصوات إعلامية خليجية تستحسن الخارطة الجديدة للحلّ السياسيّ والأمني من منطلق أنها "تحافظ على الشرعية، وتضع حَدّاً للانقلاب الذي يلغي مؤسّسة الحكم". ورداً على موقف الحكومة (الشرعية) التي تعجَّلت ورفضت المبادرة، واعتبرتها مكافأةً للانقلابين، لفت الصحفي السعوديّ عبد الرحمن الراشد إلى أنه لا يمكن إنجازُ مصالحة يدفع ثمنها طرف واحد من المتحاربين، وزاد بالقول: إذَا كان الرئيس هادي يستطيع أن يفرض حلاً أفضل بالقوة، أَو بالتراضي، من المؤكّد أننا سنرحب به وندعمه، لكننا نعرف أنه لا يستطيع أن يفرضَ حلَّه الذي يناسبه،

(1) أنور العنسي: اليمن.. ما هي عوائقُ تنفيذ خطة السلام الأممية الجديدة؟
http://www.bbc.com/arabic/features_37799688
(2) http://www.alhudhud.net/p=31718

ومثلُه الانقلابيون لا يستطيعون أن يفرضوا سلطتَهم على الدولة بالرغم من أنهم يحكمون صنعاء. وبالتالي في ظلّ هذا الاشتباك لا بُدَّ من طرح حلولٍ فيها تنازلاتٌ من الجانبين[1].

لكن بمُجَرّد فوز ترامب بالسلطة ووصوله إلى البيت الأبيض في نتيجةٍ غير متوقعة، تبخر الأمل بالحَلّ السياسيّ في اليمن، ولأَنَّ خطة الأمم المتحدة ارتبطت بمبادرةِ الإدارة الأمريكية السابقة، فقد فشل المبعوث الأممي في تسويقِ أفكارٍ جديدةٍ للحلّ تتطابق مع هوى الإدارة الأمريكية الجديدة، الأمر الذي عجّل باستقالته، وتعيين المبعوث الأممي الثالث إلى اليمن مارتن غريفيث.

▪ أمنُ السعوديّة والقناةُ الخلفية للتفاوض

بالرغم من أن السعوديّةَ تزعمُ أن تدخُّلَها العسكريّ في اليمن يأتي استجابة للرئيس هادي ولاستعادة ما يسمى بالشرعية، إلا أنها لا تخفي مخاوفَها بشأن الأوضاع الأمنية لحدودها الجنوبية في ظلّ سيطرة أنصار الله على الدولة اليمنية. وعليه يؤكّد مراقبون أن حلَّ الأزمة اليمنية لن يتأتّى دون ضوء أخضر سعوديّ، وأن المملكة التي تواجه تحدياً أمنياً في حدودها مع اليمن بعد أن تحولت إلى مسرح لعمليات عسكريّة نوعية للجان الشعبيّة اليمنية، وللقوة الصاروخية البالستية، باتت بحاجة إلى قناة خلفية للتباحث مع أنصار الله؛ مِن أجلِ ترتيبات معينة تضمن أمن المملكة في حال توقفت الحرب.

وحسبَ خبراءَ عديدين فَإِنَّ الرياضَ لن تقبَلَ بأية خطة سلام في اليمن لا توفر لها على المدى البعيد شريكاً مقبولاً يضمن تحييد سلاح أنصار الله وتسليم أسلحتهم الثقيلة وترسانتهم الصاروخية لحكومةٍ مرضي عنها سعوديّاً، إضافةً إلى توفُّرِ ضمانات أُخرى تتعلق بتحصين حكّام السعوديّة من المسؤولية القانونية والأخلاقية عن جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في ظلّ الحرب[2].

---

(1) عبد الرحمن الراشد: أفكارُ السلام لليمن معقولة.
https://aawsat.com/home/article/773441

(2) أنور العنسي: اليمن .. ما هي عوائقُ تنفيذ خطة السلام الأممية الجديدة؟
http://www.bbc.com/arabic/features-37799688

واستجابةً لهذه المخاوف تضمّنت مبادرة كيري نقطة مهمة تنص على انسحاب أنصار الله وأنصار الرئيس السابق علي عبدالله صالح من أطراف المدن والقرى الحدودية السعوديّة. وبالمثل فقد اقترح ولد الشيخ في خارطة الطريق آنفة الذكر إقامة منطقة عازلة مع السعوديّة، من خلال سحب كُلّ المسلحين داخل الأراضي اليمنية المحاذية للحدود السعوديّة، إلى الوراء بمسافة تبلغ ثلاثين كيلومتراً.

المبعوثُ الدولي الجديد مارتن غريفيث هو الآخرُ لمَّحَ في أكثرَ من تصريح إلى ضرورة البدء من حَيْثُ توقفت مفاوضات الكويت، وأشَارَ ضمنياً إلى المخاوف السعوديّة على أمن حدودها في ظلّ تصاعد إطلاق الصواريخ البالستية من اليمن[1].

في هذا الإطار يطالب البعض بآلية دولية ضامنة لتنفيذ الالتزامات[2]، وهو مقترح وجيه من شأنه تبديد كثير من المخاوف وردم هوة عدم الثقة بين مختلف الأطراف.

▪ نحوَ مفاوضاتٍ يمنية سعوديّة مباشرة

في ستينيات القرن الماضي، وقفت السعوديّة ضدّ ثورة 26 أيلول/ سبتمبر 1962م، والنظام الجمهوري الجديد في شمال اليمن، كما اتخذت موقفاً معادياً من دولة الجنوب اليمني ونظامها الاشتراكي، غير أن خروج مصر من اليمن بعيد نكسة 1967م، جعل السعوديّة اللاعب الرئيس في شمال اليمن طوال ما يزيد عن نصف قرن.

وحين قامت الثورة الشبابية في 2011م، كان نفوذ السعوديّة لا يزال قوياً، الأمر الذي مكّنها من إطلاق المبادرة الخليجية التي أَدَّت إلى إزاحة الرئيس صالح رأس النظام وتقاسم السلطة بين طرفي المؤتمر الشعبي واللقاء المشترك على النحو المعروف.

لكن بُعَيْدَ ثورة 21 أيلول/ سبتمبر 2014م، وظهور أنصار الله كقوة معتبرَةٍ تبيَّنَ للرياض أن نفوذَها الكبيرَ والتاريخي أصبح على المحك.

وبهدف استعادة النفوذ المفقود جاءت "عاصفة الحزم"، التي ظهرت في

(1) من مقابلة للمبعوث الأممي مع برنامج لقاء اليوم 28-9-2018.
https://www.youtube.com/watch?v=TU_IIgmqaJc
(2) عبد الرحمن الراشد: أفكارُ السلام لليمن معقولة، مصدر سابق.

البـدء وكأنهـا عمليـة عسـكريّة خاطفـة تشـكل ضـغطاً علـى أنصـار الله تحديـداً حتـى يعلنـوا ولاءَهـم للريـاض كمـا فعلـت بقيـة القـوى السياسـيّة التـي اسـتجابت وشـاركت في مؤتمر الرياض بشأن اليمن، المنعقد بالسعوديّة خلال الفترة 17ـ19 أيار/ مايو2015م.

رفض أنصار الله الرضـوخ لسياسـة العصـا والجـزرة، وتعـاملوا مـع عاصـفة الحـزم كعدوان سعوديّ وأمريكـي علـى الـيمن. بـالرغم مـن أنهـم ظلـوا منفتحـين علـى الحـوار والتفاوض السياسيّ مع الأطراف اليمنيـة إلا أنهـم أكّـدوا أكثـرَ مـن مـرة أن قـرار الحـرب والحَـلّ السياسيّ أصبح بيد السعوديّة نفسها.

طالت الحرب وأصبحت الرياض الطرف الأَسَاسي فيها، وغدت مع دول التحـالف العربي المسؤول الأول عن تداعياتها الإنسانية، ومع ذلك لا تزالُ المملكةُ ترفُضُ التعامُـلَ معها كطرفٍ في الصراع، وذهبت بها المبالغة في تقـدير الـذات إلـى تسـويق مقتـرح يـدعو الأطراف اليمنية إلى التفاوض وتوقيع اتّفاقية سلام في مكة المكرمة[1].

لكن بعد نحو أربع سـنوات مـن هـذه الحـرب تتعـاظم الخسـائر السـعوديّة سياسـيّاً وعسكريّاً واقتصاديّاً، فقد فشلت في تأمين حدودها الجنوبية، ومع تصـاعد عمليـات القـوة الصاروخية لأنصار الله أصبح العمق السعوديّ كله تحت الخطـر، كمـا أن اللجـان الشـعبيّة اليمنية لا تزال تسيطر علـى كثيـر مـن المواقـع والقـرى السـعوديّة فـي محافظـات عسـير، وجيزان، ونجران الحدودية.

وبالإِضَـافَـةِ إلى استنزاف الاقتصاد السعوديّ في هذه الحرب، فَإِنَّ فشـل مـا يسـمى بالشرعية في إدارة المناطق التي تسيطر عليها، وتعاظم الصـراع السـعوديّ والإمـاراتي فـي الجنوب اليمني، يشكل تحديات كبيرة أمام استمرار الحرب، ويضع خطـة اسـتعادة النفـوذ السعوديّ في مهب الريح.

كما أن الغطاء السياسيّ الدولي الذي تحظى به السعوديّةُ يتعرض لمحنةٍ حقيقية فـي ظـلّ التـداعيات الإنسـانية للحـرب والحصـار المطبـق علـى الـيمن. ومـع تزايـد تقـارير

(1) خطةٌ سعوديّة جديدة لحل الأزمة اليمنية لتجاوز فشل محادثات الكويت، موقع نون بوست.
https://www.noonpost.org/content/12974

المنظمات الدولية التي تتهم النظام السعوديّ بارتكاب جرائم حرب في اليمن -وآخرُها تقريرُ لجنة الخبراء التابعة لمجلس حقوق الإنسان-[1]، تبدو الحاجة ملحة إلى البحث عن مخرجٍ آمن للسعوديّة من مأزقها في اليمن.

إلا أن هذا المخرج الذي قد توفره الأمم المتحدة من خلال هندسة التسوية السياسيّة، لن يغنيَ عن تفاوض يمني سعوديّ مباشر يضع حدّاً للحرب، ولكل المخاوف المشتركة بين البلدين.

ولا شك أن التفاهمَ السعوديّ اليمني سيوفر الإطارَ الضامن لاستئناف العملية السياسيّة في اليمن، وتجاوز عقدة الترتيبات الأمنية.

بَيْدَ أن أيةَ عملية تفاوضية يمنية سعوديّة تتطلب هي الأُخرى وسيطاً دولياً -وربما عربياً- يضمنُ تنفيذَ التزامات أطراف الصراع، ويساعد الأمم المتحدة على إنجاز تسوية سياسيّة شاملة ومستدامة.

وبما أن السعوديّة رأس الحربة وصاحبة الكلمة الفصل في الحرب على اليمن، فَإِنَّها وحدَها من يمكنُها إيقاف نزيف الدم اليمني، بشرط أن تفهَمَ أن اليمنَ التي عرفتها وتعاملت معها في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي قد ولّت إلى الأبد.

***

(1) تم التصويتُ الإيجابي على التقرير والتمديد لفريق الخبراء لمدة سنة إضافية بالرغم من معارَضة السعوديّة.

https://arabic.rt.com/middle_east/972943

الاستهدافُ السعوديُّ للإعلام العربي المقاوم :
حربٌ أُخرى على اليمن

ورقةٌ مقدمةٌ إلى ندوة استهداف الإعلام العربي المقاوم ومسؤولية المجتمع الدولي صنعاء، 2018/11/22م

▪ تــوطـئة:

لم يقتصرْ تحالُفُ العدوان على الحرب العسكريّة، فقد شَنَّ على اليمن حرباً إعلامية موازية، حشد لها كُـلَّ الإمْكَانيات والخبرات الضليعة في التضليل وقصف العقول، وفي أساليب الحرب النفسية التي تسعى إلى إنهاكِ الخصم دون حاجة إلى المزيد من القوة النارية.

وإمعاناً منه في هذه الحرب عمد التحالفُ السعوديّ الأمريكي إلى استهدافِ الإعلام الوطني اليمني حتى يخلوَ له فضاءُ التأثير في جمهور المتلقي يمنيّاً وعربيّاً ودوليّاً، فقام بحجب كثير من الفضائيات والوسائل الإعلامية والتشويش عليها، واستنساخ بعضها، وإغلاق العديد منها.

غير أن الجبهةَ الإعلاميةَ المواجِهةَ للعدوان تمكّنت من استعادة زمام المبادرة، وقدّم الإعلامُ الوطنيُّ ملحمةً كبرى في إطار المسؤوليات الملقاة على عاتقه بالموازاة مع تضحيات وصمود الشعب اليمني في مواجهة الحرب العاتية بمختلف صنوفها وتداعياتها.

وإلى جانب الإعلام الوطني، برز الدورُ الكبيرُ للإعلام الصديق ممثَّلاً في

الصحف والفضائيات العربية المحسوبة على محور المقاومة والممانعة..؛ ونتيجةً لهذا التأثير الذي تمكّن من كسر الحصار الإعلامي السعوديّ على اليمن، فقد كان للكثير من هذه الوسائل نصيبُها من الاستهداف عبر الترغيب والترهيب، ثم الحجب والإغلاق.

ولم يكن مصادفةً أن الاستهدافَ السعوديَّ للإعلام العربي المقاوم قد صُبَّ في خانة المصلحة العليا للكيان الصهيوني الغاصب، الذي بدا عاجزاً في وجه التأثير الكبير لهذه الوسائل على جمهور المتلقي العربي (بل والإسرائيلي)، فإذا بالتحالف السعوديِّ يقومُ بهذه المهمة القذرة التي اتخذت من حرب اليمن ستاراً لاستهداف الإعلام المقاوم.

وشيئاً فشيئاً، ومع استمرار العدوان على اليمن، تكشّفت المطامعُ الدولية الكبرى في هذه الحرب، التي يخوضها النظامان السعوديُّ والإماراتي بالوكالة، وتكشفت حقيقةٌ مُـرَّةٌ، تفيدُ أن السعوديّة تحديداً قد قطعت شوطاً كبيراً في مضمار التعاون والتطبيع مع الكيان الصهيوني، الأمر الذي جعل استهدافَ الإعلام العربي المقاوم مهمةً مشتركةً لنظامين ودولتين اتحدتا وتشابهتا حين الميلاد وفي النشأة والمسار، ويبدو أنهما سيلتقيان أَيْضاً على هاوية الانهيار المشترك.

▪ أبرزُ الوقائع:

إِضَافَةً إلى استهداف الإعلام الوطني اليمني، وتكميم الأفواه في الداخلِ السعوديّ، وفي ظلّ ضغط تداعيات العدوان السعوديّ الأمريكي على اليمن، فقد اتّجهت السعوديّة إلى محاولة إحكام الحصار الإعلامي على اليمن، من خلال استهداف عدد من الوسائل الإعلامية المساندة الشعب اليمني المظلوم، والغالبية منها محسوبة على محور الإعلام المقاوم لإسرائيل وللمشروع الصهيوأمريكي في المنطقة.

- أقدمت السلطاتُ السعوديّةُ على حجب الموقع الإلِكتروني لصحيفة "الأخبار اللبنانية" عن التصفح داخل المملكة، حَيْثُ كانت صحيفةُ الأخبار من أَهَمِّ الصحف العربية التي سلّطت الضوءَ على حرب اليمن، وجرائم التحالف بحقّ المدنيين، في مقابل صمود الشعب اليمني والقوى الوطنية وعلى رأسها حركة أنصار الله.

- كما أقدمت السعوديّةُ على حجب الصحيفة الإلكترونية "رأي اليوم" داخل المملكة منذ آب/ أغسطُس 2015م، ومعروفٌ أن للصحيفة ورئيس تحريرها عبد الباري عطوان مواقف قومية مناهضة لإسرائيل ولعلاقة السعوديّة بالكيان الصهيوني، بالإِضَافَةِ إلى مواقفه المندّدة بجرائم التحالف السعوديّ الإماراتي وانتهاكاته في اليمن.
- وفي تصعيدٍ لافت أقدمت شركة "عرب سات" للبث التلفزيوني في كانون الأول/ ديسمبر 2015م على حَجْبِ قناة "المنار" من أقمارها الاصطناعية بعد نقل مركَز الشركة من لبنان إلى الأردن. ولا يخفى على المتابع أن تغطية المنار وكلمات أمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله التي تُبث عبرها، قد أقضّت مضاجعَ آل سعود وحلفائهم من المرتزِقة والمعتدين.
- وبعدَها بأيام أقدمت إدارةُ "عربسات" على حجب قناة الميادين، من القمر الاصطناعي، في خطوة أكّدت استهداف الإعلام العربي المقاوم لإسرائيل والمناهض للعدوان السعوديّ على اليمن.
- وبلغ الاستهدافُ السعوديُّ ذروتَه في نيسان/ إبريل 2016، حين أوعزت الرياضُ إلى شركة نايلسات المصرية بحجب قناة المنار على قمرها الاصطناعي.
- وفي إطار الاستهداف الممنهج، قامت السفارة السعوديّة في لبنان (أيار/ مايو 2017 م) برفع دعوىً قضائيةٍ ضدّ صحيفة "الأخبار" ورئيس تحريرها، إبراهيم الأمين، بحجة نشر مقال انطوى على اتّهام المملكة العربية السعوديّة "بالتواطؤ مع إسرائيل أثناء عدوانها على لبنان، في (تموز/ يوليو) عام 2006، والتماهي مع المشروع الصهيوني في فلسطين وقبولها بالهزيمة في وجه إسرائيل.

الجديرُ ذكرُه أن السعوديَّةَ تحتلُّ المرتبة 19 عربيّاً في المؤشر العالمي لحرية الصحافة للعام 2018، كما احتلت المركز رقم 169 ضمن تصنيف 180 دولة من دول العالم، وهو ترتيبٌ متدنٍّ جِدّاً، ويكشف إلى أي مدى تعدّ السعوديّة دولةً منتهكةً للصحافة ولحرية الرأي والتعبير. وبحسب منظمة مراسلون بلا حدود فَإِنَّ ترتيبَ

السعوديّة قد يزدادُ سوءاً خلال النسخة المُقبلة للمؤشر، المزمع إصدارها في نيسان/ إبريل 2019م؛ بسَببِ قضية مقتل الكاتب الصحافي السعوديّ جمال خاشقجي داخل القنصلية السعوديّة في إسطنبول، إذ تصاعدت الاتّهامات العالمية بتورط الحكومة السعوديّة في قتله، وهي اتّهامات طالت ولي العهد السعوديّ نفسه، محمد بن سلمان.

▪ حربٌ أُخرى على اليمن:

حين حجبت السلطاتُ السعوديّةُ موقعَ صحيفة "رأي اليوم"، قال بيان للصحيفة: إنَّ هذه الخطوة جاءت بسَببِ "تغطيتها المهنية والموضوعية للحرب في اليمن، ومواقفها الواضحة والصريحة التي تطالب بالحوار، وتجنّب الحلول العسكريّة لقضايا المنطقة العربية ودول الجوار". ولفتت أسرة الصحيفة إلى أن هذا الموقفَ يتعارَضُ مع حقوق القارئ السعوديّ في الاطلاع على وجهات النظر جميعها دون أية رقابة أَو معوقات.

وهنا بيتُ القصيد، فالنظامُ السعوديّ وقد شَنَّ حرباً غيرَ مشروعة على اليمن، تنبَّهَ إلى خطورة ما ينشر ويبث في وسائل الإعلام ويتناقضُ مع رواية التحالف. وبحسب بعض المراقبين المحايدين، ومن خلال نظرة سريعة إلى عناوين الأخبار (خلال السنة الأولى من الحرب على اليمن) كان هناك نقصٌ في تغطية أخبار اليمن مقارنة بالأحداث العالمية الأُخرى، ما جعل البعض يصفُ العدوانَ على اليمن بالحرب المنسية. وقال هؤلاء: إن هناك عدةَ أسباب تفسِّرُ عدمَ الاهتمام باليمن، منها أن السعوديّةَ تشتري صمتَ الإعلام، إلى جانب توظيفها شركات علاقات عامة لتحسينِ صورتها في الإعلام، كما أن الصحفيين الأجانب المستقلين لا يمكنُهم دخولُ اليمن.

من جهته، أدان حزبُ الله بشدة القرارَ الجائرَ الذي اتخذته مؤسّسةُ نايل سات للاتصالات، والقاضي بوقف بث قناة المنار الفضائية على القمر نايل سات. وأكّد الحزبُ أن هذه الخطوة تعتبر انتهاكاً صارخاً لحرية الرأي والتعبير ومحاولة لكتم صوت المقاومة والحق الذي تجسده هذه القناة الحاملة لشعار واضح تطبقه بكل حرص وهو "قناة المقاومة والتحرير.. قناة العرب والمسلمين". وبلغة دبلوماسية، ألمح بيانُ الحزب إلى الدور السعوديّ في هذا الانتهاك، حين وصف خطوةَ الشركة المصرية بالانسياق "مع الهجمة التي تشنها بعض الأنظمة العربية على المقاومة بكل قطاعاتها ومن ضمنها القطاع الإعلامي".

قال رئيسُ مجلس إدارة قناة الميادين، غسان بن جدو: إن قيامَ عربسات بحجب بث القناة، جاء على خلفية التغطية الإنسانية للمِلَفِّ اليمني. ولا ريبَ فقد كانت "الميادين" وما تزالُ صوتاً إعلامياً مقاوماً ومناهضاً للعدوان ولحرب الإبادة والمجازر التي يرتكبها التحالف السعوديّ ولا يزال، فاستحقت تقدير اليمنيين واحترامهم، وتعرضت في المقابل إلى سخطٍ سعوديٍّ تطور إلى انتهاكٍ مباشر من خلال حجب بثها على القمر الاصطناعي عربسات، ولكنها لن تهادن أَو تتراجع عن خطها المِهني والإنساني المشهود.

وبحسبَ إعلاميين فَإِنَّ النظامَ السعوديَّ قد حوّل من خلال هذه الانتهاكات الجمهور العربي والعالمي إلى "قطيع تائه"، حَيْثُ أمعن في قتل حقيقتين جوهريتين: حقيقة ما وراء الحرب، وحقيقة الجرائم التي ارتكبها التحالف السعوديّ بحقّ المدنيين.

فيما قال مديرُ قناة العالم الفضائية، سيد أحمد سادات، في تعليقه على هذه الانتهاكات، بأن السعوديّةَ تحاول حذفَ جبهة المقاومة من الإعلام العربي بوساطة سياسة كتم الأفواه، على غرار ما نشاهد عند الكيان الصهيوني والدول الغربية بشأن حذفِ خصومها. وأشَارَ إلى أن أكثرَ من 70٪ من الإعلام العربي يخدم سياساتِ الرياض بشكل مباشر أَو غير مباشر.

ولفت سادات إلى أنّ الخطواتِ السعوديّةَ هذه تأتي بعد تلقّي الرياض الهزائمَ المتعددةَ في اليمن والعراق وسوريا ولبنان، موضحاً أن السعوديّةَ تريدُ الانتقامَ من جبهة المقاومة.

في المقابل كشفت الحربُ العدوانية الإعلامية على اليمن سقوطَ كثيرٍ من المبادئ التي طالما تشدّقُ بها الإعلامُ الحُرُّ، وخَاصَّةً ما يتعلق بالحيادية والتنوع، فقد انخرطت غالبية وسائل الإعلام الناطقة بالعربية والممولة من دول غربية، في عملية التضليل الإعلامي والسياسيّ المصاحب للحربِ على اليمن في مختلف البرامج التي تبثها للمشاهدين وبالذات الإخبارية منها. وبالرغم من الاختلافات في الأساليبِ وفي صياغة المادة الإعلامية، إلا أن المضامينَ كانت متشابهة بل ومتطابقة إلى حَدٍّ ما، وكأَنَّها تصدُرُ عن مطبخ إعلامي واحد.

▪ الإعلامُ المقاوِمُ.. الأدوارُ والتحديات:

لا يمكنُ فصلُ دور الإعلام العربي المقاوم في مساندة القضية اليمنية، عن الدور المحوري الذي يلعبُه الإعلام المقاوم في مواجهة مخطّطات تصفية القضية الفلسطينية.

ولم يعد سراً أن القوى والجهات التي خذلت الشعب الفلسطيني، هي نفسها التي انبرى إعلامُها للحشد لما يسمى بعاصفة الحزم، تحت مزاعم استعادة الشرعية، والحدّ من النفوذ الإيراني في اليمن. وحينما اضطلع محور المقاومة والإعلام المعبر عنه بمسؤولياته تجاه القضية الفلسطينية وجد نفسه مصطفاً على نحو تلقائي إلى جانب مظلومية الشعب اليمني، التي بلغت من المعاناة والقساوة والتعتيم الحَدِّ الذي قال فيه سيد المقاومة حسن نصر الله: إن مظلومية الشعب اليمني تفوقُ مظلومية الشعب الفلسطيني في عصرنا الراهن.

ولا شك أن هذا الموقف القوي لأمين عام حزب الله، قد انعكس إيجاباً على مواقف الإعلام العربي المقاوم، فعلى سبيل المثال:

- خصّصت قناةُ نبأ الفضائية برنامجاً أُسبوعيّاً عن اليمن تحت مسمى "عاصفة الوهم"، سلّطت فيه الضوءَ على تداعيات العدوان السعوديّ الأمريكي على اليمن، واستضافت العشراتِ من الخبراء والصحفيين الذين قدموا معلومات وتحليلات مغايرة لما أَلِـــفَه المشاهدُ العربي في قنوات ووسائل التضليل الممولة سعوديّاً وخليجيّاً.
- وبالمثل، أطلقت قناةُ العهد برنامجاً أُسبوعيّاً تحت مسمى "يمن الصمود"، تميّز بمواكبة الحرب على اليمن من خلال ضيوف يمنيين، محسوبين على الجبهة الوطنية المناهضة للعدوان، وعكس البرنامجُ الحقائقَ التي أراد العدوّ تغييبَها، وخَاصَّةً ما يتعلق بصمود الشعب اليمني وانتصارات الجيش واللجان الشعبيّة.
- أطلقت قناةُ الميادين أكثرَ من حملة تضامنية مع الشعب اليمني، ومنها حملة "أنقِذوا أطفال اليمن"، التي سلّطت الضوءَ على التداعيات الكارثية للحرب والحصار في شقها الإنساني، وكان لتغطيتها المواكبة والمتميزة لمجزرة الصالة الكبرى (8_10_2016)، تأثيراً كَبيراً على المواقف الدولية التي خرجت عن صمتها، وباتت أكثرَ حساسية تجاه المِلَفِّ اليمني.

- اشتركت عدةُ فضائيات محسوبة على الإعلام المقاوم ولأكثرَ من مرة في بث موحد عن اليمن ومستجدات العدوان والصمود، وكان لمثل هذه الحملات أثرُها الكبير في التعريف بجرائم التحالف السعوديّ وانتهاكاته، وفي الحدّ من التضليل الإعلامي المصاحب لهذه الحرب.
- واكبت عشراتُ الوسائل الإعلامية المرتبطة بمحور المقاومة أخبارَ الحرب على اليمن ومستجداتها في نشراتها وتقاريرها الإخبارية وفي برامجها الحوارية والتحليلية والوثائقية.
- اهتمت قناةُ الإخبارية السورية على نحو خاصٍّ بالمِلَفِّ اليمني، بالرغم من الهجمة الكبيرة على سورية التي تطلبت استنفاراً إعلاميّاً في مختلف الوسائل الرسمية السورية. ومرة أُخرى لم يكن مصادفةً أن الإعلامَ المضلِّلَ الذي استهدف اليمنَ كان نفسه الإعلام الذي استهدف سورية ومحور المقاومة بشكل عام.
- وإلى جانب قناة المنار المواكبة للحدث اليمني، عملت إذاعةُ النور على تقديم مادة مسموعة مختلفة. ومؤخرا وبمناسبة اليوم العالمي للطفل، أطلقت الإذاعة حملةً تضامنيةً مع أطفال اليمن.

لكن إلى جانب الاهتمام بالقضيتين الفلسطينية واليمنية يتعيَّنُ على الإعلامِ العربي المقاوم الارتقاءُ بأدائه في خدمة الحقيقة، وتعزيزُ الوعي، خَاصَّةً بعد أن سقطت كُبرى المشاريع الإعلامية العربية في خدمة المشروع الصهيوأمريكي وأجندته السافرة.

وبإمْكَان القائمين عليه الاستفادةُ من المستجدات والمتغيرات الأخيرة، حَيْثُ سمح الانتصار الإستراتيجي لمحور المقاومة على داعش والجماعات الإرهابية بالكشف عن الكثير من الحقائق المستترة التي عمل الإعلام التضليلي على حجبها والتعتيم عليها، وحاول صرف الأنظار عن محاولات فضحها. ومن هذه الحقائق أن النظام السعوديّ الرسمي على صداقة وعلاقة مباشرة بالكيان الصهيوني، وأن علاقةَ تل أبيب بالرياض أقوى، في واقع الحال، من علاقة كثير من الدول العربية مع بعضها بعضاً.

وقد بات جليّاً أن الدعمَ الأمريكي للسعوديّة ونظامها القمعي، يأتي في إطار حماية المصالح الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة، كما أكّد الرئيس ذلك ترامب نفسه، وهو يحاول أن يتجنب قطع العلاقة مع السعوديّة بالرغم من التداعيات الكبيرة لمقتل الصحفي السعوديّ جمال خاشقجي.

إن تغيُّرَ الصورة النمطية عن السعوديّة وحكامها، وما يصاحبه من اتّجاه دولي لإيقاف الحرب على اليمن، يفرض على الإعلام العربي المقاوم استغلال هذا المنعطف، بما يخدم القضية الفلسطينية ويعزز من التفاف الشارع العربي والإسلامي حول خيار المقاومة، الذي أثبتت الأيّام أنه الخيار الصائب. ولنا في المستجدات الأخيرة في قطاع غزة خير مثال على أن العدوّ الصهيوني لا يفقه سوى لغة القوة والتحدي.

التحيةُ والتقديرُ في الأخير لكل قنوات ووسائل الإعلام المقاوم، ولكل الإعلاميين الأحرار في شتى بقاع العالم الذين كان لهم الفضل في كسر الحصار على التعتيم الإعلامي السعوديّ على اليمن، وفي كشف انتهاكات العدوان وجرائمه وتحالفه ضدّ الإعلام اليمني والعربي والإسلامي المقاوم.

***

المنظورُ السياسيُّ لمشروع "يدٌ تبني ويدٌ تحمي"

أيةُ دولة نبنيها.. وأية مؤسّسات نحميها؟

صحيفة الثورة، أيلول/ سبتمبر 2018م

حين أعلن الرئيسُ الشهيدُ صالح الصمَّـاد عن مشـروع بنـاء الدولـة "يـدٌ تبنـي ويـدٌ تحمي"، وتعهّد من بعده الرئيس مهدي المَشَّـاط بالمضـي فـي إنجـاز المشـروع وتحقيقـه على أرض الواقع، تعددت الرؤى والاجتهاداتُ بشأن أولويات إعادة البنـاء، فقائـلٌ يفضّـلُ البدءَ بمحاربـة الفسـاد المعشـعش فـي بُنيـة مؤسّسـات الدولـة وأجهزتهـا، وآخـر يـرى أن الأولويةَ للحلّ الاقتصادي، وتخفيف معاناة موظفي الدولة حتى يتمكّنوا من إنجـاز المهـام الملقاة على عاتقهم في ظلّ الظروف العصيبة والاستثنائية، وثالثٌ يقترحُ معالجـاتٍ إداريـةً تحُـدُّ من التضخم الوظيفي للقطاعين العام والمختلط، فيمـا يقتـرح الـبعضُ رؤيـةً تشـمل كلما سبق، في إطار تحقيق الهدف أَو الغاية الرئيسة للمشروع.

إلا أن النقاشاتِ حتى الآن لم تقترب من الجانـب السياسـيّ لمشـروع بنـاء الدولـة، بالرغم من اقتناع الجميع بأهميّة وضرورة تـوافر الإرادَة السياسـيّة لمشـروع كبيـر وطمـوح كهذا، إلا أن البعضَ يحصرها في إرادَة رئـيس الجمهوريـة وعزمـه علـى تنفيـذ المشـروع، متغافلين عن أهميّة توافر بقية الشـروط الموضـوعية لبنـاء الدولـة المتعلقـة بحسـم الرؤيـة السياسيّة لهُـوِيَّة الدولة نفسها، ومتجاهلين فـي الوقـت نفسـه أن الـيمن التـي تمـر بمرحلـة انتقاليـة منـذ 2011م، بحاجـة إلـى عقـد اجتمـاعي جديـد يخضـع لتوافـق وطنـي موسـع، ولاستفتاء شعبي يشمل كُـلّ الأرض اليمنية إن أمكن ذلك.

فوق ذلك ـوهذا هو الأهمـ فَإِنَّ الرؤيةَ السياسيّة لبناء الدولة في المشـروع المنتظـر،

من شأنها الإجَابَةُ والردُّ الحاسم على المتشككين في رؤية أنصار الله للدولة، خَاصَّةً أن ثمة لغطاً كبيراً بشأن مستقبل النظام الجمهوري، في ظلّ الاتّهامات والإشاعات المتوالية التي ينسجها الخصوم السياسيّون لأنصار الله، وأعداء الشعب والوطن من المرتزِقة وعيال العاصفة.

من هذا المنطلق يتعيَّنُ على الرئيس المَشَّاط وزملائه في المجلس السياسيّ الأعلى وضعُ النقاط على الحروف، وتوضيح الرؤية السياسيّة لبناء الدولة، بما يساعد على حشد طاقات المجتمع الحكومية والشعبيّة وراء مشروع "يدٌ تحمي ويدٌ تبني".

الشروطُ الموضوعيّةُ لبناء الدولة

1- الرؤيةُ السياسيّة

من نافل القول: إنَّ بناء الدولة أَو إعادة بنائها، ليس مشروعاً جديداً، فقد سبق أن طرحت أحزابُ اللقاء المشترك قبل 2011م رؤيةً شاملةً للإصلاح السياسيّ والدستوري. وفي مؤتمر الحوار الوطني 2013م، تشكل فريق خاص تحت مسمى "بناء الدولة"، وخرج بقرارات مهمة ذات علاقة بهُوِيَّة الدولة وشكلها السياسيّ ونظامها الانتخابي.

وحين شنّ التحالفُ السعوديّ عدوانَه الغاشم على بلادنا، كانت مسودَّة الدستور الجديد على طاولة الفرقاء السياسيّين، الذين بدوا متوافقين على معظم موادِّ دستور، عدا الخلاف الرئيس على مسألة الأقاليم. وهذا يعني أن الأحزابَ قد حسمت (العقد الاجتماعي الجديد)، والرؤية السياسيّة لبناء ((دولة جمهورية اتّحادية تقوم على النظام الديمقراطي بركنيه الرئيسين: التعددية السياسيّة والحزبية، والتداول السلمي للسلطة)).

وإذا كانت مخرجاتُ الحوار الوطني قد حسمت مسألة النظام الانتخابي حين توافقت المكونات على "القائمة النسبية"، فَإِنَّها قد تراجعت عن "النظام البرلماني" لصالح "النظام الرئاسي"، تحت مبرّر أنه الأصلح للدولة الاتّحادية الفيدرالية.

2- الإرادَة السياسيّة

لا يمكن لمشروع كبير واستراتيجي أن يرى النورَ إذَا لم تقف خلفَه إرادَةٌ سياسيّة مثابرة، ترعى المشروعَ في مختلف مراحله، وتمنحه الأولوية على ما عداه. وبحسب

علمنا فَإِنَّ الرئيس المَشَّاط ورفاقه في المجلس السياسيّ الأعلى عازمين النية على إنجاز مشروع بناء الدولة مهما كانت الصعوبات والتحديات. بَيْدَ أن توفر الإرادَة السياسيّة لدى أعلى هرم في السلطة، لن يكون كافياً وحدَه، إذ لا بُدَّ لمشروع كهذا من رافعة سياسيّة وطنية تعمل بكل جهد على تنفيذ مضامينه وترجمتها ميدانيّاً.

3- الرافعة السياسيّة

هذه الرافعةُ السياسيّة قد تكون حزباً أَو مكوِّناً سياسيّاً أَو كتلة تاريخية (ائتلاف وطني عريض)، ويجب أن تكون شريكةً في صياغة المشروع، وفي تنفيذه، وفي تحمل المسؤوليات الناجمة عن تطبيقه، وما إلى ذلك. ولا شكَّ أن أنصار الله والأحزابَ السياسيّة المناهضة للعدوان، بإمْكَانها تشكيلُ الكتلة التاريخية المنشودة، مع ضرورة الفهم بأنَّ الشراكةَ السياسيّة في إعادة البناء لا تعني تقاسُمَ السلطة بالضرورة، كما لا تعني استئثارَ طرف بذاته على أَهَمِّ مفاصل الدولة.. إنها الشراكةُ التي تمنح الأولويةَ للكفاءات الوطنية حيثما وُجدت، حتى إذَا حان وقتُ التنافس الانتخابي، بالاحتكام إلى الإرادَة الشعبيّة، وجد الحزبُ الذي وصل إلى السلطة نفسَه محاصراً بضمانات دستورية وقانونية وإجراءات عملية تحدّ من توغله في الدولة واحتكار أعضائه للوظيفة العامة التي يجب أن تكون حِقّاً لكل مواطن ومواطنة، وِفْقاً لمبادئ الجدارة والأهلية وتكافؤ الفرص.

4- سلطة ومعارضة

لا معنى للديمقراطية إذَا لم تصل حَدَّ تداوُلِ السلطة سلميّاً. وهذا يعني أن التعدديةَ السياسيّة لا بُدَّ أن تفرزَ حزباً أَو ائتلافاً حزبيّاً حاكماً، بينما تقوم بقيةُ الأحزاب بدور المعارضة إلى أن تحقّق الأغلبية السياسيّة في العملية الانتخابية، وهكذا دواليك.

من هذا المنطلق يتعيَّنُ إعادةُ النظر في المنظومة الحزبية التي تحولت إلى (ظاهرة دكاكينية)، وإعمالُ قانون الأحزاب والتنظيمات السياسيّة على كُلّ المكونات، مع الأخذ بعين الاعتبار مخرجات الحوار الوطني فيما يتعلق بتسجيل الأحزاب السياسيّة ومنظمات المجتمع المدني.

5- الشراكة الوطنية في السلطة والثروة

بسببِ فشلِ التجربة الديمقراطية؛ نتيجةَ استئثار حزب بعينه بالسلطة، طرحت أحزابُ المعارضة مفهومَ الشراكة الوطنية في السلطة والثروة. وقد أكّدت على هذا المفهوم مخرجات الحوار الوطني واتّفاقية السلم والشراكة، ما جعل الأحزابَ تنظُرُ إلى الشراكة من زاوية تقاسم السلطة والمحاصصة في الوظيفة العامة.

فإذا كانت هذه المحاصصةُ مقبولةً على نحوٍ مؤقت، ولمرحلة انتقالية محدّدة، فَإِنَّ الشراكة الوطنية بمفهومها الحقيقي تعني توفيرَ بيئة سليمة وسلمية للتنافس الحزبي على السلطة على النحو الذي ذكرناه. وبالموازاة مع ذلك تتطلب الشراكة الوطنية عدم تركيز السلطة، والتحول إلى نظام لا مركزي يمنح المحافظات (أو الأقاليم) وما دونها، صلاحياتٍ واسعةً في إدارة شؤونها المحلية والاستفادة المباشرة من إيراداتها وإمْكَانياتها، وِفْقاً لقانون جديد ينظم طبيعة العلاقة السياسيّة والإدارية بين المركز والسلطة المحلية.

التحدياتُ التي تواجهُ بناء الدولة

بالإِضَافَةِ إلى الشروط الموضوعية سابقة الذكر، يعتري مشروعَ بناء الدولة جملةٌ من التحديات، التي لا يمكن القفزُ عليها. وما لم يتضمن المشروع حلاً لهذه المشكلات والتحديات، فَإِنَّه يحكم على نفسه وعلى القائمين عليه بالفشل سلفاً. ومن هذه التحديات:

1- الاعتراف الدوليّ والحَلّ السياسيّ

لا يزالُ العالَمُ يتعامَلُ مع أنصار الله وشركائهم بوصفهم جماعة انقلابية، وحتى الدول الصديقة المتعاطفة، فَإِنَّها حتى الآن لا تعترفُ بالمجلس السياسيّ الأعلى ولا بحكومة الإنقاذ. ومن يتعامل مع صنعاءَ من دول وهيئات ومنظمات أممية فتعامله معها من باب التعاطي الاضطراري مع (سلطة الأمر الواقع).. ومجازفٌ من يقول: إن بالإمْكَان بناءَ الدولة وتحديث مؤسّساتها في ظلّ العزلة الدولية.

هذه الحقيقة المُرة تقودُ إلى الحديث عن حتمية الحلّ السياسيّ، وضرورة توافق أطراف الصراع الداخلي على إيقاف الحرب، وتشكيل حكومة تحظى بالاعتراف والدعم الدولي.

2- الحصارُ والأزمة الاقتصادية

مع استمرار العدوان والحصار الدولي على بلادنا، تبرز التداعيات الاقتصادية والإنسانية، وفي مقدمها توقف صرف رواتب موظفي الدولة. وحين نتكلم عن إصلاحات إدارية تطول المؤسّسات والأجهزة الحكومية، فَلا بُدَّ من رفدها برؤية عملية لمعالجة مشكلة صرف رواتب الموظفين، واجتراح الحلول التي تضع حَدّاً لمعاناة الموظفين والأسر التي يعولونها.

3- الدولة العميقة (عقيمة ومعيقة)

على الرغم من الهزاتِ العنيفة التي تعرضت لها مؤسّساتُ الدولة إلا أن لوبي الفساد المالي والإداري لا يزالُ يفرضُ رؤيته (أو ثقافته) على إدارة الشأن العام. وليس جديداً القول بأن الدولة العميقة ترفض تجديد ذاتها، وتقاومُ في الوقت نفسه أية محاولات للتغيير من خارجها، فهي عقيمة ومعيقة في الوقت ذاته، لذا من المهم أن يتنبه القائمون على تنفيذ عملية التصحيح الإداري لهذه النوعية من الكوادر والإدارات والأساليب.

4- الجيشُ واللجان الشعبيّة

إعادةُ بناء القوات المسلحة والأجهزة الأمنية على أُسُسٍ وطنية وعلمية مسألةٌ متوافق عليها ضمن مخرجات الحوار الوطني. وفي ظلّ العدوان برز الدور المحوري للجان الشعبيّة في الجبهات وفي حماية المؤسّسات والأمن العام، الأمر الذي يقتضي دمج اللجان الشعبيّة وتأهيلها وتدريبها؛ لكي تقومَ بالدور المنوط بها في إطار العمل المؤسّسي لوزارتي الدفاع والداخلية، مع ضرورة مراعاة فصل الجيش والأمن عن الانتماءات والولاءات الحزبية أَو المناطقية أَو المذهبية.

5- موقعُ المشرفين واللجان الثوريّة

بالرغم من التراجُعِ الملحوظ لدور اللجان الثورية في مؤسّسات الدولة، إلا أن مشرفي أنصار الله في المحافظات والمديريات ما زالوا يلعبون دوراً ملموساً في تسيير العمل الإداري في الأجهزة الحكومية، ما يتطلبُ ضرورةَ الفصل بين الدور المجتمعي

الذي يمكن أن يلعبَه (المشرفون والمسؤولون الاجتماعيون والثقافيون وغيرهم)، وبين دورهم الإداري داخل مؤسّسات الدولة.

وهذه أول خطوة تصحيحية مطلوبة هنا وسترتدُّ إيجاباً على بناء الدولة من جهة، وعلى الصيغة التنظيمية الداخلية لأنصار الله من جهة ثانية.

التنميةُ الاقتصادية

لا تقتصرُ الأزمةُ اليمنية على المشكلة السياسيّة، فالحالة الاقتصادية المتردية منذ عقود تفرض تحدياً كَبيراً في الحاضر والمستقبل، ما يجعل أي إنجاز على صعيد إدارة الدولة ومؤسّساتها، معرضاً للفشل مع أية أزمة اقتصادية وإِنْ كانت طفيفة.

وعليه، فَإِنَّ بناءَ الدولة يتطلب رؤية اقتصادية للنهوض والتنمية يشترك في بلورتها خبراء الاقتصاد والاستثمار، ويسهم في تنفيذ مشاريعها المال الوطني، بالتوازي مع الجهد الشعبي التعاوني، الذي لا مناصَ منه في ظلّ الحرب والحصار والظروف الاستثنائية التي تعيشها اليمن.

التعليم: أولاً

اعتمدت التجارب النهضوية المعاصرة كُلُّها على تطوير التعليم وربطه بسوق العمل مباشرة، وجعلت منه البوابةَ الرئيسةَ للترقي الوظيفي ونمو الطبقة الوسطى. وما يؤسف له أن الظروف الحالية، قد أثرّت سلباً على حالة التعليم، وأوضاع المعلمين، وفاقمت من التدهور المريع في العملية التعليمية بمختلف مراحلها.

إن إصلاحُ التعليم يتطلب العملَ على مرحلتين؛ الأولى، ذات طابع عاجل، تتعلق بتأمين حقوق المعلمين، وتوفير رواتبهم (التعامل مع التعليم كالتعامل مع الجبهة العسكريّة تماماً). وفي المرحلة الثانية، يتعيَّنُ حشد الطاقات التربوية والتعليمية؛ مِن أجلِ تجويد التعليم، والحدّ من كُلّ المظاهر والاختلالات التي لحقت بقطاع التعليم في المستويات كافة.

استقلالية القضاء

يتطلب تعزيز استقلالية القضاة وفصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية الشروع في خطوات عملية، تؤدي إلى:

- انتخاب المجلس الأعلى للقضاء.
- إنشاء محكمة دستورية وانتخاب قضاتها.
- تعزيز دور الشرطة القضائية وتمكينها من تنفيذ أحكام القضاء.

الحريات وحقوق الإنسان

من أجلِ دولةٍ يسودُها القانونُ واحترام حقوق الإنسان، يتعيَّنُ البدءُ بإصلاحات جوهرية تتعلق بإيقاف الحجز التعسفي لأي مواطن، واحترام الإجراءات القانونية التي تكفلُ حقوقَ المواطنين وكرامتهم. كان الرئيسُ الشهيد صالح الصمَّاد قد شدّد على هذه النقطة تحديداً ووجّه تعليماته بعدم اعتقال أي مواطن اعتقالاً تعسفياً خارجاً عن القانون. وبناءً على هذا التوجّه، سيكونُ من اللازم إلغاء جهاز الأمن السياسيّ، الذي يقوم عمله على امتهان كرامة المواطنين وتقييد حرياتهم، مخالفاً الدستور والقانون. ومن اللافت أن عدداً من قيادات الدولة اليوم، كانوا من ضحايا هذا الجهاز، ومع ذلك ما زالوا يرَون فيه حلاً، ويتعاملون معه كمؤسّسة (طبيعية) من مؤسّسات الدولة!

في هذا المحور، من المهم التأكيدُ على حرية الصحافة وحرية الرأي والتعبير بشكل عام، فالإعلامُ الحُرُّ يمثّلُ السلطةَ الرابعة في الدول الديمقراطية، أما الإعلامُ العام فهو مِلكٌ للشعب ولا ينبغي تسخيرُه لخدمة طرف سياسيّ على حساب بقية الأطراف.

واللهُ وليُّ الهدايةِ والتوفيق

* * *

فرصُ التسوية السياسيّة وسيناريوهاتُها بعد أربع سنوات من الحرب العدوانية على اليمن

مركز الدراسات السياسيّة والإستراتيجية، آذار/ مارس 2019م

ونحنُ على عتبةِ العام الخامس من الحرب العدوانية على بلادنا تلوحُ في الأُفُقِ ملامحُ تسوية سياسيَّة برسم الأمم المتحدة، التي تجهد ومبعوثها إلى اليمن باتّجاه الدفع بكل الأطراف المعنية بالأزمة والصراع إلى التوافق على الحدِّ الأدنى من المتطلبات المُفضية إلى إيقافِ العمليات العسكريّة والشروع في مرحلة انتقالية تقوم على الشراكة في السلطة وتقاسم أعباء ما بعد الحرب.

ومما يساعدُ الأممَ المتحدةَ على إنجاز هذه المهمة بالرغم من العراقيل والمعوقات الميدانية التي تطرأ تباعاً، أن المجتمعَ الدولي -بما في ذلك الدول الكبرى المهيمنة على مجلس الأمن- يبدو منحازاً إلى التهدئة في اليمن أكثرَ من أي وقت مضى، وقد تبنَّى لهذا الغرض قرارات أممية جديدة أحدثت نوعاً من التوازن حول ما يُعرف بمرجعيات الحلّ السياسيّ.

إلا أنَّ ذلك لا يعني أن التسويةَ السياسيَّةَ باتت في متناوَلِ اليد، فقد سبق وتوفَّرت مناخاتٌ إيجابيةٌ في السابق ثم سُرعانَ ما تبدّدت فرصُ الحلّ السياسيّ، وعاد التصعيدُ العسكريُّ أكثرَ ضراوةً من ذي قبل، الأمرُ الذي يجعلُ صنعاء على أُهبة الاستعداد لأيةِ مفاجآت تحت قاعدة "التفاوض واليدُ على الزناد".

في هذه الورقة، يحاولُ الباحثُ استقراءَ مآل اتّفاق السويد الذي وصل إلى طريق مسدود مع بداية آذار/ مارس 2019م، إذ فشلت كُلّ محاولات تطبيق تنفيذ الاتّفاق،

وبالذات عمليات الانتشار حول ميناء الحديدة وسط تصعيدٍ سياسيٍّ وإعلامي من مختلف الأطراف، حتى إن وزير خارجية بريطانيا هدّد مؤخّراً قائلاً بأن اليمنَ أمامه فرصة أخيرة لتطبيق اتّفاق السويد[1].

والسؤالُ الذي يطرحُ نفسَه هنا: هل يعدّ تفاهُمُ السويد الفرصةَ الأخيرة، أم أن هناك فرصاً أُخرى حال فشل الاتّفاق وتعثّر تطبيقه؟

بَيْدَ أن الإجَابَةَ على سؤالٍ كهذا توجبُ البحثَ في الأسباب التي أَدَّت إلى فشلِ الفُرَصِ السابقة، والتي كانت هي الأُخرى مُجَرّد فرصة أخيرة لدى البعض.

لكن يبدو أن الحديثَ عن نجاح هذه الفرصة أَو تلك منوطٌ بمتغيراتٍ لم يكتمل نضوجُها. وحتى تنضج هذه المتغيرات وتدفع إلى حَلٍّ سياسيٍّ ناجز على الأرض، فمن المناسب أن نقرأَ أَيْضاً طبيعةَ الحلّ السياسيّ الذي يمكن أن تتوافرَ له فرصةُ النجاح والاستدامة، وِفْقاً لعوامل موضوعية تكتسب قوتها ومصداقياتها من دروس واستخلاصات الحرب العدوانية على اليمن خلال السنوات الأربع الماضية.

1- فرصٌ ومحاولاتٌ لم تكتمل:

بالتوازي مع انطلاق عاصفة الحزم وعملياتها العدوانية على اليمن، تعالت الأصواتُ المنددّة بالحرب والداعية إلى الحلّ السياسيّ عبر الحوار والتفاوض. وبعد أن تجاوزت الحربُ الوقتَ المتوقَّعَ لها في ظلّ صمود الجيش واللجان الشعبيّة، وعجز التحالف السعوديّ عن تحقيق الحسم العسكريّ، احتضنت العاصمةُ العُمانية مسقط مشاوراتٍ غير رسمية بإشرافٍ من المبعوث الأممي إسماعيل ولد الشيخ، وبمشاركة من مختلف الأطراف. وأفضت المشاورات إلى التفاهم على سبع نقاط[2]، تضمنت موافقة أنصار الله والمؤتمر الشعبي على القرار 2216، مع آليةٍ عملية لتنفيذ القرار بما يتلاءم وتوازن القوى على الأرض.

(1) www.rta.features/1004906/

(2) انظر نصَّ وبنود هذه التفاهمات على الرابط:

https://www.alaraby.co.uk/politics/7-10-2015

بناءً على تفاهمات مسقط غير الملزمة، وبُعَيْدَ الإعلان عن هُدنة إنسانية هشة[1]، دعا مبعوث الأمم المتحدة إسماعيل ولد الشيخ الأطراف اليمنية إلى التفاوض في جنيف. وانعقدت بالفعل جولةُ مفاوضات غير مباشرة خلال الفترة 16ـ19 حزيران/ يونيو 2015م، انفضت دونَ نتائجَ إيجابية، تلاها تصعيدٌ عسكريٌّ أَدَّى إلى اختراقٍ كان الأول من نوعه لصالح قوات التحالف السعوديّ، التي تمكّنت من السيطرة على ميناء ومحافظة عدن في تموز/ يوليو 2015، مستفيدةً من تراخي الجيش واللجان الشعبيّة المحسوبة على طرف صنعاء، خلال شهر رمضان وإجازة عيد الفطر.

ويرجع فشلُ هذه المفاوضات إلى تعنُّتِ وفد الرياض الذي اشترط تنفيذ قرار مجلس الأمن 2216، دون شروط، ودون الخوض في التفاصيل، متجاهلاً تفاهمات مسقط التي اشتغل عليها المبعوث الأممي.

وقد اتهم رئيسُ وفد أنصار الله إلى مفاوضات جنيف، حمزة الحوثي، السعوديّة بالعمل على عرقلة المفاوضات، كاشفاً عن ضغوطات كبيرة مارستها الرياض على الطرف الآخر الذي رفض التعاطي مع مطلب "وقف إطلاق النار الدائم والشامل الذي كان مطروحاً على طاولة الحوار"، لكنه عاد وقال: إن مفاوضات جنيف لم تفشل تماماً، فقد مهّدت وأسّست ـبنظرهـ لمرحلة مقبلة[2].

وبالفعل، فقد انعقدت جولة ثانية من المفاوضات في جنيف (كانون الأول/ ديسمبر 2015م)، إلا أنها فشلت هي الأُخرى في التوصل إلى أي اتّفاق. وذكر محمد عبد السلام الناطق الرسمي لأنصار الله أن السفير الأمريكي تدخّل لفضّ المشاورات بذريعة دخول أعياد الميلاد[3].

لكن بعد بضعة أشهر وبعد أن تبين للتحالف أن صنعاء عصيةٌ على الانكسار، وأن

---

(1) أعلن المتحدث الرسمي باسم التحالف بدء سريان هُدنة إنسانية لمدة خمسة أيام (13-18 مايو/ أيار 2015م)، ومع بدء سريان الهُدنة، تمكنت وكالاتُ الإغاثةمن إدخال المساعدات الإنسانية الغذائية والدوائيةعبر الموانئاليمنية.
https://www.alittihad.ae/article/46650/2015/

(2) www.alalamtv.net/news/1712961.

(3) www.alalamtv.net/news/3781801.

الخيار العسكريّ لن يؤتيَ أُكُلَه في المناطق الجبلية ذات الكثافة السكانية، خَاصَّةً وأن القوة الصاروخية لصنعاء دخلت المعركة بشكل فاعل، ما شكّل توازنَ رعب مع العدوّ وترسانته العسكريّة الضخمة، انطلقت مشاورات السلام اليمنية في الكويت في نيسان/ إبريل 2016م، واكتسبت زخماً إعلاميّاً واهتماماً دوليّاً كَبيراً، وأعلنت الأطراف قبولَ وقف إطلاق النار من حَيْثُ المبدأ، ما أكسب المفاوضات نَوعاً من الجدية التي افتقرت إليها التجارب السابقة.

تبلورت في جلسات التفاوض ملامحُ التسوية السياسيّة المرتقبة، وقوامُها تشكيلُ حكومة توافقية لفترة انتقالية مزمنة بمشاركة متوازنة من القوى والمكونات السياسيّة اليمنية الفاعلة، إلا أن الترتيباتِ الأمنيةَ التي ظلّ وفدُ الرياض يتمسَّكُ بها لتطبيق قرار مجلس الأمن 2216 على نحوٍ حرفي، قد عطّل كُلَّ التفاهمات الأولية التي نُسِجَت على طاولة المفاوضات أَو على هامشها. زد على ذلك أن السفيرَ الأمريكي لدى اليمن، ماثيو تولر، كان قد هدّد طرفَ صنعاءَ بالورقة الاقتصادية إذَا لم يقبل الوفدُ الوطني تقديم تنازلاتٍ كبيرة في الجانب الأمني[1].

لاحقاً وبعد فشل مفاوضات الكويت، حاولت الإدارة الأمريكية تدارك الأمر، وعملت على الخروج بمكسب سياسيٍّ مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية (شباط/ نوفمبر 2016م)، فظهرت "مبادرة كيري"، التي قدمت رؤية متوازنة إلى حَدٍّ ما، وتعاطت بواقعية مع مطالب ومحاذير مختلف أطراف الصراع، إلا أن الرياض تريَّثت في الاستجابة للمبادرة، بانتظار معرفة من سيفوزُ في الانتخابات، ويتولى إدارةَ البيت الأبيض للفترة المقبلة.

2- فرصةُ مشاورات السويد.. إلى أين؟

إذا كانت مفاوضاتُ الكويت قد فشلت؛ بسَببِ التعنُّت الأمريكي، فَإِنَّ واشنطن نفسَها هي التي حَضَّت طرفَ الرياض على الدخول في مفاوضات جديدة كان مقرّراً لها أن تنعقِدَ في جنيف، ثم احتضنتها العاصمةُ السويدية ستوكهولم.

(1) http://www.masa-press.net/2017/02/20.

انتظرت الإدارةُ الأمريكية نحوَ عامَين حتى وصلت إلى قناعة بأن لا جدوى من استمرار الحرب العسكريّة في اليمن، وعجّل هذا الموقفِ المأزقُ الذي يعيشُه حليفُها السعوديّ؛ بسَببِ تداعيات مقتل الصحفي السعوديّ جمال خاشقجي، وتزايد الاهتمام الإعلامي الدولي بالكارثة الإنسانية المتصاعدة في اليمن، وكان هناك حديث عن مسؤولية التحالف السعوديّ وعمن يدعمه بالسلاح، وعن مصفوفة الانتهاكات بحقّ المدنيين التي ترقى إلى جرائم حرب[1].

في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 2018م، دعا وزير الخارجية الأمريكي مايكل بومبيو جميع الأطراف إلى دعم المبعوث الأممي لإيجادِ حَلٍّ سلمي للصراع في اليمن، استناداً إلى المراجع المتفَق عليها. وقال في بيان صحفي: لقد حان الوقتُ الآن لوقف الأعمال العدائية، بما في ذلك الطائرات بدون طيّار والهَجَماتُ الصاروخية على المملكة العربية السعوديّة والإمارات العربية المتحدة. مضيفاً في وقت لاحق: يجبُ أن تتوقفَ ضربات التحالف الجوية في جميع المناطق المأهولة بالسكان في اليمن[2]. وقبل تصريحات وزير الخارجية، كان وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس قد تبنى أفكاراً جديدةً لإنهاء الحرب على اليمن، وطالب بإيجاد مناطق منزوعة السلاح على الحدود اليمنية السعوديّة، بحيث تنزع الأسلحة الثقيلة اليمنية بما فيها الصواريخ الباليستية، مقابل منح "الحوثيين" منطقةَ "حُكم ذاتي"[3].

جعلت هذه التصريحاتُ -بِغَضِّ النَّظَرِ عن مواقفِ الأطراف من تفاصيلها- مهمةَ مارتن غريفيتث المبعوث الجديد للأمم المتحدة في اليمن تتقدم نسبياً، ما ساعده على تهيئة الأطراف للقبول بجولة أُخرى من المفاوضات أَو المشاورات في جنيف، وطلب من الأطراف الانضمام إلى هذه الجولة دون قيد أَو شرط، وعرض جدول أعمال تحت مسمى "إجراءات بناء الثقة".

---

(1) أقر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في دورته 39، سبتمبر 2018م تقرير فريق الخبراء بشأن حقوق الإنسان في اليمن وتضمن انتهاكات التحالف السعودي بحق المدنيين والغارات الجوية التي ترقى إلى جرائم حرب.

(2) مهلة أمريكية لوقف حرب اليمن وشبه خريطة طريق:
https://www.alaraby.co.uk/politics/31-10-2018

(3) https://www.alhurra.com/a/اليمن-في-الحرب-إنهاء-يجب-ماتيس/466403.

ولأسباب لوجستية تعذّر حضور الوفد الوطني إلى جنيف، ما جعل الأممَ المتحدة تبحَثُ عن مكانٍ بديلٍ وتعرض تسهيلاتٍ مضافةً، ساعدت على التئام الأطراف اليمنية في جولة مشاورات غير مباشرة لعدةِ أيّام احتضنتها العاصمةُ السويدية نهايةَ العام 2018م. وتحت الضغط الخارجي أمكن للأطراف التوصل إلى تفاهمات معلنة بشأن القضايا المطروحة، وأبرزها مِلَفَّي الحديدة، وتبادل الأسرى والمفقودين.

بعيد الإعلان عن الاتّفاق، وافق مجلسُ الأمن بالإجماع على القرار 2451 الذي جعل من بنود اتّفاق السويد مُلزِمةً للأطراف بقوة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، في اختراق سياسيّ يعدّ الأول من نوعه لصالح صنعاء، فالمرجعيات الثلاث للعملية السياسيّة لم تعد كذلك، فقد أضيفت إليها مرجعية القرار الجديد، الذي بات يتعامل مع الأزمة اليمنية وأطرافها من منظور مختلف، ما جعل البعض يفسر القرار على أنه اعتراف أممي بشرعية الطرف "الحوثي"[1].

مع ذلك، فقد تعثر تنفيذ اتّفاق السويد. وبالرغم من الجهود الحثيثة التي يبذلها المبعوث الأممي، وإعلان صنعاء أنها على استعداد لتنفيذ المرحلة الأولى من إعادة الانتشار من طرف واحد إن لزم الأمر[2]، إلا أن العراقيلَ التي تصنعها الرياضُ وأدواتُها تحول دون إنقاذ الاتّفاق وهو يلفظ أنفاسه الأخيرة.

3- طبيعةُ الحلّ السياسيّ وِفْقاً للتفاهمات السابقة:

وبغضِّ النظر أَفَشِلَ اتّفاق السويد، أم تعاونت الأطرافُ على إنقاذه وتنفيذه، فَإِنَّ جوهرَ الحلّ يكمُنُ في الإطار السياسيّ المطروح على الطاولة. وقد انتهز غريفتث فرصة مشاورات السويد وطرح بالفعل إطاراً عاماً للحلّ السياسيّ والأمني، إلا أن وفدَ الرياض رفض التعاطيَ مع المقترح شكلاً ومضموناً، فيما تعاطى الوفد الوطني إيجابياً مع الإطار من ناحية الشكل، واعتبره مستمسكاً لا ينبغي للأمم المتحدة التراجع عنه، وإلا فَإِنَّ الأمور ستعود إلى نقطة الصفر[3].

---

(1) انظر على سبيل المثال:

عدنان هاشم: "اتفاق ستوكهولم": هل يضعُ اليمنَ على طريق السلام؟ مركز الجزيرة للدراسات.
http://studies.aljazeera.net/rar/reports/2018/12/181220122408784.html

(2) www.almayadeen.net/news/politics/937767

(3) في مقابلة تلفزيونية مع رئيس الوفد الوطني محمد عبد السلام لقناة المسيرة 13-12-2018م
https://www.youtube.com/watch?v=TOaFmkPbntc

ومن الملاحَظِ أن غريفيتث الذي تسلّم المهمة مطلع العام الفائت، يرى أن الحلّ السياسيّ لا يزالُ متاحاً في اليمن من خلال الخطوط العريضة الآتية: إنهاء القتال، وسحب القوات، وتسليم الأسلحة الثقيلة والمواقع الرئيسة، وتشكيل حكومة تتسمُ بالشمولية وتضُمُّ جميعَ الأطراف[1].

وهو في ذلك يسير على خُطَى سلَفِه إسماعيل ولد الشيخ الذي اضطر أن يضعَ في تشرين الأول/ أكتوبر 2016م مقترحاً أكثرَ شمولية يتضمَّنُ ترتيباتٍ أمنيةً وسياسيّةً متوازيةً، بما في ذلك تشكيلُ حكومة وطنية تضُمُّ مختلفَ الأطراف اليمنية، فبالإضَافَةِ إلى النص على تنفيذ الانسحابات من صنعاء وتعز والحديدة؛ واعتبارها النقطةَ الحاسمة التي تمكّن من تشكيل حكومة جديدة، دعا المقترحُ إلى ضرورة التوافق على شخصية جديدة ليتم تعيينها نائباً للرئيس، وشخص ثانٍ يتم تعيينُه رئيساً للوزراء، وطلبت إلى الأطراف الاجتماع مجدّداً لفترة لا تزيد عن أسبوع؛ وذلك لوضع اللمسات الأخيرة على نصوص الاتّفاقية الكاملة والشاملة، والتوقيع عليها تحت إشراف الأمم المتحدة[2].

مجموعةُ الأزمات الدولية هي الأُخرى تقدمت في تشرين الأول/ أكتوبر 2017م بمقترحات مشابهة تؤكّدُ على أن الحلّ الأمني لا يمكن تحقُّقُه دون ترتيباتٍ سياسيّة رديفة وموازية، حَيْثُ دعت إلى: الوقف الشامل لإطلاق النار، ورفع الحصار وفتح المطارات الدولية، وانسحاب مقاتلي (صالح/ الحوثي) من الحدود السعوديّة اليمنية، بالموازاة مع "الاتّفاق على قيادة تنفيذية جديدة بما في ذلك الرئيس المؤقت ونائب الرئيس ورئيس الوزراء وحكومة ائتلافية شاملة لفترة محدودة من الوقت حتى الانتخابات".

وإذا كانت هذه المقترحاتُ قد تقاربت إلى حَدٍّ كبير مع رؤية الوفد الوطني للحلّ السياسيّ والأمني التي تقدم بها إلى مفاوضات الكويت، فَإِنَّها تختلف إلى حَدٍّ كبيرٍ مع

---

(1) مستقبل جهود المبعوث الأممي الجديد لإحياء التسوية السياسية في اليمن، مركز الإمارات للسياسات.

http://www.epc.ae/ar/brief/the-efforts-of-the-new-un-envoy-for-yemen-to-revive-peace-talks

(2) انظر نص المبادرة على الرابط:

https://yemen-press.com/news84048.html

رؤية الإدارة الأمريكية الحالية التي قاربت الأزمة اليمنية من منظور مختلف، دون أن يعني ذلك أنها ضدّ الحلّ السياسيّ المتوازن بالضرورة.

بالعودة إلى تصريحات بومبيو آنفة الذكر، نلحظ أن واشنطن غلّبت المخاوفَ الأمنيةَ للسعوديّة والإمارات جراء تصاعد الهَجَمات الصاروخية والطائرات دون طيّار اليمنية، فعرضت مبادرةً لوقف الأعمال العدائية تبدأ بتوقف الجانب اليمني (طرف صنعاء) عن هذه الهجمات مقابل أن تتوقفَ الضربات الجوية للتحالف في جميع المناطق المأهولة بالسكان في اليمن. كان هذا المحورَ الأولَ من المبادرة الأمريكية. أما المحورُ الثاني فقد جاء على لسان الوزير جيمس ماتيس، الذي تبنّى المخاوفَ السعوديّة الأمنية تحديداً، حين اقترح إقامة مناطقَ منزوعة السلاح على الحدود اليمنية السعوديّة، ونزع الأسلحة الثقيلة اليمنية بما فيها الصواريخ الباليستية، مقابل منح "الحوثيين" منطقة "حُكم ذاتي".

4- المسارُ الموازي والتفاوُضُ المباشر بين اليمن والسعوديّة:

من الملاحَظِ أن الرؤيةَ الأمريكية الجديدة وإن أغفلت طبيعة الحلّ السياسيّ في اليمن، إلا إنها استجابت للملاحظات الجوهرية بشأن حرب اليمن، وفي مقدمتها التدخّل السعوديّ العدواني الذي يتوارى خلفَ يافطة إعادةِ ما يسمى بالشرعية. بينما كان للرياض مخاوفُها ومطامعُها الخَاصَّةُ التي تكشفت خلال يوميات العدوان، ما جعل البعضَ يرى أن توقفَ الحرب اليمنية يتطلبُ التفاوُضَ المباشرَ مع الجانب السعوديّ.

فالحلُّ السياسيّ المنشود في اليمنِ ـ وِفْقاً لهذا التصور ـ لا يمكن أن يكون حلاً واحداً بل حلين: حَلٌّ وطني يمني تشارك فيه جميع الأطراف والقوى السياسيّة المعنية، وحلٌّ ثانٍ عمادُه التفاوُضُ مع قوى العدوان الخارجي؛ على اعتبار أن التحالفَ بعدوانه وتدخله العسكريّ قد احتكر قرارَ الحرب والسلم في اليمن[1].

مجموعةُ الأزمات الدولية كانت هي الأُخرى قد طالبت في تقريرها المشار إليه آنفاً بإشراك السعوديّة في المفاوضات اليمنية، وقالت على نحوٍ صريح: إذَا لم تكنِ السعوديّةُ

(1) عبدالله سلام الحكيمي: الحَلُّ السياسيّ المنشود في اليمن، ما هو؟ وكيف؟
http://www.masa-press.net/2018/10/14

على استعدادٍ لأخذ مقعد على الطاولة يجب عليها على الأقل أن تقدم مبادرةً سياسيّةً لكسر الجمود الدبلوماسي القائم.

وفي تقريرٍ لاحِقٍ، دعت المجموعةُ المجتمعَ الدولي إلى "تشجيع إجراء مشاورات مباشرة رفيعة المستوى بين السعوديّة وكُتلة الحوثيين- صالح"[1]، وقد بنت المجموعةُ موقفَها هذا على اعتبارِ أن الرياضَ أحدُ الأطراف المحورية في القتال، وأن ثمة ضرورةً لمشاورات مباشرة رفيعة المستوى بين "كتلة صالح والحوثيين" من جهة، والسعوديّة من جهة أُخرى، حول قضايا حسَّاسة مثل الحدود وعلاقة "الحوثيين بإيران"[2].

غير أن المبعوث الأممي ومن خلفه الإدارة الأمريكية لم يدفعا بعدُ إلى مسارٍ موازٍ للمشاورات اليمنية-اليمنية، في الوقت الذي تحاول الرياض إدراج مخاوفها الأمنية على جدول المفاوضات عبر أدواتها المنضوية فيما يسمى وفد الشرعية، وتقديم نفسها راعياً للتسوية السياسيّة فحسب.

5- التوازُناتُ الدوليةُ وضماناتُ التسوية اليمنية:

لم يطرأ تغيُّرٌ كبيرٌ في الموقف الدولي تجاه الحرب على اليمن، فلا يزالُ الانحيازُ الدولي لصالح السعوديّة وتحالفها جليّاً وقويّاً في الوقت ذاته، الأمر الذي ينطبقُ على ما يُعرَفُ بالشرعية ومرتزِقة الرياض، فلولا الدعمُ الإقليمي والدولي لهذه الكتلة لأخذت الأمور مساراً آخرَ لصالح طرف صنعاء، خاصة "أنصار الله".

لقد شكّل ثقلُ السعوديّة السياسيّ والمالي والإعلامي ضغطاً كَبيراً على صنعاء. وبالرغم من كُلّ المحاولات الحثيثة السياسيّة والدبلوماسية، إلا أن الدول التي تعترف بالمجلس السياسيّ الأعلى وبحكومة الإنقاذ لا تزال محدودة جداً.

لكن هذا لا يعني أن صنعاءَ معزولةٌ سياسيّاً كما قد يتبادر إلى الذهن، فهناك دولٌ ومنظماتٌ وتكتلات دولية تتعاملُ مع المجلس السياسيّ الأعلى وحكومة الإنقاذ

(1) اليمن: هل السلام ممكن؟ مجموعة الأزمات الدولية.
https://www.crisisgroup.org/ar/middle-east-nort-africa/glf-and-arabian-pen (insula/yemen/yemen-peace-possible).

(2) المصدر نفسه.

بوصفهما سلطة أمرٍ واقع، وتتعاملُ مع أنصار الله والمؤتمر الشعبي بوصفهما قوىً سياسيّةٍ ووطنية لا يمكنُ تحقيقُ السلام أَو التسوية السياسيّة في اليمن بمعزل عنها.

من جهةٍ ثانية فَقد تغاضت قوىً دوليةٍ وازنة عن جرائم العدوان السعوديّ في اليمن. وبالرغم من ارتباط موقفها بلُغة المصالح الاقتصادية المشتركة مع أَهَمِّ دولة نفطية في العالم، إلا أن تأييدَها يتراجعُ سنةً بعد أُخرى، مفسحاً المجالَ للأصوات المتعاطفة مع اليمن والكارثة الإنسانية المتفاقمة بفعل الحرب والحصار وفشل الحلول السياسيّة.

هذا المناخُ الدولي والإقليمي يجعلُ صنعاءَ تحارِبُ سياسيّاً وعسكريّاً مكشوفةَ الظهر، مع ملاحَظةِ أن الدعمَ الإعلاميَّ والمعنوي الذي يقدِّمُه محورُ المقاومة في المنطقة لصالح صنعاءَ وأنصار الله، لا يمكن فصلُه عن البُعد الطائفي في حربِ اليمن. وكلما تصاعد هذا الدعم كلما اتسع نطاقُ الذرائع السعوديّة التي تزعُمُ أنها تحاربُ المدَّ والنفوذ الإيراني في اليمن.

إلى جانب ذلك، فَإِنَّ الأزمةَ الخليجية وإِنْ ساعدت على تفكيك تحالف العدوان، إلا أن تداعياتِها تحول دون تشكل طرف إقليمي وسيط وضامن تطمَئنُّ إليه صنعاء والرياض معاً. فمثلاً، كانت عُمان وإلى وقت قريبٍ الدولةَ الأقربَ للعب دور الوسيط والضامن، إلا أن الاندفاعَ السعوديَّ والإماراتي نحوَ السيطرة على الموانئ اليمنية، شكّل تهديداً للأمن القومي العماني وخَاصَّةً في محافظة المهرة البوابة الشرقية لليمن، وقد كانت بمعزل عن تأثيرات الحرب والصراع قبل أن تحل القوات السعوديّة الغازية وسط سخط شعبي متواصل.

الكويت هي الأُخرى تعيشُ حالةَ توتر مع الرياض، فبالإِضَافَةِ إلى موقفها المعتدل من الأزمة الخليجية، فَإِنَّ عدمَ حسم ترسيم الحدود البرية مع السعوديّة والاتّفاق على استغلال المخزون النفطي في المنطقة المختلف عليها قد يحولُ دون موافقة الرياض على دور كويتي في رعاية جولة أُخرى من المفاوضات اليمنية.

وفي مجلس الأمن الدولي، فَإِنَّ روسيا والصين قد ساعدتا إلى حَدٍّ ما على مقاربة متوازنة لحرب اليمن، إلا أن مصالحَهما الكبيرةَ مع السعوديّة والإمارات لا تؤهِّلُهما للعب دورِ وسيطٍ أَو ضامِنٍ بين الأطراف اليمنية أَو بين الرياض وصنعاء.

وإذا استبعدنا بريطانيا وفرنسا يبقى الاتّحادُ الأُورُوبي صاحبَ الأفضليةِ إلى حَدٍّ ما في لعب دور الوسيط الداعم للتسوية السياسيّة في اليمن، يساعدُه في ذلك المنظماتُ الإنسانية الأممية، ودورُ الأمم المتحدة السياسيُّ من خلال مبعوثها إلى اليمن.

6- التسويةُ المرتقبةُ والسيناريو الرمادي (المتاح / الأسوأ):

لأَنَّ الحربَ على اليمن سعوديّةٌ بامتياز، ولأَنَّ الرياضَ ما كان لها أن تُقْدِمَ على حربٍ بهذا الحجم وبهذا الحشد الكبير لولا الدعمُ الأمريكي السياسيّ واللوجيستي. ومن هنا نقول: إنَّ قرارَ الحرب والسلم سيبقى سعوديّاً- أمريكيّاً للأسف، وحين تقرّر واشنطن إيقافَ العدوان فلن تملكَ الرياض سوى الانصياع.

وقد سبقتِ الإشارةُ إلى رؤيةِ الإدارة الأمريكية الحالية لإيقاف الحرب، وكيف أن مقاربتَها جاءت في سياق ضمان أمن السعوديّة القومي قبل أيِّ شيء آخر، إلا أنها حتى الآن لم تسعف المبعوثَ الأممي بخارطة طريق وآلية تنفيذية مزمنة.

ولا شكَّ أن الرؤيةَ الأمريكيةَ تتطلب تفاوضاً يمنيّاً- سعوديّاً، غير أن الرياض وقد عجزت عن حسم المعركة عسكريّاً، تحتاجُ إلى من يقنعها ويدفعها إلى الجلوس إلى طاولة التفاوض والاعتراف "بأنصار الله" قوة سياسيّة فاعلة لا يمكن تجاوزها.

وإلى أن تقتنعَ الرياضُ بضرورة إيقافِ حربها العبثية في اليمن، فَإِنَّ سيناريوهات التسوية المقبلة ستظل تراوحُ مكانَها، مع ملاحظة أن "إجراءاتِ بناء الثقة" التي يشتغلُ عليها المبعوثُ الأممي قد وسّعت فجوةَ عدم الثقة بين الأطراف، ما يفرضُ عليه الدعوةَ إلى مشاورات أُخرى؛ بغيةَ إنقاذ اتّفاق السويد ومنحِه فرصةً أُخرى قبل الانتقال إلى مفاوضات الحلّ السياسيّ.

علماً أن الوصولَ إلى عتبة المفاوضاتِ - وهي تبدو اليومَ مهمَّةً شاقةً- لا يعني الوصولَ إلى حَلٍّ نهائي للأزمة، فبالإِضَافَةِ إلى سيناريو فشل المفاوضات -وهو المرجح- فَإِنَّ المتاحَ أن تصلَ الأطرافُ إلى تسوية هشة غير قابلة للتطبيق العملي، ما يجعل الوضع في اليمن أشبه بالأزمات المستعصية والمستدامة على غرار "المشكلة الصومالية"، وهذا هو الأسوأ في كُلّ السيناريوهات المطروحة.

بقي القول بأن الحربَ على اليمن تبدو بلا أُفُقٍ. وأنه لا يمكنُ للسعوديّة وحلفائها المضي قدماً وسط تراجع الدعم الدولي للخيار العسكريّ، واتّساع هامش الحساسية الدولية تجاه الأزمة الإنسانية والجرائم التي يرتكبها التحالف السعوديّ بحقّ المدنيين. كما أن الأطرافَ الداخليةَ من جهتها بدت منهكةً أكثرَ من أي وقت مضى، بدليل أن مسرحَ العمليات والمواجهات العسكريّة لا يزالُ يراوحُ مكانَه منذ فترة طويلة، الأمر الذي يؤكّد من جديد أن لا بديلَ عن السلام والتسوية السياسيّة، وأن لا معنى للحديث عن "فرصة أخيرة"، فالفرص الأُخرى تبقى متاحة ما لم يحسم أي طرف الحرب عسكريّاً، وهذا هو المستحيلُ بعينه، أقلُّه على المدى المنظور.

***

الإعلامُ الوطنيُّ في مواجهة العدوان
الأدوارُ والتحدياتُ حاضراً ومستقبلاً

بحثٌ مقدّمٌ إلى التقرير الإستراتيجي، مركَز الدراسات السياسيّة والإستراتيجية اليمني، 2018م

خلفية

سطَّرَ الإعلامُ الوطنيُّ ملحمةً استثنائيةً طوالَ أربعة أعوام من الحرب والحصار، تُوِّجَت بعطاءات وتضحيات غير محدودة في إطار مواجهة العدوانِ السعوديّ الأمريكي على اليمن والحرب التضليلية الإعلامية التي اعتمدها تحالُفُ العدوان منذ انطلاق أول غارة عدوانية على صنعاء مع إعلان ما يسمى بعاصفة الحزم.

وبالرغم من الفارق الكبير بين إمْكَانات العدوّ وماكنيته الإعلامية مقارنةً بما تمتلكه الوسائل الإعلامية الوطنية، إلا أن الإعلامَ الوطنيَّ صنع الفارقَ في تصدِّيه للعدوان، وتغطيته لجرائم التحالف، ومواكبته للصمود اليماني وبأس الجيش واللجان الشعبيّة وانتصاراتهما، بالموازاة مع تفنيدِ الأكاذيب والشائعات اليومية التي رافقت الحربَ العسكريّة والاقتصادية على بلادنا، واستهدفت الوعيَ الشعبيَّ، وحالة التماسك الداخلية لجبهة الصمود الوطني، مستفيدة من حالة الانقسام السياسيّ التي سبقت الحرب على اليمن.

في هذا التقرير المُطَعَّمِ بالجداول والأرقام إضاءةٌ على مختلف المسارات التي سلكها الإعلاميون والمؤسّسات الإعلامية الوطنية، فشكلوا خلال أربعة أعوام من العدوان جبهةَ صمود لا تقلُّ أهميَّةً ودوراً عن بقية الجبهات المجتمعية وبالذات العسكريّة منها.

ويقدم التقريرُ رؤيةً نقديةً واستشرافية للمهام التي يضطلع بها الإعلام الـوطني، ومـا ينبغي التركيزُ عليه وتطويره في المرحلة المقبلة، من خلال معالجة مكامن القصـور حَيْـثُ وجدت، والانطلاق بروحٍ جديدةٍ في مواجهة مختلف التحديات حاضِـراً ومستقبلاً.

1- التحدياتُ والمسؤوليات:

فرضـت الحـربُ العدوانيـة المفاجِئـة علـى الإعـلام الـوطني مسـؤولياتٍ عاجلـةً وجسـيمةً فـي الوقـت نفسـه، فـالحربُ تسـتوجبُ اسـتنفارَ كُـلّ الطاقـات والجهـود وتوظيفهما في خدمة الأجندة المستجدة والطارئة، مع ضرورة تجـاوز مختلـف التحـديات والصعاب التي قد تشكل عقبـةً فـي ظـلّ الظـروف الطبيعيـة الاعتياديـة، فكيـفَ بـالظروف المفاجئة وغير الآمنة.

فقـد كـان علـى الإعـلام الـوطني -بمختلـف تفرعاتـه وتنويعاتـه- أن يضـطلعَ بالمسؤوليات الجديدة الملقـاة علـى عاتقـه، ومـن أهمِّهـا، توصـيفُ طبيعـة الحـرب علـى اليمن، والموقفُ السياسيّ منهـا. وإذَا كانـت المواقـفُ السياسـيّة قـد تبلـورت مـع إعـلان القوى الوطنية والأحزاب السياسيّة موقفهـا ممـا عُـرف بعاصـفة الحـزم التـي شـنت أولـى عملياتها العسكريّة والإجرامية صبيحة الخميس 26 آذار/ مـارس 2015م، فقـد كـان علـى الإعلام مسؤوليةُ ترجمة هذه المواقف ونقلها إلى الرأي العـام بـالخبر والـرأي والتحليـل، وفي إطار التوصيف الطبيعي للعدوان على بلادنا.

وبـــالموازاة أنيطـــت بوســـائل الإعـــلام مســـؤولية كشـــف جـــرائم تحـــالف العـدوان واسـتهدافه المـدنيين والبُنيـة التحتيـة بشـكل ممـنهج، ومـا تتطلبـه هـذه المهمـة من نزول ميداني وتصوير للجرائم حال حدوثها، بِغَضِّ النَّظَـرِ عـن الخطـر الـذي يكتنـف مهمة كهذه.

ولكي ينهض الإعلام الوطني بهذه المسؤوليات، فقد واجه بمختلـف وسـائله كثيـراً من التحديات الموضوعية، التي استوجبت بـذل مزيـد مـن الجهـود مـع اليقظـة المطلوبـة لإنجاح الرسالة الإعلامية بُعدها الوطني.

التحدي الأمني

تحت القصف المتواصل والغارات الجوية التي طالت المؤسّسات الإعلامية، اضطرت غالبيةُ الوسائل الإعلامية الوطنية إلى البحث عن أماكنَ بديلة للعمل، فقد زاول المئات من الإعلاميين أعمالهم تحت وطأة القصف الجوي، وأزمة النقل والمواصلات، مع إشكالات واجهتها الوسائل الإعلامية تتعلق بالوقود والكهرباء وخدمة الإنترنت، وغيرها.

وأثر التحدي الأمني على نحوٍ مباشر في مستوى المادة الإعلامية التي كانت تنشر أَو تبث خلال الفترة الأولى من العدوان، بل إن بعضَ المؤسّسات الإعلامية ـ الرسمية منها خصوصاً ـ وجدت نفسَها خارجَ التغطية لبعض الوقت، فقد عمد تحالفُ العدوان إلى إيقافِ بث القنوات الرسمية الفضائية؛ بهَدفِ احتكار الفضاء الإعلامي، ما جعل القائمين على الإعلام الرسمي يبذلون جهوداً مضاعفة؛ مِن أجلِ استعادة بث هذه القنوات، مهما كانت التكاليف، والأمر ذاته ينطبق على محطات البث الإذاعي والتلفزيوني التي استهدفها العدوان أكثر من مرة، ما فرض على الإعلام الرسمي تحديات مالية وتقنية مستمرة مع استمرار الاستهداف.

التحدي السياسيّ

حين اندلعت الحربُ العدوانيةُ كانت بلادُنا تعيشُ أزمةً سياسيّةً بين الأحزاب والقوى السياسيّة التقليدية. ولا يخفى أن معظم الوسائل الإعلامية كانت تتبع هذه الأحزاب، الذي كان جمهورُها يتلقى ضخّاً إعلاميّاً، عكس الوسائل الإعلامية المناهِضة للعدوان. وفي ظلّ الفراغ السياسيّ الذي سبق الحرب ببضعة أشهر كانت وسائل الإعلام الرسمية تدار من قبل اللجان الثورية، بينما كان هناك تململٌ من الكوادر الإعلامية ذات المُيُول الحزبية، التي كان يُعَوَّلُ عليها دورٌ أفضل في المواجهة الإعلامية، إلا أنها آثرت الانسحابَ، فيما انتقل بعضُهم إلى ضفة الارتزاق وتأييد العدوان.

من قبلُ، وخلال الفترة 2011ـ2015م، خضع الإعلام الرسمي لمتغيرات الفترة الانتقالية، ما جعل برامجَ الإعلام الرسمي تظهر على نحو مرتبِك، وهي تدافع عن

نظام آيل للسقوط، ثم وهي تنتقل على نحو مفاجئ إلى التبشير بالتغيير في ظلّ حكومة الوفاق، خلال فترة الحوار الوطني، وفجأةً كان على هذا الإعلام أن يتعامل مع المستجدات التي حملتها ثورة 21 أيلول/ سبتمبر 2014م، ولم تمرّ بضعةُ شهور حتى بدأ العدوانُ الخارجي تحت مسمى عاصفة الحزم، ما شكّل تحدياً جديداً أمام مختلف وسائل الإعلام اليمنية.

التحدّي المِهني والفنّي

ظهر الإعلامُ الوطني مفتقراً للكوادر المهنية وللخبرات الكافية، بسبب الأزمة السياسيّة والانقسام بين الأحزاب قبل العدوان وبعده، ونظراً لارتباط الإعلام بالأحزاب والقوى السياسيّة التقليدية، على عكس آلة الحرب الإعلامية العدائية، التي وظّفت جيشاً من الوسائل الإعلامية بما يتوافر لديها من مواردَ بشرية مؤهلة سواء بالنسبة إلى المذيعين والمحرّرين، أَو المخرجين والفنيين، إِضَافَةً إلى الموارد المالية واللوجستية، التي منحت العدوّ تفوقاً إعلاميّاً ملحوظاً خلال الأشهر الأولى من الحرب والحصار.

تحدياتٌ أُخرى

إِضَافَةً إلى ما سبق كان على الإعلام الوطني أن يقومَ بمسؤولياته في ظروف استثنائية مغايرة، ما جعل القائمين على وسائل الإعلام أمام مسؤوليات وتحديات أُخرى، من قبيل:

أ- التنسيق والعمل على تشكيل جبهة إعلامية موحدة في مواجهة العدوان، وهي مهمةٌ كانت مطروحة بقوة على الإعلاميين الوطنيين بشكل عام، وبالرغم من التحدي الأمني الذي حال دون التنسيق الكافي إلا أن الهيئة الإعلامية لأنصار الله عملت على جمع الإعلاميين والوسائل الإعلامية، وتم التوافق على إنشاء مركز إعلامي تنسيقي مواكِب لمختلف المستجدات، والإعلان عن الجبهة الإعلامية لمواجهة العدوان. ولاحقاً وفي إطار الجهود التنسيقية ذاتها جرى الإعلان عن تأسيس اتّحاد الإعلاميين اليمنيين.

ب- مواجهة التضليل الإعلامي ذي الصبغة الجهوية والطائفية، خَاصَّةً أن هذا النوعَ من التضليل قد امتد إلى المساجد والأماكن العامة، وشكّل عائقاً لا يُستهانُ به أمام مختلف أساليب الحشد لمواجهة العدوان.

وبالإِضَـافَـةِ إلى هذه التحديات الموضوعية والمشتركة، فَإِنَّ بعضَ وسـائل الإعـلام الوطنية واجهت تحدياتٍ ذاتيةً، تتعلق بأزمة المواصـلات ونقـل والعـاملين فـي ظـلّ أزمـة المشتقات النفطية. كما واجهت الصحف المكتوبة تحدياً إضافيّاً يتعلق بالطباعة والتوزيع، وتراجع الإيرادات المالية. كذلك، فَإِنَّ بعضَ هذه الوسـائل وبالـذات المواقـع الإلِكترونيـة واجهت صعوباتٍ جمّة تزايدت مع تفاقم أزمة الطاقة والكهرباء، والحاجـة إلـى مزيـد مـن خدمة الإنترنت عالية الكلفة، علماً أن الكثيرَ من هـذه المواقـع كانـت تعتمـد فـي تشـغيلها على جهود ذاتية، وعلى مصادر دعم لـم تعـد متـوافرة فـي ظـلّ تفـاقم الحـرب والحصـار واتّساع التبايُن بين الأطراف السياسيّة.

2- جرائمُ التحالف وانتهاكاتُه بحقّ الإعلام الوطني:

لم تتورع قـوات التحـالف عـن اسـتهداف الإعلاميـين والمؤسّسـات الإعلاميـة اليمنيـة، وقـد اعتبـرت فـي تصـريحات علـى لسـان النـاطق الرسـمي باسـم التحـالف السعوديّ بأن وسائلَ الإعلام الوطنية أهدافٌ مشروعة للقصـف، حَيْـثُ ظهـر النـاطق السابق باسم التحالف أحمد عسيري مسـاء الأحـد 30 آذار/ مـارس 2015م، ـأي بعـد أربعة أَيَّـام فقط على بدء ما يسمى بعاصفة الحزمـ في مؤتمر صحفي مجـاهراً ومهـدّداً بقصف المنشآت الإعلامية اليمنية، زاعماً أن قـوات الجـيش واللجـان الشـعبيّة "تنقـل المعـدات والأسـلحة والصـواريخ إلـى وسـط الأحيـاء السـكنية"، وأعلـن بصـراحة أن الغاراتِ الجويةَ ستستهدفُ المنشآتِ الخدميةَ والإعلامية اليمنيـة، فـي انتهـاكٍ صـارخ للمواثيق والأعراف الدولية التي تتعامَلُ مع المنشآت الإعلامية كأعيان مدنية يجـب أن تحظى بالحماية أثناء النزاعات المسلحة.

وقد رصد اتّحاد الإعلاميين اليمنيين جرائم العدوان وانتهاكاته خلال ثلاثـة الأعـوام الأولى من الحـرب، ارتكـب خلالهـا التحـالف عشـرات الانتهاكـات التـي شـملت القتـل المتعمد، وقصف المؤسّسات الإعلامية، وحجب عدد مـن القنـوات الفضـائية واستنسـاخ البعض الآخـر، بالإِضَـافَـةِ إلـى إغـلاق العشـرات مـن صـفحات التواصـل الاجتمـاعي، وغيرها من الانتهاكات المباشـرة. وبلغـة الأرقـام، فقـد قتـل التحـالف نحـو مِئـةٍ وثمـانين

إعلاميّاً، ودمّـر بالقصف الجوي نحو اثنيتن وعشرين مؤسّسة إعلامية، وثلاثـين مركَـزَ بـثّ وإرسال إذاعي وتلفزيوني، في عدد من محافظات الجمهورية اليمنية. **(انظر الشكل1)**

أما الخسائرُ المادية فقد بلغت أرقاماً قياسية، إذ بلغت خسائر الإعلام والمؤسّسـات الإعلامية الرسمية وحدها نحوَ سبعةٍ وخمسين مليار ريال، وذلك على النحو الآتي:

المؤسّسةُ العامة للإذاعة والتلفزيون

دمّـر التحالفُ مبنى قناتين تلفزيونيتين فضـائيتين بشـكل كلـي (سـبأ، وعـدن)، كمـا دمّـر مبنى قناتين تلفزيونيتين فضائيتين بشكلٍ جزئي (قناة اليمن، والإيمان)، ودمّـر مبـانيَ سِـتِّ إذاعـات محليـة فـي محافظـات (تعـز، لحـج، صـعدة، حجّـة، أبـين، والمكـلا). بالإِضَـافَـةِ إلى تدمير ثلاثين مركز إرسـال إذاعـي وتلفزيـوني فـي عـدد مـن المحافظـات. **(انظر الشكل 2).**

وكالة الأنباء اليمنية سبأ

دمّـر طيران التحالف قصفاً مكاتب وكالة الأنباء اليمنية سـبأ بشـكل كامـل فـي كُـلّ من محافظات (صعدة، وريمة، وعمـران)، وطالـت أضـرار القصـف مكاتـب الوكالـة فـي محافظات (إب، والبيضاء، والحديدة، وذمار، ومكتب مطار صنعاء). وإلى جانـب التـدمير والأضرار فقد تعرضت مكاتب وكالة الأنباء اليمنية سبأ للنهب مـن قبـل مرتزِقـة التحـالف في كُـلّ من (عدن، وأبين، وتعز، وشبوة، ومأرب، والبيضاء).

مؤسّسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر

تعرضت صحيفة الثورة لعدة خسائر جراء القصف الجوي لبعض مباني المؤسّسة في عدد من المحافظات. كما قام مرتزِقة التحالف في المحافظات المحتلّة أَو تلك التي تشـهد مواجهات بنهب ممتلكات وأصول المؤسّسة، بالإِضَـافَـةِ إلى نهب عدد من مخازنها. ويمنع الحصار المفروض على اليمن المؤسّسة من استيراد قطع الغيار ودخـول الفـرق الهندسـية الأجنبية لإصـلاح المطبعـة الرئيسـة للمؤسّسـة والمتوقفـة منـذ بدايـة الحـرب. ويتنـاقص المخزون الورقي للمؤسّسة يوماً بعد آخر، ما يهدّد بتوقفها عن الصدور في أي وقت.

مؤسّسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر

تعرضت المطابع التابعة للمؤسّسة مع ملحقاتها للتدمير والنهب من قبل مرتزِقة التحالف، كما تعرضت مخازن المؤسّسة أَيْضاً للنهب والتدمير. وقد توقفت الصحيفة اليومية عن الصدور لفترة طويلة قبل أن يعيدَ المرتزِقةُ إصدارَها بخط سياسيٍّ موالٍ للتحالف السعوديّ.

مؤسّسة الجمهورية للصحافة والطباعة والنشر

تعرضت مطابعُ المؤسّسة الثلاث للتدمير والنهب من قبل مرتزِقة التحالف والمجاميع التابعة له في مدينة تعز، كما تعرضت مخازِنُ المؤسّسة للنهب بشكل كامل.

وقد توقفت الصحيفة اليومية عن الصدور منذ نيسان/ إبريل 2015م، قبل أن تعاودَ وزارةُ الإعلام استئناف إصدار الصحيفة اليومية من مكتب المؤسّسة في العاصمة صنعاء منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2017م.

• الشكل (1): جرائم تحالف العدوان وانتهاكاته بحقّ الإعلام اليمني

الانتهاك / الجهة	الشهداء	الجرحى	استنساخ	إيقاف البث على عربسات ونايلسات	حجب وتشويش	تدمير منشآت	توقف عن الصدور
وزارة الإعلام	1						
قناة اليمن	10	3	✓	✓	✓	مكتب صنعاء	
قناة سبأ				✓	✓	مكتب صنعاء	
قناة الإيمان				✓	✓	مكتب صنعاء	
قناة عدن				✓	✓	مشروع حقات	
قناة حضرموت						مكتب المكلا	
وكالة سبأ			✓			مكاتب: صعده، ريمه، حجّة	
صحيفة الثورة	1					مكتب تعز وعدن	

صحيفة الجمهورية						مكتب تعز	✓
صحيفة 14 أكتوبر						مكتب عدن	✓
قناة المسيرة	4	5	✓	✓	✓	مكتب صعدة	
قناة الساحات	1			✓	✓	مكتب تعز	
قناة اليمن اليوم	4		✓	✓	✓	مكتب صنعاء	
إذاعة تعز			✓			مكتب تعز	
إذاعة حجّة						مكتب حجّة	
إذاعة الحديدة						**مكتب الحديدة**	
إذاعة المسيرة						**مكتب صنعاء**	
صحيفة 26 سبتمبر						المخازن	
صحيفة الحقيقة	1						
صحيفة المسيرة	1					مكتب صنعاء	
الإعلام المستقل	1						
شهداء الإعلام الحربي	150						
شهداء الإعلام الأمني	5						
جرحى الصالة الكبرى		9					
المركز الإعلامي لأنصار الله	1						
مأرب نيوز						مكتب صنعاء	
مراكز الإرسال الإذاعي والتلفزيوني						30	

• المصدر: اتّحاد الإعلاميين اليمنيين.. التقرير السنوي الثالث

- **الشكل (2): مراكز الإرسال الإذاعي والتلفزيوني التي استهدفها تحالف العدوان بحسب بيانات وزارة الإعلام**

م	المركز	المحافظة	
1	الأحمر	صعدة	
2	مرع	صعدة	
3	حرم	صعدة	
4	الدافع	صعدة	
5	ساقين	صعدة	
6	العبلة	صعدة	
7	النوعة	صعدة	
8	الصباحة	صنعاء	الإجمالـي: 30 مـركـز إرسال إذاعـي وتـلفـزيـونـي، كـان نـصـيـب محـافـظـة صعـدة وحدها 23٪ صنعاء 13٪ عمران 13٪ تعز 10٪
9	عيبان	صنعاء	
10	يسلح	صنعاء	
11	فرضة نهم	صنعاء	
12	ضين	عمران	
13	حوث	عمران	
14	الجبل الأسود	عمران	
15	بني غيث	عمران	
16	العروس	تعز	
17	ثعبات	تعز	
18	الحوبان	تعز	
19	هيلان	مأرب	
20	حريب	مأرب	
12	شيرزم	الضالع	
22	هيوه	الضالع	
23	المراوعة	الحديدة	

24	الدرب ـ باجل	الحديدة	
25	شعوب	الأمانة	
26	البرق	عدن	
27	ريدان	الجوف	
28	حيد عظيمه	البيضاء	
29	بيحان	شبوة	
30	ظفر	حجّـة	

3- الحالةُ الراهنة للإعلام الوطني الرسمي والأهلي:

تحت القصف الجوي والحصار واستهداف المؤسّسات الإعلامية الوطنية، راهن العدوانُ على حالة الاضطراب في مؤسّسات الدولة وعمل على مفاقمة أوضاعها، الأمر الذي جعل الكثير منها خارج الخدمة بالفعل. وقد تنبه القائمون في وزارة الإعلام إلى خطورة الاستسلام لرهانات العدوّ، فعملت الوزارة على تشغيل غالبية الوسائل الإعلامية المملوكة للدولة وتطويرها، وتبنّت سياسة إعلامية موحَّدة للخطاب الإعلامي في مواجهة العدوان[1].

(1) خالد قيرمان: أوضاع الصحافة والإعلام الرسمي خلال ثلاث سنوات من العدوان، (ندوة من تنظيم اتحاد الإعلاميين اليمنيين، آذار/ مارس 2018).

الشكل (3): وسائل الإعلام الرسمية التي تشغلها وزارة الإعلام

م	الإعلام المرئي	الإعلام المسموع	الصحافة المكتوبة	وكالة أنباء
1	قناة اليمن	إذاعة صنعاء	صحيفة الثورة	وكالة سبأ
2	قناة سبأ	إذاعة عدن تحت إدارة العدوان	صحيفة الجمهورية	
3	قناة عدن	إذاعة تعز	صحيفة 14 أكتوبر تحت إدارة العدوان	
4	قناة الإيمان	إذاعة الحديدة		
5		إذاعة إب		
6		إذاعة حجّة		
7		إذاعة صعدة		

- **المصدر: وزارة الإعلام**

في المقابل، تعرضت الصحف الحزبية والأهلية لانتكاسة كبيرة، وتوقفت غالبيتها عن الصدور منذ بداية العدوان، فقد ارتفعت كلفة الإصدار الورقي؛ نتيجةَ التصاعد المضطرد في أسعار المواد الخام، وأسعار الوقود اللازم لتشغيل المطابع، وتحريك وسائل النقل والتوزيع، بالموازاة مع ركود سوق الإعلانات ركوداً شبه كامل، الأمر الذي أرغم كثيراً من مُلّاك الصحف الورقية على التحول إلى الصحافة الإلِكترونية[1]. وفي المحصلة، فَإِنَّ الصحفَ الورقيةَ التي ما زالت تصدر في صنعاء انكمشت إلى حَدٍّ كبير. وفي الشكل (4) بيان بالصحف اليومية والأسبوعية التي استمرت في الصدور خلال العام 2018م.

(1) أبوبكر عبدالله: الصحافة المكتوبة والإلِكترونية خلال ثلاث سنوات من العدوان.. الواقع والتحديات (ندوة من تنظيم اتّحاد الإعلاميين اليمنيين، آذار/ مارس 2018).

الشكل (4): أبرز الصحف المكتوبة التي واصلت الصدور خلال 2018م

م	الصحيفة	طبيعة الإصدار	ملاحظات
1	الثورة	رسمية_ يومية	لم تتوقف طوال فترة العدوان
2	الجمهورية	رسمية_ يومية	توقفت مع بداية العدوان ثم استأنفت الصدور في أكتوبر 2017 ثم توقفت مجدّداً في منتصف 2018م
3	26 سبتمبر	رسمية_ أسبوعية	لم تتوقف طوالَ فترة العدوان
4	المسيرة	حزبية _ يومية	لم تتوقف طوالَ فترة العدوان
5	الميثاق	حزبية_ أسبوعية	توقفت خلال فتنة ديسمبر 2017م
6	لا	أهلية_أسبوعية	صدرت خلال العدوان واستمرت في الصدور
7	الحقيقة	أهلية_أسبوعية	صدرت خلال العدوان واستمرت في الصدور
8	يمن أوبزرفر	أهلية_أسبوعية	لم تتوقف طوال فترة العدوان

• المصدر: إعداد الباحث

وإذا كان بعضُ مُلّاك الصحف قد اتّجهوا إلى الصحافة الإلكترونية، فَإِنَّ بعضَهم اتجه إلى الإذاعات المحلية، التي تكاثرت خلال فترة الحرب والعدوان على نحوٍ لافتٍ. وقد لعبت هذه الإذاعات ولا تزال دوراً مُهِمّاً في مواجهة العدوان وتحصين الجبهة الداخلية، مع ملاحظة أن الكثير منها يفتقر إلى الكادر المؤهل والخبرة الكافية، إِضَافَةً إلى النمطية والتكرار في كثير من البرامج.

4- أدوار وسائل الإعلام الوطنية في مواجهة العدوان:

حين تحَرّكت الجبهة الإعلامية على خط المواجهة كان ينقصها الكثير من الإمْكَانيات والقدرات، وفوق ذلك واجهت وسائلُ الإعلام التي تمكّنت من الاستمرارية عقبات كثيرة على مستوى التشغيل، والنزول الميداني، وتوفر المشتقات النفطية، والإمْكَانيات المادية، وغيرها. وقد وجد الإعلاميون الوطنيون أنفسهم محاصرين كأبناء شعبهم يتهدّدهم القصف في كُلّ حين، وتعوزهم الإمْكَانيات اللوجستية التي كان العدوّ يمتلك منها ترسانة ضخمة، فيبدو للوهلة الأولى متفوقاً ومنتصراً.

غير أن الإعلام والإعلاميين سرعان ما امتصوا الصدمة الأولى إذَا جاز التعبير، وأمكن للإعلام الوطني أن يتجاوز المعيقات ويتغلب على نفسه، منطلقاً في مواكبة الأحداث بمختلف الجبهات، بالصوت وبالصورة، وبالرأي وبالموقف. وبشكل عام يمكن القول: إنَّ الإعلامَ الوطني اضطلع خلال الفترة الماضية بالمهام والأدوار الآتية:

1- توعية الرأي العام بأهميّة الصمود والتحدي والثبات في مواجهة العدوان وتداعياته وتهدئة المخاوف من الانعكاسات الاقتصادية للحرب والحصار، من خلال كتابة مقالات الرأي، واستضافة المحللين السياسيّين، والاستفادة من المواقف والتصريحات لممثلي الأحزاب والمكونات السياسيّة والاجتماعية في الداخل، وأمثالهم من المتضامنين مع اليمن في الخارج.
2- الحشد الإعلامي لرفد الجبهات بالمقاتلين، ومواكبة الصمود والانتصارات التي يسطرها أبطال الجيش واللجان الشعبيّة، عبر خطاب تعبوي يبعث على الحماسة والفخر، ويؤصل للكرامة الوطنية، ويرسخ ثقافة التضحية والإيثار باتّجاه بذل النفس والنفيس في سبيل الله والوطن.
3- مخاطبة العالم بحقيقة ما يحدث في اليمن من جرائم ارتكبها ويرتكبها تحالف العدوان بحقّ اليمن أرضاً وإنساناً وسيادةً وتراثاً، بحجة إعادة الشرعية المزعومة، ومحاربة المدّ الإيراني في اليمن.

في التفاصيل، تمكّنت قناة وشبكة "المسيرة" من دحض كثير من تقارير الإعلام المعادي وتعريتها، وقدمت حقيقة جرائم العدوان كما حدثت في الواقع. وكذلك فعلت وسائل الإعلام الوطنية الأُخرى المرئية والمسموعة والمكتوبة، كقناة وصحيفة "اليمن اليوم"، و"قناة الساحات"، و"وكالة سبأ الرسمية"، و"صحيفة الثورة الرسمية"، وإذاعة صنعاء الرسمية. بالإِضَافَةِ إلى عدد من الإذاعات المحلية، ومنها: سام إف إم، يمن إف إم، صوت الشعب، وطن، 21 سبتمبر، آفاق. وكذا الصحف الأسبوعية: 26 سبتمبر، الوحدة، المسيرة، الميثاق، لا، الهُوِيَّة، ونبض المسار. وعدد من المواقع الإلِكترونية: يمانون، أنصار الله، وكالة خبر، المؤتمر نت، شهارة نت، يمني برس، الرابط، الحق نت، وكالة يقين، صوت الشورى أونلاين... وغيرها.

وشكلت هذه الوسائل ما يشبه الجبهة الإعلامية التي تكفلت بتتبع جرائم العدوان، ونقل حقيقة الأحداث في اليمن بالصوت وبالصورة، وبالتقارير الميدانية، ومن خلال المقالات والرؤى التحليلية وغيرها. ووفّر الإعلام الحربي مادة دسمة لمجريات المواجهات في مختلف الجبهات، وخَاصَّةً على الحدود مع السعوديّة. كما كان للناشطين في مواقع التواصل الاجتماعي (فيس بوك، تويتر) دوراً كَبيراً في مضمار كشف الحقيقة، وتفنيد ادِّعاءات الإعلام المعادي ومزاعمه.

وبالفعل، تمكّن الإعلامُ الوطني طوال أربعة أعوام من توثيق المشهد اليمني في ظلّ العدوان بمختلف تفاصيله، حَيْثُ نقل ووثق مشاهد قتل واستهداف المدنيين من رجال ونساء وأطفال، ومشاهد تدمير البُنية التحتية، وما قابلها من مشاهد الصمود والتلاحم الوطني في المسيرات والتعبئة الشاملة واللقاءات القبلية.. وغير ذلك.

بالإِضَافَةِ إلى ذلك فَإِنَّ الإعلامَ الحربي وثّق أَيْضاً انتصارات الجيش واللجان الشعبيّة في مختلف الجبهات، وبالذات في العمق السعوديّ، حَيْثُ ظهر للعالم الفرق الكبير بين إقدام المقاتل اليمني، وإدبار المقاتل السعوديّ، بالرغم من أن الأخير مزوّد بأحدث وأعتى الأسلحة.

وبالمجمل يمكن القول: إن الجبهة الإعلامية ممثلة بالمؤسّسات الإعلامية الوطنية كانت جزءاً رئيساً من ملحمة الصمود الشعبي، إذ تجاوزت في البدء صدمة

الحرب والحصار، ثم أعادت ترتيب أوراقها. وقد تشكل مركز إعلامي غير معلن، كان يزود وسائل الإعلام بالمستجدات الميدانية، ثم ظهر الإعلام الحربي بدوره الفاعل.

غير أن قصص الصمود الشعبي ذات الطابع الأُسطوري كانت أكبر وأكثر من أن يحتويَها الإعلام الوطني في ظلّ المواكبة اليومية، فالحرب ليست حدثاً عابراً، فهي قائمة، ومستجداتها متغيرة كُلّ ساعة، وهذا ما شكّل ضغطاً كَبيراً ويوميّاً على الإعلام والمؤسّسات الإعلامية، فظهرت كثير من نقاط الضعف والقصور في هذا المكان أَو ذاك، وهو ما نأمل أن يتم تجاوُزُه في المرحلة المقبلة.

5- رؤية نقديّة وتوصيات عمليّة:

ونحن نشيرُ إلى مكامن القصور في أداء الإعلام الوطني، فذلك لا يعني إغفالَ مقدارِ الضغط الكبير على مختلفِ هذه الوسائل، وهي تعملُ على مواكبة مختلف المستجدات على مدار الساعة، بَيْدَ أن الاكتفاء بمقولة ليس في الإمْكَان أبدع مما كان، سيقود حتماً إلى التراجع، والتعاطي مع المستجدات بطريقة نمطية روتينية تفتقر إلى التجديد والإبداع.

وعليه فَإِنَّ الإشارة إلى نقاط الضعف التالية، لا يعني التبخيس، بل يهدف إلى الارتقاء بالأداء وتجاوز القصور والسلبيات خلال المرحلة المقبلة.

1- عدم التوازن بين الخطاب الديني والوطني، إذ غلبت اللغة الدينية على الخطاب الإعلامي، دون مراعاة أنه في ظلّ الانقسام السياسيّ والمذهبي والمناطقي، فَإِنَّ فئةً كبيرةً من الشعب قد تحَرّكهم المشاعر الوطنية والأناشيد الحماسية أكثرَ مما تحَرّكهم المواعظ الدينية والزوامل الشعبيّة على سبيل المثال.

2- الارتجالية في الطرح تغلُبُ على البرامج المباشرة، وبالتالي خروج المذيع أَو المذيعة عن السيطرة والتحكم، ما فتح المجال في بعض البرامج للخروج عن أهداف الرسالة الإعلامية في ظلّ الحرب والحصار.

3- انخراط بعض الوسائل الإعلامية في المناكفات السياسيّة، وتأجيج الخلافات بين القوى الوطنية المناهضة للعدوان، الأمر الذي يؤثر سلباً على الوحدة الوطنية والنسيج الاجتماعي، وهذا قد يقدم مادة إعلامية مجانية لوسائل إعلام العدوّ والمرتزِقة.

4- غلبة لغة الصمود والتحدي على تغطية الجرائم التي يرتكبها العدوان بحقّ الإنسانية في اليمن، علماً أن التقارير ذات الصيغة الإنسانية تحظى بالاهتمام والتأثير لدى المتلقي الخارجي بأفضل مما تفعله التقارير والكتابات الحماسية.

5- محدودية البرامج والتقارير والكِتابات باللغة الإنجليزية، وعدم التعاطي مع مقترحات توسعة البث وتعزيز الرسالة الإعلامية بمواد مترجمة إلى أكثرَ من لغة أجنبية.

6- غلبة الطابع الرسمي البروتوكولي والتقليدي على نشرات الأخبار في القنوات والإذاعات الرسمية والأهلية، ما يجعلها في كثير من الأحيان خارج المنافسة.

7- تجاهل المعضلة المالية التي تواجه الإعلاميين والعاملين في الإعلام الرسمي، وعدم الاستفادة من بعض القدرات النوعية التي لا تستطيع الاستمرار في عملها دون توفر الحد الأدنى من الإمْكَانيات، خَاصَّةً أن غالبية المؤسّسات الإعلامية الرسمية لم تقدم بديلاً ماديّاً بعد توقف صرف رواتب موظفي الدولة لأكثر من عامين.

8- تكرار بث بعض البرامج، وخَاصَّةً في قنوات الإعلام الرسمي الفضائية، واستعانتها في بعض الأوقات بمواد إعلامية مؤرشفة غير مواكبة للمستجدات.

9- مشكلات فنية مختلفة على مستوى الصوت والصورة بالنسبة إلى الوسائل الإعلامية المرئية والمسموعة، وعلى مستوى الطباعة بالنسبة إلى الصحافة المكتوبة.

مقترحاتٌ للإعلام الرسمي

من أجل تطوير العمل الإعلامي، لا بُدَّ من تضافر مختلف الجهود، والعمل في إطار تكاملي يخدم متطلبات المرحلة. وإسهاماً من الباحث، فَإِنَّه يضعُ بين يدي المعنيين في الإعلام الرسمي المقترحات الآتية:

1ـ الاهتمام بمخاطبة الخارج، عبر رسالة إعلامية باللغة الإنجليزية، تستند إلى التقارير ذات الصبغة الإنسانية، مع التفكير في نشرة إخبارية عامة تبث في وقت موحد على القنوات والإذاعات الرسمية.

2ـ تطوير الأداء الإخباري لقناة اليمن تحديداً وِفْقاً للمعايير المهنية، وبما يساعد على انتقال القناة إلى وسيلة متخصصة في الأخبار ومتابعتها محليّاً ودوليّاً.

3ـ تجويد العمل الإعلامي على نحوٍ مِهْنِيٍّ واحترافي، وهذا يتطلبُ تركيزَ الاهتمام على مجال التدريب والتأهيل، وتفعيل دور معهد التدريب الإعلامي التابع لوزارة الإعلام، بحيث يتم التوظيف والعمل في المؤسّسات الإعلامية الرسمية من خلال التدريب في المعهد الإعلامي.

4ـ تشكيل غرفة عمليات مشتركة تضم ممثلي وسائل الإعلام الوطنية بشكل عام، وأُخرى موازية للتنسيق بينها وبين مراسلي وسائل الإعلام الخارجية.

5ـ العمل على التعاقد مع شركات خارجية متخصصة؛ بهَدفِ الترويج للمِلَفِّ اليمني في المحافل الدولية عبر وسائل وأدوات ذكية واحترافية.

6ـ العمل على استئناف إصدار صحيفة الجمهورية بأسرع ما يمكن، وتحسين طباعة الصحف الرسمية، من خلال إصلاح مطابع صحيفة الثورة.

7ـ العمل مع الجهات الأمنية على تسهيل زيارة الصحفيين الدوليين، والاستفادة من التقارير الإنسانية التي ينشرونها عن اليمن.

8ـ تعزيز العلاقات مع وسائل الإعلام العربية والإسلامية الصديقة للشعب اليمني، بهدف توسعة مساحات بث ونشر ما يخدم القضية اليمنية.

9ـ الاستفادة من مخرجات كليات الإعلام الحكومية والخَاصَّةِ، ودعم المشاريع الإبداعية ذات الصلة بجبهة الصمود.

10ـ تنظيم مسابقة وطنية في مختلف الفنون الإعلامية تحفز على التنافس والإبداع، وتقدم أفكاراً خلَّاقةً وجذابة، تساعد على تجاوز حالة الرتابة التي طغت على البرامج الإعلامية.

11ـ التنسيق مع الإذاعات المحلية، ليشمل البث كُلّ مناطق اليمن، وتقديم التسهيلات اللازمة لخدمة هذا الهدف.

12ـ تطوير البرامج الإعلامية الحقوقية والإنسانية بما يساعدُ على إبراز جرائم تحالف العدوان وانتهاكاته وتوثيقها خلال أربع سنوات من الحرب والحصار.

***

المجتمعُ الدوليِّ وموقفُه من العُدْوَان السعُوديّ الأمريكي على اليَمَن.. مقارَبَةٌ أوليّة

ورقة مقدمة إلى ندوة: العدوان على اليمن بين مجتمع دولي متواطئ وشعب يمني صامد، تنظيم مبادرة يمنيات ضدّ العدوان، صنعاء، شباط/ فبراير 2016م

مقدمة

تنثالُ الأسئلة وتتقافَزُ أمامَ الباحث، وهو يحاولُ سَبْرَ غَوْرِ الموقفِ الدوليِّ من العُدْوَان على اليَمَن، إذ علينا أن نعرِفَ ما المقصودُ بالمجتمع الدولي، وما الأطراف الرئيسة المؤثرة فيه، ولماذا يصمُتُ هذا المجتمعُ حيالَ جرائمَ غيرِ مسبوقةٍ بحقّ اليَمَن واليَمَنيين، وما العواملُ التي جعلت الموقفَ الدوليَّ في صَفِّ الرياض، وكيف يمكنُ لليَمَن أن تخترقَ هذا الموقفَ؟.

وللإجَابَة عن هذه الأسئلة وغيرها، يتطلب الأمرُ رصْدَ هذه المواقف وتتبُّعَ مسارها، تطوُّراً وانحساراً، والغوص في عمق هذه المواقف، والتفتيش بين السطور عن خباياها أَيْضاً.

وإذا كانت هذه المهمةُ صعبةً في الأيّام الأولى فَإِنَّها باتت ميسَّرةً بعد عدة أشهر من العُدْوَان السعوديّ الأمريكي على اليَمَن، في ظلّ تراكُم مواقف الدول والمنظمات، وتفاعل الصحافة الدولية. بيدَ أن المهمة لم تكن سهلةً، خَاصَّةً أن الباحث محكومٌ بوقت محدود وبمساحة محدّدة.

في هذه الورقة يسلّطُ الباحثُ الضوءَ على المواقف الدولية الأولية من العُدْوَان

وإعلان ما يُسَمَّى بعاصفة الحزم، متتبعاً تأثير هذه المواقف في مسار العُدْوَان، ومعرِّجاً على دور مجلس الأمن والجامعة العربية، والمواقف الإنسانية التي اتخذتها عددٌ من المنظمات الدولية والحقوقية، والخفايا التي كشفت عنها الصحافة الغربية، إِضَافَةً إلى ملاحظات إجمالية حول الموقف الدولي من العُدْوَان على اليَمَن.

أولاً: ردودُ الفعل الأوليّة

مع بداية ما يُسَمَّى بعاصفة الحزم، وانطلاق العُدْوَان السعُوديّ الأمريكي على اليَمَن، أصدرت الأممُ المتحدةُ بياناً يدعَمُ شرعية هادي، ويدعو الدولَ الأعضاء إلى الامتناع عن التدخّل الخارجي، ويحثها على دعمِ عملية الانتقال السياسيّ، مؤكّداً أن المفاوضاتِ لا تزالُ الخيارَ الوحيدَ لحلّ الأزمة اليَمَنية.

من جانبه، دعا الرئيس الروسي إلى ضرورة الوقف الفوري للقتال في اليَمَن وتفعيل جهود الأمم المتحدة لبلورة حلول سلمية للنزاع، وتقدمت روسيا إلى مجلس الأمن بمشروع قرار يطالب بوقف إطلاق النار وبدء حوار يُنهي الأزمة اليَمَنية، إلا أن القرارَ لم يجد استجابة من قبل أعضاء المجلس.

الاتّحاد الأُورُوبي أعلن بدوره عن رفضِه للتدخل العسكريّ في اليَمَن؛ كونه ليس حلاً للأزمة، داعياً الدول الإقليمية إلى التصرف بمسؤولية وبطريقة بنّاءة للعودة إلى المفاوضات على نحوٍ عاجلٍ، وفي السياق ذاته دعا وزيرُ الخارجية الألماني إلى عقد مؤتمر دولي للسلام، مستبعداً نجاح الخيار العسكريّ في حَلِّ الأزمة اليَمَنية.

أما البيتُ الأبيض، فقد أعلن صباحَ الخميس 26 آذار/ مارس 2016، أن الولايات المتحدة تنسِّقُ بشكل وثيق مع السعُودية وحلفاء عرب آخرين في إطار ما يُسَمَّى بعاصفة الحزم.

وجاء في بيان برناديت ميهان، المتحدثة باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي، أن: "الرئيس أوباما سمح بتقديم مساعدة لوجستية ومخابراتية في العمليات العسكريّة التي تشُنُّها دولُ مجلس التعاون الخليجي". وأوضح البيان أن الولايات المتحدة على اتصال وثيق مع عبد ربه منصور هادي.

وَأَضَافَ أن "القوات الأمريكية لا تشارك مباشرةً في العمليات العسكريّة في اليَمَن، ولكنها شكلت خلية تخطيط مشتركة مع السعُوديّة؛ مِن أجلِ تنسيق المساعدة الأمريكية".

ثم ساق البيانُ دعواتٍ للحلول السياسيّة، لذَرِّ الرماد في العيون، وللتغطية على حقيقة أن الحكرب على اليَمَن أمريكيةٌ وتدار أَيْضاً بعقلية أمريكية.

وفي أولى ردود الفعل الدولية الأُخرى، ورد من بيجين أن الحكومة الصينية قلقة للغاية بشأن تدهور الوضع في اليَمَن بعد إعلان السعُوديّة بدء عمليات (عاصفة الحزم). وقالت المتحدثة باسم الوزارة "هوا تشون ينغ" في مؤتمر صحفي: إن الصين تحثّ كُلّ الأطراف على الالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي الخَاصَّةِ باليَمَن، وحلّ النزاع عن طريق الحوار.

ومن طهران حذَّرَ رئيسُ لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني "علاءُ الدين بروجردي" السعُوديّة من عواقبَ خطرةٍ، لتدخُّلها العسكريّ في اليَمَن، ونقلت قناةُ "العالم" دعوتَه الرياض "إلى إنهاء عُدْوَانها بأسرع وقت وحلّ الأزمة اليَمَنية بالطرق السياسيّة".

ثانياً: قرارُ مجلس الأمن وشرعنةُ العُدْوَان

في 14 نيسان/ إبريل 2015، وبعدَ نحوِ عشرين يوماً من العُدْوَان على اليَمَن، صدر قرارُ مجلس الأمن الدولي رقم (2216) الذي نَصَّ على فرض عقوبات طالت شخصياتٍ يمنيةً، تمثَّلت في تجميد أرصدة وحظر السفر إلى خارج اليمن. ومنح القرارُ الدولَ المجاورة تفتيشَ الشحنات المتجهة إلى اليَمَن في حال ورود اشتباه بوجود أسلحة فيها، كما طالب من أسماهم بالحوثيين بوقف القتال وسحْب قواتهم من المناطق التي فرضوا سيطرتهم عليها بما في ذلك صنعاء. ودعا جميعَ الأطراف اليَمَنية إلى المشاركة في مؤتمر الرياض تحتَ رعاية مجلس التعاون الخليجي، مع الالتزام بمبادَرة مجلس التعاون الخليجي ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن وتسريع المفاوضات للتوصُّل إلى حَلٍّ توافقي، والامتناع عن الأعمال الاستفزازية.

تعاملت السعُودية ومرتزِقة الرياض مع القرارُ كغطاء للحصار وللعُدْوَان، واستمرار الحرب على اليَمَن، الأمرُ الذي ولَّدَ سخطاً شعبياً يمنياً إزاء القرار الذي تجاهَلَ حقائقَ ساطعةً تضمنها ميثاقُ الأمم المتحدة، متعلقةً باحترام سيادة الدول الأعضاء، وعدم التدخّل في شؤونها، أَو الاعتداء على أراضيها. وقبل ذلك كانت الجامعةُ العربية قد أعلنت دعمَها لعملية "عاصفة الحزم"، ودعت (الحوثيين) إلى الانسحاب الفوري من صنعاء وتسليم سلاحهم.

لكن القمَّةَ جاءت بعد أَيَّام من بدء العُدْوَان على اليَمَن، ما جعل إعلان دعمها مباركةً بأثر رجعي. والغريبُ أن الجامعة استندت في موقفها إلى المادة الثانية من معاهدة الدفاع العربي المشترك التي تنُصُّ على اعتبار كُلّ اعتداء مسلح يقعُ على أيَّة دولة أَو يقع على قواتها، يعدّ اعتداء عليها جميعاً. وأنه عملاً بحقّ الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن كيانها، تلتزمُ الدولُ الأعضاء بأن تبادِرَ إلى معونة الدولة أَو الدول المعتدى عليها، وبأن تتخذَ على الفور منفردةً ومجتمعةً جميعَ التدابير، وتستخدمُ جميعَ ما لديها من وسائلَ بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لردّ الاعتداء وإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما. هذه المادة كانت في الحقيقة تصلُحُ مسوِّغاً لتشكيل قوة عربية مشتركة للدفاع عن اليَمَن، وليس للعُدْوَان عليها. وفي أفضل الحالات كان يمكنها أن تكونَ قوةً لردع إيران بشكل مباشر على أَسَاس أن الساسة والإعْلَاميين العرب ما فتئوا يتهمون (الحوثيين) بالولاء لإيران.

ففي تبادُلٍ للأدوار قال العاهل السعُوديّ مخاطباً القمة: إن التحَرّكات الحوثية تمثل انقلاباً على السلطة الشرعية واحتلالاً للعاصمة صنعاء، فيما زعم هادي أن (الحوثيين) دُميةٌ في يد إيران، داعياً إلى استمرار العُدْوَان حتى استسلام الحوثيين. وهكذا استمرت الحربُ على اليَمَن خارج سياقات الشرعية الدولية أَو الشرعة الإنسانية أَو الشريعة الإسلامية، وكشفت الأيّام أن المال السعُوديّ هو الذي جمع القوى المعتديةَ وشرعن للعُدْوَان بضوءٍ أخضرَ أمريكي، بل بمشارَكة أمريكية مباشرة في العُدْوَان على اليَمَن.

ثالثاً: الانتقالُ من عاصفة الحزم إلى إعادة الأمل

بعد ما يقاربُ الشهرَ من بدء عملياتها العُـدْوَانية في اليَمَن تحت مسمَّى عاصفة الحزم، انتقلت السعُـوديّةُ إلى عملية جديدة اختارت لها مسمَّى (إعـادة الأمـل)، زاعمـةً أن أهدافها من عاصفة الحزم قد تحقّقت بنجاح كبير.

والملاحِظُ لهذا التغيير يجدُ أن الرياضَ كانت تعيشُ أزمـةً حقيقيـةً فـي ظـلّ تراجـع دول التحالف عن خوض المعركة البرية، فقد انسحبت باكستان مـن التحـالف منـذ الأيّـام الأولى؛ نتيجةَ الـدور الـذي لعبتـه المعارضـة الباكسـتانية، فيمـا اتضـح أن مصـرَ لـم تكـن متحمسةً للزجّ بجنودها في المواجهات البرية، وهذا يعنـي أن الغـاراتِ الجويـة مهمـا كـان حجمُها، فَإِنَّها لن تحسمَ المعركة، فأرادت الرياضُ أن تعلنَ عن انتصار عسـكريّ موهـوم؛ احتياطاً لقادم الأيّام، بدليل أن الغاراتِ العُـدْوَانية اشتد سعارُها في ظـلّ مـا يُسَـمَّى بإعـادة الأمل.

بالإِضَـافَـةِ إلى ذلك فَإِنَّ تحالُفَ العُـدْوَان أراد بهـذا الإعـلان أن يمـتصَّ جـزءاً مـن الغضب الدولي المتصاعد، جراء العمليـات العسـكريّة فـي اليَمَن التـي أفضـت إلـى قتـل المئات من المدنيين، وُصُـولاً إلى عملية فج عطان التـي اسـتُخدِمت فيهـا أسـلحة مُحرّمـة دوليّاً، ونتج عنها مجزرة بشعة بحقّ المدنيين، وتدمير حيّ كامل مجـاور لجبـل عطـان فـي العاصمة صنعاء.

وقبيلَ إعلان توقف المرحلة الأولى من العُـدْوَان نقلـت صـحيفة «نيويـورك تـايمز» الأمريكية عن مسؤول رفيع في إدارة الرئيس أوبامـا أن الأيّـام الماضـية شـهدت مناقشـاتٍ بين مسؤولين من الولايات المتحدة والسعُـوديّة والإمارات؛ بهَدفِ إنهاء القصـف الجـوي الذي تشنّه مقاتلات (عاصفة الحزم) ضدّ أهداف في اليَمَن. وأكّـدت الصـحيفة أن السـبب وراء تلـك المناقشـات والرغبـة فـي وقـف القصـف حجـم الضـرر الجـانبي النـاجم عـن القصف، فقد كان كَبيراً جِـدّاً.

كمـا أن إعـلان السعُـوديّة جـاء بعـد سـاعات مـن تصـريح مسـؤول إيرانـي رفيـع المستوى توقّع فيه إعلاناً وشيكاً لوقف إطلاق النـار. فقـد قـال "حسـين أميـر عبـداللهيان"

نائبُ وزير الخارجية الإيراني: "نحن متفائلون لتوقُّف الهجمات العسكريّة على اليَمَن في الساعات القليلة القادمة بعد بذل العديد من الجهود".

وإذ اتضح أن السعُوديّةَ رضخت بشكل مخادع لهذه الضغوط، فَإِنَّها وجدت نفسَها ملزمةً أَيْضاً بالتعاطي الإيجابي مع المطالب المتعلقةً بالهُدنة الإنسانية الأولى التي جرى الإعلان عنها في الثاني عشر من أيار/ مايو 2015. بالرغم من اختراق الهُدنة من قبل تحالف الشر، إلا أن دخولَ المشتقاتِ النفطية وانكسار الحصار جزئياً، قد خَفَّفَ الضغْطَ الدولي على الرياض، وسمح في المقابل للشعب اليَمَني أن يلتقطَ أنفاسَه، ويتهيأ لخوض معركة الكرامة في ظلّ الصبر الإستراتيجي، الذي دعا إليه قائد الثورة السيد عبد الملك الحوثي. وفي الأثناء سنلحظ أن الموقف الإيراني كان متقدماً ومتصاعداً إلى درجة أن التصريحات الواردة من طهران كانت تؤكّد على عزْمِ الجمهورية الإسلامية إيصال المساعدات الإنسانية إلى اليَمَن ورفض تفتيشها من قبل السعُوديّة وتحالف العُدْوَان، الأمرُ الذي دفع المبعوث الأممي الجديد إسماعيل ولد الشيخ إلى زيارة طهران ومطالبتها بعدمِ تسييس المساعدات الإنسانية التي تبخّرت في البحر ـ بالرغم من الضجيج الإعْلَامي الذي رافقها ـ بعد أن فرضت الأمم المتحدة تفتيش كُلّ ما يدخل إلى اليَمَن عبْرَ ميناء جيبوتي.

رابعاً: تصاعُدُ العُدْوَان والمواقف الدوليّة الإنسانيّة

بالتوازي مع العُدْوَان، كانت سلطنة عُمان الدولة الخليجية الوحيدة التي رفضت المشاركة في تحالف عاصمة الحزم، ما جعلها مؤهلةً لتسيير مفاوضات مباشرة وغير مباشرة بين الأطراف المعنية بالأزمة اليَمَنية. غير أن المشاوراتِ التي أفضت إلى لقاء جنيف1 في منتصف حزيران/ يونيو 2015، كانت بإدارة المبعوث الدولي الجديد لليَمَن إسماعيل ولد الشيخ، الذي تم تعيينُه في نهاية نيسان/ إبريل 2015، بعد أن قدّم المبعوثُ السابقُ جمال بن عمر استقالتَه إلى الأمين العام للأمم المتحدة؛ بسَببِ الضغوط السعُوديّة.

وكان ابن عمر قد كشف في آخر إحاطة له عن اليَمَن أمامَ مجلس الأمن (27 نيسان/ إبريل 2015)، عن عرقلة السعُوديّة للحلّ السياسيّ في اليَمَن، مؤكّداً أنّ الوصولَ

إلى اتّفاق سياسيّ كان وشيكاً قُبيلَ بدء العُـدْوَان السعُـوديّ على الـيَمَن، وقـال: إنَّ العمليـة العسكريّة في اليَمَن عقّدت المسارَ السياسـيّ فـي الـبلاد. موضـحاً أنّ أنصـار الله كـانوا قـد وافقوا على سحب المقاتلين من المُـدُن التـي سـيطروا عليهـا علـى أن تحـلَّ مكـانَهم قـوةٌ حكومية.

وأوضح ابن عمر، أنه كان من المنتظر انطلاق محادثات يمنية لحلِّ الأزمة فـي كُـلٍّ من المغرب وقطر، إلا أن مشاركةَ هاتين الدولتين في التحالف العسكريّ ساهَمَ في رفـض أنصار الله لهذا الأمر.

فشلُ جنيف1، مع تصاعُدِ العمليات العسكريّة، تَزامن مع الانتقال إلـى المواجَهـات البرية فـي عـدن ومـأرب وتعـز، فـي الوقـت الـذي كانـت الريـاضُ قـد تجـاوزت عاصـفة الضغوط الأولية عليها، كما أن اليَمَنيين كانوا قد تجـاوزوا الصـدمةَ الأولـى مـن العُـدْوَان والحصار.

غير أن طولَ أَمَدِ الحرب والحصار حَرَّكَ بعضاً مـن الميـاه الراكـدة. وتحـتَ اللافتـة الإنسانية، صدرت من واشنطن دعواتٌ لتسهيل وصول الشحنات التجارية لليَمَن، متزامنـة مع لقاء سلمان- أوباما في أمريكا (أيلول/ سبتمبر 2015).

كشفت تسريباتٌ عن أن الموقفَ الأمريكي جاء في إطار التفاوض غير المباشر مـع اليَمَن على إطلاق أمريكيين كانوا محتجزين لدى جهـاز الأمـن القـومي، ممـا يؤكـد علـى الضلوع الأمريكي المباشر في الحرب والحصار على اليَمَن.

في إطار المواقف الإنسانية ندّدت مساعِدةُ الأمـين العـام للأمـم المتحـدة للشـؤون الإنسانية "كيونغ فاكانغ"، باستهداف تحالف العُـدْوَان للمناطق السـكنية والمـدَنيين والبُنيـة الأَسَاسية المدنية في اليَمَن، مؤكّـدةً أن هذا العُدوان يعدّ انتهاكاً واضـحاً للقـانون الإنسـاني الدولي. وقالت المسؤولة الأممية في كلمة لها خلال جلسة لمجلس الأمن الدولي (كانون الأول/ ديسمبر 2015): إن تدهور الأوضاع في اليَمَن جعل أكثر من سبعة ملايين شـخص بحاجة إلى المساعدة الغذائية الطارئة للبقاء على قيد الحياة. وفي كانون الثاني/ يناير 2016 اتّهم البرلمانُ البريطاني الحكومـة البريطانيـة بانتهـاك القـانون الـدولي مـن خـلال تصـديرِ الأسلحة البريطانية الصُّنع إلى السعُـوديّة، أسلحة ستُستخدم لقتل المدنيين في اليَمَن.

كما صدر موقفٌ مماثلٌ عن البرلمان الأُورُوبي، وعن العديدِ من المنظمات الإنسانية غير الحكومية التي وصفت الغاراتِ الجويةَ السعُوديّةَ في اليَمَن بغيرِ القانونية، وتستوجبُ المساءلة. وبالمِثْلِ دعا أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون "دول المنطقة" إلى الالتزام بوقف شامل لإطلاق النار في اليَمَن؛ مِن أجلِ استئنافٍ سريع لمحادثات السلام، معلِناً ترحيبَه بالإفراج عن مواطنَي المملكة العربية السعُوديّة اللذين كانا محتجزَين في اليَمَن منذ آذار/ مارس الماضي. وكان المبعوثُ الأممي قد زار صنعاءَ بُعَيْدَ فشل مفاوضات جنيف 2، في إطار التوسط لإطلاق سراح السعُوديّين، وبداهةً فَإِنَّ خطوةً كهذه ما كانت لتحصلَ دون ثمن مقابل.

قبل ذلك، كانت السعُوديّةُ قد نجحت في سحب المشروع الهولندي من مجلس حقوق الإنسان، الذي كان يرمي إلى التحقيق في جرائم العُدْوَان في اليَمَن، ولا تفسيرَ لهذه الخطوة، سوى أن للمال سطوتَه، حتى في أروقة الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية.

لكن هذا لا يمنعُ من الإشارة إلى أن منظماتٍ دوليةً وحقوقية، قد تجاوَزَت الخطوطَ الحمراء، وأعلنت بوضوحٍ عن جرائم حرب يرتكبُها العُدْوَانُ بحقّ اليَمَنيين، كمنظمة أطباء بلا حدود، ومنظمة العفو الدولية، ومنظمة هيومن رايتس ووتش.

وقد نشرت منظمةُ العفو الدولية، في كانون الثاني/ يناير 2016م تقريراً أكّدت فيه وجودَ أدلة دامغة على جرائم الحرب التي اقترفتها قواتُ العُدْوَان على اليَمَن. وأشارت المنظمةُ، إلى أن الأدلّةَ الدامغةَ على جرائم حرب القوات التي تقودُها السعُوديّة تسلّط الضوءَ على الحاجة الملحة لتحقيقٍ مستقل وفعّال للانتهاكات ووقف عمليات نقل بعض الأسلحة.

ومنظمةُ هيومن رايتس ووتش ندّدت أَيضاً باستخدام القنابل العنقودية في الحرب على اليَمَن، وقالت: إن "استخدام قواتِ التحالف المتكرّر لقنابلَ عنقوديةٍ وسَطِ مدينةٍ مزدحمةٍ (صنعاء) يدُلُّ على وجودِ نيّةٍ لإلحاق الضرَرِ بالمدنيين، وهو يعدّ جريمةُ حرب". وقد دفعت هذه الضغوط بالسعُوديّة والناطق عن تحالف العُدْوَان أحمد عسيري إلى الإعلان عن لجنة تحقيق من قبَلِ قوات العُدْوَان نفسِها التي قامت بالضربات والغارات

على اليَمَن، الأمرُ الذي أثار استهجانَ المراقبين والصحافة الدولية، التي استغربت ذلك قائلة: كيف لدولة أن ترتكب الجرائمَ في حقّ دولة أخرى، ثم تنصِّبُ نفسَها قاضياً فيها.

ومع ذلك فَإِنَّ العسيري كشف بوضوح أن الأمريكيين والبريطانيين متواجدون في غُرَفِ عمليات التحالف؛ بهَدفِ تحديد الأهداف، وهو ما يعني أن التصعيدَ ضدّ السعُودية سيرتدُّ على الأمريكيين أنفسهم. وقد كان لافتاً أن أمريكا كما كشف رئيسُ اللجنة الثورية العليا مؤخّراً، قد زعمت في اتصال بالعُمانيين، أن مشاركتَها في إدارة العمليات العسكريّة على اليَمَن يأتي؛ مِن أجلِ الحدِّ من استهداف المدنيين. وبالطبع لم يأتِ هذا الاعتراف إلا بعد تدشين حمْلةِ "أمريكا تقتُلُ الشَّعْبَ اليَمَني"، والتي دشّنت بُعَيْدَ تصريحِ وزير الخارجية الأمريكي الشهر الماضي، الذي قال فيه بلا مواربة: إن واشنطن تقفُ إلى جانب الرياض في حربها على اليَمَن.

خامساً: الصحافةُ الغربيّةُ تقرَعُ جرَسَ الإنذار

التواطُؤُ الدولي ضدّ اليَمَن شمل أَيْضاً الإعْلَامَ الذي كان جُزءاً من العُدْوَان، سواءٌ من خلال التضليلِ الممنهج الذي دأبت عليه الوسائلُ الإعْلَامية التي تدور في فلك الرياض، أَو من خلال صمت وتجاهل الإعْلَام الغربي للأحداث في اليَمَن، الأمر الذي كشف زيفَ استقلالية وحيادية ما يُسَمَّى بالإعْلَام الحُرّ في أمريكا ودول أُورُوبا.

مع ذلك فَإِنَّ استمرار العُدْوَان على اليَمَن والفشلَ الذريع الذي مُنِيَ به حتى اليوم في مختلف الجبهات، قد أفضى إلى خَيبةِ أمل عبّر عنها ساسةُ الغرب، ما مَنَحَ الصحافة الغربية مساحةً من النقد تجاه السياسات السعُوديّة، وتسليط الضوء على فشل تحالف العُدْوَان في اليَمَن.

تهكمت الصحافةُ الغربية من لجوءِ السعُوديّة إلى مقاتلين من خارجها، كما سخرت من الدول التي استجابت للإغراء السعُوديّ، فمثلاً ذهبت صحيفةُ "واشنطن بوست" إلى القول: إنَّ الإعلان السنغاليَّ عن المشاركة في الحرب على اليَمَن، سيؤدي إلى حصولِ السنغال بسبب مشاركتها عسكريّاً في التحالف السعُوديّ على أموال مباشِرة من المملكة. وفي الأسابيع الأخيرة واجَهَ الإعْلَامُ الغربي السعُوديّةَ بالحقائق المُرَّة على

غيرِ العادة، وصَوَّبَ كُتّابُ الرأي في كُبريات الصحف الغربية نقداً مباشراً وغيرَ مواربٍ لسياسات آل سعود ولحربهم في اليَمَن.

في هذه التناولات استضافت شبكة cnn الشهيرة المحللَ السياسيّ الأمريكي فريد زكريا، الذي قال بصراحة إن دعمَ أمريكا للنظام السعُوديّ سلاحٌ ذو حدين؛ لأَنَّه "يغذِّى ظهورَ التعصُّب الإسلامي والإرهاب"، بحسب قوله. في حين نشرت صحيفةُ "نيويورك تايمز"، الأقربُ إلى البيت الأبيض، في إحدى افتتاحياتها وصفاً عنونت فيه إعدام السعُوديّة لمواطنيها بـ"العمل البربري"، ونشرت مقالةً أُخرى بعنوان: لعبة السعُوديّة الطائفية الخطيرة.

وعلى نحوٍ مباشرٍ هاجمت الصحافة البريطانية دورَ الحكومة في تسليح السعُوديّة، فقد اعتبرت (الجارديان) أن هذا التصرُّفَ يشكّل لعنةً تهدّد كاميرون[1]، وقالت في واحدة من افتتاحياتها بأن عدمَ تعليق الحكومة البريطانية لترخيص تصدير السلاح للسعُوديّة، يجعلُها متواطئةً في ارتكاب جرائم حرب في اليَمَن. كما ذهبت صحيفة (الاندبندنت) إلى القول: إنَّ الضرباتِ الجويةَ السعُوديّةَ التي استهدفت اليَمَن، تقوِّضُ أي أملٍ في التوصُّل إلى سلامٍ في الشرق الأوسط.

وبعدَ تفجيراتِ باريس في أواخر العام الماضي، رفعت الصحافةُ الفرنسية من سقف الهجومِ على النظام السعُوديّ وعلى الوهَّابية بوصفها حاضنة للفكر الإرهابي والإجرامي. ونشرت صحيفةُ (لوبوان الفرنسية) مقالاً بعنوان "السعُوديّة حليفٌ غيرُ مستقر".

صحيفةُ (دير شبيجل) الألمانية عبّرت من جانبها عن مخاوفِها من مشاركة القواتِ السودانية في العُدْوَان العسكريّ على اليَمَن والتي استقدمتها السعُوديّةُ مقابل المال، خَاصَّةً وأنّ هذه القوات مسؤولةٌ عن ارتكاب المجازر في إقليم دارفور، بحسب الصحيفة.

---

(1) تم التصويتُ الإيجابي على التقرير والتمديد لفريق الخبراء لمدة سنة إضافية بالرغم من معارَضة السعوديّة.

https://arabic.rt.com/middle_east/972943

وقد أدّت التناولاتُ الصحفيةُ في بريطانيا إلى استجواب رئيس وزراء المملكة المتحدة أمام البرلمان، ففي جلسة الأربعاء 20 كانون الثاني/ يناير 2016 قال زعيم الحزب الوطني الاسكتلندي في وستمنستر، "انجوس روبرتسون": إن بريطانيا تورّد المعدات العسكريّة والأسلحة والمستشارين إلى المملكة العربية السعُوديّة في الحرب الوحشية على اليَمَن.

كما قال، خلال جلسة استجواب رئيس الوزراء ديفيد كاميرون، إن: "آلاف المدنيين قُتلوا في اليَمَن؛ بسَببِ طائراتنا التي زوّدنا بها القوات الجوية السعُوديّة، بأيدي الطيَّارين الذين يتم تدريبُهم على يد مدربين بريطانيين، والطائرات تقوم بإسقاط قنابلَ بريطانيةِ الصنع، تم تنسيقُها في ظلّ وجود المستشارين العسكريّين البريطانيين".

وأضاف: "ألم يحن الوقتُ لرئيس الوزراء أن يعترفَ بأن بريطانيا تشارك فعلياً في حرب اليَمَن التي كلّفت آلافَ الأرواح من المدنيين، وبأنه لم يطلب موافقةَ البرلمان للقيام بذلك؟".

لكن رئيس الوزراء ديفيد كاميرون رفض الاتّهامات قائلاً: "نعم.. إننا نقدّم المشورة والمساعدة والتدريب، وذلك؛ مِن أجلِ التأكّد من أن التحالف فعلاً ينصاع لقواعدِ القانون الإنساني". وتابع كاميرون رداً على الاتّهامات: "لنكن واضحين تماماً حول دورنا: نحن لسنا عضواً في التحالف الذي تقودُه السعُوديّة، العسكريّون البريطانيون لا يشاركون مباشرةً في عمليات قوات التحالف التي تقودها السعُوديّة، والأفراد لا تشارك في تنفيذ الضربات.. نحن، فقط، نعملُ على اختيارها الأهداف وتوجيهها".

سادساً: ملاحظاتٌ ختاميةٌ على المواقف الدولية

1- بالرغم من أن السعُوديّةَ قد تصدَّرت العُدْوَان على اليَمَن، إلا أنها ما كانت لتَجْرُؤَ على عملية كهذه لولا المسانَدة الأمريكية التي كشفت يومياتُ العُدْوَان عن تورُّط أمريكا في إدارة هذه الحرب. ولا شك أن مواقفَ الدول الأُخرى جاءت متماشية مع السياسة الأمريكية التي لعبت دورَ المايسترو في إدارة الأزمة اليَمَنية منذ 2011م، وحتى اليوم. وقد كشف قائدُ الثورة الشعبيّة أن السفيرَ الأمريكي في صنعاء هو الذي تدخَّلَ معطلاً مفاوضات جنيف الثانية، بحجة أن أنصار الله والمؤتمر لم يقدموا تنازلاتٍ لوفد الرياض.

2- لعب المال السعُوديّ والخليجي دوراً كَبيراً في تشكيل التحالف وحشد المرتزِقة وشراء مواقف الدول والمنظمات، وعندما تحَرّكت المعارضة داخل البرلمان البريطاني ضدّ مواقف حكومتها، اضطر ديفيد كاميرون إلى الزعم بأن البريطانيين لا يشاركون مباشرةً في عمليات قوات التحالف التي تقودُها السعُوديّة، لكنهم يعملون على اختيار الأهداف في اليَمَن وتوجيهِها.

لكن، ما لم يقله كاميرون والصحافة الغربية أن السعُوديّة قد اشترت مواقفَ حكوماتِها؛ بفعل الإغراءات المالية وصفقات شراء الأسلحة من أمريكا وفرنسا وبريطانيا. كما أن الصين قد دخلت مؤخّراً على خط استنزاف (البقرة الحلوب) بتوقيع أربع عشرة اتّفاقية مع الرياض في إطار العلاقات الاقتصادية المشتركة بين البلدين.

3- بقراءة متعمّقة في طبيعة تشكل تحالف العُدْوَان على اليَمَن يجدُ المراقبُ أن هذه الدول كلها باستثناء الكويت تجمعُها علاقةٌ دبلوماسيةٌ مباشرةٌ وغيرُ مباشرة مع تل أبيب، وقد عبّرت الخرطوم مؤخّراً، عن رغبة عارمة في دخولها نادي التطبيع مع الكيان الصهيوني، كما أن للسنغال آخر الدول التحاقاً بتحالف العُدْوَان، علاقةً دبلوماسيةً مع إسرائيل أَيْضاً.

4- لا يزال الموقفُ الروسيُّ هو الأكثر توازناً فيما يتعلق باليَمَن.. صحيحٌ أن موسكو لم تستخدم الفيتو بشأن القرار 2216، إلا أن دبلوماسيتَها حالت دون مزيدٍ من القرارات ضدّ اليَمَن، خَاصَّةً إذَا علمنا أن الرياض عملت ولا تزال؛ مِن أجلِ استصدار قرار دولي للتدخل العسكريّ المباشر في اليَمَن.

5- تلعَبُ المتغيراتُ الدولية والإقليمية والتفاهمات من حولنا دوراً مؤثراً في الموقف من اليَمَن، فلا شك أن التفاهُمَ الغربي مع إيران قد كبّل مواقفَ طهران تجاه اليَمَن، كما أن اشتعالَ الأوضاع في سوريا والعراق مؤخّراً، قد نقل مركَزَ الثقل الدولي إلى بلاد الشام، خَاصَّةً أن تركيا والسعُودية يتهيآن للمشارَكة في غزو سوريا برياً، الأمرُ الذي ينذرُ بحربٍ شاملة في المنطقة.

6- سجّل الاتّحادُ الأُورُوبي والبرلمان الأُورُوبي مواقفَ إيجابيةً، يمكن الاستفادة منها يمنياً، على الأقل من خلال الحالات الإنسانية، ورفع الحصار عن بلادنا. كما يمكنُ لليَمَن الالتفات إلى منظمات دولية سياسيّة واقتصادية، قد تساعده على الخروجِ من العُزلة الدولية، كالتوجّه إلى منظمة شنغهاي، وإلى دول البريكس، بمساعَدة من الدول الصديقة وبالذات روسيا وإيران.

7- بات من المُلِحِّ العملُ على سدّ الفراغ السياسيّ القائم، وتشكيل حكومة وطنية تخاطِبُ العالم، وتحَرّك قطار الديبلوماسية، خَاصَّةً وأن معظمَ سفاراتنا في دول العالم، ما زالت تعمَلُ وتتلقى التوجيهات من لدن ما يُسَمَّى بالرئيس الشرعي.

وكما نواجِهُ العُدْوَانَ ضمن خياراتٍ إستراتيجيةٍ في الجانب العسكريّ، من المهم أَيْضاً اجتراح خطوات إستراتيجية، باتّجاه اختراق الموقف الدولي، فاليَمَنُ لا يمكنُ أن يعيشَ بمعزلٍ عن هذا العالم، إنْ كان في حالة سلم أَو كان في حالة حرب.

ختاماً، يمكنُ القول:

لقد تأكّد لكُلِّ ذي لُبٍّ، أن المواقفَ الدوليةَ لا تستندُ إلى القِيَمِ والأخلاق، بقدرِ ما تعتمدُ على المقايضاتِ والمصالحِ المتبادلة. وأن العالم في النتيجة لا يحترمُ سوى الأقوياء.

عَمَّا قريبٍ سينتصرُ شعبُنا، وسنرى الدوَلَ والمنظمات التي خذلتنا اليوم، ستعتذرُ غداً، وتبحَثُ عن فرصةٍ جديدة، وصفحةٍ ثانية.

﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ۝٧﴾

﴿وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾

صدق الله العظيم

* * *

الموقفُ من مبادرات السلام.. رؤيةٌ مغايرةٌ

ورقةٌ مقدمةٌ إلى ندوة الوجه الآخر للعدوان، تنظيم المكتب السياسيّ لأنصار اللّه، تشرين الثاني/ نوفمبر2018م

1- **مقدّمة**:

على وَقْعِ الكارثة الإنسانية وتداعياتها وما يصاحبها من فشل الحرب العسكريّة، تزايدت في الآونة الأخيرة الدعوةُ إلى السلام في اليمن. وفي المقابل تعالت الأصواتُ المحذِّرةُ من التعاطي مع السلام الزائف والمخادع، الذي يندرج في إطار مخطّط "رياح السلام" المتصل بالرياح الباردة والحرب التضليلية الناعمة، التي يتفنن في نسج خيوطها العدوانُ السعوديّ الأمريكي وأدواته العلنية والمستترة.

بَـيْـدَ أن ثمة خلطاً لدى الكثيرين بين السلام كعنوان مخادِع، وبين السلام الحقيقي كمطلَبٍ لا غُبارَ عليه، وفيما ينخدع البعض ويركب موجة السلام كعنوان برّاقٍ دون بصيرة بحقيقة المؤامرات على بلادنا، ينزلق البعض في المقابل إلى التخوف وتخوين كل دعوة تنطوي على مطلبِ السلام العادل والحَلِّ السياسيّ الشامل، الأمر الذي ينعكسُ سلباً على موقف أنصار الله والقوى المناهضة للعدوان إزاء السلام.

وبعيداً عن الإفراط أَو التفريط، يتعيَّنُ أن نفهمَ حقيقةَ المستجدات الدولية الأخيرة، لنبني على ضوئها موقفاً متوازناً تجاهَ الدعوات المطالبة بإيقاف الحرب والعدوان، واستئناف المفاوضات السياسيّة بين الأطراف اليمنية، مع الحذر من أي خداع تنطوي عليه المشاورات والمفاوضات التي يعملُ المبعوث الأممي إلى اليمن على استئنافها خلال تشرين الثاني/ نوفمبر الجاري.

2- لماذا مغايرة؟

تحاولُ الورقةُ هُنا تقديمُ رؤيةٍ مغايرةٍ على اعتبار أن الكاتبَ ممن يرون أن ثمة فرصةً تلوح في الأفق باتّجاه إيقاف الحرب والعدوان على اليمن، وأن الدعوات الغربية والأممية الأخيرة التي تتخذ منحىً تصاعدياً، تكتسب درجةً مقبولةً من المصداقية؛ على اعتبار أن الخروجَ من مأزق اليمن بات مصلحة مشتركة للطرفين السعوديّ والأمريكي، خَاصَّةً أن تداعياتِ أزمة اغتيال الصحافي جمال خاشقجي ما زالت تعتملُ وتنذِرُ بجملة من المتغيرات على مستوى الوضع السياسيّ داخل السعوديّة، وعلى مستوى العلاقة بين الرياض وواشنطن، ثم على مستوى الحرب والعدوان على اليمن.

ومن جهة أُخرى وبمعزل عن هذه المستجدات التي قد نتفقُ أَو نختلفُ حول تقييمها، فقد ظهرت خلال الفترة الماضية دعوات ومقترحات للسلام وللحل السياسيّ من شخصيات اعتبارية، لم تحظَ بحقها من النقاش، ويسلط الكاتب الضوء عليها تأكيداً على أن أصحابها لا يمكن التعاطي مع مقترحاتهم من خلال مشروع "رياح السلام" أَو "الحرب الناعمة".

الورقةُ أَيْضاً تضعُ خطوطاً عريضةً لمقترحٍ أشملَ، باتّجاه التعاطي الإيجابي مع الحلّ السياسيّ بِغَضِّ النَّظَرِ أنجحت محاولة المبعوث الأممي مارتن غريفيتث أم وصلت إلى طريقٍ مسدود. ثم إن الكاتبَ يحاولُ هنا تقديمَ تصور مختلف لمفهوم "الطرف الثالث"، وآلية مغايرة للتعامل مع الأشخاص والجهات التي لم تبارح المنطقة الرمادية في تعاطيها مع العدوان والمستجدات.

3- نماذجُ عن مبادرات ومقترحات (ذات قيمة) للسلام والحَلّ السياسيّ:

خلالَ الفترة الماضية صدرت مناشدات ومبادرات تطالب بوقف الحرب وإحلال السلام في اليمن، وتدعو إلى حَلٍّ سياسيّ ومصالحة شاملة، غير أن تركيزَ الإعلام الوطني على التصدي للحرب الناعمة ولرياح السلام لم يمنح هذه الدعوات حقَّها من الاهتمام والنقاش، نذكُرُ منها على سبيل المثال:

أ- مبادَرةُ شخصيات عربية:

وجّهت مجموعةٌ من الشخصيات العربية السياسيّة والفكرية والأكاديمية نداءً إلى أبناء اليمن، دعت فيه الأطراف السياسيّة المختلفة إلى وقف الحرب فيما بينها وعقد هُدنة أولية مدتها ثلاثة أشهر، يتبعها حوارٌ شاملٌ برعاية دولية لوضع حَدٍّ للحرب الدائرة منذ سنوات في البلاد.

وجاء في متن المبادرة: نُهيبُ بكُلِّ أطراف المعادلة الوطنية اليمنية أن يتخذوا قراراً، صار حتمياً وضرورياً ولا يجوز أن يتأخر، ألا وهو الوقف الفوري لكافة العمليات العسكريّة، وعقد هُدنة مدتها ثلاثة أشهر، خُصُوصاً وأننا مقبلون على الأشهر الحُرُم، يتم خلالها الاستجابة إلى الجهود الدولية والإقليمية والعربية والقوى الوطنية اليمنية، التي تسعى إلى إنهاء النزاع وإيجاد صيغة للتوافق الوطني عبر الحوار، وبناء نظام سياسيّ يتسع الجميع، يقوم على إعادة تفعيل المؤسّسات الوطنية الديمقراطية من رئاسية وحكومية وبرلمان وأحزاب وطنية، مما يؤمِّنُ للشعب اليمني الغالي حريتَه وكرامتَه وأمنَه، ويضمَنُ وحدةَ البلاد أرضاً وشعباً، والبدء بإعادة بناء ما خرّبته تلك الحربُ المدمّرة المستمرة منذ ما يزيد عن ثلاث سنوات. وكان على رأس الموقِّعين على المبادرة الصادقُ المهدي رئيس المنتدى العالمي للوسطية، رئيس وزراء السودان السابق، وعمار الحكيم رئيس تيار الحكمة الوطني العراقي، وعباس زكي عضو اللجنة المركزية لحركة فتح الفلسطينية.

ب- تقريرُ مجموعة الأزمات الدولية عن اليمن في أيلول/ سبتمبر 2018م:

دعا التقريرُ المجتمعَ الدولي إلى العمل على ضمان استمرار تدفق السلع التجارية والمعونات الإنسانية دون عوائقَ إلى جميع الموانئ البحرية والجوية بما في ذلك ميناء الحديدة ومطار صنعاء. ومن أجل الدفع بالتسوية السياسيّة طالبت المجموعة الاتّحاد الأُورُوبي تحديداً بالعمل مع البنك المركزي اليمني؛ مِن أجلِ تثبيت قيمة الريال، وصرف رواتب موظفي الخدمة المدنية في جميع أنحاء البلاد. وأشَارَ التقرير إلى ضرورة إعادة النظر في قرار مجلس الأمن 2216 "الذي عفا عليه الزمن ويضعُ مطالبَ غير واقعية على الحوثيين"، بحسب تعبير التقرير نفسه. وقال: إن حكومة هادي ترى في القرار شرطاً لاستسلام الحوثيين. ودعا الدولَ الأعضاء في مجلس الأمن للعمل على إصدار قرار جديد يدعم الحلول السلمية والسياسيّة.

وقال التقرير: إن الدبلوماسيين يتفقّون إلى حَدٍّ كبيرٍ على أنه لا يمكنُ إنهاء الحرب من خلال المفاوضات ما لم يوافق ولي العهد السعوديّ محمد بن سلمان على شروط اتّفاق السلام النهائي. ولكي تنجحَ عمليةُ سلام كاملة يجبُ توسيعُ المحادثات عاجلاً وليس آجلاً، بحيثُ تشمَلُ الدولَ الخليجيةَ (السعوديّة والإمارات) إما عن طريق انضمامهم إلى المحادثات الرئيسة أَو عبر مسارٍ تفاوضي موازٍ.

التقريرُ أكّد أَيْضاً أن التوصل إلى اتّفاق يحتاج إلى دعم الولايات المتحدة والدول المصدرة للسلاح مثل فرنسا وبريطانيا، ولفت إلى أنه ما لم تترجم كلمات دعم الحلّ السياسيّ إلى أفعال، فَإِنَّ التصعيدَ العسكريَّ سيستمرُّ، وتستمرُّ معه المعاناةُ الإنسانيةُ الناجمةُ عن الحرب. ومن عجيب المفارقات بحسب التقرير أن التحالف يعتقد أن الضغط العسكريّ على الحديدة وميناءها سيجبر الحوثيين على الانخراط في تسويةٍ أكبر، ويتجاهل أن استمرار التصعيد قد يفجر المحادثات بشكل كامل.

ج- مقترحُ السياسيّ والدبلوماسي اليمني عبدالله سلّام الحكيمي:

تناوَلَ الأُستاذ عبدالله الحكيمي في مقترح شامل بعنوان: الحلّ السياسيّ المنشود في اليمن، ما هو؟ وكيف؟ نشرته عدة مواقع إلِكترونية في منتصف تشرين الأول/ أكتوبر المنصرم، تحت عنوان تعقيدات الحلّ السياسيّ في ظلّ تصاعد أعمال تحالف العدوان السعوديّ الإماراتي العسكريّة واتساعها المدعوم أمريكياً. وأشَارَ إلى أن عرقلة الوصول إلى حَلٍّ سياسيّ في اليمن يعود في الأَسَاس إلى تزاحم الأجندات وتضارب المصالح الخَاصَّة بالقوى الدولية الكبرى وكذا القوى الإقليمية. وقال الحكيمي: إن الحلّ السياسيّ المنشود في اليمن، لا يمكن أن يكونُ حلاً واحداً بل حلين.

الحَلّ الأول: وطني يمني تشارك فيه جميع الأطراف والقوى السياسيّة التي انخرطت في الحوارات الوطنية السابقة، إما برعاية أممية، وإما بمبادرة وطنية عبر مجلس النواب أَو بدعوة من القوى والأحزاب الفاعلة (أنصار الله، حزب الإصلاح، المؤتمر الشعبي، الحراك الجنوبي).

الحَلّ الثاني: التفاوض مع قوى العدوان الخارجي، على اعتبار أن التحالف بعدوانه وتدخله العسكريّ قد احتكر قرارَ الحرب والسلم في اليمن.

وعن تصوُّره لطبيعة الحلّ السياسيّ الوطني، اقترح الحكيمي قيامَ سلطة حُكم وطنية انتقالية توافقية، تُعيدُ بناءَ الدولة الوطنية وتوحيدها. واعتبر أن التوافقَ الوطني يعدّ مدخلاً وشرطاً لازماً لتحقيق السلام والحَلّ السياسيّ الشامل.

د- المؤتمر البرلمانيّ الدوليّ للسلام في اليمن:

من المزمع أن ينظّم منتدى باريس للسلام في 8 تشرين الثاني/ نوفمبر الجاري مؤتمراً برلمانياً دوليّاً للسلام في اليمن، وقد رحّب مجلسُ النواب برئاسة الأخ يحيى الراعي بهذا المؤتمر، وبعث إلى منتدى باريس برسالة تؤكّد على دعم الحلّ السياسيّ وجهود المبعوث الأممي مارتن غريفيث. وبحسب منطوق الرسالة فقد انتقد رئيسُ مجلس النواب البطءَ الشديدَ وعدمَ التحَرّك السريع والعاجل من قبل المجتمع الدولي باتّجاه وقف الحرب في اليمن. وطالبت الرسالةُ من البرلمانيين القيامَ بدور حيوي، والعملَ على إنهاء الوضع المأساوي للشعب اليمني.

وبحسب وكالة سبأ الرسمية فَإِنَّ المؤتمرَ الذي سينعقدُ في الجمعية الوطنية الفرنسية في باريس سيُكرس للسلام في اليمن، وسيبحث فيه النواب الوضع الإنساني، والدور الذي يمكن للبرلمانيين أن يقوموا به، مِن أجلِ الحلّ السلمي.

4- مستجداتُ الموقف الغربيّ والأمريكيّ من الحرب والعدوان:

مع مطلع الشهر الجاري صدرت عن الإدارة الأمريكية مواقفُ متصلةٌ تدعمُ إيقاف الحرب في اليمن، وسط ترحيب غربي ومواقفَ مماثلةٍ لفرنسا وبريطانيا والاتّحاد الأُورُوبي، وأمين عام الأمم المتحدة، والمبعوث الدولي لليمن، وغيرهم. وقد رحّب الوفدُ الوطنيُّ وحكومةُ الإنقاذ بهذه الدعوات مع التحفُّظ على بعض محتوياتها والخداع الذي ينطوي عليها.

ففي 30 تشرين الأول/ أكتوبر 2018، دعا وزيرُ الخارجية الأمريكي مايكل بومبيو جميعَ الأطراف إلى دعم المبعوث الأممي في إيجاد حَلّ سلمي للصراع في اليمن، استناداً إلى المراجع المتفق عليها. وقال في بيان صحفي: لقد حان الوقت الآن لوقف الأعمال العدائية، بما في ذلك الهَجَمات الصاروخية والطائرات من دون طيّار على

المملكة العربية السعوديّة والإمارات العربية المتحدة. مضيفاً: في وقت لاحق يجب أن تتوقف الضربات الجوية للتحالف في جميع المناطق المأهولة بالسكان في اليمن.

قبل تصريحات وزير الخارجية، كان وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس قد تبنَّى أفكاراً جديدةً لإنهاء الحرب على اليمن، وطالب بإيجاد مناطق منزوعة السلاح على الحدود اليمنية السعوديّة، مع نزع الأسلحة الثقيلة اليمنية بما فيها الصواريخ الباليستية، مقابل منح "الحوثيين" منطقة "حُكم ذاتي".

واللافتُ ابتداءً أن الحديثَ عن مناطق حكم ذاتي يعد أسوأ بكثير من فكرة الأقاليم التي يتمسّك بها طرفُ هادي والأحزاب اليمنية المؤيدة لتحالف العدوان، الأمرُ الذي جعل الحكومةَ اليمنية في صنعاء تؤكّد في بيانها المؤيد لدعوة وقف الحرب على "أن أية أفكار ترتبط بمستقبل الدولة اليمنية المقبلة وشكلها ينبغي أن تُترَكَ مناقشته لليمنيين، بإرادتهم الكاملة وبعيداً عن أية وصاية أَو فرض من قبل الخارج".

فيما أكّد رئيسُ الوفد الوطني المفاوض محمد عبد السلام أن الشعبَ اليمني وهو في موقع الدفاع عن النفس كان ولا يزالُ حاضراً للتفاعل الإيجابي مع أية جهود دولية وأممية تتسم بالجدية والمصداقية والحيادية. كما حذّر من الخداع الأمريكي، فقد طلب من واشنطن أن تبرهن على جديتها بخطوات ملموسة من خلال "رفع الغطاء السياسيّ عن هذه الحرب العبثية، والتوقف الفوري عن تقديم الدعم اللوجستي والمعلوماتي، والامتناع عن تزويد الطيران بالوقود والتحليق بطيران التجسس، وسحبَ ضُبَّاطَها من غرف عمليات العدوان، وإلغاء صفقات السلاح التي تسببت في قتل الأطفال والمدنيين. عند ذلك سيكون للدعوات تأثيرها في وقف الحرب مما يفسح المجال أمام الأطراف المعنية لمعالجة سياسيّة شاملة".

من جانبه عبّر الأمينُ العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش عن تفاؤله، قائلاً: "هناك بوادرُ أمل في الجانب السياسيّ، ويجب علينا بذل كُلّ ما في وسعنا لتعظيم فرص النجاح". وأكّد أن لدى المجتمع الدولي فرصةً حقيقيةً لوقف دورة العنف التي لا معنى لها ومنع وقوع كارثة وشيكة في اليمن، قائلاً: "لقد حان وقت العمل". ومن أجل الاستفادة من هذه الفرصة، طالب غوتيريتش بتحقيق ثلاث خطوات في إطار بناء الثقة والتهيئة لاستئناف المفاوضات السياسيّة:

- أولاً: يجبُ أن يتوقفَ العنفُ في كُـلّ مكـان، مـع وقـف فـوري لقصـف البُنيـة التحتية الحيوية والمناطق ذات الكثافة السكانية العالية.

- ثانياً: يجبُ السماح بدخول الواردات التجارية والإنسـانية مـن المـواد الغذائيـة والوقود وغير ذلك من الضروريات إلى اليمن بلا قيود. ويجـب أن تظـل الطـرق مفتوحـة، بحيث يمكن للسلع المنقذة للحياة الوصول إلى الجميع في أنحاء البلاد كافة.

- ثالثاً: اتِّخاذ خطوات حاسمة لتثبيت سعر الصرف ودفع الرواتـب والمعاشـات، مع زيادة التمويل الدولي حتى تتمكّن الوكالات الإنسانية من توسيع نطاق وصولها.

وقد رحّب وزير الخارجية في حكومة صنعاء هشام شرف بـدعوة أمـين عـام الأمـم المتحدة، ولفت في الوقت نفسه إلى ضرورة الأخذ في الاعتبـار "عـدم حصـر المناشـدات في الأطراف المتنازعة التـي أشـار إليهـا الأمـين العـام للأمـم المتحـدة، بـل يجـبُ وبكـل وضوح إلزامُ الأمم المتحدة ومجلس أمن تحالف العـدوان الـذي تقـودُه السـعوديّة بوقـف العمليات العسكريّة العدوانية، ومنـع تزويـد هـذا التحـالفَ بالأسـلحة والعتـاد والـذخائر، ووقـف تصـدير السـلاح الـذي يُسـتخدَمُ فـي العـدوان علـى الـيمن". وأكّـد علـى أهميّـة الخطوات والإجراءات العاجلة التي دعـا إليهـا الأمـينُ العـام للأمـم المتحـدة، للحـد مـن الوضع المأساوي في اليمن، داعياً إلى رفع الحصار الجـوي عـن الأجـواء اليمنيـة وإعـادة فتح مطار صنعاء الدولي أمام حركة الملاحة المدنية والتجارية.

5- تحدياتٌ في طريق الحلّ السياسيّ:

ميدانياً لم تترجم هذه المواقف، بل على العكـس وجـدنا تصـعيد تحـالُف العـدوان عملياتِه العسكريّة في الساحل الغربي، مسـتفيداً مـن فُرصـة الثلاثـين يومـاً الإضـافية التـي منحها الأمريكان للتحـالف قبيـل انطـلاق المشـاورات التمهيديـة المزمـع انعقادهـا نهايـة الشهر الجاري في دولة السويد، بحسب تصريحات المبعوث الأممي.

هذا التصعيدُ جعل البعضَ يُحَذِّرُ من الانسـياق وراء الموقـف الأمريكـي المخاتـل، خَاصَّةً أن التجارب خلال سـنوات الحـرب لا تـدعو إلـى الاطمئنـان. مـا عـدا مفاوضـات الكويت التي توافر لها مناخٌ جيدٌ من الإعداد، فَإِنَّ جولات التفاوض السـابقة التـي رافقتهـا هُدناتٌ كاذبة تفرض على المفاوض الوطني مزيداً من اليقظة والحذر.

لكن من جهة أُخرى، فَإِنَّ المناخ الدولي والإقليمي والرأي العام العالمي بات أكثرَ حساسية تجاه استمرار الحرب على اليمن، ساعد على ذلك ثلاثة عوامل:

أ- تداعيات قضية اغتيال الصحفي السعوديّ جمال خاشقجي، التي أدت إلى تزايد الدعوات الدولية المطالِبة بمحاسبة النظام السعوديّ على جرائمه في اليمن.

ب- حلول الانتخابات النصفية للكونغرس الأمريكي في تشرين الثاني/ نوفمبر الجاري، ومحاولة الإدارة الحالية كسب الرأي العام المحلي الساخط على علاقة ترامب الملتبسة بحكام السعوديّة.

ت- تفاقم الأوضاع الإنسانية في اليمن، وسط تحذيرات أممية من كارثة هي الأسوأ عالمياً.

ومن جهة ثانية، بالرغم من الحذر الطبيعي من الموقف الأمريكي، يرى مراقبون ومحللون سياسيّون أن مضامين الأفكار الأمريكية التي عبّر عنها وزيرا الدفاع والخارجية تصبّ في مصلحة القوى الوطنية المناهضة للعدوان، فهي إلى جانب اعترافها بسلطة أنصار الله الحوثيين على الأرض، وقدرة القُوَّة الصاروخية اليمنية على تهديدِ دولِ العدوان (السعوديّة والإمارات)، فَإِنَّها تسمحُ بإحياء مبادرة كيري للسلام في اليمن (علماً أن مبادرةَ وزير الخارجية الأمريكي السابق في 2016، مثّلت الاختراق الأهمَّ في جدار الأزمة اليمنية، وكادت تضع حدّاً للحرب لولا ممانعة الجانب السعوديّ، الذي فضَّل انتظار نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2016). وإجمالاً يمكنُ الإشارة إلى التحديات التي تواجِهُ السلامَ والحَلَّ السياسيّ على النحو الآتي:

- التحدي المتعلق بالحرب التضليلية، التي تستخدمُ العناوينَ والمصطلحاتِ البرّاقةَ غطاءً للعدوان وللعمليات القذرة، الأمر الذي يتطلب ضرورة الموازنة بين دعوات السلام الجادة بِغَضِّ النَّظَرِ عن الاتّفاق والاختلاف حول مضامينها، وبين الدعوات المضلِّلة.. وأخطر تَحَدٍّ هنا كيف نتجاوَزُ المبالَغةَ في الحذر من دعوات السلام، بحيثُ لا ينجح العدوّ من خلال هذا الموقف في تقديم صورة أنصار الله كجماعة مناهضة للسلام.

– تحدي الردّ على الموقف الأمريكي حين يتلفّعُ ثوبَ السلام، فعلى الرغم من علمنا أن الحرب على اليمن تُديرُها أمريكا، وأن قرارَ السلام بَيْدَ أمريكا أَيْضاً، فَإِنَّ الاستجابة للتفاوُضِ بناءً على "مبادرة أمريكية" يمنحُ خصومَ أنصار الله مدخلاً للتقوُّل ونسج الأكاذيب المعتادة، ومن المهم في هذا السياق أن ينصبّ اهتمام الوفد الوطني في التعاطي مع مبادرات السلام على مقترحات الأمم المتحدة ومبعوثها، والتمسُّك بهذا المسار دون التفاتٍ إلى الموقف الأمريكي.

– التحدي المتعلِّقُ بتحريك الكتلة الصامتة في الداخل نحو اتِّخاذ مواقفَ إيجابية سواء باتّجاه دعم خيار السلام والحَلّ السياسيّ، أَو باتّجاه مناهضة جرائم العدوان من البوابة الإنسانية والوطنية، علماً أن شغل رياح السلام أَو الرياح الباردة ينصبُّ على الفئة اليمنية (المحايدة)، وكيفية استغلالها على طريقة حصان طروادة.

– تعزيز مصداقية القوى الوطنية لدى الخارج والانفتاح على المبادرات الجادَّة الداعية إلى وقف الحرب واستئناف الحوار والمفاوضات، بحيث يحرصُ الوفدُ الوطني على تعزيز العلاقة مع الدول والمنظّمات المتعاطفة مثل الاتّحاد الأُورُوبي وروسيا وباكستان، التي أبدت مؤخّراً استعدادها للتوسط؛ مِن أجلِ إنهاء الحرب في اليمن.

– التنازلاتُ المطلوبةُ؛ مِن أجلِ تسوية مقبولة وإنْ في الحد الأدنى، فالشارعُ اليمني قد يعارِضُ أية تنازلات مجحفة بعد كُلّ هذه التضحيات. ومن هُنا يتعيَّنُ تهيئةُ الرأي العام لاستيعاب أن أيّ حَلٍّ سياسيّ يستوجبُ تنازلاتٍ من كُلّ الأطراف، فلا يمكنُ وقد فشل الحسمُ العسكريّ أن يفرِضَ طرفٌ ما شروطَ الاستسلام على الطرف الآخر.

6- الطرفُ الثالث: مَن يكون وماذا يكون، وكيف يمكنُ التعامُلُ معه؟

يمكنُ القول وبالمختصر: إن الهدفَ من حملة رياح السلام، بحسب المشروع الذي جرى تسريبُهُ، يتمحورُ حول بناء كتلة ثالثة أَو بديلٍ ثالثٍ يتبنى الدعوةَ إلى السلام على نحو يخلخلُ الجبهةَ الداخلية المناهضة للعدوان، وُصُولاً إلى إسقاط العاصمة صنعاء من الداخل.

والفكرةُ على الرغم من سذاجتها إلا أنها تنطوي على خلطٍ للأوراق، فهي تدغدغُ مشاعرَ مَن يمكن تسميتهم بالمحايدين، وتجرُّهم إلى مربع الصراع، لكن بشكلٍ سلبي، وهي من جهة أُخرى توحي من خلال تحَرّكات محدودة أن البديل الثالث يحظى بشعبيّة

كبيرة في الداخل. ومن حسن حَظِّ العدوان ومرتزِقته أن الإعلام الوطني والأجهزة الأمنية قاما بدور كبير في الترويج المجاني ـ غير المقصود بالتأكيد ـ لهذه الحملة.

وهنا يجبُ التوضيحُ أن السلامَ بديلٌ للحرب فحسب، وأن القُوَّة الثالثة التي يروج لها البعض ليست إلا وهماً في رؤوس أصحابها، فالفرزُ السياسيّ في ظلّ العدوان اتخذ طابعاً وطنياً، فهناك صفٌّ وطني يضُمُّ قوى وأحزاباً عديدة، وهناك صفٌّ عميل للخارج يضمّ قوى وأحزاباً أُخرى.

ثم إن الطرفَ الثالثَ الذي يتمّ الترويجُ له منذ مفاوضات الكويت، لا يُقصدُ به قُوَّةً سياسيّةً بعينها، لكنه مزيجٌ من أطراف الصراع، إذ يمكنه تشكيل لجنة عسكريّة وأمنيّة متوازنة تُعنَى باستلام السلاح الثقيل من مختلف الأطراف وتسليمه إلى دولة أَو حكومة الشراكة الوطنية، كما يمكنه تشكيل إدارة موحّدة تُعنَى بالشأن الاقتصادي وإدارة البنك المركزي.. وهكذا.

الطرفُ الثالثُ يقترح الحلول من بوابة الدولة الوسيطة التي تستضيف المشاورات أَو المفاوضات، وتتميزُ أنها على مسافةٍ واحدة من مختلف أطراف الصراع (الكويت سابقاً، والسويد حالياً).

لكن مع ذلك، تبقى هناك شخصياتٌ معتبرة في الداخل يمكنُ التعاطي معها كطرف ثالث، وإنْ لم تكن في مستوى الموقف الوطني الذي نتطلعُ إليه إلا أنها نأت بنفسها عن العَمَالة والارتزاق للعدوان الأجنبي. ومن المهم أن تعملَ القوى الوطنية على استيعاب هذه العناصر وتفتحَ نوافذَ الحوار والنقاش معها بدلاً من التخويف الأمني والتخوين الإعلامي.

7- تقنياتُ الحوار والتفاوض: أفكار مقترحة:

لقد أشرنا إلى التحديات والملابسات التي تكتنفُ الدعوات الأخيرة للحلّ السياسيّ في اليمن، ومع أن التصعيدَ العسكريّ الكبير للعدوان في الحديدة والساحل الغربي قد ينسِفُ فرصة السلام المواتية، إلا أن ذلك لا يمنعُ من مناقشة بعض التفاصيل التي تنطوي عليها الرؤيةُ الأمريكيةُ والأمميةُ للحلّ السياسيّ في اليمن. وهنا نؤكّد على القاعدةِ الذهبية التي رافقت كُلّ التجارب السابقة، وأقصد بها "التفاوض واليد على الزناد"، مع ضرورة معرفة أن التصعيدَ من قبل العدوّ يرادُ به تحسينَ شروط التفاوض. لكن هيهاتَ لهم ذلك، بفضل الله وبفضل صمود الجيش واللجان الشعبيّة وتضحياتهم الجسيمة، وبفضل التطور النوعي للقُوَّة الصاروخية، والموقف الوطني لأبناء تهامة.

الموقفُ من المشاورات وإجراءات الثقة:

يحاولُ المبعوثُ الأممي، جَمْعَ الأطراف اليمنية على طاولةٍ واحدةٍ في دولة محايدة للتشاور المباشر أَو غير المباشر حول إجراءات بناء الثقة التي تمهّد للمفاوضات. وقد كاد ينجَحُ في إنجازِ هذه الخطوة في منتصف أيلول/ سبتمبر الماضي، واليومَ فَإِنَّه يكرِّرُ المحاولةَ وسطَ فرصة أفضلَ نسبياً. وبحسب تصريحات غريفيتث لوسائل الإعلام، فَإِنَّ المشاورات ستركز على تدابير الثقة من خلال التفاهم على آلية تشمَلُ إعادة فتح الموانئ والمنافذ البحرية والجوية وخَاصَّةً مطار صنعاء الدولي، وإنجاز هُدنة اقتصادية تؤدي إلى التوافق على إدارة موحدة للبنك المركزي، وآلية مشتركة لصرف رواتب موظفي الدولة، إِضَافَةً إلى الاتّفاق على تبادل الأسرى والمفقودين من الطرفين.

وماعدا شرط تأمين خروج الوفد الوطني وعودته من وإلى صنعاء، فَإِنَّه لا حذر من الاستجابة والمشاركة في جولة المشاوَرات المُزْمَعَة.

الموقفُ من وقف إطلاق النار:

دعت المبادَرةُ الأمريكية إلى وقف إطلاق الصواريخ من الجانب اليمني، على أن يلحقَه وقفٌ للغارات الجوية على المدنيين، ثم الانخراط في العملية التفاوضية، وهنا نقترحُ على الوفد الوطني أن يشترطَ وقفاً شاملاً لإطلاق النار قبل الشروع في أية مفاوضاتٍ مقبلة، تماماً كما حدث في مفاوضات الكويت. ولا مانعَ من قبول فكرة إيقاف إطلاق الصواريخ البالستية على السعوديّة والإمارات مقابلَ إيقاف الغارات الجوية للتحالف بشكل كامل، وإنْ لم تنطلق المفاوضات.

وللتذكير فإن هذه المبادرة سبق وطرحها الرئيسُ الشهيد صالح الصمَّاد في خطابه بمناسبة الذكرى الثالثة للصمود في وجه العدوان 26 آذار/ مارس 2018م.

الموقفُ من القرار 2216:

من أجلِ امتحانِ جديَّةِ الأمم المتحدة في دعوتها إلى المفاوضات، نقترحُ أَيْضاً المطالَبةَ المُلحَّةَ بقرار جديد لمجلس الأمن يستوعب المستجدات، وينصّ بوضوح على وقف إطلاق النار ورفع الحصار، وانخراط أطراف الصراع في المفاوضات.

سبق أن أشرنا إلى مضامين تقرير مجموعة الأزمات الدولية التي أكّدت على الخلل البنيوي في قرار مجلس الأمن 2216، ما جعلها وغيرها من المعنيين بالمِلَفِّ اليمني يطالبون بقرار جديد لمجلس الأمن بشأن اليمن.

ومؤخّراً نشرت شبكة أي بي سي نيوز الدولية خبراً يُفيدُ أن بريطانيا تعمَلُ على صياغة مشروع قرار بهذا الخصوص قد يُطرح على مجلس الأمن الدولي الأسبوع المقبل.

الموقفُ من المنطقة الحدودية منزوعة السلاح:

تحدَّثَ وزيرُ الدفاع الأمريكي عن منطقة منزوعة السلاح على الحدود اليمنية السعوديّة. ومن قبله نصَّتْ مبادرة كيري على إجراء مماثل. وأقترح هنا أن لا يقبَلَ الطرف الوطني بمناقشة فكرة كهذه في إطار المفاوضات اليمنية- اليمنية. فَإِن شاءت السعوديّة نفسها مناقشة مخاوفها الأمنية مع اليمن، فَإِنَّ القناة المناسبة تكون عبر تفاوض مباشر يمني_سعوديّ. ولا بأسَ أن ترعى الأمم المتحدة مساراً تفاوضياً موازياً توضعُ على طاولته مختلف مطالب الأطراف.

الموقفُ من الطرف الثالث:

مع انطلاق المفاوضات اليمنية -اليمنية التي يُتوقَّعُ أن تكونَ ساخنةً وحادَّة، سيكونُ للطرف الثالث في الداخل صوتٌ مسموع، وقد يشكِّلُ هذا الصوتُ ضغطاً على الوفد الوطني، إنْ لم يستبق الأحداثَ برؤية للتعامل مع هذا الطرف. وهنا نشيرُ إلى المجموعةِ النسائية التي شكّلها المبعوثُ الأممي، وضرورة انفتاح الوفد الوطني عليها وعلى الفريق الاستشاري من الشخصيات الوطنية التي التأمت في لندن (أيلول/ سبتمبر 2018) بطلبٍ أممي ورعاية بريطانية.

8- نحوَ مؤتمر جامع للأحزاب والقوى الوطنيّة:

بالإِضَافَةِ إلى المحاذير والتحديات التي سبق الإشارة إليها، ثمة مخاوفُ قد لا يطرحُها البعضُ إلا همساً، منها بل أهمها أن أنصار الله قد ينفردون بتقرير مصير المفاوضات المقبلة دونَ بقية الأحزاب والمكونات الوطنية. وبالطبع فَإِنَّ تشكيلةَ الوفد تدحَضُ مثل هذه المخاوف ابتداءً. ومع ذلك ولأن المفاوضات والتوصل إلى حَلٍّ

سياسيٍّ سيرسُمُ خارطةَ اليمن المستقبلية لفترة طويلة، فَإِنَّ مِن المصلحة الوطنية توسيعَ دائرة المشاركة في صناعة واتِّخاذ القرار المتعلق بالسلام والحَلّ السياسيّ.

وهنا أقترحُ الدعوةَ إلى مؤتمر وطني للأحزاب والقوى المناهضة للعدوان يقفُ أمام مختلف المستجدات السياسيّة على صعيد السلم والحرب، ويخرُجُ بقرارات تأريخية وطنية توافقية ومرجعية للحوار والتفاوض ضمن ثلاثة مسارات:

– مسار الحوار الوطني التفاوضي، الذي ترعاه وتدفعُ إليه الأمم المتحدة، حيثُ يقرّر المؤتمرُ الخطوطَ العريضة التي لا ينبغي للوفد الوطني تجاوُزُها في المفاوضات.

– مسار التفاوض المباشر مع تحالف العدوان بقيادة السعوديّة، على أَسَاس احترام سيادة اليمن وضمان استقراره ووحدته، والتعويض المناسب لليمن واليمنيين، مع الاحتفاظ بحقّ الضحايا في ملاحقة ومحاسبة مجرمي الحرب دوليّاً.

– مسار النقاش العام مع الأطراف والأصوات المحايدة داخلياً وخارجياً، والتوافق معهم على القواسم المشتركة وطنياً وإنسانياً.

ويمكن لهذا المؤتمر أن يتبنّى مبادرةً شاملةً تستوعبُ مطالبَ الشعب اليمني، وتمنح مسارَ الحلّ السياسيّ فرصةً مضافة وعملية.

إِضَافَةً إلى ذلك، سيكون المؤتمرُ بمثابة المِظَلَّة الوطنية لمناقشة الموقف من مختلف المستجدات، خَاصَّةً إذَا وصلت مفاوضاتُ السلام إلى طريق مسدود، ويمكن من خلاله تشكيلُ جمعية وطنية تعملُ على صياغة عقد اجتماعي جديد، والتهيئة للاستفتاء والانتخابات المحلية والنيابيّة، ثم الرئاسيَّة، بالتوازي مع الشروع في مُصالحة وطنية شاملة.

9- طبيعةُ السلام المنشود:

بقي أن نقولَ: إِنَّ على القوى الوطنية أن تسلكَ طريقَ السلام، سلام الشُّجعان، بخطوات واثقة مسلحة بوعي كامل، من أن السلام الدائم والعادل خيارٌ لا مناصَ منه، انطلاقاً من قوله تعالى: { وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ }. وقوله عزّ وجل: { رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ }.

دعونا نختم حديثنا، ونقول بصوت عالٍ، وبكل ثقة: إن الشعبَ الذي صمد في وجه عاصفة الحرب والدمار لا يمكنُ أن تهزَّه رياحُ باردة أَو ساخنة.. ومَن لم تسعه عدالةُ السلام فَإِنَّ جورَ الحرب عليه أضيقُ وأنكى.

يدٌ على الزناد وأُخرى ممدودةٌ إلى السلام، حتى يقضيَ اللهُ أمراً كان مفعولاً.

* * *

التضليلُ الإعلامي وأبعادُه السياسيّة
في الحرب العدوانية على اليمن

ورقةٌ مقدمةٌ إلى ندوة التضليل عبر وسائل الإعلام وأثره في المجتمع، نظمتها الهيئة النسائية لأنصار الله، صنعاء، كانون الثاني/ يناير 2017م

■ مـقـدمـة:

يُقصَدُ بالتضليل: التأثيرُ في شخصٍ أَو هيئة أَو جماعة بطريقة تنطوي على التمويه والتلاعُب، وقد تصل إلى حَدِّ قلب الحقائق. وإعلاميّاً يُراد منه "حَرْفُ المعلومات عن مؤدَّاها الطبيعي وتحويلُ مسارها الحقيقي؛ بغرَضِ التأثيرِ في الرأي العام".

تعملُ كُبرياتُ المؤسّسات الإعلامية على توجيه العقول والسيطرة عليها وخلق وعي معلَّبٍ متسق مع أهداف القوى الخفية الممولة، سَواءٌ أكانت هذه الأهدافُ سياسيّةً أَم ذات طابع تجاري محض.

وفي الحرب العدوانية الإعلامية على اليمن، نلحظ سقوطَ كثيرٍ من المبادئ التي طالما تشدَّق بها الإعلامُ الحُر، وخَاصَّةً ما يتعلق بالحيادية والتنوع، فقد انخرطت غالبيةُ وسائل الإعلام الناطقة بالعربية والمموَّلة من دول غربية، في عملية التضليل الإعلامي والسياسيّ المصاحِب للحرب على اليمن في مختلف البرامج التي تَبُثُّها للمشاهدين وبالأخصّ البرامج الإخبارية منها، فبالرغم من الاختلافات في أساليب المادة الإعلامية وصياغتها، إلا أن المضامينَ كانت متشابهةً بل ومتطابقةً إلى حَدٍّ ما، وكأنَّها تصدُرُ عن مطبخٍ إعلامي واحد.

في هذه الورقة، نسلِّطُ الضوءَ على نماذجَ من الأساليب التضليلية التي أنتهجتها وسائل إعلام العدوان السعوديّ الأمريكي، في إطار الحرب النفسية، وقلب الحقائق، والكيد لليمن وللقوى المناهضة للعدوان.

نهدفُ من وراء ذلك، توسيع دائرة الفهم ووعي خطورة التضليل الممنهج الذي تعتمدُ عليه قوى العدوان، وضرورة الارتقاء بأداء وسائل الإعلام الوطنية في مواجهة هذه الحرب العدوانية الظالمة، والتحذير أَيْضاً من الإصغاءِ ومتابعة وسائل الدجل الإعلامي، وخَاصَّةً في الظروف الاستثنائية التي تعيشها البلاد.

1ـ أنواعُ التضليل والتحريف الإعلامي وأساليبُهما:

تشتركُ وسائلُ الإعلام على تفاوُتٍ فيما بينها في التدخّل وتوجيه الأخبار والمعلومات، بما يضلل المتابع لها، ويحرف القضايا والأحداث عن مسارها الأصلي. وتلجأُ هذه الوسائل إلى عدةِ تنويعات، ترافق صياغة المواد قبل بثها أَو نشرها، ومن ذلك على سبيل المثال:

التحريف: بالقص، والحذفِ، أَو الإِضَافَةِ.

الحظر، والتعتيم.

توجيه الخبر.

التكرار.

التهويل، والتهوين.

ومن أساليب التضليل التي تعتمدُ عليها وسائل الإعلام في تقديم الأحداث:

- المواكبةُ الإعلامية عبرَ الأخبار العاجلة، والتغطيات المباشرة، والتعليق المتزامن مع الحدث.
- نقلُ المؤتمرات الصحفية والتركيزُ على مضامين بعينها، والإهمالُ المتعمد لمضامين أُخرى.
- نشرُ "نصف الحقيقة"، على طريقة "دَسِّ السم في العسل".
- استطلاعاتُ الرأي المتلفزة المعدة سابقاً، من خلال توجيهُ أسئلة نحو إجَابَة محدّدة سلفاً.
- توجيهُ إجابات عن أسئلة تفتقرُ إلى المهنية، ومحاصَرةُ الرأي الآخر عبر التشويش، أَو قطعُ الاتصال حين يخرج المتداخل عن الخط المطلوب.
- الصمتُ وغَضُّ الطرف عن أحداثٍ بعينها.
- فبركةُ الصور والمشاهد المرئية والتلاعب بالمصطلحات.

إنّ الحربَ الإعلاميةَ في اليمن لم تقتصر على الحملات ذات الطابع التضليلي، بل استبق العدوان ومرتزِقته، ردةَ فعل الإعلام الوطني، واستهدفوه بشكل مباشر من خلال:

- إيقاف بثّ القنوات الفضائية الرسمية (اليمن، وسبأ، وعدن، والإيمان) على قمر نايلسات.
- استنساخ قناة اليمن الرسمية وإطلاقها من الرياض، وكذلك فعلوا مع موقع وكالة سبأ.
- استهداف العديد من المؤسّسات الإعلامية وقصفها عبر الغارات الجوية.
- التشويش والحظر لأكثرَ من مرة على الفضائيات ووسائل الإعلام الوطنية (المسيرة، واليمن اليوم، والساحات)
- التشويش على القنوات العربية المناهضة للعدوان السعوديّ الأمريكي على اليمن.

2ـ"عاصفةُ الحزم"، ومحاكاةُ الحروب الأمريكية:

خلال المرحلة الأولى من الحرب كانت "عاصفةُ الحزم" العنوانَ السياسيَّ والإعلامي للحرب على اليمن، فقد اعتمد المخطّطون للحرب خلالها على سياسة إعلامية تبريرية، وحشدوا جُملةً من الأساليب التضليلية..؛ ولأَنَّها حربٌ أمريكية في الأَسَاس فَإِنَّ مخطّط تحالف العدوان على اليمن عمل على استنساخ تجربة "عاصفة الصحراء"، وعملية تحرير الكويت مطلع تسعينيات القرن الماضي، حَيْثُ قادت واشنطن تحالفاً دوليّاً فيما عُرفت بحرب الخليج الثانية، وحشدت لها أحدثَ أسلحتها الفتاكة، كما فعلت السعوديّة التي تقودُ تحالفَ العدوان على اليمن، إذ تفاهمت مع البيت الأبيض على تشكيل تحالف عربي يمنح الرياض الشرعية للتدخل في اليمن بحجة إعادةِ الرئيس الشرعي.

وحشدت السعوديّةُ وحلفاؤها عشيةَ 26 آذار/ مارس 2015م، عتاداً عسكريّاً ضخماً؛ بهَدفِ حسمِ المعركة خلال شهر واحد على الأكثر؛ على اعتبار أن عاصفة الصحراء حسمت المعركةَ في الشهر الأول من عملية تحرير الكويت.

وحتى يكتملَ مشهدُ الحرب العدوانية على الطريقة الأمريكية، جرى التخطيطُ لهجمة إعلامية مواكبة للحرب منذُ ساعة الصفر، عبر الأخبارِ المباشرة والعاجلة والتصريحات السياسيّة والعسكريّة، والمؤتمر الصحفي الذي كان يعقده مساء كُلّ يوم

الناطق باسم العدوان أحمد عسيري، ثم تتولى قناة "العربية الحدث" التعليق عليه، في مواجهات علنية للقنوات الفضائية ومختلف وسائل إعلام العدوان والمرتزِقة.

كما سعى المخططون إلى إقحام الشرعية الدولية وقرار مجلس الأمن 2216، وجعله ـبأثر رجعيـ غطاء للعدوان، علماً أن القرار صدر لاحقاً (في 14 نيسان/ إبريل 2015م)، وكانت الحربُ قد دُشِّنت في 26 آذار/ مارس 2015، أي قبل صدور القرار بنحو عشرين يوماً.

وقد دأبت وسائلُ إعلام العدوان خلال الشهر الأول من الحرب على تدبيج "انتصارات وهمية"، وتحقيق أهداف عسكريّة، والزعم أكثرَ من مرة أن قيادات (حوثية) كبيرة قد قُتلت في الغارات الجوية.

وتغاضت هذه الوسائل عن الضربات التي استهدفت المدنيين، وخلّفت عشراتِ المجازر في عدد من المحافظات اليمنية، فيما كان العسيري يستمرئ الإنكار وقلب الحقائق.

فمثلاً، حينما استهدف تحالف العدوان في الأول من نيسان/ إبريل 2015، بغارة جوية مصنع الألبان "يماني" في محافظة الحديدة، مخلفاً عشرات الضحايا، جاء ردُّ العسيري منكراً، وزاعماً أن "المليشيات الحوثية"، هي من استهدفت المصنع بقذائف هاون وصواريخ كاتيوشا!

وعندما أدرك العدوّ أن المعركةَ في اليمن لن تكونَ خاطفةً كما كان يخطط، وأن تصريحاتِ العسيري اليومية أصبحت مدعاةً للسُّخرية، لجأ إلى الخطة البديلة، معلناً عن مرحلة جديدة من الحرب، عنوانُها انتهاءُ "عملية عاصفة الحزم"، وبدء عملية "إعادة الأمل"، التي سيتم خلالها العملُ على تحقيق عدد من الأهداف بحسب ما جاء في بيان دول التحالف (21 نيسان/ إبريل 2015)، ومنها:

1ـ سرعة استئناف العملية السياسيّة وفق قرار مجلس الأمن رقم (2216)، والمبادرة الخليجية، ومخرجات الحوار الوطني الشامل.

2 ـ استمرار حماية المدنيين.

3 ـ استمرار مكافحة الإرهاب.

وبالتأكيد، فقد كانت عملية إعـادة الأمـل، بأهـدافها المعلنـة عنوانـاً كَبيـراً للتضـليل السياسيّ الإعلامي، بدليل أن المجازرَ طوال فترة العـدوان، كانـت أبشـعَ وأشـدَّ فتكـاً ممـا كانت عليه خلال يوميات "عاصفة الحزم". ومن سخرية الأقدار، أن النظامَ السعوديّ أعلـن يومَها عن تأسيس مركز الملك سلمان، وتخصيص مبلغ 274 مليون دولار لأعمال الإغاثة الإنسانية في اليمن، عن طريق الأمم المتحدة. (وبهذا حصل تناغم بين العدوان ومرتزِقتـه، الذين كانوا يرفعون دون خجل لافتات: شُكراً سلمان). ولزوم الحرب النفسية، زعـم بيـان دول العدوان أن عاصفة الحزم حقّقـت جميـع أهـدافها، وأنهـا تمكّنـت بنجـاح مـن "إزالـة التهديد الذي يهدد أمن المملكـة العربيـة السـعوديّة والـدول المجـاورة مـن خـلال تـدمير الأسلحة الثقيلة والصواريخ البالستية التي استولت عليها (ميليشيات الحوثي/ صالح) مـن قواعد الجيش اليمني ومعسكراته".

3ـ نماذجُ من أساليب التضليل في الحرب العدوانية على اليمن:

أ ـ مصطلحاتٌ تُشرعن للتدخّل السعوديّ والعربيّ:

- الشرعيةُ مقابل الانقلابيين.
- التحالفُ العربي # تحالف الحوثي صالح.
- قياداتٌ ومجاميعُ حوثية # المدنيين.
- مخازنُ الأسلحة # بُنية تحتية.

ب ـ التعتيمُ على مواجهات الحدود والتهوين منها:

فيما كان أبطالُ الجيش واللجان الشعبيّة، يحقّقون تقدماً وعملياتٍ نوعيةً فـي جبهـة مـا وراء الحـدود مـع السـعوديّة، تعمّـدت وسـائلُ إعـلام العـدوّ غَـضَّ الطـرف عـن هـذه العمليات، وكأَنَّها لم تحدث، ولما قام الإعلام الحربي اليمني بنشر المشاهد المرئية لتلـك العمليات، بدأ إعلامُ العدوّ يتعاملُ مـع بعـض هـذه العمليـات، لكـن بشـيءٍ مـن التهـوين، وجرى استخدامُ مصطلح (مقذوفات) على الصـواريخ البالسـتية التـي كانـت تضـرِبُ فـي العمق السعوديّ.

لكنا سنجد لغةَ مختلفة تنطوي على الكذب والتهويل، حين أراد النظامُ السعوديّ أن يستخدمَ مِلَفَّ الحدود كورقة لتبرير استمرار العدوان على اليمن، إذ زعم عبدالله المعلمي ـمندوبُ السعوديّة في الأمم المتحدةـ (2ـ8ـ2016) أن (ميليشيا الحوثي) قامت بأكثرَ من 1700 خرق للحدود السعوديّة، وقتلت حوالي 500 مدني في المملكة.

ج- التبرؤ من "قتل الأطفال" في اليمن:

أدرجت الأممُ المتحدة، الجمعةَ، 3 حزيران/ يونيو 2016، السعوديّةَ وتحالُفَ العدوان على اليمن في اللائحة السوداء للدول والجماعات المسلحة التي تنتهك حقوق الأطفال في النزاعات والحروب.

وورد في تقرير المنظمة الأممية أن التحالف مسؤول عن 60٪ من وفيات أو إصابات الأطفال باليمن، فقد قتل 510 أطفال، وأصاب 667 طفلاً. مُضيفاً في هذا الصدد، أن التحالفَ نفّذ نصفَ الهجمات التي تعرضت لها المدارس والمستشفيات. وردّاً على هذا التقرير المفاجئ، أخذ النظامُ السعوديُّ يضغط على الأمم المتحدة حتى أعلنت تراجُعَها عن التقرير، حَيْثُ أعلن بان كي مون ـالأمين العام السابق للمنظمة الدوليةـ (7/ 6/ 2016) سحبَ اسم التحالف من القائمة السوداء إلى حين الانتهاء من مراجعةٍ مشتركةٍ بين التحالف والأمم المتحدة لنتائج التقرير الذي نشرته الأمم المتحدة منذ أسبوع، في سابقة جلبت ردودَ فعل ساخطةً ومشككةً في مصداقية الأمم المتحدة وأمينها العام.

وفي الجانب الإعلامي، اتجهت وسائلُ إعلام العدوان ومرتزِقته إلى تحريكِ مِلَفِّ "تجنيد الأطفال"، متهمة أنصار الله بتجنيدهم في الحرب. وللتخفيف من وطأة اتّهام العدوان ومرتزِقته بقتل الأطفال في اليمن، قام محافظُ مأرب المرتزِق سلطان العرادة، بالإعلان عن إطلاق سراح ستة أطفال زعم أنهم أسرى حرب من المجندين (الحوثيين)، ونظم المرتزِقة فعالية إعلامية لهذا الغرض في 8/ 6/ 2016، أي بعد خمسة أَيّام فقط من نشر التقرير الأممي.

د- تمييعُ جريمة "الصالة الكبرى" والقفزُ على تداعياتها:

في الثامن من تشرين الأول/ أكتوبر 2016م، خرج العالَمُ عن صمته وهو يندّد بجريمة الصالة الكبرى في اليمن، التي خلّفت مئات القتلى والجرحى؛ بسَببِ غارة

عدوانية استهدفت أكثرَ من ألفي شخص حضروا لتعزية آل الرويشان في وفاة أحد أقاربهم. ووجدت السعوديّة نفسَها أمام غضب عالمي، دفعها إلى تبنِّي إستراتيجية تضليلية مخادعة، بدأت بإنكار الضلوع في الجريمة، ثم أوعزت إلى تنظيم داعش بتبني جريمة الصالة الكبرى، وفي المقابل أوعزت إلى إعلام المرتزِقة في الداخل إلى تبني أخبار وإشاعات تزعُمُ أن تفجيرَ الصالة جاء في إطار تفاقم الخلاف بين أنصار الله وأنصار صالح.

إلا أن حجمَ التنديد العالمي بالمجزرة، وامتلاكَ اليمن للأدلة الدامغة على ضلوع العدوان فيها، أرغم السعوديّة على الاعتراف بالجريمة، حَيْثُ بعثت عبرَ مندوبها في الأمم المتحدة برسالةٍ إلى مجلس الأمن (10_10_2016)، تضمنت العزاءَ والأسفَ، وفوَّضت نفسَها التحقيق في الجريمة، ورفع تقرير سريع بشأنها. وبعدَها بخمسة أَيَّام فقط، قال الفريقُ المشترك لتقييم الحوادث: إن مركَزَ توجيه العمليات الجوية في اليمن نفّذ الغارةَ "بناءً على معلومات من جهة تابعة لرئاسة هيئة الأركان العامة اليمنية، تبين لاحقاً أنها مغلوطة".

بالموازاة، عملت الدولُ الغربيةُ على مساعدة السعوديّة للخروج من ورطتها، عبر تصريحاتِ ومطالب ظاهرُها الغضبُ والأسف، وباطنُها "امتصاصُ" غضب الشعب اليمني، وتمييع الجريمة.

وقد ندّد المتحدثُ باسم مجلس الأمن الوطني الأمريكي بالجريمة، وقال: إن "الدعمَ الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية للمملكة العربية السعوديّة والتحالف الذي تقوده "ليس شيكاً على بياض"، على حَدّ تعبيره. ودعت بريطانيا وأمريكا إلى وقف إطلاق نار غير مشروط في اليمن، وتبخرت هذه الدعوةُ إلى هُدنة لثلاثة أَيَّام أعلن عنها المبعوث الأممي إلى اليمن إسماعيل ولد الشيخ في 18/ 10/ 2016م.

بالموازاة أَيْضاً، كان الإعلام السعوديّ التضليلي وبمساندة المخابرات الأمريكية قد أنجز خطةً تضليلية للقفز على الجريمة وتداعياتها، من خلال صرف الأنظار وتحويلها إلى الملاحة الدولية في البحر الأحمر، وإعلان البنتاغون في 12/ 10/ 2016، عن استهداف بارجة أمريكية بالقُرب من السواحل اليمنية، وفي اليوم التالي أعلنت أمريكا أنها

ردَّت على استهداف بارجتها بقصف مواقع (للمليشيات) في الحديدة..؛ ولأن العمليةَ كان هَدفها إعلامي، أكّد مصدر لقناة NBC الأمريكية، والتي نشرت الخبر، أنه لا يزالُ من غير الواضح إنْ كان هناك بالفعل صواريخُ أطلِقت مستهدفة القطعة البحرية أَو أن هناك خللاً ما في أنظمة الرصد الرادارية على متن المدمّرة الأمريكية USS Mason. وبعد أربعة أَيَّام، تسرّب خبرٌ عن استهداف المدمّرة للمرة الثالثة، وسرعانَ ما أوضح مصدرٌ في البنتاغون أن "الهجوم على المدمّرة بالصواريخ للمرة الثالثة قد يكون خطأ؛ نتيجةَ عطلٍ متوقع في منظومة تحديد الأهداف".

هـ- قلبُ الحقيقة واتّهامُ القوة الصاروخية باستهداف مكة المكرمة:

بعد أن كانت في موقف الدفاع، وتستهلكُ الكثيرَ من أساليب التبرير والتنصل عن جرائمها في اليمن، انتقلت السعوديّةُ إلى مربع الهجوم عبر اختلاق كذبة كبيرة، توازي في جرمها لدى المتلقي جريمة الصالة الكبرى، وما سبقها أَو لحقها من جرائمَ سعوأمريكية بحقّ اليمنيين.

في 28/ 10/ 2016، اتهمت السعوديّةُ اليمنَ بإطلاق صاروخ باليستي إلى مكةَ المكرمةِ، وصرَّحَ المتحدثُ باسم التحالف أن قوات الدفاع الجوي السعوديّة قد اعترضت الصاروخَ البالستي من طراز سكود الذي أطلقه (الحوثيون)، على حَدَّ زعمه، على بُعد 65 كيلومتراً من مكة المكرمة. وتحول الخبرُ إلى مادة دعائية حشدت لها قنواتُ التضليل الإعلامي المحللين الساسيين والصحفيين ورجال الدين، وزودت الخبر بصور مفبركة، بلُغةٍ متباكية على المقدسات، في محاولة منها لشيطنة أنصار الله في اليمن، والربط بين العملية المزعومة، وأحداث سابقة في إطار التراشق الطائفي بين إيران والسعوديّة.

كانت القوةُ الصاروخيةُ للجيش واللجان الشعبيّة أطلقت صاروخاً باليستياً (بركان1) على مطار عبد العزيز في جدة، وأوضح المصدرُ أن الصاروخَ أصاب هدفَه بدقة مخلفاً دماراً وخسائرَ كبيرة في المطار. جاءت هذه العمليةُ النوعية في إطار الردّ والثأر لضحايا مجزرة الصالة الكبرى، ما جعل تحالفَ العدوان يتجه إلى تحريفِ الحقائق وتأليب العالم العربي والإسلامي على أنصار الله في اليمن.

ومن هنا نجد أن العدوان حقّق عدةَ أهدافٍ من وراء هذه الفِرية الكبرى:

1. صرف الأنظار عن التهديد الحقيقي الذي يشكّله الجيشُ اليمني والقوةُ الصاروخية في العمق الإستراتيجي السعوديّ.
2. تشتيت المواقف الدولية الضاغطة على النظام السعوديّ، وتقديمه ضحية لمتمردين لا يتردّدون حتى عن استهداف المقدسات الإسلامية.
3. إعادة تماسك جبهة العدوان وقاعدتها الشعبيّة (السنية) في مواجهة القوى (الشيعية) في المنطقة.

سبلُ مواجهةِ الكيد والتضليل الإعلامي:

- المزيدُ من فهم خفايا الحرب الإعلامية العدوانية على اليمن ووعي حقيقتها.
- الارتقاءُ بأداء الوسائل الإعلامية الوطنية، وتشجيعُها على الحرفية والإبداع، والاستمرار في مواجهة حملات التضليل، وكشف تناقضات إعلام العدوان وزيفه.
- العملُ على سياسة إعلامية تخاطِبُ المتلقي خارجَ اليمن، وتركزُ على البُعد الإنساني فيما يتعلق بتداعيات الحصار والعدوان على اليمن.
- مقاطعةُ وسائلِ إعلام العدوّ شعبياً، والتحذيرُ من الإصغاء إلى تقوُّلاتها وتخرُّصَاتها.
- الحذرُ من الانخراط في حملات المناكفات التي تُضِرُّ بالجبهة الداخلية، وتخدُمُ العدوّ، وبالأخصِّ على مواقع التواصل الاجتماعي.
- ترسيخُ مصداقية وسائل الإعلام الوطنية، والحرصُ على تزويد المواطنين بالأخبار والمعلومات أَوَّلاً بأول، والشجاعةُ في نقل الحقيقة والواقع وإنْ كان مُــرّاً.

ختاماً: يمكنُ القولُ وبكل ثقة: إن حملاتِ التضليل المستمرة بحقّ شعبنا، قد تحطَّمت على صخرة وعي الأحرار بالقضية اليمنية العادلة، ومع أن كيدَ وسائل إعلام العدوّ قد تجاوز أداءَ سَحَرَةِ فرعون، إلا أن الإعلامَ الوطني والإعلام الحربي تحديداً، كان بمثابةِ العصا التي تلقَفُ كُلّ ما يأفكون. وأول أمس (24 كانون الثاني/ يناير 2017م)، كان للإعلام الحربي وللقنوات الوطنية صولة جديدة وهي تدحَض ادِّعاءات العدوان ومرتزِقته الذين روجوا لانتصارات موهومة في المخاء، ثم تجلت الحقيقة بالصوت والصورة؛ لتؤكّدَ صمودَ الشعب اليمني، واستبسالِ الجيش واللجان الشعبيّة في المخاء وفي مختلف الجبهات.

التحية للإعلام والإعلاميين الأحرار، والرحمة والخلود للشهداء الأبرار

والله وليُّ الهداية والتوفيق

* * *

قراءةٌ في خارطة المطامع والذرائع المشبوهة التي شكّلت تحالف العدوان على اليمن

ورقةٌ مقدّمةٌ إلى ندوة طبيعة العدوان على اليمن وأهدافه، وخيارات الردع الإستراتيجي، نظّمها مركزُ الدراسات السياسيّة والإستراتيجية اليمني، صنعاء 3 أيلول/ سبتمبر2015م

إذا كانت السعوديّةُ قد خسرت نفوذَها في اليمن فاندفعت إلى التدخّل العسكريّ الأحمقِ فَإِنَّ السؤالَ الذي يفرضُ نفسَه: هل كانت الرياضُ بحاجة إلى تحالُفٍ أوسعَ لإنجاز مهمتها في اليمن؟. وَإِذَا كانت الإجَابَة بنعم فثمة سؤالٌ آخر: ما الذي جعل الدولَ الأُخرى تستجيبُ لمثل هذا الطلب؟ وما الذرائعُ التي جرى تسويقُها سياسيّاً وإعلاميّاً تمهيداً لإعلان "عاصفة الحزم". وما المصالحُ المشبوهة التي جمعت دولَ التحالف على قرارٍ غيرِ مسبوق عربيّاً كهذا؟

ثم ما المطامعُ الخليجية والأمريكية التي تكشفت في ظلّ تداعيات العدوان، وانعكست سلباً في الميدان، خَاصَّةً بعد دخول القواتِ الغازية عدن وبعض محافظات الجنوب؟

للإجَابَة عن هذه التساؤلات وغيرها، علينا أن نتتبع في هذه الورقةُ إرهاصاتِ التدخّل الخارجي في اليمن بُعَيْدَ ثورة 21 أيلول/ سبتمبر 2014، ونعرف كيف نسجت النخبةُ الإعلامية العربية والسياسيّة التوجُّسات القلقة بشأن التهديد المزعوم للأمن القومي العربي في اليمن، واستغلال ما يسمى بشرعية هادي لتشكيلِ قوة عربية مشتركة تردع إيران لكن من خلال ضرب اليمن.

تسلط الورقةُ الضوءَ على المصالح المالية والاقتصادية التي شكلت تحالف العدوان ودفعت أطرافه الداخلية والخارجية إلى التصادم بشأن تقاسم النفوذ في اليمن

وإن تطلب الأمر تقسيم البلاد وتجزئة المجزأ على عكس ادِّعاءاتهم المتواصلة بشأن الحفاظ على وحدة اليمن وسلامة أراضيه.

1- ثورةُ 21 أيلول/ سبتمبر وإرهاصاتُ التدخّل الخارجي

نظراً للنزعة الاستقلالية التي امتازت بها ثورة 21 أيلول/ سبتمبر، وتطلع مكونات الثورة إلى تحرير اليمن من الوصاية الخارجية والهيمنة السعوديّة الأمريكية على القرار اليمني، اتجهت قوى الهيمنة الدولية والإقليمية إلى تضييق الخناق على اليمن وإفشال اتّفاقية السلم والشراكة بين القوى السياسيّة اليمنية وإغلاق عدد كبير من السفارات بالعاصمة صنعاء وُصُولاً إلى التدخّل العسكريّ المباشر وإعلان تحالف عاصفة الحزم بضوء أخضر من الولايات المتحدة الأمريكية.

وكان لافتاً أن قمةَ دول الخليج بالدوحة في 9 كانون الأول/ ديسمبر 2014م قد دعت في بيانها الختامي جماعةَ أنصار الله إلى "سحب مليشياتها المسلحة بشكل فوري من جميع المناطق التي احتلتها وإعادة جميع مؤسّسات الدولة المدنية والعسكريّة". واعتبر مراقبون في حينه أن التوصيفَ غيرَ المنطقي من قبل دول الخليج للحالة في اليمن واعتبارَ اللجان الشعبيّة التي تكفلت بسدّ الفراغ الأمني قوى احتلال مؤشرٌ على نوايا سعوديّة- خليجية مبيَّتة للتدخل العسكريّ في اليمن. وفي حينه أَيْضاً اعتبر المجلس السياسيّ لأنصار الله توصيف قمة الدوحة لبعض محافظات البلاد على أنها محتلّة من قبل أنصار الله ومطالبتهم الانسحاب منها توصيف يندرج في خانة التدخّل المباشر في شؤون الغير.

وإذ لم يصدر عن أنصار الله واللجان الشعبيّة ما قد يعتبر استهدافاً مباشراً للسعوديّة الجار الأكبر لليمن أَو لدول الخليج بشكل عام فقد كان لافتاً أن أقلاماً صحفيةً مشهورةً على المستوى العربي قد بادرت إلى قراءة الحدث اليمني بشكل مبالَغ فيه، فمثلاً قال الكاتب السعوديّ جمال خاشقجي: إن "اليمن كما نعرفه وبكل تقلباته منذ 1970 م انتهى، وثمة يمنٌ جديدٌ يتشكل.. المملكة (السعوديّة) خسرت تفرُّدَها بالتأثير هناك، وسيظل لها نفوذٌ ولكن مع شريك لا تحبه".

وما دامت المملكة قد خسرت نفوذَها في اليمن -بحسب الكاتب السعوديّ- فلا عجبَ أن نسمعَ بعد ذلك موقفاً خليجيّاً يتضمنُ تلويحاً بالتدخل في اليمن، إذ نقرأ في

بيان لوزراء الداخلية الخليجيين بأنهم "لن يقفوا مكتوفي الأيدي تجاه التدخلات الخارجية في اليمن"، على اعتبار أن أمن الجمهورية اليمنية من أمن دول المجلس.

هذا الموقفُ حظي بترحيب مدير عام فضائية العربية عبد الرحمن الراشد الذي نسج في مقالاته عن اليمن توجُّساتٍ قلقةً، متباكياً على شرعية زعم أنها سقطت، ومتسائلاً عن كيفية ردع "الميليشيات المتمردة" و"ترميم الشرعية"؟ ومنبهاً إلى "ضرورة دعم الجيش اليمني وتمكينه؛ بهَدفِ استعادة المدن من براثن الحوثيين".

2- العدوانُ بين فزّاعة الأمن القومي وشمّاعة شرعية هادي

لأَنَّ فكرةَ الكُتَّاب السعوديّين لم تكتمل بالشكل المطلوب فقد جاءت مقالة عمرو موسى وفؤاد السنيورة عن مستجدات الوضع في اليمن لتصُبَّ في اتّجاه التدخّل العسكريّ في اليمن، فقد اقترحا: إنشاءَ قوة عربية مشتركة في البر والبحر والجو تهدفُ إلى حماية السلام وردع محاولات التهديد للمنطقة العربية بأسرها. والهدف هنا ـ بحسب تلك المقالة ـ "لا بُدَّ من صنعاء وإن طال السفر"!

في المقال المشترك، حذّر موسى والسنيورة من تفكُّكِ اليمن إلى أكثرَ من دويلة، وفي ذلك ـ بنظرهما ـ تهديدٌ لأمن الخليج وللأمن العربي، خَاصَّةً مع "وصول الحوثيين المدعومين من إيران إلى مضيق باب المندب". وبوضوح مبالَغٍ فيه قالا: إن إيران التي تتحكم بمضيق هُرمُز والنفط المتدفق عبره إنْ صار لها موطئُ قدمٍ بباب المندب فَإِنَّ ذلك يطرحُ احتمالاتٍ خطيرةً تتعلقُ بالأمنَين المصري والخليجي والأمن العربي عُمُوماً.

وباتّجاه البحث عن حَلٍّ لهذا المأزق الموهوم، طالبا باستنهاض مجلس الأمن الدولي عربيّاً، وكذلك الدعوة إلى "مبادرة عربية تعمل على استعادة وحدة الجيش اليمني؛ مِن أجلِ تحريكه لاستعادة الأمن وتحرير المدن اليمنية من السلاح".

وهكذا ما إن جرى الإعلان عن عاصفة الحزم حتى استنفرت المطابخ السياسيّة والإعلامية للحديث عن المدّ الإيراني في اليمن وخطره على الأمن القومي العربي وظهرت هذه الفزاعة بشكل جليّ في ثنايا المواقف السياسيّة المعلنة والكتابات المؤيدة للعدوان.

ففي تبرير لموقف الكويت ومشاركتها في عاصفة الحزم، زعم وزير الخارجية، الشيخ صباح الخالد، أن التهديداتِ والاعتداءاتِ التي قام بها الحوثيون على أراضي السعوديّة "مثلت تهديداً للأمن القومي الخليجي والعربي بموجب ما نصت عليه اتّفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون لدول الخليج العربي وميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك".

في السياق، جرى تبريرُ المشاركة المصرية بالاستناد إلى ذريعة حماية الخطوط الإستراتيجية لقناة السويس، وأن سيطرة جماعة الحوثي على باب المندب تشكّل خطراً إستراتيجياً على قناة السويس والأمن القومي المصري.

الصحافةُ السعوديّة هي الأُخرى اعتبرت التدخّل في اليمن عملاً قومياً ورسالة قوية لإيران وغيرها لعدم التدخّل في الشأن العربي والإخلال بأمن المنطقة العربية.

ومع بدء العدوان على اليمن ليلة 26 آذار/ مارس 2015م، لم تكن مبرّراتُ التدخّل العسكريّ في اليمن كافيةً لإقناع الرأي العام اليمني والعربي، ما دفع العدوانَ إلى تسويق (شرعية هادي) كأَسَاسٍ لانطلاقِ عاصفة الحزم.

ويبدو أن هذا التبرير لم يكن معمماً على دول التحالف، ما جعل التصريحاتِ السياسيّةَ بشأن العدوان على اليمن تسلك منحى التضارب، فمثلاً صرّح رئيسُ مجلس الأُمَّــة الكويتي بأن مشاركة بلاده في عاصفة الحزم جاء بناءً على طلب من السعوديّة التي تتعرض لتهديدات عسكريّة دفاعية عبر حدودها المشتركة مع اليمن ووجود منصات صواريخ بالستية موجهة نحو مناطقَ آمنة في السعوديّة.

بينما شدّد الشيخ صباح الخالد في معرِض دفاعه عن الموقف الكويتي على "دعم الشرعية الدستورية في اليمن ممثلةً بالرئيس هادي والاستجابة لطلب الرئيس اليمني تقديم المساندة الفورية عربيّاً ودوليّاً لحماية اليمن وشعبه وصون سيادته واستقلاله".

وقبل ذلك، أكّدت الرياض أن عمليةَ عاصفة الحزم تأتي "استجابة لطلب الرئيس الشرعي واستعادة الحكومة الشرعية من الانقلابيين الحوثيين والرئيس المخلوع علي عبدالله صالح وأتباعه".

المغرب هي الأُخرى قالت في بلاغ لوزارة الخارجية بأن مشاركتَها في التحالف تأتي استجابةً لطلب عبد ربه منصور هادي بوصفه الرئيسَ الشرعي للجمهورية اليمنية؛ ومن أجل "دعم الشرعية في اليمن والتضامن مع مناصريها". غير أن البلاغَ نفسَه لم يكن مقتنعاً بوجاهة دعم الشرعية في اليمن كمبرّر وحيد للتدخّل العسكريّ فأضاف سبباً آخرَ تضمَّنَ "الالتزامَ بالدفاع عن أمن السعوديّة والحرم الشريف وبقية دول مجلس التعاون الذي تجمعه بالمملكة المغربية شراكة إستراتيجية متعددة".

الجديرُ ذكرُه أن دولَ الخليج وعلى إيقاع تداعيات الربيع العربي 2011م، دعت كلاً من المغرب والأردن إلى الالتحاق بالمجلس مع أن اليمن كانت آنذاك الأقرب جغرافياً ومنطقيّاً للانضمام إلى التكتل الخليجي.

وتصادف أن الحكومة الإخوانية في المغرب كانت منسجمةً مع قرار الملك المغربي، إذ قال مصطفى الخلفي، وزير الإعلام والناطق الرسمي باسم الحكومة والقيادي في حزب العدالة والتنمية: إن المشاركة المغربية في التحالف "تأتي في إطار العمل العربي المشترك الذي تقوده السعوديّة، وتدخل في سياق التضامن والدفاع عن الشرعية ورفض أية سلوكيات تؤدي إلى المسّ بالوحدة الترابية لليمن".

3- تحالفُ المصالح المشبوهة والاسترزاق الرخيص

كان لافتاً إقحامُ دولة غير عربية وهي باكستان في العدوان على اليمن والإعلان عن مشاركتها في عاصفة الحزم، وكان واضحاً أن التحالفَ العربي الإسلامي بصيغته المعلَنة في 26 آذار/ مارس 2015م انطوى على صيغة طائفية، وهو ما تنبَّهت إليه إسلام آباد بشكل مبكر. بالرغم من العلاقة الإستراتيجية التي تجمع باكستان بالسعوديّة إلا أنها أعلنت أن مشاركتها في عاصفة الحزم رهنٌ بموقف البرلمان الذي رفض لاحقاً المشاركة في التحالف. وفسّر المراقبون أن الموقفَ الباكستاني ناجمٌ عن مخاطر تداعيات مشاركة كهذه على الداخل. وأشارت الغارديان البريطانية في تقرير لها أن باكستان تخوّفت أن يؤديَ تدخّلها العسكريّ ضدّ "الحوثيين الشيعة" في اليمن إلى إثارة غضب الأقلية الشيعية داخلها. واتهمت صحيفةُ الشرق الأوسط إيرانَ بالتأثير على القرار الباكستاني، ما دفع إسلام آباد إلى إرسال وفد رفيع المستوى إلى الرياض؛ بهَدفِ احتواءِ تداعيات قرار البرلمان الباكستاني على علاقتها بالسعوديّة.

ونشرت تقاريرُ صحفيةٌ أن الرياض كانت تعوِّلُ بشكل كبير على الجيش الباكستاني في العمليات البرية، وأن مصر كانت على اطلاع بهذا القرار السعوديّ، ولهذا الغرض كان وزيرا الدفاع في البلدَين قد ناقشا سبلَ المشاركة الباكستانية في عاصفة الحزم قبل اندلاعها.

ونشرت فورين بوليسي الأمريكية تقريراً بعنوان "القوة في مقابل الدولار" كشفت فيه أن نوّاز شريف -رئيس وزراء باكستان- حصل على مليار ونصف مليار دولار من السعوديّة كمنحة صداقة، وقد عمل شريف بأقصى طاقته لاسترضاء الرياض لولا أن المعارضة الباكستانية شكلت عائقاً أمام حكومته.

وبالنسبة إلى مصر، فقد كان لافِتاً قول السيسي: إن مصر تحتاج إلى 200 مليار دولار لحلّ مشكلاتها، ما اعتبره البعضُ الثمنَ الذي تريده مصر مقابلَ التدخّل البريّ في اليمن.

الصحفُ المغربية الرسمية أشارت من جهتها إلى دور المال في تشكّل تحالف العدوان على اليمن، موضحة أن دول الخليج منحت المغرب في 2012م، خمسة مليارات دولار ساعدت الرباطَ في التخفيف من الاحتقان الاجتماعي في البلاد. وبالأرقام يعدّ المغرب سابعَ أكبر مستفيد من الدعم المالي السعوديّ خلال السنوات الأربعة الماضية.

وببساطة - وكما يقول كاتبٌ مغربي- لا يمكن للمغرب أن يستفيدَ من الدعم المالي الذي تقدّمُه الدول الخليجية من وقتٍ إلى آخر من دون تقديم أي مقابل لها. فبقدر ما يحتاج المغرب لتدفق الأموال من تلك الدول لتعزيز نمو اقتصاده والتخفيف من أزماته تحتاج هذه الدول بدورها لمساعدة المغرب في تحقيق أمنها وفي مكافحة الإرهاب ضدّ المجموعات التي تزعزع الاستقرار في المنطقة. وما ينطبقُ على المغرب ينطبق على مصر والأردن والسودان، كما ينطبقُ على دولٍ أُخرى وإن لم تشارك في العدوان بشكل واضح ومُعلن.

4- انكشافُ المطامع الخليجية والأمريكية في اليمن

السؤالُ يطرحُ نفسَه: إذَا كان المالُ السعوديّ قد اشترى القرارَ السياسيَّ لبعض الدول، فما حاجةُ الدول الخليجية الأُخرى للمال حتى تساير السعوديّة وتتورط في العدوان على اليمن؟!.

لقد قرأت سلطنةُ عُمانَ المشهدَ بواقعية وحيادية فنأت بنفسها عن التدخّل في اليمن ورفضت تأييد عاصفة الحزم، بينما شاركت بقية دول الخليج في هذا العدوان. وقد كشفت يومياتُ العدوان وتداعياتُه جانباً من المطامع الخليجية في اليمن، خُصُوصاً بعد دخول القوات الغازية إلى عدن.

فالإماراتُ التي كانت في ظاهر الأمر غيرَ متحمسة للتحالف؛ نظراً لموقفها المناهض للإخوان المسلمين وحزب الإصلاح اتضح أن قواتِها كانت السبّاقةَ إلى غزو مدينة عدن، ما كشف عن مطامعها بشأن الميناء الإستراتيجي. وقد دلت التقاريرُ على أن حكومة أبو ظبي أسهمت في تعطيلِ نهوض ميناء عدن حتى لا يُسحبَ البساطَ عن ميناء دبي العالمي. ووجودُ قواتها الغازية في عدنَ لا ينفصلُ عن الاستمرار في هذه المهمة. وإنْ كان لا بُدَّ من تطوير المدينة وميناءها فليكُنْ في إطار استثمار إماراتي يعودُ بالريع الأكبر إلى خزائن أبو ظبي.

قطر هي الأُخرى تبحَثُ عن مصالحَ اقتصادية في اليمن، لكن عبر إعادةِ حلفائها من الإخوان المسلمين إلى السلطة الذين شكّلوا رافعةَ الربيع العربي في المنطقة المسنود من قطر وتركيا قبل أن يأتيَ التدخّل السعوديّ الإماراتي في مصر ليضعَ حَدّاً لمشروع أخونة السلطة.

ولأَنَّ الأطماعَ الخفية تكشفت فقد بات خلافُ قوى العدوان على أَشدِّه وانعكس على شكل صراعات وفوضى واغتيالات أمنية تشهدها عدن كُلّ يوم تقريباً، الأمر الذي يحول دون عودة ما يسمى بالحكومة الشرعية إلى المدينة.

حضرموت حاضرةٌ كذلك في الأطماع الخليجية، فمنذ تسليمها إلى القاعدة مع بداية العدوان غدت على سكة مخطّط التقسيم والانفصال مع أحلام ضمّها إلى السعوديّة أَيْضاً.

ومؤخّراً كشفت وثيقةٌ وقّعها 95 شيخاً من قبائل حضرموت يطالبون فيها السعوديّة بضمّ المحافظة إلى المملكة، ذروةَ المطامع السعوديّة في اليمن. فقد تهاوت معها الذرائعُ التي اجتهدت في تسويقها طيلة الأشهر الماضية كمبرّر لعدوانها على اليمن.

ولأننا في زمن اللعب على المكشوف فَإِنَّ الدورَ الأمريكي في تشكيل عاصفة الحزم ومساندتها يأتي بهَدفِ بناء قاعدة عسكريّة في أرخبيل سقطرى. هذا ما كشفته مواقعُ إعلاميةٌ رصدت حركةَ بناء في الأرخبيل وتوافد المئات من العمالة الآسيوية لبناء القاعدة البحرية الأمريكية، مستغلين انشغال اليمن بمواجهة العدوان.

ويقول مراقبون: إن أرخبيلَ جزر «سقطرى» الذي يقعُ عند نقطة التقاء المحيط الهندي مع بحر العرب قبالة شاطئ مدينة المْكلا في جنوب اليمن يمثل نقطةً إستراتيجية بَحريّة شديدة الأهميّة جعلته في مرمى الأطماع الأمريكية التي لا تتوانى عن البحث عن موطئ قدم لها يساعدُها على توسيع نفوذها في المنطقة براً أَو بحراً.

خلاصة

بات جليّاً من خلال استعراض حال تحالف العدوان على اليمن ومآله أن الذرائعَ المشبوهةَ والاسترزاقَ الرخيص الذي جمع دول تحالف الشر كانت تخفي معها مطامعَ أمريكيةً وخليجية جرى التسويقُ لها سياسيّاً قبل 21 أيلول/ سبتمبر 2014م، من خلال مشروع الأقلمة سيِّئ الصيت، فلما فشل المخطّط وبات كل من الجيشُ واللجان الشعبيّة حاضراً في غالبية مناطق اليمن لضبط الأمن وحماية وحدة البلاد قامت "عاصفة الحزم" عبر العمل العسكريّ بما عجزت عنه الأدواتُ السياسيّة والاستخباراتية. ومع التطورات الأخيرة بات جليّاً كذلك أكثرَ أن شماعةَ شرعية هادي لم تكن سوى غطاء لتنفيذ مؤامرة التجزئة والتقسيم بحقّ اليمن التي لا يمكن فصلُها عن المشروع الصهيو أمريكي ومخطّطاته بالمنطقة.

ويبقى القول: إنَّ جرائمَ الحرب والإبادة التي ارتكبتها دولُ العدوان على اليمن لن تسقُطَ بالتقادم ولن تنفعَ معها أية دعاوى أَو تبريرات كاذبة ومتهافتة، وستبقى وصمةَ عار في جبين آل سعود وحلفائهم ومرتزِقتهم في الداخل وفي الخارج.

***

رؤيةُ الوفد الوطني وتجربةُ مشاورات الكويت
هل ضاعت فرصةُ السلام في اليمن؟

ورقةٌ مقدّمةٌ إلى ندوة مبادرات السلام والثوابت الوطنية، تنظيم الجبهة الثقافية لمواجهة العدوان، صنعاء- تشرين الأول/ أكتوبر 2017م، نُشرت في مجلة مقاربات سياسيّة، العدد الثالث، كانون الأول/ ديسمبر 2017م

مقدّمة:

واليمنُ على عَتَبَةِ العامِ الثالث من العدوان السعودي الأمريكي فإن فُرَصُ السلام تتضاءلُ فيه، بالرغم من أن الحسم العسكري الذي يتطلع إليه آلُ سعود ومرتزِقتُهم قد وصل باعترافهم وباعتراف حلفائهم إلى طريق مسدود. وقد رشحت زيارة العاهل السعودي الأخيرة إلى روسيا (4 تشرين الأول/ أكتوبر 2017م) عن مؤشرات تدلّ على إمْكَانية تحريك مسار الحوار والتفاوض بوساطة روسية، فيما لا يزالُ المبعوثُ الأممي إلى اليمن يحاولُ ـ كعادته ـ تمرير اشتراطات العدوان على القوى الوطنية في الداخل، وتقديمها كمقترحات أممية للحلّ السياسي والإنساني.

تحظى روسيا بقبول مختلف الأطراف اليمنية، وقد تجدُ فيها الرياضُ الداعمَ الحقيقي للسلام في اليمن في ظلّ تخبط الإدارة الأمريكية منذ وصول دونالد ترامب إلى الرئاسة مطلع العام 2017م، وهو ما يستدعي التساؤل عن طبيعة الحلّ السياسي المفضي إلى وقف العدوان ورفع الحصار عن الشعب اليمني، والتئام القوى الوطنية في مصالحة شاملة وحوار جامع يهدف إلى إعادة بناء الدولة وفقاً لعقد اجتماعي جديد يلبّي الطموحات الشعبيّة في التغيير والشراكة الوطنية.

ولمعرفة طبيعة الحلّ السياسي المنشود، تسلط الورقة الضوء على رؤية الوفد الوطني (أنصار الله والمؤتمر الشعبي العام) لمشاورات السلام اليمنية في الكويت (نيسان/ إبريل 2016م)، وعلى مسار تلك المفاوضات، ومعرفة الأسباب التي حالت دون نجاح تلك الفرصة، وإمْكَانية الاستفادة منها مع انطلاق أية مفاوضات مقبلة بين الأطراف اليمنية فيما بينها، أَو مع النظام السعودي الذي يقود تحالف العدوان على اليمن بحجة إعادة الشرعية، والحدّ من النفوذ الإيراني، وتأمين حدود المملكة، وما إلى ذلك من ذرائع ومبرّرات كشفَ الواقع زيفها وإفلاسها.

موقفُ القوى الوطنية من مبادرات السلام

من المعروف أن مرتزِقة العدوان السعودي يعملون على عرقلة فرص السلام في اليمن، بالموازاة مع الإيحاء الضمني والمباشر في وسائل الإعلام، بأن الأطرافَ الداخلية ليست مستعدة ولا منفتحة على الحلول السياسية، وأنها ترفض المبادرات الأممية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبذلك تعرّض الشعب اليمني إلى القتل والنزوح والأمراض والأوبئة دون إحساس بالمسؤولية الوطنية.

ومع تهافُتِ هذا الطرح الذي وجد صدىً في الداخل، ظهرت كثير من الأصوات التي تدعو إلى السلام، وتطلق مبادرات تنطوي على استسلام مهين لا يستقيم مع الكرامة الوطنية، والتضحيات الجسيمة للشعب اليمني في مواجهة العدوان والحصار.

ومن تداعيات هذه المبادرات والاجتهادات أنها أوحت وكأن القوى الوطنية المتصدرة للمشهد السياسي متعنتة ورافضة للحلول السياسية، وهذا مجافٍ للواقع وحقيقة انفتاح هذه القوى على الحوار في مختلف الظروف.

ففي ذروة العدوان والتصعيد العسكري، استجابت القوى الوطنية للوساطة العُمانية التي عملت على إدارة تفاوُضٍ غير مباشر مع أطراف الصراع والحرب، وهيأت لاستئناف حوار القوى السياسية في جنيف (حزيران/ يونيو 2015م) بإشرافٍ من الأمم المتحدة. وإذ فشلت هذه الجولة لأسباب لا يتسع المقام للتفصيل فيها، فقد انخرطت الأطراف اليمنية في جولة ثانية في مدينة بيل السويسرية (كانون الأول/ ديسمبر 2015م)، وكادت الأطراف أن تنجز اتّفاقاً مقبولاً لولا أن السفيرَ الأمريكي طلب من مرتزِقة الرياض رفعَ المشاورات بحجة تعنُّتِ الطرف الآخر.

استمرت الحرب وتوالت الجرائم المروعة بحقّ الشعب اليمني، وظهر للجميع أن الحلّ السياسي لم يعد بيد الأطراف اليمنية، خَاصَّةً أن قوى المرتزِقة قد رهنت قرارها بيد الرياض، وظهرت إثر ذلك أصوات في الداخل تطالب بالتفاوض المباشر مع السعودية، الأمر الذي ساعد على إتمام ما عُرف باتّفاق (ظهران الجنوب)، علماً أن البعض شكك في هذه الخطوة، وكاد أن يتهم المبادرين إليها بالخيانة الوطنية.

لكن الحقيقة الموضوعية تقول: إنَّ انطلاق مفاوضات الكويت كانت بناءً على تفاهم (ظهران الجنوب). وفي الكويت اتضح للداخل والخارج أن الوفدَ الوطني كان جاداً ومسؤولاً في مختلف مراحل التفاوض، وقد توافرت لتلك المفاوضات عواملُ كثيرةٌ جعلت منها فرصةً مهمةً ما كان ينبغي لها أن تضيعَ على ذلك النحو.

ومرة أُخرى يتدخّل السفير الأمريكي، فيعرقل فرصة الحلّ متوعداً الشعب اليمني بالمزيد من الحصار والتأزيم الاقتصادي، إن لم تقبل الأطراف الوطنية في الداخل اشتراطات العدوان ومرتزِقته بشأن البدء في ترتيبات أمنية تسبق الحلّ السياسي المطروح للنقاش.

انفضت مشاوراتُ الكويت بعد أن قطعت شوطاً كَبيراً، وكان مفاجئاً أن الأمم المتحدة تخلت عن مسؤوليتها إزاء وفد صنعاء التفاوضي والإعلامي الذي ظلّ عالقاً في عُمان لمدة ثلاثة أشهر حتى سمح التحالفُ للوفد بالعودة إلى صنعاء.

وبالرغم من الموقف المتخاذل لولد الشيخ، إلا أنه عاد مجدّداً إلى صنعاء يحمل مقترحاً متوازناً يلبي الحد الأدنى من المتطلبات الموضوعية للحلّ السياسي والأمني، وقد صدر عن الوفد الوطني (تشرين الأول/ أكتوبر 2016م) بياناً يوضح الموقف من هذا المقترح، مع اعتباره أرضيةً للنقاش يساعد على العودة إلى طاولة المفاوضات مجدّداً. وأعقب ذلك دعوة عُمانية لوفد صنعاء وبالذات أنصار الله للتشاور حول ما عُرف بمبادرة كيري وزير الخارجية الأمريكي السابق. وفي مسقط تم التوقيع على جدول زمني لإيقاف الحرب واستئناف الحوار على أَسَاس المقترح، إلا أن المشهد الانتخابي المتأزم في الولايات المتحدة، وموقف الرياض المتريث وضع حدّاً لتلك التفاهمات. ومنذ تولي ترامب السلطة وحتى الآن لم تظهر فرصة جادة لسلام حقيقي، ولم تكن مقترحات ولد الشيخ بشأن المقايضة بين ميناء الحديدة ورواتب الموظفين إلا دليلاً دامغاً على عدم جدية الرياض ومرتزِقتها في التوصل إلى سلامٍ عادلٍ يراعي حقوق مختلف الأطراف ومصلحتها.

رؤيةُ الوفد الوطني للحلّ السياسي والأمني

مع انطلاق مفاوضات الكويت وبعد تجاوز عُقدة ((تثبيت وقف إطلاق النار)) طلب الوسيط الأممي من الأطراف كافة تقديم رؤيتها للحلّ السياسي.. وقد تعامل الوفد الوطني مع هذا الطلب بجدية عالية وعكف على صياغة رؤية موضوعية، تضمنت المبادئ الأَسَاسية للحلّ المقترح مع أربعة ملاحق تفصيلية بشأن:

1- الترتيبات الأمنية والعسكرية المؤقتة.

2- آلية الانسحاب وخطواته.

3- آلية تسليم الأسلحة الثقيلة.

4- آلية تبادل الأسرى والمعتقلين وتسليمهم.

وتمحورت رؤية الوفد الوطني للحلّ السياسي حول «تشكيل سلطة تنفيذية توافقية جديدة»؛ وذلك على اعتبَار أن اليمن يمرّ منذ العام 2011م بمرحلة انتقالية محكومة بالتوافق، وأن مرجعيات العملية السياسية منذ التوقيع على المبادرة الخليجية وحتى اتّفاق السلم والشراكة تقوم على «حاكمية مبدأ التوافق والشراكة الوطنية للمرحلة الانتقالية وسلطتها التنفيذية».

من هذا المنطلق، طالب الوفد الوطني في رؤيته بتشكيل سلطة تنفيذية توافقية تقوم بالمهام الآتية:

1- استلام مؤسّسات الدولة من كُلّ الأطراف، ومتابعة إعمار ما خلفته الحرب، والحفاظ على السيادة الوطنية وأعمال أُخرى.

2- تشكيل لجنة أمنية توافقية، من مهامها الرئيسة الإشراف على الانسحاب من كُلّ الأطراف مع ضمان محاربة القاعدة وَداعش، وتسليم الأسلحة الثقيلة، والقيام بأي مهام يُتفق عليها.

بالإضافة إلى ذلك فقد وضعت الرؤية أربعة مبادئ رئيسة (قابلة للنقاش في كافة القضايا) تضمن وحدة اليمن وأمنه واستقراره وسيادته، وهي:

1- تثبيت وقف الأعمال القتالية بشكل شامل وكامل، ورفع الحصار بكل أشكاله وإزالة القيود المفروضة على حرية تنقل المواطنين داخلياً وخارجياً من وإلى اليمن.

2- التوافق على سلطة تنفيذية توافقية جديدة.

3- مرجعيات العملية السياسية الانتقالية تتمثل في الدستور ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل المتوافق عليها، والمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة، واتّفاق السلم والشراكة الوطنية، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

4- تزامن المراحل التنفيذية للقضايا المطروحة للنقاش كافة.

وقد اشترطت الرؤية أن تناقش القضايا المطروحة على الطاولة بصورة متزامنة بحيث تفضي إلى اتّفاق شامل وموحد يتضمن كُلّ القضايا المطروحة كحزمة واحدة، ولا يعتبر أي توافق حول أية قضية من هذه القضايا ملزماً أَو نهائياً بعيداً عن توافقات بقية القضايا الأُخرى.

تكمن أهميّة هذه النقطة في كونها شكلت ضمانة تضع حداً للعبث بالحوار والعملية التفاوضية من قبل العدوان ومرتزِقته، الذين كانوا يشترطون البدء في نقاش الترتيبات الأمنية والانسحاب من المدن، ويرفضون فكرة السلطة التنفيذية التوافقية..؛ وبسبب هذا التضاد بين الرؤيتين كادت المشاورات تنفضّ في الأيّام الأولى، إلا أن المبعوثَ الأممي طرح فكرة نقاش القضايا بالتوازي، واستجاب الوفد الوطني للمقترح ولكنه كي لا يبدو معرقلاً للحوار فقد احتاط للأمر بالشرط أعلاه، ما جعل الوفد الوطني في حِلٍّ من أمره من أية اتّفاقات جزئية إذَا لم يتم التوصل إلى اتّفاق شامل.

وقد لا حظنا من خلال سير العملية التفاوضية في الكويت أن العدوان ومرتزِقته وإنْ مضوا في أعمال اللجان ومناقشة القضايا إلَّا أنهم عادوا أخيراً إلى المربع الأول واشترطوا التوقيع على الترتيبات الأمنية أولاً، ثم الاتّفاق على الترتيبات السياسية.

ومعروفٌ أن الترتيباتِ الأمنية وما تتطلبه من انسحابات مجانية تمنح العدوان ومرتزِقته نصراً عسكريّاً دون قتال ودون ثمن، وهذا هو الاستسلام المهين الذي يرفضه الشعب اليمني.

في التفاصيل، تضمنت رؤيةُ الوفد الوطني الاستجابة لقرار مجلس الأمـن 2216، الـذي شرعن للعدوان والحصار ووضع اليمن تحت الفصل السابع من ميثـاق الأمـم المتحـدة، إلا أن الرؤية وضعت القرار في سياق مرجعيات العمليـة السياسـية، بحيـث لا يكـون حاكمـاً للعمليـة التفاوضية بمفرده، وذلك على عكس رؤية وفد الريـاض التـي اختزلـت الحـلّ فـي تنفيـذ قـرار مجلس الأمن آنف الذكر، وفي التركيز على الترتيبات الأمنية أولاً.

رؤية الوفد الوطني تطرقت أَيْـضاً إلى تفصيل محدد متعلق بالسلطة التنفيذيـة، حـين طالبت بتشكيل «مجلس رئاسي، زائد حكومة توافق وطني»، وقد عبّرت بذلك عن رفضـها لاستمرار هادي في السلطة باسم الشرعية، وهو المطلب الـذي أثـار حفيظـة هـادي ووفـد الرياض الذي ظلّ متمسـكاً ولا يـزال بشـماعة شـرعية هـادي، كـرئيس معتـرَفٍ بـه دوليّـاً، للأسف الشديد.

وبالنسبة إلى الترتيبات الأمنية فقد وردت فـي رؤيـة الوفـد الـوطني تفاصـيل حـذرة نظراً لخطورة ما سيترتب عليها في حال التنفيـذ.. ويمكـن إجمـال ملامـح هـذه الترتيبـات وطبيعتها في النقاط الآتية:

1- تقوم السلطة التنفيذية المتوافق عليها بتشكيل لجنة أمنية وعسكرية عُليـا، بقـوام (13) إلى (20) عضواً، ويكون لها رئيسٌ توافقي ونائبان.

2- تختص اللجنة بالإشراف على عملية الانسحاب من جميع الأطـراف، وتسـليم أسلحة كُـلّ الأطـراف الثقيلـة للسـلطة التنفيذيـة التوافقيـة، بالإضـافة إلـى منـع حـدوث أي فـراغ أمنـي قـد يسـمح للقاعـدة أو داعـش اسـتغلاله والتقـدُّم فـي الأراضي اليمنية.

3- إنهاء الوضع القائم سواء عسكريّاً أَو أمنياً وإحلال الأمـن والاسـتقرار. وللجنـة الحق في الاستعانة بلجان التهدئة (المنبثقة عن تفـاهم ظهـران الجنـوب) علـى أن تكون تحت قيادتها حتى يتم الاستغناء عنها.

4- تتبع هذه اللجنة الوحدات الأمنية والعسكرية كُـلّها في مناطق الصـراع، وتكـون المسؤولة عن جميع مؤسّسات الجيش والأمن فيها.

إضافة إلى ذلك أفردت رؤية الوفد الوطني للجانب الإنساني مساحة من المقترحات المتعلقة بوضع الأسرى والمعتقلين والمفقودين، وطالبت بتشكيل لجنة من كُلّ الأطراف تكون معنيّة بالترتيبات المتعلقة بهذا الملف، شرط أن تكون الثقة وحسن النية الأَسَاس بين الطرفين.

ولأن ثمة طرفاً ثالثاً هو المعتدي على اليمن؛ ونظراً لتعقيدات إشراكه في عملية التفاوض، فقد شدّدت رؤية الوفد الوطني على عدة نقاط تعد جوهرية في أي حَلٍّ سياسي أَو أمني، ولا يمكن لوفد الرياض أن يكون صاحب الكلمة فيها، واشترطت الرؤية الوطنية تضمينها في الاتّفاق الموحد والشامل، وهذه النقاط هي:

1- إعلان وقف دائم وشامل للأعمال العسكرية والقتالية وإطلاق النار.

2- انسحاب القوات الخارجية كافة دون استثناء أيٍّ منها من اليمن.

3- رفع اليمن من تحت الفصل السابع.

4- رفع الحصار بكل أشكاله.

ونظراً لتعقيدات الأزمة السياسية فقد اقترح الوفد الوطني الخروج أولاً باتّفاق مبادئ يضع حداً للحرب، وبعدها يتم استئنافُ الحوار بين المكونات السياسية برعاية الأمم المتحدة والاتّفاق على بقية مهام المرحلة الانتقالية بحسب قراري مجلس الأمن 2216 للعام 2015م.

لماذا فشلت مشاورات الكويت؟

حظيت مشاوراتُ السلام اليمنية في الكويت باهتمام إعلامي ودبلوماسي كبيرين، وتوافرت لها كثير من العوامل التي قد يصعب تكرارها في المستقبل، وقد نجح الوفد الوطني خلال ثلاثة الأشهر الأولى من المشاورات، في الترويج لرؤية الحلّ السياسي والأمني، وخاض مع مختلف الأطراف في تفاصيل أثبتت جديته واقتداره على التفاوض من جهة، واستعداده لتقديم التنازلات إن لزم الأمر ما دامت لا تخلّ بالثوابت المتعلقة بسيادة البلاد وكرامة الشعب اليمني.

لقد بدّد الوفدُ الوطني في الكويت الدعايةَ السوداء حول من يسميهم إعلام العدوان بالانقلابيين، وظهر بصورة مغايرة ومحرجة للأطراف الأُخرى، وفوق ذلك فإن وحدة

الموقف داخل طرفي الوفد الوطني (المؤتمر وأنصار الله) قد فوَّتَ الفرصة على العدوان الذي راهن على خلخلة الصف الوطني، فوجد أمامه قوة متماسكة وصلبة مع مرونة ذكية في التعامل مع التسريبات والإغراءات التي تتم عادة خلف الكواليس. ولن أبالغ إن قلت بأن مفاوضات الكويت هي التي ساعدت بشكل كبير على التقارب بين القطبين وُصُولاً إلى إعلان المجلس السياسي الأعلى ثم حكومة الإنقاذ. ومع تلك الإيجابيات التي رافقت تجربة الكويت إلا أنها لم تفضِ إلى حَلٍّ سياسي كان يتطلع إليه غالبية اليمنيين.. وفي نظري فإن ثمة عواملَ رئيسة حالت دون إنجاز التسوية السياسية يمكن إيضاحها في النقاط الآتية:

1- عدم جدية النظام السعودي في التوصل إلى حَلٍّ سياسي، والدليل على ذلك التصعيد العسكري الكبير الذي أعقب فشل المشاورات، واستخدام الورقة الاقتصادية في الحرب على نحو قذر، وبضوءٍ أخضرَ من أمريكا.

2- انحياز الأمم المتحدة ومبعوثها إلى طرف الرياض، وهو ما جعل ولد الشيخ يتراجع عن كثير من التوافقات المبدئية التي كانت ولا تزال تشكل الأرضية المناسبة للنقاش والحلّ المنشود.

3- الحياد السلبي الذي ظهرت عليه دولة الكويت في استضافتها للمشاورات، على الرغم من أنه كان معولاً عليها الكثير في هذا الجانب.

4- تعنُّت مرتزِقة الرياض وخشيتهم من الحلّ الذي قد يكون على حساب مصالحهم الشخصية، بعد أن تمادوا في عمالتهم لدول العدوان.

5- الحياد السلبي للدول الصديقة في مجلس الأمن وبخاصة (روسيا والصين)، وحرصهما على التوافق مع الولايات المتحدة ومع الرياض بالنسبة إلى الملف اليمني.

آفاقُ التسوية السياسية

في تشرين الأول/ أكتوبر 2016م، تقدم المبعوث الأممي إلى اليمن بمقترح شبه شامل ينصّ لأول مرة على حكومة وطنية وترتيبات سياسية متوازية مع الترتيبات الأمنية المقترحة، بالرغم من الملاحظات والتحفظات الكثيرة على ذلك المقترح، فقد جاء ردّ الوفد الوطني إيجابياً على أَسَاس أن المقترح يشكل أرضية للنقاش بينما رفض طرف الرياض المقترح، ومن حينها والمبعوث الأممي يخاتل ويراوغ لصالح طرف الرياض.

وفي الأيّام الأخيرة (أكتوبر 2017م) رشحت مستجدات توحي بإمْكَانية استئناف مسار التفاوض السياسي، فقد عاد ولد الشيخ من خلال إحاطته لمجلس الأمن إلى الحديث عن مقترح شامل دون التطرق إلى التفاصيل، وقالت وسائل إعلامية نقلاً عن السفير الأمريكي إن ثمة اجتماعاً مرتقباً لولد الشيخ مع سفراء الدول الخمس بمجلس الأمن، بينما ربط مراقبون هذا التحَرّك بالتفاهم السعودي الروسي الناجم عن زيارة سلمان ـ التي وُصفت بالتاريخية ـ إلى موسكو.

وفي الأثناء تقدمت مجموعة الأزمات الدولية في (17 تشرين الأول/ أكتوبر 2017م) برؤية جديدة لمعالجة النزاع في اليمن، وطالبت على ضوئها الأمم المتحدة بالتخلي عن قرار مجلس الأمن 2216؛ نظراً لعدم واقعيته، وأكّدت المجموعة على أهميّة دور السعودية في المفاوضات، وقالت: "إذا لم تكن السعودية على استعداد لأخذ مقعد على الطاولة، فإنه يجب عليها على الأقل أن تقدم مبادرة سياسية لكسر الجمود الدبلوماسي القائم"، وطالبت المجموعة أَيضاً بإجراء حوار بين (صالح) والسعودية من جهة، وبين (الحوثيين) والسعودية من جهة أُخرى، لوضع الأسس والمفاهيم للاتّفاق على إنهاء الأعمال القتالية.

أما محاورُ الحلّ الذي تتوقعُه المجموعة، فتتلخصُ في النقاط الآتية:

1- الوقف الشامل لإطلاق النار، ورفع الحصار، وفتح المطارات الدولية.

2- انسحاب مقاتلي (صالح/ الحوثي) من الحدود السعودية اليمنية.

3- التزام السعودية ودول أُخرى بالمساعدة في إعادة الإعمار بعد الحرب.

4- الاتّفاق على قيادة تنفيذية جديدة، بما في ذلك الرئيس المؤقت ونائب الرئيس ورئيس الوزراء وحكومة ائتلافية شاملة لفترة محدودة من الوقت حتى الانتخابات.

5- التزام جميع الأطراف اليمنية بالنتائج التوافقية لمؤتمر الحوار الوطني بما في ذلك مبدأ اللامركزية واستكمال المهام المتبقية للفترة الانتقالية.

6- وضع آلية لإعادة النظر في القضايا الرئيسة العالقة؛ كالقضية الجنوبية، والمناطق الاتّحادية، والمصمالحة الوطنية.

ومن وجهة نظري، فإني أرى أن مقترحات المجموعة الدولية أعلاه تصلح إطاراً للنقاش، فيما لو طُرحت من قبل الأمم المتحدة على طاولة المفاوضات، فهي تراعي مصالح

مختلف الأطراف، ويمكن من خلالها التوصل إلى اتّفاق مبادئ يضع حداً للحرب، ويفتح الباب مجدّداً أمام استئناف الحوار بين المكونات السياسية، والاتّفاق على عقد اجتماعي جديد يشتمل على أحكام انتقالية لفترة مؤقتة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن سنتين.

بَيْدَ أن ثمة سؤالاً يطرحُ نفسَه: ماذا إن استمرت السعودية في حربها وعدوانها؟ وما الدور المطلوب من القوى الوطنية لمواجهة العدوان وإعادة بناء الدولة في الوقت ذاته؟

لقد قطعت القوى الوطنية شوطاً مهماً حين توافقت على إدارة مشتركة للبلاد عبر المجلس السياسي الأعلى، وحكومة الإنقاذ، على الرغم من أن هذا الاتّفاق قد تعرض لهزة عنيفة جراء المناكفات السياسية والإعلامية والاتّهامات المتبادلة بين أطرافه. فالمطلوب في رأيي تعزيز حالة التوافق الداخلية من خلال توسيع دائرة الشراكة والحوار؛ بهَدفِ الانتقال بالبلد إلى الشرعية الدستورية، والحفاظ على الثوابت والمكتسبات الوطنية. وفي إطار تعزيز جبهة الصمود والتصدي للعدوان والحصار، يتعيّن على الأحزاب والمكونات السياسية أن تنخرط في لقاءات ونقاشات عامة ومستفيضة تفضي إلى تفاهمات أولية بشأن أولويات المرحلة الراهنة، ومن ضمنها:

أولاً: إطلاق دعوة جادة وعملية للمصالحة الوطنية بين مختلف القوى السياسية على قاعدة الشراكة الوطنية في السلطة والثروة وفي مواجهة العدوان والتدخلات الخارجية. واحترام الثوابت والمكتسبات الوطنية وفي مقدمتها: الوحدة، والجمهورية، والنظام الديمقراطي القائم على التعددية السياسية الحزبية، وحرية الرأي والتعبير، والتداول السلمي للسلطة.

ثانياً: دمج الجيش واللجان الشعبيّة وإعادة تنظيم القوات المسلحة في إدارة موحدة تتبع وزارة الدفاع، وتحت سلطة القائد الأعلى للقوات المسلحة.

ثالثاً: تشكيل جمعية وطنية توافقية لمراجعة مسودة الدستور وعرضه للاستفتاء الشعبي في المناطق الآمنة.

رابعاً: تمكين السلطة القضائية من العمل بشكل مستقل عن السلطة التنفيذية، وإعادة بنائها وفقاً لمخرجات الحوار الوطني، مع الإسراع في تشكيل محكمة دستورية كمرجعية نهائية في حال التنازع بين سلطات الدولة.

خامساً: تنفيذ مخرجات الحوار الوطني المتوافَق عليها، وإنشاء هيئة وطنية توافقية تراقب وتقيّم مستوى تنفيذ مؤسّسات الدولة وأجهزتها لهذه المخرجات.

الفصل الثاني

حوارات صحفيّة

الكاتبُ والباحثُ السياسيّ عبدالله علي صبري لـ"الثورة":
مشاوراتُ السويد أضاءت شمعةَ السلام وانتصرت للشعب اليمني بشكل عام

حوار: محمد محمد إبراهيم، صحيفة الثورة، 21 كانون الأول/ ديسمبر 2018م

قال الكاتبُ والباحث السياسيّ عبدالله علي صبري: إن مجريات ما بعد مشاورات السويد، تمضي بالاتّجاه الصحيح، بدخول الهُدنة حيّز التنفيذ عملياً.. مؤكّداً أن إحاطة المبعوث الأممي إلى مجلس الأمن كانت داعمة لمسار السلام، وأن الشعب اليمني ينتظر قراراً من مجلس الأمن يضع حداً للحرب والعدوان، من شأنه الضغط على مختلف الأطراف للدخول في المفاوضات السياسيّة.

وأكّد صبري ـ في حوار صحفي خاص لـ"الثورة"ـ أن قوى العدوان والاحتلال، أنقذت المئات من النخبة السياسيّة، ووفرت لهم المساكن الآمنة في فنادق الرياض، بينما تركت عموم الشعب اليمني يتلظون بنيران الحرب والحصار.. متطرقاً إلى مجمل المِلَفَّات التي دارت الجولة الأولى من مشاورات السويد حولها، مقدماً قراءة خاطفة لتجاذبات المشهد الدولي تجاه المِلَفِّ اليمني وخفايا تصاعد الدور البريطاني، وأهميّة اضطلاع الأمم المتحدّة بالإشراف والرقابة على المِلَفِّ الاقتصادي، وفي صدارة محاوره ملف صرف الرواتب.. أمّا التفاصيل:

كيف تقرأون مجريات ما بعد اتّفاق السويد في مِلَفِّ ميناء الحديدة؟ وما أبرز ملاحظاتكم حول عوامل نجاح أَو فشل المشاورات التي جرت في السويد؟

بالنسبة إلى مجريات ما بعد مشاورات السويد، فمن الواضح أنها تمضي بالاتّجاه الصحيح، فالهُدنةُ دخلت حيّزَ التنفيذ عملياً، وإحاطة المبعوث الأممي إلى

مجلس الأمن كانت داعمة لمسار السلام، وننتظر قراراً من مجلس الأمن يضع حَدّاً للحرب والعدوان، ويضغط على مختلف الأطراف للدخول في المفاوضات السياسيّة.

أما إذَا تحدثنا عن مشاورات السويد من منطلق مخرجاتها، فسنقول: إنَّنا أمام محطة مهمة تنقلنا إلى مرحلة ما بعد مشاورات السويد خَاصَّةً أن المِلَفّ التفاوضي تجمّد ما يقارب العامين لكنه تحَرّك بشكل إيجابي في مشاورات السويد، هذه المشاورات والمخرجات أفضت إلى حلول يمكن البناء عليها مستقبلاً، وحقيقة كان التعويل أكبر من أن تكونَ المخرجات أكثر شمولاً لمعظم المِلَفَّات المتعلقة بإجراءات بناء الثقة وأن تتوصل الأطراف إلى حلولٍ لكل هذه المِلَفَّات؛ باعتبَارها مطلباً إنسانياً ومطلبَ كُلّ أبناء الشعب اليمني بمختلف تياراتهم ومختلف القوى الوطنية التي تعبر عنهم، لكن وصلنا أن وفد ما يسمى بالشرعية تعنت في التجاوب مع مِلَفَّات جوهرية ذات مطلب إنساني وحاول أن يحصل على مكاسبَ من مِلَفَّات بعينها ويترك بقية المِلَفَّات عالقة.

مثل ماذا؟

مثل مِلَفُّ مطار صنعاء الدولي، كان بالإمْكَان التوصُّلُ إلى اتّفاق يقضي بفتح المطار أمام الرحلات الدولية، فلا معنى لاشتراط وفد الرياض تسيير الرحلات عبر مطارَي عدن وسيئون؛ كون مطارَي عدن وسيئون تحت سلطة الاحتلال الأجنبي وهم أنفسهم يشتكون من أن الحزام الأمني الإماراتي في عدن مثلاً لا يسمح للطيران اليمني بالمبيت في مطار عدن، وبالتالي فاقدُ الشيءِ لا يعطيه، فكيف يُفرض على وفد صنعاء أن يتحَرّكَ عبر مطار عدن فيما ما يسمى بالشرعية، وهي ليست حاضرةً لا في عدن ولا في مطارها؟ أَيْضاً لم يكن هناك أية محاذير من فتح مطار صنعاء الدولي أمام الرحلات الدولية؛ على اعتبار أنه كان مفتوحاً في الماضي خلال العام الأول من الحرب على اليمن، صحيحٌ أن هناك تفتيش إجباري لهذه الرحلات في مطار بيشة السعوديّ -وهذا ما رفضه وفدُنا الوطني- لكنه قدّم مرونةً أُخرى في هذا المِلَفّ بأنه لا يمانعُ من أن تُفتش هذه الرحلات في مطاري القاهرة أَو عمان، على اعتبار أن هذين المطارين تحت سلطة دول مشارِكة في العدوان على اليمن، وبالتالي تنتفي الحاجةُ إلى إجراءات تفتيش أُخرى.

برأيكم ما المبرّر من فتح مطار صنعاء للرحلات الداخلية.. ما مخاوف الطرف الآخر من مطار صنعاء ورحلاته الدولية؟

لا أخفيك أن هناك مَن طرح أنهم لا يريدون تسيير رحلات مباشرة بين صنعاء وطهران، وكان وفدنا الوطني منفتحاً على هذا الاشتراط مع أنه غير موضوعي، وهذا يؤكّد مدى تعنت وفد الرياض.

أين المِلَفُّ الاقتصادي من زوايا المشاورات؟

الأصلُ أن مِلَفَّ الحديدة وميناءها مرتبطٌ بالمِلَفِّ الاقتصادي، فعندما أعلن السيد عبد الملك الحوثي قبل ستة أشهر تقريباً الموافقة على منح الأمم المتحدة دوراً في الإشراف على ميناء الحديدة كانت هذه الموافقة مرتبطة بالمِلَفِّ الاقتصادي على اعتبار أن هذا الإشراف يعني أن إيرادات الميناء ستتجه إلى البنك المركزي ومنها إلى دفع رواتب موظفي الدولة في عموم اليمن، وكان هذا سرَّ القبول بالاشتراط الأممي في المِلَفِّ الاقتصادي، حَيْثُ كان مطروحاً إدارة موحدة للبنك المركزي وإدارة موحدة لوزارة المالية مع ضمان وصول إيرادات ميناء الحديدة ونفط مأرب وبقية الموانئ إلى هذا الحساب المركزي الموحد، بحيث تضمن الأممُ المتحدة صرفَ رواتب موظفي الدولة، ولكن هذا تأجَّل للأسف.

ألا ترى أن توريدَ الإيرادات إلى فرع البنك المركزي بالحديدة قد يكون مشابهاً لتجربة نقل البنك المركزي إلى عدنَ حين قطعوا الوعودَ عبر الأمم المتحدة بصرف رواتب كُلّ الموظفين اليمنيين؟

ربما.. هم يتحجّجون بما يسمى بالشرعية وبالسيادة وبالدولة، لكنهم لم يتصرفوا لا كدولة ولا كشرعية، فكُلُّ ما قاموا به في المِلَفِّ الاقتصادي تجويعُ الناس والمساسُ بالعُملة الوطنية وتعطيل كثير من الصادرات والواردات.. أَيْضاً اللوجيستيات المتوفرة للبنك المركزي في صنعاء ليست في بنك عدن الذي بالرغم من أنهم قالوا إنه البنك المركزي إلا أنه لم يصلْ إلى اتّفاق مع فروع البنك المركزي في المحافظات وبالذات فرع مأرب، وأَيْضاً قاموا بطبع العُملة بشكل مبالَغٍ فيه وتصرفوا فقط من باب اللصوصية على المال العام، وبالرغم من أنهم كانوا قادرين على أن يصرفوا رواتب موظفي الدولة بعد أن طبعوا المليارات من العُملة الوطنية، ومع ذلك لم يتحملوا مسؤوليتهم تجاه معاناة اليمنيين.

أشرت إلى الخلاف الذي حصل أَو القطيعة بين فرع البنك المركزي في مأرب والبنك المركزي في عدن، فهل تقصد أن هناك صراعاً مالياً على الموارد بين مأرب وعدن كأدوات للأطراف الخارجية...؟

بالتأكيد.. هناك صراعٌ مالي بين أطراف المرتزِقة، صراعٌ مالي وسياسيٌّ بين أطراف الاحتلال السعوديّ والإماراتي على اليمن، وهذه الصراعاتُ تتفاقم، وتجلياتُها واضحة في الإشكاليات الاقتصادية وفي الإشكاليات الأمنية وفي عجز الحكومة أَو ما يسمى بالحكومة الشرعية وعدم عودتها إلى العمل من عدن أَو حتى من أية مدينة أُخرى، مع أنهم يزعمون أنهم باتوا يسيطرون على أكثر من 80٪ من مساحة اليمن ومع ذلك لا يجدون ملجأ إلا في الرياض، والدليلُ على ذلك أن وفدنا الوطني عاد من السويد إلى صنعاء بينما وفدُهم عاد من السويد إلى الرياض. الاختلافات والصراعات فيما بينهم تجعل موقفهم ضعيفاً، ومصدر قوتهم أن التحالف الدولي تحالف العدوان والمجتمع الدولي يقف إلى جانبهم، حتى مصالح الدول الكبرى مع هذه الأدوات وليست مع قوة يمنية لها سلطة القرار ولها استقلالية الموقف.

بالعودة إلى مِلَفَّات السويد.. كيف تنظُرُ إلى ما طُرِحَ في المشاورات حول مِلَفٍّ تعز؟

ما أُعلِنَ حول تعز كان دونَ الحدّ المأمول، ربما تعز كانت أخفَّ المِلَفَّات، وكان يمكنُ التوصُّلُ إلى حَلٍّ سريع وناجز، على اعتبار أن وفدَنا الوطني لم يكن عنده فيتو أَو رفضٌ بشأن فتح الممرات الآمنة لإيصال المساعدات وَأَيْضاً لتطبيع الحياة في تعز المدينة وتعز المحافظة، الإشكاليةُ حقيقةً هي في الطرف الآخر؛ لأَنَّه داخل المدينة نفسها، حَيْثُ يحتدم صراعُ مليشيات كلها محسوبة على ما يسمى بالشرعية، القتال والاقتتال في الفترة الأخيرة بين هذه الأطراف، وبالتالي هذا ما حال دون التوصل إلى اتّفاق سريع فيما يتعلق بمدينة ومحافظة تعز..

ماذا قدّم الوفد الوطني بهذا الخصوص؟

الوفدُ الوطني ومنذ فترة طويلة طرح أكثرَ من مبادرة فيما يتعلق بفتح الممرات وتأمين المعابر المؤدية إلى تعز، لكن كلما يُناقَشُ هذا المِلَفُّ لا يطالب الطرف الآخر

سوى من طرف صنعاء ليس في مِلَـفٍّ تعز فحسب، بل في المفاوضات بشكل عام. فعندما يجدون أنفسَهم عاجزين أمام المنطق والواقع الموضوعي الذي يتطلب تنازلات من كُلّ الأطراف كانوا دائماً يعودون إلى مسألة المرجعيات والقرار 2216، ويقولون لطرفنا الوطني "سلِّمْ تسلَمْ". وها نحن نقول: ما دامت المسألة فيها سلّم سلاحَك اسحَبْ قوتك، فماذا تفعلون منذ أربع سنوات؟ هل استطعتم أن تصلوا إلى هذه النتيجة؟ هل أمّنتم المناطق التي تدّعون تحريرها..؟ في المفاوضات لا يوجد شيءٌ اسمُه سلّم سلاحك، فهذه تسمى اتّفاقيات إذعان واستسلام، وهذا الاتفاق محال أن نصل إليه، ونحن في وضعٍ أفضلَ بكثير من الوضع الذي تعيشُه أطرافُ مرتزِقة الرياض.

بالنسبة إلى ما يتعلق بالمِلَـفّ الأمني، لو سرت شروط الاتّفاق مثلاً في الحديدة فما هو المقصود بالشرطة المحلية، هل هي وظيفة مؤسّسات الدولة أم يعني وظيفة الشرطة المحلية في كُلّ الأطراف..؟

التفصيلُ فيما يتعلق بالشرطة المحلية ربما هو الذي أثار حنَقَ بعضِ أعضاء ما يسمى بوفد الشرعية الذين كادوا ألا يوافقوا على الاتّفاق الشامل حول ميناء الحديدة؛ لأنَّهم كانوا يريدون أن يتسلموا الميناء بشكل واضح وأن لا يكونَ للأمم المتحدة دورٌ في الميناء، لكن الاتّفاق نزع عنهم هذين الامتيازين؛ لأنَّه أولاً أكّد بأن أطراف الصراع تنسحب من المدينة وتختفي المظاهر العسكريّة ويحظر أي تصعيد عسكريّ وتتوقف الحرب بشكل عام على الميناء والمدينة والمحافظة، وأن من يتسلم أمن المحافظة والمدينة الأجهزة المحلية القائمة منذ سنوات فهي الأجهزة الفعلية التي تدير الآن البلد، مع الإشارة إلى أنه لن تكون هناك سلطة لما يسمى بالمشرفين، وهذا لا خلافَ عليه، لكن فوق ذلك أعطت الاتّفاقيةُ الأممَ المتحدة دوراً رقابياً، وَأَيْضاً هناك تفاصيل تتعلق بتشكيل لجنة مشتركة من الطرفين.. الهدفُ العام هو تأمينُ الميناء والمدينة والحفاظ على مرور آمن للمساعدات وتدفق السلع عبر ميناء الحديدة وبقية الموانئ كالصليف ورأس عيسى، وَأَيْضاً الإيجابي في الموضوع أننا اختصرنا الطريقَ، فبدلاً من تفتيش كُلّ ما يأتي إلى هذا الميناء عبر جيبوتي، يصبح التفتيشُ اليوم في ميناء الحديدة نفسه، وهذا يخفف من التكاليف ويخفف من الزمن ويساعدُ على معالجة الطوارئ الإنسانية، ليس في الحديدة فحسب بل في عموم اليمن.

بالعودة إلى المِـلَـفّ الاقتصادي، وما يتعلق باستئنافِ الإنتاج النفطي والتصدير.. هل سيخدُمُ ذلك مهمةَ تسليم الرواتب، وما الضمانات..؟

ولهذا طرح وفدنا أن تكونَ هناك رقابةٌ للأمم المتحدة في مسألة الإيـرادات، بحيـث تكون الأمم المتحدة ضامنة لصرف رواتب الموظفين؛ لأَنَّنا بالفعل لا نثقُ بالطرف الآخـر، فربما إذَا تسلم هذه الأموال فسينفقها، هم أَيْـضاً لا يثقون بطرفنا، وهذا واضحٌ، فعدم الثقـة بين الطرفَين لا تحتاج إلى تأكيد، لكن هناك آليات لكي يتمَّ صـرفُ رواتـب المـوظفين مـن دون إشـراف الأمـم المتحـدة فـي المِـلَـــفِّ الاقتصـادي. فالمِـلَـــفُّ الاقتصـادي حزمـةٌ متكاملة، مطروحٌ في المِـلَـفِّ الاقتصادي وفي مسودة الاتّفاق التـي رفـض الطـرف الآخـر أن يوافقَ عليها، وقـد كانـت حزمـةُ آليـاتٍ مطروحـةً، منهـا توحيـد إدارة البنـك المركـزي وتوحيد إدارة وزارة المالية وضمان تدفق النفط من مأرب إلى رأس عيسى وتصـديره حتـى يعـزز عائـدات الدولـة، وَأَيْـضاً الإشـراف علـى إيـرادات ميناء الحديـدة مـن قبـل الأمـم المتحـدة. وإن صـرف الإيـرادات عبـر البنـك المركـزي فـرع الحديـدة معنـاه أن لا تُسـلَّمُ الإيـرادات لا لطـرف صـنعاء ولا لطـرف عـدن، وكـان مطروحـاً أَيْـضاً أن تشـكّلَ لجنـة اقتصادية تناقش وضع آليات وتقرّها. ومطروحٌ اليومَ ـبحسب مـا قالـه غريفيتـثـ أن هـذه اللجنةَ يمكن أن تجتمعَ قريباً حتى قبل استئناف الجولة الثانية من المشـاورات كمـا يمكـن أن تجتمع لجنة اقتصادية لتدرس هذه الآلية وتصل إلى اتّفـاق كمـا يمكـن أن يُتوصَـلَ إلـى اتّفاق حول مطار صنعاء الدولي. نحن ننتظر؛ لأَنَّ مثلَ هذه الاتّفاقيـات سـيكونُ اسـتكمالاً لمشاورات السويد وباعثاً علـى الاسـتمرار فـي هـذه المشـاورات والانتقـال إلـى مرحلـة التفاوض الجادّ على المسارَين السياسيّ والأمني.

ماذا عن الساحل الغربي، وهل أصبحت الممرات الدولية الآن كلها بيد القـوات الإماراتية والسعوديّة؟

الحقيقةُ هذا واقعٌ مؤلمٌ ومريرٌ أن معظمَ الممرات الدولية البحريـة اليمنيـة أصـبحت تحت سيطرة التحالف السعوديّ الإماراتي، وقد كـانوا مـن خـلال هجمـاتهم وتصـعيدهم العسكريّ على الحديدة يريدون أن يستكملوا المهمة. الاتّفاقُ عطّل هذه الأطماع في ميناء الحديدة، ووضع الجميعَ أمام ضرورة أنه لا بُـدَّ أن تتسلم الدولةُ اليمنية السلطةَ كاملةً علـى

موانئها في عدن والمكلا والغيظة والمخاء وفي كُـلِّ الموانئ اليمنية. اتّفـاقُ الحديـدة يقـرع الأجراس؛ لأَنَّه يقول إذَا لم تتفقوا أنتم جميعاً أيها اليمنيون فَإِنَّ البديل دائمـاً هـو الأسـوأ.. نحن لا نزعمُ أن ما وصلنا إليه في اتّفاق الحديدة كـان مثاليـاً لكنـه كـان أخـفَّ الضـررين، لكن الحالة المثالية هو أن تتفق الأطراف اليمنية وتتنازل وتتفق؛ مِن أجلِ سيادة اليمن.

أين يوجدُ الطرف الآخر، الطرف اليمني مثلاً فـي المحافظـات الجنوبيـة أَو فـي الممرات الدولية، وهل بقي حضورٌ للدولة أَو للحكومة التي تعتبر نفسها شرعية؟

للأسف من يتباكون على السيادة اليمنية هم من فرّطوا بهذه السـيادة عنـدما سـلموا كُـلَّ أوراقهم لقوى الاحتلال السعوديّ الإماراتي. وللأسف ما زالوا سائرين فـي هـذا الاتّجـاه، ومـا زالوا يتنافسون مَن سـيقدم تنـازُلاً أكثـرَ لكـي يرضـى عنـه السـعوديُّ والإمـاراتي، حتـى إن مـا يُعـــرَفُ بـالمجلس الانتقـالي الجنـوبي دخـل فـي هـذه اللعبـة، لُعبـة التبـاكي علـى السـيادة والاستقلال ثم تقديم تنازلات مجحفة بحقّ القضية الجنوبية وبحق السيادة اليمنية بشكل عام.

نكاية بأطراف كلها وافقت على الاحتلال؟

بالضبط، إنهم للأسف لا ينظرون إلا علـى اعتبـار أن الطـرفَ الـداخلي اليمنـي هـو المحتلّ، أما الأطرافُ الخارجية فإنهم ينظرون إليهـا علـى أنهـا جـاءت منقـذةً لهـم، ربمـا أنقذت عشرات أَو مئات من النخبة السياسيّة ووفّرت لهـا مسـاكنَ آمنـةً وغُرَفـاً مريحـة فـي فنادق الرياض وأرصدة جيدة، لكن بالنسبة إلى عموم الشعب اليمني فإنهم يتلظـون بنيـران الاحتلال والحصار والأزمة الاقتصادية والحـرب؛ لـذا سـنجدُ الشـعبَ اليمنـي هـو الـذي سيشدّد على الاستمرار في مسار السلام وليس هذه النخب.

كذلك، أين ذهب الحراك الجنوبي الذي كان يعتبر نفسَه أَو يعلن أنه مقاوِمٌ للوجود الخارجي وَأَيْـضاً للصراع الداخلي؟

نعـم نحـن صُـدمنا شـديداً فـي النخبـة السياسـيّة، صـحيحٌ أن الـوطنيين والشـرفاءَ موجودون في كُـلّ اليمن، لكن النخبـة السياسـيّة الجنوبيـة قـدمت نفسَـها بشـكل انتهـازي ورخيص، فقد زعمـت أنهـا تـدافعُ عـن الجنـوب ثـم أصـبحت أداةً مـن أدوات الاحـتلال الأجنبي لليمن، وأكبرُ دليل على ذلك أنهم مـن طلائـع مـن يتقـدمون فـي معركـة السـاحل

الغربي في الحديدة، حتى إنهم يرفدون جبهات الحدود مع الجانب السعوديّ بمقاتلين يمنيين للأسف تحت إغراء المال السعوديّ، هذا وضعٌ مؤسف وكارثي.. نحن لا نتهرب من مسؤولية الأطراف السياسيّة تجاه القضية الجنوبية لكن في النهاية هناك ثوابتُ وطنية يجب مراعاتها، ألا وهي: السيادة والوحدة والاستقلال، ثم تعالج مختلف القضايا.

أما فيما يتعلقُ بالتجاذبات الدولية ومشاورات السويد والموقف البريطاني الذي بدا واضحاً وجليّاً أكثر، فكيف تقرأون هذه التناقضات التي جاءت عكس المفاوضات الماضية؟!

الحقيقةُ أنَّ المجتمعَ الدولي والدولَ الكُبرى بالذات تورطوا في الحرب على اليمن، خَاصَّةً في دعمها لوجستياً من خلال بيع الأسلحة ومن خلال الغطاء السياسيّ الذي وفّر للتحالف العدواني بقيادة السعوديّة مساحةً كبيرةً من التحَرّك حتى في ظلّ جرائم الحرب الكبيرة التي تُرتكب بحقّ اليمنيين والتي كشفت عنها تقاريرُ دوليةٌ محايدة وأصبحت تشير بأصابع الاتّهام إلى التحالف فيما يتعلق بهذه الجرائم والمجازر، هذه الإدارةُ أَو ما يسمى بالرباعية الدولية، وهي تضم أمريكا وبريطانيا والسعوديّة والإمارات، كانت حاضرةً للحلّ السياسيّ أثناء مفاوضات الكويت، وكانت تريدُ من خلال هذا الحلّ السياسيّ أن تحقّقَ بالسلام ما عجزت عنه بالحرب، وكانت هناك فرصةٌ جيدةٌ أثناء مفاوضات الكويت للوصول إلى هذا الحلّ السياسيّ إلا أن المتغيرَ الذي حصل في أمريكا بحلول إدارة جديدة، إدارةُ حمقى وعلى رأسها ترامب، أعطت ضوءاً أخضرَ للسعوديّ والإماراتي بأنه يمكنه أن يستمر في حرب اليمن وأن يحقّق المزيد من المكاسب ما دام يدفعُ أكثرَ ليشتريَ أسلحةً وما دامت الإدارةُ الأمريكية ترعاها. أَيْضاً فإن ابن سلمان وبدافع الاستيلاء على العرش في المملكة وجد في استمرار الحرب على اليمن فرصةً لتعزيز العلاقة مع الإدارة الأمريكية فرمى بكل أوراقه في السلة الأمريكية وَأَيْضاً الأمريكان، وهذا ما قاله السفيرُ الأمريكي أثناء مفاوضات الكويت، كانوا ما يزالون يعلّقون الآمالَ على الورقة الاقتصادية وعلى معاناة اليمنيين في ظلّ الوضع الاقتصادي، التي يمكن أن تدفعَ بانفلات داخل العاصمة صنعاء، هذا الانفلاتُ يتم استغلالُه من قبل مرتزِقة الرياض وقوى العدوان حتى إنهم كانوا جاهزين في أحداث كانون الأول/ ديسمبر

2017م لاستغلال سيناريو كهذا.. ولكن بفضل الله وبفضل يقظة الشعب اليمني وصموده وبفضل ثبات الجيش وانتصاراته وبفضل اللجان الشعبيّة كذلك أمكن لليمن أن تتجاوزَ كُلَّ هذه التحديات، إلا أن ما جرى بعد مفاوضات الكويت خلال هذين العامين صنع أزمةً إنسانيةً وتداعياتٍ كارثيةً على المستوى الصحي في اليمن، هذا التداعي الإنساني جعل المجتمعَ الدولي يحُثُّ كُلَّ الأطراف على الاتّجاه نحو الحلّ السياسيّ.. فوزيرُ الخارجية البريطاني يتحَرّك مساعداً المبعوث الأممي إلى اليمن ليدفع بالأطراف كلها للتوصل إلى هذا الاتّفاق، وهناك تسريباتٌ أن الدور العماني والكويتي كان مساعداً بشكل واضح. وما زالت بريطانيا تتعهد للمجتمع الدولي بأن تقدم مشروعَ قرار لمجلس الأمن يصبحُ بديلاً عن قرار الحرب (2216)، وما زلنا ننتظرُ أن تفيَ بريطانيا ويفيَ المجتمعُ الدولي بتلك التعهدات التي كرّرها منسقُ الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، مارك لوكوك، الذي طالب بقرار يتضمَّنُ خمسَ نقاط، في مقدمتها وقف الأعمال العدائية في الحديدة وفي اليمن بشكل عام.

ما أهميّةُ أن يصدر قرارٌ عن مجلس الأمن ليكون بديلاً للقرار 2216؟

تكمن أهميّةُ أن يصدر قرار عن مجلس الأمن في إعطاء نتائج مشاورات السويد زخماً كَبيراً، وَأَيْضاً يضع حداً للاشتراطات التعسفية والعراقيل التي يبديها عادةً ما يُسمّى بوفد الشرعية حين مناقشة الترتيبات الأمنية والسياسيّة متذرعاً بالقرار 2216، وَأَيْضاً سيسمح للأمين العام، أَو لمبعوث الأمين العام مارتن غريفيتث، بطرح الإطار العام للمفاوضات، وهذا الإطار العام من ضمن نتائج مشاورات السويد الإيجابية، فأخيراً طرح المبعوثُ الجديدُ إطاراً عاماً ومسودةً على طرفَي التفاوض، صحيحٌ أنه لم يُعلَنْ عنها بشكل رسمي لكنها أصبحت مستمسكاً بيد الوفد الوطني.

ما الكلمةُ الأخيرة التي توجِّهُها للأطراف اليمنية عامة تجاه المشاورات وتجاه السلام والاستقرار...؟

سأتكلم هنا من موقع محايد؛ مِن أجلِ أن نعطيَ لهذه الشمعة التي أُضيئت في ظلام الحديدة، نعطي لها فرصة الإضاءة إلى مدى كبير وطويل، سأقول بأن كُلّ الأطراف معنية اليوم بتنفيذ ما تم الاتّفاقُ عليه، وهنا لا أقصد الأطراف الداخلية اليمنية فحسب، بل أَيْضاً

الأطراف الخارجية والأمم المتحدة، الكل معنيٌّ بالإشراف والمتابعة حتى يتمَّ التنفيذُ على أرض الواقع، فتنفيذ هذه الاتّفاقاتُ مصلحةٌ مشتركة لأكثرَ من 25 مليون نسمة، وهي تلبي الإشكاليةَ الإنسانية وتقدم معالجاتٍ للحالات الطارئة التي يعيشها اليمن، وَكما تم الاتّفاقُ عليها بروح ونوايا حسنة يجب أن يتم التنفيذُ بنوايا حسنة أَيْضاً بعيداً عن فكرة أنها انتصارٌ لهذا الطرف أَو ذاك. المفاوضاتُ السياسيّة دائماً تنجحُ على قاعدة "لا غالب ولا مغلوب"، والحلّ الإنساني انتصارٌ لكل الأطراف بل انتصارٌ للشعب اليمني. نقولُ: إنَّها شمعةٌ أضيئت في ظلام الحرب والعدوان والحصار، ومن مصلحتنا كشعب يمني وليس كأطراف أن تستمرَّ هذه الشمعة وأن تُبنَى عليها نجاح المشاورات القادمة، لتضاء اليمن بشموع السلام مستقبلاً.

* * *

رئيسُ اتّحاد الإعلاميين اليمنيين لـ"الميثاق":
المصلحةُ الوطنيةُ تقتضي الحفاظَ على التنوُّع الإعلامي، وصحيفةُ الميثاق وضعت نفسَها وكادرَها في موضع متقدّم داخل الجبهة الإعلامية الوطنية

حوار: يحيى نوري، صحيفة الميثاق، 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2018م

تساؤلات عن أهداف اتّحاد الإعلاميين اليمنيين وبرامجه وأنشطته، وهو الإطارُ الإعلامي الذي تكوَّن في ظل ظروفٍ عصيبة وتحديات جمة تشهدُها البلادُ ومع استمرار العدوان الغاشم؟ إضَافَة إلى العديد من التساؤلات المتصلة بواقعِ الإعلام اليمني المقاوم للعدوان وواقعه والآفاق والتطلعات التي يسعى الاتّحاد إلى تحقيقها، خَاصَّةً في ظلّ غيابِ دور نقابة الصحفيين اليمنيين وما إذَا كان الاتّحاد إطاراً بديلاً عنها... وغيرها من التساؤلات، التي سيجيبُ عنها في هذا الحوار الزميلُ عبدالله صبري رئيسُ الاتّحاد.. فإلى الحصيلة:

تأتي الذكرى 55 لثورة 14 أكتوبر في ظلّ عودة الاحتلال وسلب السيادة والاستقلال، بنظركم كيف يمكن لليمنيين الانتصارُ لهذه الثورة المجيدة؟

في البداية نشكُرُكم على هذه الاستضافة، ويسعدُنا أن نهنئَ شعبَنا العظيمَ بالأعياد الوطنية وبذكرى ثورة أكتوبر التي أفضت إلى الاستقلال وطرد المحتلّ البريطاني من جنوب البلاد، ومهَّدت لاستعادة الوحدة الطبيعية لليمن الواحد التي تأخرت إلى العام 1990م.

لكن ما يؤسَفُ له أكثرَ أن الذكرى 55 للثورة تحلّ والمحافظات الجنوبية تعيشُ أوضاعاً غيرَ مستقرة؛ نتيجةَ الاحتلال السعوديّ الإماراتي، فتعاظمت الأصوات والتحَرّكات

التي تسعى إلى فصل الجنوب وِفْـقاً لرؤية تتماهى مع العدوان والمطامع الخارجية في ثروة اليمن وموانئه وموقعه الإستراتيجي. ولكي ننتصرَ لهذه الثورة وللحركة الوطنية بشكل عام، لا بُـدَّ أن تتكاتفَ كُـلُّ الجهود الوطنية باتّجاه مواجهة العدوان وسحب مختلف الذرائع التي تؤدي إلى استمرار الحرب والحصار والفُرقة بين أبناء الوطن الواحد، ثم دخول الجميع في حوار وطني يستوعبُ كُـلّ المشكلات والتحـديات القائمـة وينقـل البلـد إلـى مرحلـة مـن الاستقرار السياسيّ في ظلّ مصالحة شاملة وعقد اجتماعي جديـد يتكـئ إلـى دولـة مدنيـة اتّحادية قوية ومقتدرة لا تقبل بالهيمنة والوصاية الخارجية.

ما جديد اتّحاد الإعلاميين؟ ولماذا البعض يصف نشاطه بالمناسباتي؟

أقام الاتّحادُ الأسبوعَ الماضيَ فعاليةً تكريميـةً للإعلاميـات المناهضـات للعـدوان، وقد حظيت بتفاعل إيجابي داخل الوسط الإعلامي. وننسـق خـلال الأيّـام القادمـة لتنظـيم دورة تدريبية في مجالِ صناعة الأفلام الوثائقية، ومستمرون في التعـاطي مـع المسـتجدات من خلال البيانات وغيرها. وللعلم نحن نعملُ كجبهة إعلامية فـي مواجهـة العـدوان، مـن خلال تنسيق جهود المؤسّسات الإعلامية الوطنية، ورصد انتهاكات تحالف العـدوان تجـاه القطـاع الإعلامـي، وإصـدار التقـارير والنشـرات الدوريـة، وقـد أقمنـا عشـرات النـدوات والفعاليات منذ بداية العدوان وحتى اليوم.

رفع مستوى المهنة لدى الإعلاميين واحدٌ من أهداف الاتّحاد، هل لنا أن نتعرفَ عن كثبٍ إلى طبيعة المناشط التي يخطّطُ لها الاتّحاد في هذا الجانب؟

في هذا الجانب أقمنا بعضَ الدورات التدريبية؛ واحـدةٌ عـن إعـداد الخبـر والتقريـر الصـحفي، وأُخـرى عـن الإعـلام الحربـي، وثالثـةٌ فـي أَسَاسـيات الصـحافة الإنجليزيـة، ودوراتٌ أُخـرى، ونخطـط للمزيـد مـن الـدورات، مـع أن الإمْكَانـات الماديـة محـدودة ومستوى تعاون الجهات الرسمية ضعيفٌ جِـدّاً للأسف. لكن الأَهَـمَّ فـي هـذا الإطـار أننـا توصلنا مع غالبية المؤسّسات الإعلاميـة الوطنيـة إلـى ميثـاق الشـرف الإعلامـي، وجـرى التوقيعُ عليه في احتفاليـة كبيـرة، ويُعتبَـرُ الميثـاق الأَسَـاسَ لضـبط إيقـاع المهنـة فـي ظـلّ الصخب الكبير المصاحب لتطور وسائل الإعلام ودخول وسائطَ جديدة جعلـت الإعـلامَ مهنةَ مَن لا مهنة له، للأسف.

كلي أملٌ أن يلتزمَ القائمون على المؤسّسات الإعلامية بميثاق الشرف الإعلامي، وألا ينجرفوا إلى معارك الإلهاء المهيمنة على وسائل التواصل الاجتماعي، لنحميَ المهنةَ من الدُّخَلاء ومن الانحراف الذي يدفع ثمنه المجتمع ككل.

يمثل العدوانُ الغاشمُ أبرزَ حيثيات قيام الاتّحاد؛ بهَدفِ مواجهته. وهناك من يرى أن نشاطَ الاتّحاد ما زال متواضعاً أمام هذا الهدف.. ما تعليقكم؟

نحن نقدم أنفسَنا في إطار الجبهة الإعلامية لمواجهة العدوان، وطبيعةُ عملنا تنسيقية لمساعدة المؤسّسات الإعلامية التي تقومُ بدورها الوطني في مواجهة العدوان والتصدي للحرب التضليلية، هذه المؤسّساتُ من قنوات فضائية وإذاعات وصحف ومواقعَ إلكترونية وغيرها، غالبيتُها منضويةٌ في إطار الاتّحاد، وقد عملت منذ الأشهر الأولى للعدوان على تطوير علاقتها ببعضها بعضاً والاستفادة من الأخبار والمواجهات وتداولها على النحو الذي يخدمُ المعركةَ الوطنية في مواجهة العدوان.

وأعتقدُ أن الإعلامَ الوطني بمختلف هيئاته ومؤسّساته يبلي بلاءً كَبيراً في مواجهة العدوان، وفي مواكبة الصمود الشعبي منقطع النظير، وانتصارات الجيش واللجان الشعبيّة. وهو يؤدي هذا الدورَ في ظلّ فارق كبير من ناحية الإمْكَانات مقارنة بترسانة العدوان ومرتزِقته. أضف إلى ذلك أن الإعلاميين الأحرارَ كانوا وما زالوا يعملون تحت القصفِ الجوي، وفي ظلّ ظروف اقتصادية صعبة تتفاقم يوماً بعد آخر.

تحتاجُ مواجهةُ العدوان إلى مزيد من الانفتاح والتنسيق بين الأطر الإعلامية المختلفة، ما الجديدُ على هذا الصعيد؟ وهل هناك تصورات جديدة تتجاوز الأساليب القديمة؟

التطويرُ مُهِمٌّ جِدّاً؛ ولكي نتقدمَ بشكلٍ أفضلَ علينا تقييمُ ما هو قائمٌ والبناء عليه، وهذه مسؤوليتُنا في الاتّحاد، ونعترفُ لكم أننا مقصِّرون في هذا الجانب. أما الرؤى والتصوراتُ فهي كثيرةٌ، لكنها قيد الورق للأسف، وبالإمْكَان أن ننظمَ حلقاتِ نقاش مفتوحةً مع المؤسّسات الإعلامية نتداولُ فيها الأفكارَ مع بعضنا بعضاً ونخرج بتصورات جديدة تواكب مختلف المستجدات.

الانفتاح على الأطر الإعلامية الخارجية، بصراحة ما أبرز العوائق التي تقف أمام هذا الطموح؟

وبصراحة أردّ عليك، وأقول: إنَّ الخارجَ يتعاملُ معنا كإطارٍ تابعٍ لسلطة انقلابية، وما زلنا نحاولُ مع الاتّحاد الدولي للصحفيين الذي يستقي كُلَّ معلوماته من نقابة الصحفيين ويبني مواقفَه عليها. الأطر الأُخرى يمكن أن تكونَ إلى جانبنا من جهةِ التضامن مع الإعلاميين اليمنيين في إطار الدفاع عن حقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير. ومع ذلك فَإِنَّ المنظماتِ المعنيةَ تشكلت لديها قناعةٌ بأن (سلطة صنعاء صائدة للحريات)، بل إن فريقَ الخبراء التابع لمجلس حقوق الإنسان قدم تقريراً إيجابياً عن انتهاكات حقوق الإنسان في ظلّ الحرب والعدوان على اليمن، إلا أنه في الجانب الإعلامي تبنى رؤيةَ الطرف المعادي، بالرغم من أننا التقينا بالفريق وطرحنا عليه انتهاكات التخالف السعوديّ تجاه قطاع الإعلام؛ نتيجةً لذلك، قمنا مؤخّراً بتوسيع لجنة العلاقات الخارجية للاتّحاد، ووضعنا عدداً من المهام والأجندة التي تشتغلُ عليها اللجنة، وإن شاء الله نحقّق اختراقاً في هذا الجدار.

ما الدور الذي لعبه الإعلام العربي الصديق، إذ ما زالت مستوياتُ التنسيق والتعاون مع الإعلامُ العربي المقاوِم دون المستوى المنشود؟

بالعكس، دورُ الإعلام العربي الصديق للقضية اليمنية كبيرٌ جِدّاً وفاعلٌ إلى درجة أن التحالفَ أوقف بَثَّ قناة الميادين على القمر عربسات وأوقف بثَّ قناة المنار على القمرين نايلسات وعربسات، وكل ذلك بسَببِ تغطية هاتين القناتين للمِلَفِّ اليمني.

وللعلم فَإِنَّ ما تسمِّيه بالإعلام المقاوِم تندرجُ أغلبُ قنواته ووسائله الإعلامية في إطار "اتّحاد الإذاعات والتلفزيونات الإسلامية"، وبعض الوسائل الإعلامية اليمنية تُعتبر عضواً في هذا الاتّحاد. لكن اتّحاد الإعلاميين إطارٌ وطني وليست لنا علاقة رسمية باتّحاد الإذاعات والتلفزيونات الإسلامية. ومع ذلك نتعاملُ مع مكتب اتّحاد الإذاعات في صنعاء ونتعاون في إطار ما يخدُمُ القضية اليمنية.

يقال: إنَّ الاتّحادَ يحاولُ إحلالَ نفسه محلَّ نقابة الصحفيين، ما صحة ذلك؟ وهل عندكم من إيضاح لهذه الملابسة؟

الخلافُ مع الزملاء في قيادة النقابة، أنهم جيَّروها سياسيّاً لصالح تحالف العدوان ومرتزِقته، وقد طالبنا بتصحيح هذا الموقف من داخل النقابة نفسها، وما زال مطلبُنا قائماً، والكُرةُ في مرمى الزملاء أعضاء النقابة في الداخل. وبالنسبة إلى الاتّحاد فليس بديلاً عن النقابة، ويمكن للاتّحاد والنقابة أن يعملا في إطارٍ تكامليّ مستقبلاً.

ما الذي يعيبُ أن يكونَ هناك تنسيقٌ بينكم وبين النقابة بصراحة؟

ليس هناك ما يعيب، العائقُ في الموقف السياسيّ، فالنقابةُ منحازةٌ إلى طرف العدوان والى قوىً سياسيّةٍ بعينها. ومع ذلك نحن ندعو النقابة من خلالكم إلى كلمة سواءٍ، بحيث يكونُ للاتّحاد والنقابة موقفٌ موحَّدٌ تجاه الانتهاكات التي يتعرض لها الإعلامُ وحرية الصحافة، ويمكن أن ندرُسَ مختلفَ المِلَفَّات بشكل مشترك حتى نصلَ إلى رؤيةٍ واضحة وموقفٍ موحَّدٍ.

هناك افتقادٌ ملموسٌ للمنشورات الصادرة عن الاتّحاد، ما سببُ ذلك؟

أصدرنا ثلاثةَ تقاريرَ عن انتهاكات العدوان السعوديّ الأمريكيّ بحقّ الإعلاميين اليمنيين، كما أصدرنا ميثاقَ الشرف الإعلامي مع تقرير موجز عن فعاليات الاتّحاد وأنشطته في الفترة الماضية، وأصدرنا عددَين من مجلة الاتّحاد الدورية، والعدد الثالث قيد الطبع، أنجزنا أَيْضاً فيلماً تسجيلياً عن الاتّحاد وأنشطته وفيلماً آخر عن الانتهاكات. ولدينا بعضُ الوثائق نرغب في طباعتها ونشرها مثل النظام الأَسَاسي للاتّحاد، إلا أن الإمكَانيات المادية، والارتفاعَ الكبيرَ في أسعار الورق مؤخّراً لا يساعدُنا. ومع ذلك فالاتّحاد لديه موقعٌ إلِكتروني يواكبُ أنشطة الاتّحاد أولاً بأول.

ماذا عن دوركم في تشجيع عودة العديد من الصحف إلى الصدور؟ وهل هناك عوائقُ تحولُ دون ذلك؟

المشكلةُ في الأَسَاس ذاتُ طابعٍ سياسيّ، ولا أتصورُ أن الصحفَ الحزبية يمكن أن تعودَ إلى الصدور في ظلّ العدوان، وكذلك الأمرُ بالنسبة إلى الصحف التي قد تكونُ في

خط العدوان. هناك إشكالاتٌ أُخرى تتعلق بالأزمة الاقتصادية، جعلت بعضَ مُلَّاك الصحف الأهلية يتحولون إلى الإذاعات الخَاصَّة، التي انتشرت بشكل لافتٍ في الفترة الأخيرة، ومع ذلك فَإِنَّ استمرارَ هذه الوسائل محكومٌ بموقفها من العدوان، فالسلطاتُ المختصة لا تسمحُ بالخروج عن الثوابت الوطنية، ما دام شعبُنا يتلظى بنيران العدوان والأزمة الاقتصادية.

ونحن في الاتّحاد نرى أن المصلحةَ الوطنية تقتضي الحفاظَ على التنوع في العمل الإعلامي، وفي هذا الإطار دعمنا خطوةَ استئناف صدور صحيفة الميثاق في إطار تطبيع الأوضاع بعد أحداث كانون الأول/ ديسمبر 2017م، ونأمل أن تعودَ صحيفةُ اليمن اليوم إلى الصدور مجدّداً.

حقوقُ العاملين في الحقل الإعلامي مسألةٌ جوهرية، ماذا قدمتم من أجلها؟

طالبنا القيادةَ السياسيّةَ وما زلنا بضرورة الاهتمامِ بالكادر الإعلامي الوطني في المؤسّسات الإعلامية الرسمية، وتقديم المزيد من الرعاية والعَون لمختلف المؤسّسات الإعلامية الوطنية؛ باعتبَارها جبهةً متقدمةً في مواجهة العدوان والحرب الإعلامية التضليلية، وكُلُّنا أملٌ أن تستجيبَ القيادةُ السياسيّة، خَاصَّةً أن الظروفَ الاقتصاديةَ تزدادُ سوءاً؛ بفعل توقف الرواتب، وتدهور العُملة الوطنية، وارتفاع وتيرة أسعار السلع الأَسَاسية على نحو غير مسبوق.

أخيراً، ما تقييمُكم لأداء صحيفة الميثاق؟

نرى ونفتخرُ أن صحيفةَ الميثاق كانت ولا تزالُ عنواناً للوحدة الوطنية، وقد شكّلت بأدائها المهني وعياً شعبياً بأهميّة الصمود والثبات في مواجهة العدوان الخارجي، ووضعت نفسَها وكُلَّ كادرها في موضعٍ متقدّمٍ داخل الجبهة الإعلامية الوطنية.

***

رئيسُ اتّحاد الإعلاميين اليمنيين لـ"الثورة":
العدوُّ السعوديُّ والتحرّرُ من الاستبداد والتبعية أَهَمُّ القواسم المشتركة لثورتَي 21 و26 سبتمبر

حوار: محمد محمد إبراهيم، صحيفة الثورة، أيلول/ سبتمبر 2017م

قال المراقبُ السياسيُّ والكاتب الصحفي عبدالله علي صبري -رئيسُ اتّحادِ الإعلاميين اليمنيين-: "إنَّ ما يُقالُ عن التدخّل السعوديَّ والإماراتي العسكريّ في اليمن، بأنه لحمايةِ النظام الجمهوري في اليمن، ليس سوى ضربٍ من الزيف والهُراء.. ومفارقة لا يصدِّقُها إلا السُّذَّجُ ممن أصبحوا في أحضان الرياض، مسلوبو الرأي والإرادَة، متناسين بادّعائهم محاربةَ الرجعية أنهم في معقلِ الرجعية أصلاً..."، مؤكّداً أنه "لا يمكنُ للنظام السعوديّ، أن يقدّمَ لليمنيين ديمقراطية وحريةً وأمناً وسلاماً، فكيف يمكن لنظام ملكي قمعي معادٍ للديمقراطيات ماضياً وحاضراً، حمايةُ نظام جمهوري يرتكزُ على الديمقراطية والتعدد السياسيّ والانتخابات المباشرة للحاكم".

وقدّم صبري في حوار صحفي شامل أجرته معه جريدة "الثورة" صورةً تحليليةً واضحة المعالم لما يشهده حاضرُ اليمن ونظامُه الجمهوري ومقوماته ودولته ومستقبله وتماسكه الاجتماعي من تحديات ومؤامرات.. موضحاً أن العدوانَ السعوديّ والتحرّر من الاستبداد الداخلي والوصاية الخارجية أَهَمُّ القواسم المشتركة بين ثورتي 21 سبتمبر و2014م التي احتفل اليمنيون بذكراها الثالثة، و26 سبتمبر 1962م التي يعيشُ الشعبُ اليمني ذكراها الخامسة والخمسين مستعيداً لمحاتٍ تاريخيةً من حيثيات الصراع الجمهوري الملكي ومساعي المملكة لفرض وصايتها على اليمن في اتّفاقية الجمهوريين والملكيين، مفنداً في الوقت نفسه الموقفَ المصري المتناقض تجاه الثورتين اليمنيتين.

واليمنُ يحتفلُ بأيامه السبتمبرية، في ظلّ معطيات تكادُ تكونُ هي نفسها ماضياً وحاضراً.. فللعام الثالث على التوالي يشهد اليمن عدواناً سعودياً غيرَ مسبوق أعقب ثورة 21 أيلول/ سبتمبر 2014م، وشهد اليمن أَيضاً حرباً أهلية كان يحركها المال السعوديّ استمرت لثماني سنوات أعقبت ثورة الـ 26 من أيلول/ سبتمبر 1962م، فلماذا حاربت السعوديّة الثورتين..؟!

حقيقةً ثورتا 21 أيلول/ سبتمبر 2014م، و26 أيلول/ سبتمبر 1962م يجمعُهما الكثيرُ من القواسم المشتركة التي من أهمها العدوُّ السعوديّ.. لا أدري هل هي إشكاليةُ الجغرافيا أم إشكالية التاريخ مع الجار السعوديّ.. للأسف الشديد الدولةُ السعوديّة تعاملت مع اليمن طوالَ ما يزيد عن نصف القرن؛ باعتبَارها حديقةً خلفيةً، ويجبُ أن لا تكونَ خارجَ الإطار السياسيّ الخادم لمصالح المملكة العربية السعوديّة.. فعندما هبّت الثوراتُ العربية التحرّرية في منتصف القرن الماضي ووصلت إلى اليمن في ستينياته.. كان قادةُ نظام آل سعود يخشون من هذه الهَبَّة الثورية وما سيعقبها من استتباعاتٍ في المنطقة العربية، كانوا يخشون بشكل خاص على الملكيات، ومنها المملكة العربية السعوديّة، فتدخلوا في شؤونِ اليمن بقوة المال والسلاح، لحماية النظام الملكي الذي يقعُ على أقصى نقيضٍ من النظم الجمهورية العربية الوليدة حينها.. ولا أخفيك أنه حتى عندما حدثت المصالحةُ بين الجمهوريين والملكيين التي أوقفت تلك الحربَ وإن كانت اليمن قد كسبت فيها النظام الجمهوري، إلا أن تلك المصالحةَ قد شرعنت للوصاية السعوديّة على اليمن.

مُقاطعاً.. هل تقصُدُ أن المصالحةَ بين الجمهوريين والملكيين ما كان لها أن تحدُثَ دون ضمانِ السعوديّة لمشروعية وصايتها أَو تدخلها في اليمن..؟!

بالتأكيد.. المصالحةُ الوطنية عندما حصلت أعادت إلى الملكيين مكانةً سياسيّةً في النظام الجمهوري.. غير أن الأسوأَ من ذلك أن البلادَ ظلّت لفترة طويلة تديرها السفارة السعوديّة في صنعاء، والتدخل السعوديّ كان واضحاً في كثيرٍ من تجليات الحياة السياسيّة خلال عقود ما بعد المصالحة بين الجمهوريين والملكيين، وحتى في عام 2011م كانت

البصمةُ السعوديّة واضحة في مفاصل الحياة السياسيّة والاجتماعية والاقتصادية في اليمن.. فما يسمى بالربيع العربي وثورة 2011م الشبابية رأت المملكةَ بأنها تكرارٌ لثورة 26 أيلول/ سبتمبر وأن التغيير العربي الذي وصل إلى اليمن قد يجرف السعوديّة نفسَها. وهنا تدخلت السعودية عبرَ المبادرة الخليجية باسم حقن دماء اليمنيين، وتوافقت القوى السياسيّة حينَها على المبادرة الخليجية التي وضعت اليمنَ في ظلّ الفترة الانتقالية تحت وصاية الدول العشرة الراعية للمبادرة الخليجية، فكانت تتحكم في مسار العملية الانتقالية ومسار الحوار الوطني عبر الضغط المباشر أو غير المباشر من خلال الدول الراعية للتسوية السياسيّة. وفي تسيير الرئيس الانتقالي حينها.. في 21 أيلول/ سبتمبر 2014م وجدت السعوديّة أن الوضعَ في اليمن اختلف جذرياً، حتى إن أحدَ كُتَّابها قال: إن اليمن التي ألفناها في السبعينيات انتهت، فالقوى التقليدية التي كانت على ارتباط بالنظام السعوديّ ضُربت في 21 أيلول/ سبتمبر سواءٌ أكانت قبليةً أَم عسكريّةً أَم مدنية.. ووجد نظامُ آل سعود أنه من الصعوبة بمكان ترويضُ هذه القوة الفتية (أنصار الله) بعد 21 سبتمبر.. وبالتالي طبخت الحرب والعدوان على اليمن طوال فترة ستة أشهر، فجاءت في صبيحة 26 آذار/ مارس 2015م؛ لمحاولة ثني اليمن وبهدف إعادته إلى بيت الطاعة السعوديّ الأمريكي.. ومن هنا نعتبر أن القاسمَ المشترك بين الثورتين هو التحرّرُ من الاستبداد الداخلي والوصاية الخارجية.

كيف تفسرون الموقف المصري تجاه ثورة 21 أيلول/ سبتمبر 2014م المنافي تماماً لموقفه في ثورة 26 أيلول/ سبتمبر 1962م..؟!

ما حصل في اليمن في 1962 تزامن مع ما كانت عليه جمهورية مصر العربية، إذ كانت في قمة عطائها الثوري والقومي في المنطقة بشكل عام، وبالتالي عندما قامت ثورة 26 أيلول/ سبتمبر في اليمن كانت هذه الثورة مدعومة مصرياً من الجانب العسكريّ واللوجستي.. حينها كانت لا تزالُ مصر عبد الناصر.. والمتابعُ لمسار تاريخ النظام الجمهوري منذ توقيع المصالحة بين الجمهوريين والملكيين، سيجد أن اليمن لم تشذّ عن التبعية للمملكة إلّا قليلاً، وفي محطات محدودة، فتعاملت الدول، ومنها مصر كذلك، مع اليمن بناءً على ذلك باعتبَارها تابعةً للسعوديّة في كُلّ المواقف ذات

الصلة بالقضايا العربية والدولية..؛ لهذا فَإِنَّ مسارات الثورات العربية اختلفت في اليمن خدمة للمصلحة السعوديّة.. وتم دعمُ الحلّ السياسيّ في اليمن وتقاسم السلطة في إطار النظام الذي كان برمته ووجهَيه لا يشُذُّ عن السياسة السعوديّة.. وقد رأينا بعد حادث جامع النهدين في يونيو 2011م ـ مثلاً ـ كيف أن كُـلَّ القوى السياسيّة، وكل قادة النظام السابق وقد انقسموا إلى سلطة ومعارضة، أَو ثوار ومتمردين، انصاعوا كلهم إلى الرغبة السعوديّة في التهدئة وإيقاف كُـلّ المِـلَـفَّات حتى يُعالجَ الرئيس صالح، ومن ثَمَّ يُسْتأنف الحوارُ حول توقيع المبادرة الخليجية، وكان ذلك بمباركة مجلس الأمن والدول العشر.. مصر في 2012م كانت غيرَ مصر في 2011م.. فثورة 25 يناير 2011م لم تدُمْ طويلاً بل أعقبتها ثورة 30 يونيو 2012م، وهما ثورتان متضادتان جعلتا مصرَ في حالة هشاشة تجاه المواقف السياسيّة، وَأَيْضاً كان هناك دعمٌ سعوديّ إماراتي واضح للسيسي؛ نكايةً بالإخوان، وحماية لمصر من الدخول فيما دخلت فيه سوريا وليبيا.. ولا ننسى في هذا السياق أنه تم الضغطُ بقوةٍ على مصر لترويضها للسير الجبري في فلك دول الخليج، إما بالدعم المالي في وقت تعيشُ فيه مصر وضعاً اقتصادياً حرجاً، أو بإرهابها عبر استخدام فزاعات الأمن القومي العربي، وأمن باب المندب، بأن هناك قوةً فتيةً مليشاوية، وأنها تتبع إيران، وغيرها من المغالطات السياسيّة التي لم يدرك خطرَها الشعب المصري والعربي.. وبالتالي عندما بدأت عملية عاصفةُ الحزم انساقت مصر تلقائياً في مسار دول تحالف العدوان.

خلاصةُ القول هنا إن الظرفين مختلفان تماماً، ففي خمسينيات وستينيات القرن الماضي كان هناك "مصر عبد الناصر"، وفي زمننا زمن العدوان توجد مصر المنهكة اقتصادياً والمسيَّرة سياسيّاً، كما أن عبد الناصر لا يتكرّر أَو لم يتكرّر بعدُ.. ونأملُ من النظامِ المصري أن يراجعَ موقفَه تجاه اليمن ويراجع خياراته.. صحيحٌ أن السعوديّة اليوم تمتلك المال والقوة والسلاح.. لكن على المدى الطويل سيصيبُها ما أصاب الدول العربية، من حولها، إذ ما زالت تداعياتُ التغيير قائمةً، وحركة موجته في اتساع مستمر.. فاليوم قطر تدفع ثمنَ تدخلها في شؤون الدول العربية، وغداً ستدفعُ السعوديّة ثمنَ تدخلاتها وعدوانها على الشعب اليمني وتدخلها في سوريا ولبنان وغيرها من الدول العربية.

فيما يتعلق بتحديات الديمقراطية في اليمن، يـذهبُ الخطـابُ الإعلامـي لـدول التحالف ومن يدور في فلكهم إلى أن ثمة خطراً يهدّد النظام الجمهوري في اليمن مـن الداخل، على اعتبار أن معظم رجال الكتلة الذين ظهروا فـي مشـهدِ ثـورة 21 أيلـول/ سبتمبر 2014م، وتحاربهم السعوديّة للعام الثالث على التوالي بصفتهم انقلابيين هـم من الملكيين.. كيف تفندون هذا الطرح وما ينطوي عليه من مفارقات؟!

بالفعل هي مفارقاتٌ خطابيةٌ مغالية، ومغالطة للحقيقة، ومتناقضة في الوقت نفسه مع ما هو واقعي وجلي للعيان.. لقد حدث منذ بدايـة الربيـع العربـي أن بعـضَ الـدول العربيـة وعلى رأسها السعوديّة والإمارات وقطر تدخلت في شؤون الدول العربية الربيعية خُصُوصاً اليمن وسوريا وليبيا، من منطلق حرصها على الديمقراطية وعلى النظم الجمهورية وما إلى ذلك من تسميات، ويدرك الجميع أن هذه الدول الخليجية تفتقـر إلـى هـذه الشـعارات بـل تفتقر إلى أبسط أبجديات الحرية وقيم القبول بالآخر.. فهم يزعمون أن التدخلُ السـعوديُّ في اليمن مِن أجلِ حماية النظام الجمهوري فيما النظـام فـي المملكـة نظـامٌ ملكـي فـردي استبدادي قائم على التوسع وطمس هُـوِيَّات شعبَي الحجاز ونجد.. والمشكلةُ ليسـت فـي شكلِ النظام أَو نوعه، بل في طبيعةِ القوى التي تحكم سواءٌ أكانت جمهوريةً أَم ملكية، فإذا كانت هذه القوى تتحَرّكُ وفق الإرادَة السعوديّة فستكون مقبولةً.. مهمـا كانـت هـذه الـنظم مدنيةً أَو علمانيةً، يمكنٌ أن تتقبلها السعوديّة والإمارات إذَا كانت هذه النظم تخدمها.

ما يقـال ـ ويُصَـدَّقُ للأسـف الشـديد مـن قبـل بعـض اليمنيـين المؤيـدين للعـدوان والمجازر البشعة بحقّ المدنيين الأبرياء ـ عن التدخّل السعوديّ والإماراتي العسـكريّ فـي اليمن، من أنه لحمايةِ النظام الجمهوري في اليمن، ليس سوى ضربٍ من الزيف والهـراء.. بل إنها مفارقة لا يصدّقُها إلا السُّذَّجُ ممن أصبحوا فـي أحضـان الريـاض، مسـلوبو الـرأي والإرادَة، وما يؤسف له هو أنهم بادعائهم محاربة الرجعية يتناسون أنهم في معقل الرجعيـة أصلاً.. ولو رجعوا إلى الحقيقة دونَ مكابرة سيدركون ما يدركُه العقـلاء، سـيدركون أنـه لا يمكن للنظام السعوديّ الملكي الفردي المستبد، أن يقدّمَ لنا حريةً وكرامـة وأمنـاً وسـلاماً، فما بالُنا بجمهورية وديمقراطية.. نحن عنـدما قلنـا: إن المصـالحة الوطنيـة فـي سـبعينيات القرن الماضي جبّت ما قبلها، وإنْ أشركت القوى الملكية في الحكـم، إلا أنـه كـان تحـتَ

راية الجمهورية، ولم يعد أحدٌ يفكر في العودة إلى الوراء، أَو التفكير في نظام ملكي أَو إمامة مجدّداً.. كما أن ثورة 21 أيلول/ سبتمبر جاءت تحتَ هذه الأهداف استمراراً للثورات السابقة واستمراراً لحركة وثورة الشباب في 2011م، كما أنها استجابة لمتطلبات التغيير.. والتغييرُ نعني به المستقبل، ولا يمكن لأحد أن يرفعَ شعار التغيير ثم يعودُ بالناس إلى الخلف.. التباكي على النظام الجمهوري من داخل عاصمة المملكة العربية السعوديّة الرياض، دليلٌ على أن الصامدين في صنعاء وغيرها من محافظات الجمهورية اليمنية هم رجالُ النظام الجمهوري.. وهم القوى التي حمت منذ بداية العدوان، وستحمي النظام الجمهوري الديمقراطي.. صحيحٌ أن ثمة قوىً في الداخل تتخوفُ من مسألة الإمامة والولاية، وهؤلاء أَيْضاً يتجاهلون أن كَثيراً من هذه القضايا المفاهيمية جدليةٌ في الإطار الديني والفكري بين مختلف المذاهب.

مقاطعاً.. عند مفهوم الولاية التي بدأت بعضُ القوى ـكما أشرتَـ تتخوَّفُ منها، وتشير في تناولاتها إلى أن هذا المفهومَ يعني إلغاءَ الديمقراطية خيارات الشعب تجاه من سيحكمه.. فهل المقصودُ بها الولاية في العلم والمعرفة والدين.. أم الولاية بِبُعدِها المفاهيمي الحاكمي والسياسيّ..؟

النظامُ الجمهوريُّ ببُعدِه السياسيِّ والتعددي في أيِّ مجتمع إسلامي هو محطةٌ فاصلةٌ تجاوزت مسألة الولاية والإمامة والخلافة أَيْضاً.. ولو عدنا إلى أدبيات القوى السياسيّة التي شاركت في الحوار الوطني الشامل، سنجدُ أن أُطروحاتِ أنصار الله كانت واضحةً فيما يتعلق بالدولة والنظام الجمهوري والديمقراطية، ولم تُطرح الولاية ببُعدٍ سياسيٍّ إطلاقاً.. لكن أن تُطرَحَ الولايةُ والخلافةُ والإمامةُ في إطار المسميات والمصطلحات الدينية والفكرية والتارخية فهذا شيءٌ طبيعي.. فقد كانت الإمامةُ جزءاً من الخلاف التاريخي والمذهبي بين عموم الطوائف والفرق الإسلامية بما فيها فرق الشيعة والسنة.. نحن لا ننظرُ إلى الولاية اليومَ إلا من خلال بُعدَيها الديني والروحي، أما الجانبُ السياسيّ والحاكمي فقد حسمه اليمنيون بشكل تام.. نحن في زمن لا يقبَلُ بذلك، حتى وإن توهّم أحدٌ أنه يمكنٌ أن نرجع إلى الإمامة، فالعصرُ لن يقبَلَ.. نحن الآن نطالبُ بدولةٍ مدنية وديمقراطية عادلة.. وهذه الدولة من صميم الإسلام..

بالعودة إلى الخطر الذي يهدد النظام الجمهوري.. هناك تفنيدٌ آخرُ، إذ يرى مراقبون أنه من المفارقات الماثلة أن النظامَ الجمهوري اليمني مهدّدٌ خارجياً بخطرَين؛ الأول: وجود نظام حاكمي قائم على المرجعية السلطانية (الإمارات)، يحاول أن يفرضُ الآن في جنوب الوطن واقعاً سلاطينياً، فيما الخطر الثاني، يكمن في نظام ملكي فردي (السعوديّة)، يحاول أن يفرضَ في الشمال واقعاً يهيئُ الطريقَ لنظام يخدُمُ مصالحَ المملكة تحت أيّ مسمى كما أشرتم.. كيف تقرأون ذلك على أرض الواقع؟!

على جميع اليمنيين في الداخل والخارج أن يعوا أن العدوانَ السعوديَّ الإماراتي الأمريكي ليس خطراً على النظام الجمهوري فحسب، بل هو خطرٌ على الدولة والمجتمع واليمن أرضاً وإنساناً.. فالتوجّه السعوديّ والإماراتي هدفه تمزيقِ اليمن وتفكيكه لكي يصبحَ مسرحاً للمصالح السعوديّة والإماراتية والأمريكية بشكل عام.. والإشكاليةُ برمتها هي أن القوى السياسيّة التي تتباكى الآن على حال اليمن، هي التي سمحت للتدخل الخارجي؛ بذريعة دعم الشرعية أَو حماية النظام الجمهوري، فيما كُلّ التحَرّكات على الأرض لا تدعمُ أية شرعيةً، ولا تفقهُ ما الجمهورية أو الديمقراطية ولا حتى ما هي استحقاقاتُ الشعوب في الحرية والعدالة والديمقراطية.. المشروعُ الإماراتي مشروعٌ استغلالي تفكيكي جاء لكي يحولَ دون أي نمو أَو تطور لليمن، وبالتأكيد في شقه الجنوبي؛ لأَنَّ فيه موانئَ إستراتيجية وجزراً مهمة جِدّاً، والكُلُّ يدركُ حتى أبسط الناس بأن موانئ دبي ما كان لها أن تتخذَ هذه المكانة العالمية لولا أن ميناءَ عدن تراجع عن دوره التاريخي المعروف.. اليومَ تدركُ الإماراتُ أن دولةً يمنيةً موحدةً قوية تعني نهضةً كبيرةً في موانئها ستستعيد هذه النهضة مكانة ميناء عدن، حَيْثُ كان يحتل الترتيب الثاني عالمياً.. وبالتالي هذه حرب اقتصاديةٌ قذرة على اليمن، تستهدف إعادتها ليس إلى الإمامة والسلطنات بل إلى أقل من ذلك إن أمكنهم ذلك، بدليل أنهم مازالوا حتى الآن يحاولون تقسيمَ المقسَّم في عدن، وتجزئة المجزَّأ بين سلطة تتبعُ النظامَ السعوديّ وحزامٍ أمني يتبعُ النظام الإماراتي وما يسمى بالشرعية والمرتزِقة والحراك، بل يسعون إلى تحويل عدن والمحافظات الجنوبية إلى مسرح قتالي بين هذه الأطراف.

وكيف تقرأون ما جرى مؤخّراً من تدخّل طيران الأباتشي في قصف بعض المواقع في عدنَ؟

إنه في إطار الخلافِ السعوديّ الإماراتي الذي ظهر مبكراً في الإعلام، وبدا الآن على أرضِ الواقع بل بدأ يتطور إلى درجةِ استخدام الطيران في استهدافِ أماكنَ مدنية، وهي ليست أهدافاً لما تدَّعي من أنها تقصف مليشيات أَو قوىً رافضةٍ لما يسمى بالشرعية.. وبالتالي نستطيع القول: إنَّ مظاهرَ الاضطراب في عدن محصلةٌ لتدخل غير شرعي ينطوي على مآربَ ظاهرهُا مصلحةُ اليمن بينما باطنُها على النقيض من ذلك..؛ ولهذا ستجدُ تبايناتٍ واختلافاتٍ في الرؤى والخطابات، فالأمرُ ليس تبايناً إماراتياً سعودياً بل هناك اختلاف داخلَ شلل المرتزِقة وجماعاتها، بل تباينٌ وخلافٌ وصراعٌ بين ما يسمى بالشرعية وما يسمى بالحراك والمجلس الانتقالي، وُصُولاً إلى الخلاف الجهوي والمناطقي.. وكلها عنصرية واضحة يراد تحريكُها في الجنوبِ بين ضالعي وأبيني وعدني وحضرمي.. هذا صراعُ مصالح، ومن الواضح أن الإمارات تلعبُ في الساحة اليمنية مستغلةً الموقفَ السعوديّ المتخبط وكذلك مجريات ما يحدث داخلَ النظام السعوديّ من احتقانٍ مكبوتٍ بدأت بوادرُه تظهر إلى السطح.. فقد لاحظنا أن السعوديّة مثلاً كانت في السنتين الأولى والثانية للعدوان رأسَ الحربة.. ما يجري اليوم على الأرض يدُلُّ على أن الإمارات تولت زمام المبادرة..؛ وذلك بسَببِ المشكلات الحاصلة داخل البيت السعوديّ الحاكم، وتفاقم الأزمة الخليجية القطرية؛ وبسبب غياب الرؤية، وكان تدخلهم لإعادة ما يسمونه بالشرعية، إلا أنهم حتى اليوم لا يستطيعون حمايةَ سفارة واحدة تعودُ إلى عدن بل لا يستطيعون حمايةَ أنفسهم.

يؤكّد المراقبون والمحللون أن الإماراتِ ليست سوى أداة لبريطانيا التي تحاول استعادةَ الدور الاستعماري لها في الجنوب ولكن عبر الإمارات.. كيف تنظرون إلى مثل هذا الطرح؟!

في التفاصيل كثير من الحقائق التي ستنكشفُ للجميع في المستقبل القريب، خُصُوصاً وأن الدور الإماراتي غريبٌ ولافت.. وربما يشبهُ الدورَ القطري الذي كان لافتاً في المنطقة، فأمريكا كانت تدفعُ بها إلى التدخّل في شؤون الدول العربية، وقدمت دويلة قطر

على أَسَاس أنها دولة عظمى.. اليوم تتصرفُ الإمارات في اليمن وكأنها قوةٌ استعمارية ناشئة.. لكن من أَهَمِّ المفارقات الصادمة للجميع هو أن الإماراتِ تحتلُّ الجُزُرَ اليمنية، وتطلُبُ من المجتمع الدولي أن يُحَرِّرَ جُزَرَها من إيران! وَمن المفارقات أَيْضاً أن هذا التدخّل لتحرير اليمن من إيران، وحماية وحدة اليمن وأمنه واستقراره ، وما يجري في جنوب الوطن ما هو إلا تَشَظٍّ وتطرُّفٌ وإرهابٌ، فالمجرياتُ تفضح كُلَّ أكاذيب دول تحالف العدوان ومغالطاتها.. وبالفعل، واضحٌ أن الدورَ الإماراتي أداةٌ للبريطاني والأمريكي وقوى الاستكبار والهيمنة، وقد يكون في إطار تبادُلِ الأدوار. كذلك لأن الأمريكان لا يريدون أن تكونَ السعوديّة اللاعبَ الوحيدَ، بالرغم من مما قدمته السعوديّة من تنازلات ودعم مالي كبير.. والأَهَمُّ من كُلّ ذلك ما ستحملُه تفاصيلُ المستقبل وحقائقُه، من أن ثمة لعبةَ أمم على الأراضي اليمنية يتولى كِبَرَها النظامُ السعوديّ.

فيما يتعلق بالخلاف الذي حصل بين المؤتمر وأنصار الله، ظهر الإعلامُ وكأنه الأداةُ التي أجَّجت هذا الخلافَ الذي كاد يصلُ إلى شفير الصدام.. فلماذا ألقى السياسيّون المسؤوليةَ على الإعلام برأيكم؟

الإعلامُ في أي بلد في العالم مرآةُ المجتمع، وأيةُ أزمة سياسيّة تنعكسُ سريعاً على أداء الإعلام وخطابه، وأنا ضد كلام السياسيّين الذي يقول إن الإعلامَ يصنعُ الأزمات، الإعلامُ لا يصنعُ الأزماتِ السياسيّة هذه حقيقة.. السياسيّون عندما يريدون أن يتبرأوا مما صنعته أيديهم يلقون باللائمة على الإعلام والإعلاميين.. نحن نقول: إنَّ ثمة إشكاليةً في الجانب السياسيّ والجانب الإعلامي.. ونحن نؤكّدُ في الجانب السياسيّ، أن صمَّامَ أمان الجبهة الداخلية هو التفاهماتُ السياسيّة، وعدمُ خروج الخلافات إلى خارج الدوائر الداخلية للأحزاب والمكونات السياسيّة، ويجب أن تحرصِ هذه القوى السياسيّة على أن تظلَّ خلافاتُها داخليةً ومحصورةً حتى لا تؤثرَ على الإعلام، ولا على الرأي العام.. مسؤوليةُ الإعلام في هذه الظروف استشعارُ حقيقة أن الخطرَ سيحدقُ بالجميع.. الإشكاليةُ الأُخرى هي أن الإعلامَ في ظلّ التعددية سابقاً وحتى في ظلّ الحرب الآن تغلب عليه سمةٌ محوريةٌ ومهمة ألا وهي أنه إعلامُ مكونات.. يحاولُ أن ينتصرَ للمكون الذي ينتمي إليه.. لكن هناك قواعد مهنية لا تتم مراعاتها للأسف في أداء كثيرٍ من

الإعلاميين.. ولا أقول جديداً إذا قلت: إن هناك دُخَلاءَ على المهنة في مختلف وسائل الإعلام، ولدى كُـلّ مكون إعلاميون دخلاءُ يحاولون أن يقوموا مقامَ السياسيّين في الصراع دون احترام لأبجديات العمل الإعلامي المهني ومسؤوليات المهنة، ثم يتباكون في حال ـلا أقولـ قمعهم، بل في حال لفت الانتباه إليهم.

هناك أيضاً يا أُستاذُ عبدالله قضية من أبرز القضايا الإعلامية المثيرة للجدل، ألا وهي موضوعُ نقابة الصحفيين اليمنيين ووجود اتّحاد إعلاميين جديد، ما يعتبره البعضُ مفارقاتٍ سياسيّةً جدليةً تلغي كياناً وتأتي بآخر.. ما تفسيرُكم لذلك؟

هذه القضية ليس فيها مفارقات، وليس الأمر كما يصوّره البعض، فنقابة الصحفيين في الوضع الطبيعي كانت مؤطرةً بالصحافة المكتوبة، في حين اتّحادُ الإعلاميين جاء شاملاً للإعلام المرئي والمسموع والمكتوب، حتى في الظروف الطبيعية من حقّ الإعلاميين الذين ينتمون إلى هذه المؤسّسات الإعلامية أن يشكِّلوا كياناً نقابياً لهم لايكون بديلاً عن نقابة الصحفيين، بل هي كيانات يكملُ بعضُها بعضَاً، هذا في الحالة الطبيعية.

لكن نحن عندما بدأنا تأسيسَ الاتّحاد لم نتحَرّك على اعتبار أن هناك فراغاً نقابياً، تحَرّكنا؛ لأَنَّ نقابة الصحفيين في ظلّ العدوان تصرَّفت كطرفٍ سياسيّ وأصبحت مختطَفةً بيد المرتزِقة وتعملُ ضدّ المصلحة الوطنية العليا، وضدّ حقوق المنتمين، فأن تختطَفَ النقابة بهذا الشكل كان أمامنا خياران؛ إما إصلاحُ النقابة من داخلها وما زلنا ندعو الزملاءَ في نقابة الصحفيين أن يتداركوا وضعَ نقابتهم ولا يتركوها بيد ثلة انتفاعية، هذا موقفي؛ باعتبَاري عضواً في النقابة طالبت وما زلت أطالب، لكن لا أريد أن يأتيَ التحَرُّكُ باسم اتّحاد الإعلاميين؛ لأَنَّ اتّحادَ الإعلاميين كيانٌ آخرُ، كيانٌ شاملٌ وليس بديلاً عن النقابة، لكنه أَيْضاً كيانٌ أنشئ ليكونَ من ضمن جبهة مواجهة العدوان.. اليمنيون بكل فئاتهم تداعوا إلى الساحات والجبهات لكي يعلنوا موقفاً صريحاً وموحَّداً ضدّ العدوان، وكان لا بُدَّ للإعلاميين أن يعلنوا هذا الموقفَ ويعبروا عن أنفسهم بصفتهم كياناً يواجِهُ العدوان.

***

رئيسُ اتّحاد الإعلاميين اليمنيين لـ"الوحدة":
الديمقراطيةُ وحريةُ الرأي والتعبير واحترامُ حقوق الإنسان مكتسباتٌ وطنيةٌ لا تراجُعَ عنها

حوار: نـجيب العصار، صحيفة الوحدة، 10 كانون الثاني/ يناير 2017م

ما تقييمُك للدور الذي تقومُ به المؤسّساتُ الإعلامية الوطنيـة والإعلاميـين فـي مواجهة العدوان؟

نستطيعُ بكل ثقة القول: إنَّ المؤسّساتِ الإعلاميةَ الوطنيةَ تُمَثِّـلُ خَطَّ الـدفاع الأولَ في مواجهة العدوان السعوديّ الأمريكي الغاشم على بلادنا، وقد تمكّنـت هـذه الوسـائلُ ـ بالرغم من محدوديـة إمْكَانياتهـا ـ أن تقلِـبَ الصـورةَ التـي أرادهـا العـدوانُ عبـر التضـليل والكيد الإعلامي الذي لجأت إليه أدواتُه وفضـائياته، وتمكّنـت وسـائلُنا الوطنيـة مـن نقـل الحقيقة والواقع كما هو، الأمر الذي أقضَّ مضاجعَ العدوّ وهو يرى الجـرائمَ البشـعة التـي يرتكبها يوميّاً بحقّ المدنيين موثَّقةً بالصوت وبالصورة وبالمَشَاهِد المؤلمـة، وهـو مـا دفـع وسائل الإعلام الدولية إلى مقاربة المشهد اليمني مـن خـلال الزاويـة الإنسـانية، والضـغط على تحالف العدوان؛ كي يخففَ مـن غاراتـه الجويـة ومـن الحصـار الخـانق علـى شـعبنا اليمني.

ولذا لا نستغربُ أن العدوانَ قد فاقم من استهدافه للمؤسّسـات الإعلاميـة الوطنيـة، فاعتدى على عددٍ منهـا بالضـربات الجويـة، وعمـد إلـى حظـر بعـض الوسـائل الإعلاميـة واستنساخها، وهدّد الأقلامَ الحرة بالاستهداف أَيْـضاً.

بلُغة الأرقام.. هل رصدَ اتّحادُ الإعلاميين اليمنيين ووثّق جرائمَ العدوان تجاه الإعلام والمؤسّسات الإعلامية في الوطن؟

نعم، اتّحادُ الإعلاميين أصدر تقريراً عاماً وثّق فيه الانتهاكات التي تعرض لها الإعلاميون ووسائلُ الإعلام الوطنية، وهو يشتغلُ الآن على تحديث التقرير وإصدار النسخة الثانية منه في نيسان/ إبريل القادم، إن شاء الله. وبلغة الأرقام نقول: إنَّ العدوانَ استهدف حياةَ أكثرَ من ثلاثين إعلاميّاً، استشهد الغالبيةُ منهم في ميدان الإعلام الحربي، وهم يوثِّقون جرائمَ العدوان وانتصارات الجيش واللجان الشعبيّة في مختلف الجبهات.

العدوانُ أَيضاً استهدف بغاراته أكثرَ من ثماني مؤسّسات إعلامية، فدمّر بعضَها كليةً، وألحق بالبعض الآخر أضراراً جزئية، كقناة سبأ الرسمية، وقناة اليمن اليوم، ومكتب قناة المسيرة في صعدة، وإذاعة حجّة، وغيرها.

كما قام العدوانُ منذ الأيّام الأولى لما يسمى بعاصفة الحزم بحظر الفضائيات الرسمية ثم استنساخها، وبالأخص قناة اليمن وموقع وكالة سبأ وقناة عدن وقناة المسيرة، وعمل على مضايقة قنوات أُخرى والتشويش عليها كقناة الساحات وقناة المنار.

ما أبرزُ ما خرج به المؤتمرُ الإعلامي الموسَّع الذي تبناه اتّحادُ الإعلاميين اليمنيين مؤخّراً؟

نظّم اتّحادُ الإعلاميين اليمنين مؤتمراً عاماً تحت عنوان "صوتٌ واحد ضدّ العدوان"، وقد شاركت فيه كُلُّ الشخصيات والمؤسّسات الإعلامية من القوى والمكونات المناهضة للعدوان، وشدّدت مخرجاتُ المؤتمر على وحدة الجبهة الداخلة في مواجهة العدوان، وعلى الاهتمام بالرسالة الإعلامية وبأوضاع المؤسّسات الإعلامية والعاملين فيها؛ كي تؤديَ الدورَ المنوط بها على أكمل وجه. وناقش المؤتمر مشروعَ ميثاق شرف إعلامي نعمل على إثرائه مع المهتمين خلال الفترة المقبلة؛ بهَدفِ الوصول إلى صيغة نهائية توافقية تلبي مكتسباتِ الوسط الصحفي خلال الفترة الماضية وتلبي متطلبات الموقف الوطني من العدوان والإرهاب والمرتزِقة.

برزت أنماطُ أداء إعلامية أثارت انتقاداتٍ ومخاوفَ؛ بسَببِ العدوان الـذي شـنه التحالفُ العربي بقيادة السعوديّة وارتكابه أخطاءً مؤثرة، وفق مـا أكّــد بـاحثون ونقـادٌ مختصون، كبروز الدعوات المناطقية والمذهبية.. ما تعليقك؟

العدوانُ على بلادنـا لـم يقتصـر علـى الأعمـال العسـكريّة أَو الحصـار الاقتصـادي فحسب، لكنه تعمّد خلخلةَ النسيج الاجتماعي من خلال إذكاء الورقـة الطائفيـة، وتصـوير ما حدث في اليمن في ثورة 21 سبتمبر2014، أنه يخدُمُ فئةً بعينها مـن اليمنيـين، وقـد شـنّ عدوانَه تحت هذه الهواجس التي انسـاق لهـا ضِـعافُ النفـوس ممـن رفعـوا لافتـة "شُـكراً سلمان"، للأسف الشديد.

العدوان أَيْـضاً عمـل علـى زرع الشِّـقاق مـن خـلال توظيـف الورقـة الجِهويـة بـين الشمال والجنوب، واستخدم ولا يزالُ الورقةَ المناطقية داخـل الشـمال وداخـل الجنـوب، بل وداخل الفئات المرتزِقة التي اصطفَّت حول أكذوبة الشرعية.

هل بات هذا الخطرُ حقيقةً داهمةً.. في رأيـك، وكيـف نواجهـه، هـل نستأصـله بالعنف الذي حمله؟

الخطرُ الأكبرُ يأتي من التنظيمات الإرهابية التي تستخدمُ الورقـةَ الطائفيـة فـي إطـار تحقيق أجندة سياسيّة، وما نراه في عدنَ وتعز يؤكّـد أن جَـذْرَ المشـكلة لـيس طائفيـاً، فهـل كان المجندون في معسكر الصولبان من (الشيعة) كما تروّج قنواتُ الفتنة؟

في تعز أَيْـضاً، تجدُ هـذه التنظيمـات وهـي تختلـفُ مـع القـوى اليسـارية والقوميـة بـالرغم مـن خلفيـتهم المذهبيـة السُّـنية (وآسـف لاسـتخدام هـذه المصـطلحات).. فـي حضرموت أَيْـضاً هـل كـان هنـاك خطـرٌ (رافضـي) يهـدّد أبناءَهـا قبـل أن يسـمحَ العـدوان للقاعدة بأن تسيطرَ عليها؟

بالتأكيد، لا.. وهذا يؤكّـد أن الإرهاب آفةٌ تستهدفُ استقرارَ الدولة وأمـن المجتمـع ويتعيَّـنُ مواجهتُه بالقوة حتى يرتدعَ ويكُفَّ عن إيذاء الناس والوطن.

ثمّة مَن يرى غيابَ التعدد والتنوع وغلبةَ الصوت الواحد في أداء معظم وسائل الإعلام الوطنية التي هي مِلكٌ للشعب؟

في ظلّ العدوان أصبح لزاماً على وسائل الإعلام الرسمية أن تكونَ إلى جانب الشعب، فهي مِلكٌ للشعب كما تفضَّلت. والشعبُ اليمني سطّر ملحمةً بطوليةً من التضحية والفداء والصمود على مدى ما يقرب عامين من العدوان، ومن حقه على الوسائل الإعلامية أن تكونَ مواكبةً لهذا الصمود والعنفوان، ولتلك الانتصارات التي يسطِّرُها الجيشُ واللجان الشعبيّة في مختلف الجبهات.

وهذا الأمرُ ينطبقُ أَيْضاً على بقية وسائل الإعلام الوطنية، التي وقفت بالفعل مع الشعب في ملحمته، ومع الوطن في محنته.. ومع ذلك ستجدُ في هذه الوسائل مساحةً للنقد وللرأي الآخر، وإن كانت متفقةً فيما يتعلقُ بالموقف من العدوان والحصار المرتزِقة.

اعتقالُ إعلاميين وصحفيين أَو إيقافُهم بسَببِ آرائهم، وحجبُ مواقع إعلامية على الإنترنت.. ألا ترى بأنها من الأخطار التي تهدّدُ حريةَ الصحافة والتعبير في اليمن؟

اليمنُ في ظلّ الحرب والعدوان تعيشُ حالةَ طوارئ وإنْ لم تكن معلنةً، وضروراتُ أمن المجتمع تقتضي التعاملَ بحزم مع الأصوات النشاز، ومع الوسائل الإعلامية التي تتعامل مع العدوان والمرتزِقة ثم تظهر في ثياب صديق يذرِفُ الدموعَ كالتماسيح..

والخطرُ الأكبرُ الذي يتهدّدُ جميعَ اليمنيين طوال العدوان، يستهدفُ حقَّهم في الحياة وفي الأمن وفي الكرامة، وهذه أَسَاسياتٌ في حقوق الإنسان، نعم يوجد صحفيون معتقلون، لكن ليس بسَببِ آرائهم، وإنما بسَببِ تعاملهم المباشر مع العدوّ وخيانتهم للوطن، لكن في المقابل يوجد إعلاميون ومؤسّسات إعلامية وطنية تعرضت لغارات (الإف 16)، ونجم عنها الكثيرُ من القتلى والجرحى، وهناك المئاتُ من الإعلاميين الذين فقدوا أعمالَهم نتيجةَ الحصار، وتوقّفت مؤسّساتهم الإعلامية، وللأسف الشديد فَإِنَّ المنظماتِ الحقوقية الدولية تسكُتُ عن مظلومية هؤلاء، ولا توليهم الاهتمامَ الذي يحظى به مِلَفُّ الصحفيين المعتقلين.

باعتباركم عضواً في اتّحاد الإعلاميين اليمنيين منظمةً مدنيةً.. ما الدورُ الذي يعوّل عليكم لمتابعة مِـلَـفّ المعتقلين من الصحفيين والإعلاميين؟

استئنافاً لما ذكرتُ آنفاً، فَإِنَّ الوضعَ الأمنيَّ له الأولويةُ في ظـلّ الحـرب والعـدوان، والجهاتُ المختصة هي صـاحبةُ القـرار فـي هـذا المِـلَـفّ، ومـع ذلـك فـنحن فـي اتّحـاد الإعلاميين طالبنا بالإفراج عن الصحفيين المغرَّر بهم والتعامل معهم إنسـانياً، أَو إحـالتهم إلى القضاء واتِّخاذ الإجراءات الدستورية والقانونية في ظلّ محاكمة عادلة. وقـد تواصـلتُ شخصيّاً قبل فترة مع المختصين في الأمـن القـومي، وطـالبتهم ـ بصـفتي رئيسـاً للاتّحـاد ـ بإحالة هذا المِـلَـفّ إلى النيابة العامة، وأعتقد أن النائبَ العام يعملُ حَـاليّاً بهذا الاتّجاه.

لكن دعني أوضح أن أولويتَنا في ظلّ الحصار والعـدوان، هـي مسـاندةُ الإعلاميـين والمؤسّسات الإعلامية الوطنية، والاهتمامُ بمِـلَـفّ الشـهداء والجرحـى مـن الإعلاميـين، وطرحُ مظلوميتهم على المنظمات الحقوقية الدولية.. وقبل ذلك متابعـةُ أوضـاع الجرحـى وأُسر الشهداء من الإعلاميين لدى الجهات الرسمية المختصة.

كلمةٌ أخيرة؟

أَوَدُّ القولُ أخيراً: إن الديمقراطيةَ وحريةَ الرأي والتعبير واحتـرامَ وحقـوق الإنسـان، من المكتسبات الوطنية، التي لا يمكنُ التراجُعُ عنها، ولا يمكن أن نتصوّرَ يمـنَ المسـتقبل دونها.

وختاماً الشكرُ لصحيفة الوحدة علـى إتاحـة هـذه الفرصـة، واسـمحوا لـي أن أرفـعَ أسمى آيات التهاني والمباركات لجميعِ الزملاء الإعلاميـين بحلـول العـام الجديـد، الـذي نأملُ أن يكونَ محطةً للانتصار والتصالح وخاتمة للأحزان ونزيف الدم.

***

رئيسُ اتّحاد الإعلاميين عبدالله علي صبري لصحيفة 26 سبتمبر:

صمودُ شعبنا حسم المعركةَ بشكل مبكر، وإعلانُ المجلس السياسيّ الأعلى شكّل منعطفاً مهماً في مواجهة العدوان

حوار: محسن الجمال، صحيفة 26 سبتمبر، 26 آذار/ مارس 2017م

عامان من الصمود وثبات الإرادَة الوطنية في مواجهة العدوان بعتاده وسلاحه والحرب النفسية، ما الذي يحضُرُك أُستاذ عبدالله للحديث عنه والإشارة إلى تفاصيله؟

شكراً جزيلاً لصحيفة 26 سبتمبر على إتاحة هذه الفرصة. الحقيقة أن تحالُفَ العدوان السعوديّ الأمريكي على بلادنا حشد من العتاد والإمْكَانيات العسكريّة الضخمة؛ بهَدفِ حسم المعركة في اليمن خلال شهر أَو شهرين على الأكثر، وبالنسبة إلينا في اليمن فقد كانت هذه الحربُ مفاجِئة جِدّاً، وفي توقيت يشهدُ اضطراباً أمنيّاً وسياسيّاً استغله العدوانُ وساهم في إضرام نيرانه منذ فترة طويلة، بل وخطَّطَ لحرب يكونُ فيها الجيشُ اليمني خارجَ الجاهزية، ما يجعلُنا نقول: إنَّ ما حدث من هيكلةٍ للجيش خلال فترةٍ ما قبل العدوان كانت جزءاً من مخطّط تآمري انكشف بقوةٍ حين وجد الشعبُ اليمنيُّ نفسَه مضطرّاً إلى خوض معركة غيرِ متكافئة.

الوضعُ الاقتصادي هو الآخرُ كان متردياً بشكل كبير، وأسهمت السعوديّةُ والدولُ العشرُ في الدفع باليمن إلى حافة الهاوية حين أوعزت إلى حكومة باسندوة برفع الدعم عن المشتقات النفطية، ثم تركتها وحيدة في مواجهة غضب الشارع.

الفراغُ الدبلوماسي هو الآخر كان في إطار التهيئة للعدوان على اليمن واحتلاله، وجاء الفراغُ السياسيُّ، ليدفعَ بالبلد إلى أتون أزمة سياسيّة، فاقم من تداعياتها تحريك الخلايا الإرهابية التي شنّت حربها على اليمن بسلسلة تفجيرات واغتيالات بلغت ذروتَها مع اغتيال الإعلامي الكبير عبد الكريم الخيواني، ومجزرة بدر والحشحوش قبلَ أسبوع فقط من إعلان الحرب على اليمن في 26 آذار/ مارس 2015م.

بالإضَافَةِ إلى ذلك فَإِنَّ الحربَ على اليمن لم تكُنْ من جانب السعوديّة وحدَها، فقد أرادت السعوديّةُ وبضوءٍ أخضرَ أمريكيٍّ أن تدخُلَ حرباً خاطفةً وحاسمة، فحشدت لها أكثرَ من عشر دول، ساهمت بالعتاد العسكريّ وبالجنود وبالغطاء السياسيّ والإعلامي، وبتنفيذ خطة حصار شاملة بحقّ اليمن جواً وبحراً وبراً.

آسف على الإطالة لكن ما أردت أن أستحضره بالضبط، أن الأيّام الأولى من العدوان على اليمن كانت هي الأخطر والأصعب، وحين استبسل شعبُنا في الصمود والتحدي ومواجهة كُلّ تحديات العدوان والحصار، فَإِنَّه حسم مصير المعركة بشكل مبكر بِغَضِّ النَّظَرِ عن التفاصيل التي رافقت العدوان خلال شهرين من الصبر الإستراتيجي تجاوز فيها شعبنا صدمة الحرب والحصار، فخلّد حكاية شعب أثبت في الحاضر كما في الماضي أن اليمن مقبرة الغزاة.

الخطاب الإعلامي المناهض للعدوان، ترى ما أبرز تفاصيله.. وما أَهَمُّ نجاحاته.. وما أَهَمُّ الخطوات التي اتُّبعت للحضور والفاعلية والتأثير؟

الحربُ ـكما أسلفتُـ كانت مفاجئةً وشاملة، وكانت تستهدفُ الإعلامَ الوطني منذ الأيّام الأولى حَيْثُ عمد العدوان إلى إيقاف بثّ قناة اليمن الرسمية ثم استنساخها، وكذلك فعل مع موقع وكالة سبأ الرسمية، ولاحقاً عمل على استهداف مباني القنوات والإذاعات والتشويش على البث.

وكان لا بُدَّ للجبهة الإعلامية أن تقومَ بدورها الوطني بالرغم من الوضع المتفاقم جراء الغارات الجوية المتوالية على العاصمة صنعاء والحصار وأزمة المشتقات النفطية وانقطاع الكهرباء وأزمة المواصلات، والعمل تحت القصف، كُلّ هذه التحديات

واجهت الإعلام الوطني وهو يتصدى لحرب إعلامية تضليلية تولتها كبريات وسائل الإعلام العربية، وضاعف من خطورتها حالة الصمت المريب التي ظهر عليها ما يسمى بالإعلام الحرّ في دول الغرب.

وبالمختصر يمكن القول: إنَّ الجبهةَ الإعلاميةَ ممثلةً بالمؤسّسات الإعلامية الوطنية كانت جزءاً رئيساً من ملحمة الصمود الشعبي، حَيْثُ تجاوزت في البدء صدمة الحرب والحصار، ثم أعادت ترتيبَ أوراقها. وقد تشكل مركَز إعلاميّ غير معلَن، كان يزود وسائل الإعلام بالمستجدات الميدانية، ثم ظهر الإعلام الحربي بدوره الفاعل.

ولا ننسى أن الإعلامَ الوطني كان عليه أن يعزّزَ صمودَ الجبهة الداخلية ووحدتها بالتوازي مع نقل جرائم العدوان إلى العالم، وللأسف فقد أسهم الإعلاميون المرتزِقةُ وما زالوا في تشويشِ الصورة، بحيث لا تزالُ كثيرٌ من وسائل الإعلام الدولية ـالتي يُفترض أن تكونَ محايدةًـ تتعامل مع العدوان على اليمن وتقدّم للرأي العام ما يجري من أحداث؛ باعتبَاره حرباً داخلية بين طرفين متنازعين، وهذا التوصيفُ المجافي للواقع لا يزالُ تحدياً أمام الإعلام الوطني الذي يتعيَّنُ عليه الانتقال خطوة أكبر في إطار مخاطبة الخارج.

القضايا التي تولّاها المجلسُ السياسيّ كانت عديدةً ومؤثرةً، كيف تقرأ المَقْدِرَةَ السياسيّة الديناميكية بوصفها رؤية ومشروع مواجهة ضدّ العدوان والتآمر على اليمن؟

المجلس السياسيّ الأعلى كان منعطفاً في يوميات الصمود والمواجهة، وكان تجليّاً للحكمة اليمانية في مواجهة تداعيات العدوان ومؤامراته الخبيثة، حَيْثُ اشتغل على ثنائية (صالح ـ الحوثي)؛ بهَدفِ خلخلة الجبهة الداخلية، ولكي يسهل عليه اقتحامُ صنعاءَ عسكريّاً.

فجاء الواقعُ الوطني بين القوى السياسيّة المناهضة للعدوان، وبالذات أنصار الله والمؤتمر الشعبي؛ ليحولَ دونَ مخطّطات العدوّ، ثم جاء تشكيلُ حكومة الإنقاذ وتمكينها من إدارة مؤسّسات الدولة، وبالطبع لا تزالُ هناك عقباتٌ في إطار المهمة الرئيسة للمجلس السياسيّ الأعلى وإدارة الحرب وإدارة الدولة، وكلنا ثقةٌ أن المجلسَ ـبدعم الشركاء السياسيّينـ قادرٌ على تجاوز هذه العقبات، بحيث تظهرُ الدولةُ بمختلف مؤسّساتها في مواجهة المشهد، سواء أكان عسكريّاً أَم سياسيّاً أَم اقتصادياً أَم إدارياً أَم أمنياً.

آلياتُ العمل حقّقت نجاحاً ملموساً في ظلّ إدارة حرب ومواجهة العدوان، ما الأثر الذي أحدثته في بيئة الإدارة اليمنية المتميزة للشأن الداخلي بحسب المتاح والممكن؟

نستطيع القول: إنَّ الجهودَ المضنية التي قامت بها اللجنة الثورية العليا وما انبثق عنها من لجان كانت حجرَ الأَسَاس في الصمود الشعبي عسكريّاً واقتصادياً وإعلامياً، ولا بد هنا أن نقولَ كلمةَ حقّ وشكر أَيْضاً لرئيس اللجنة الثورية العليا وأعضائها وللجان الثورية والشعبيّة التي حافظت على أمن البلاد واستقرارها وحالت دون التلاشي أَو الانهيار الكلي لمؤسّسات الدولة، والشكر كذلك لكل الجنود المجهولين الذين عملوا بتفانٍ وإخلاص؛ مِن أجلِ استمرار الحياة الكريمة للمواطن اليمني بالرغم من الحرب والحصار وتردي الأوضاع بشكل عام.

هذه الجهودُ هي التي ساعدت مثلاً على استمرار صرف رواتب الموظفين في مختلف المحافظات لما يقربُ من عشرين شهراً، والحفاظ على ثبات العُملة الوطنية، والحد من تفاقم أزمة المشتقات النفطية وغيرها.. وكلُّنا أملٌ أن تسطِّرَ حكومة الإنقاذ ملحمة نجاح أُخرى على صعيد الإدارة والاقتصاد مع اعترافنا بالصعوبات والتحديات الكبيرة التي تواجهها.

عودة إلى الإعلام، كيف تقيِّمُ الرسالةَ الإعلامية في مواجهة العدوان، وكيف استطاعت الجبهةُ الإعلامية أن توحّد جهودها وتحدث فارقاً في عملها إلى جانب الجبهات الأُخرى المناهضة للعدوان؟

الحقيقةُ أن كُلَّ الجبهات لم تنجح إلا بفضلِ صمود الجبهة المجتمعية، فهي الجبهة المحورية، فمنها يأتي الرجال والأبطال إلى الميادين، ومنها تأتي قوافلُ المدد والإغاثة، وبفضلها نرى هذا الزخمَ الشعبي في المظاهرات والمسيرات في العاصمة وفي مختلف المحافظات والمديريات.

من هنا كانت الرسالة الإعلامية قويةً ومدوية؛ لأَنَّها تعبّر عن شعب عظيم عَصِيٍّ على الانكسار.. الجبهة العسكريّة هي الأُخرى كانت محوراً مهماً في فاعلية الرسالة الإعلامية الوطنية، ولا ننسى الدور المركزي لقائد الثورة السيد عبد الملك الحوثي وخطاباته الملهمة لمختلف الجبهات.

أما عن توحيدِ الجبهة الإعلامية، فيمكن القول: إنَّنا لم نبذل جهوداً كَثيرة في مسألة إدارة الجبهة؛ لأَنَّنا في الأيّام الأولى من مواجهة العدوان، وفي اجتماعات محدودة اقتضتها الظروف الأمنية توصلنا إلى آلية غير معلنة بالتنسيق بين وسائل الإعلام الوطنية الرسمية والأهلية والحزبية وتزويدها بالمواد الإعلامية عبر مركَزٍ إعلامي تولت الهيئة الإعلامية لأنصار الله إدارته ولا تزالُ.. ومع مرور الأيّام وإيغال العدوان في الجرائم البشعة اتسعت دائرة الجبهة الإعلامية ووجد الإعلاميون الوطنيون أنفسَهم مصطفِّين تلقائياً في مواجهة العدوان، كُلٌّ من موقعه، الأمر الذي سهّل علينا الإعلانَ عن اتّحاد الإعلاميين اليمنيين كإطار يضم المؤسّسات الإعلامية المناهضة للعدوان.

الحربُ العدوانية الشرسة ضدّ اليمن واليمنيين صقلت قدرات اليمنيين وأوضحت احتمالهم لكل المصاعب.. لماذا لم يقم الإعلام بواجبه في إبراز قصص الصمود، ولماذا ظلّ الكثيرون في موقف المشاهد عن بعد؟

دون مبالغة، فَإِنَّ قصصَ الصمود الشعبي كانت أكبرَ وأكثرَ من أن يحتويها الإعلامُ الوطني، وخَاصَّةً أن الحربَ ليست حدثاً عابراً، فهي قائمة ومستجداتها في كُلّ ساعة، وهذا ما شكل ضغطاً كَبيراً ويوميّاً على الإعلام والمؤسّسات الإعلامية، فظهرت كثير من نقاط الضعف والقصور في هذا المكان أَو ذاك.. ونأمل أن يتجاوز الإعلام الوطني بعضَ الرتابة التي لحقت بالأداء في الفترة الأخيرة.

أما الإعلاميون الذين اتخذوا موقفَ الحياد والمراقبة عن بُعدٍ، فنقول لهم: إذَا لم تكونوا إلى جانب الوطن اليوم، فمتى يمكن أن تتحَرّك مشاعركم الوطنية؟! وَإِذَا كنتم في شك من أمركم، فما بعد هذه الجرائم النكراء والمتوالية التي يرتكبها تحالف العدوان إلا الهدى واليقين؟!.

في اتّحاد الإعلاميين اليمنيين.. ماذا قدّمتم إلى الوسط الإعلامي وإلى الإعلاميين؟

كان علينا كإعلاميين وطنيين أن نصطفَّ صوتاً وموقفاً في مواجهة العدوان، وأن نعبر عن هذا الموقف إلى جانب شعبنا ومختلف القوى الوطنية المناهضة للعدوان، كان هذا هو التحدي الأول والمهمة الأولى، وحين انتقلنا إلى خطواتٍ متقدمة كان علينا أن

نراعيَ التنوعَ في الاتّحاد بين الإعلام الرسمي والحزبي والأهلي من جهة، وبين الإعلام المرئي والمسموع والإلِكتروني من جهة أُخرى، وُصُولاً إلى انعقاد المؤتمر العام الأول للإعلاميين، ثم التوقيع مؤخّراً على ميثاق الشرف الإعلامي، والتركيز على رصد الانتهاكات التي يتعرض لها الإعلام الوطني من قبل العدوان السعوديّ الأمريكي.

هل الاتّحاد بديلٌ من نقابة الصحفيين؟ ولماذا تركتم النقابة ولم تسعوا إلى التغيير من داخلها والاستعانة بحشد كبير من الصحفيين؟

تعرفُ أنه وقبل العدوان حدث انقسامٌ إعلامي نتيجةَ الانقسام السياسيّ، وفي ظلّ العدوان وجدنا النقابة مختطَفةً تعبر عن مواقفَ غير وطنية، وكان ولا يزال أمام الزملاء في النقابة أن يعملوا على إنقاذ النقابة وتصحيح مسارها، ونحن لم نتحَرّك كبديل للنقابة، بل يمكن أن يتكاملَ دور الاتّحاد مع النقابة في حال صححت أوضاعها، ولا أخفيك القول: إنَّ الاتّحادَ كإطار عام وشاملٍ أكثرَ مرونةً، وهذا مطلوب حتى في ظلّ الأوضاع الطبيعية، خَاصَّةً أن العضويةَ في النقابة مقيدة وتكاد تقتصر على الصحافة المكتوبة، دونَ مراعاة لمتغيرات الإعلام وتطورات وسائله، بينما الاتّحاد أكثر مرونة فيما يتعلق بالعضوية وشروطها.

كلمة أخيرة

الشكرُ والتقديرُ لصحيفة 26 سبتمبر الغرّاء ولكل الزملاء العاملين فيها، فقد سطّرتم بحقّ ملحمةَ صمود وإنجاز إعلامي، ويحقّ لكم أن تفاخروا به مدى الزمن.

***

عبدالله علي صبري - عضو الوفد الإعلامي الوطني إلى الكويت - متحدثاً لصحيفة الوحدة:

المفاوضاتُ تراوحُ مكانَها ونتائجُها لن تكونَ على حساب الثوابت والتضحيات

حوار: نجيب العصار، صحيفة الوحدة، أيار/ مايو 2016م

ماذا عن جديدِ محادثات السلام التي تجرى الآن برعاية دولية في الكويت؟

لا تزالُ المفاوضاتُ تراوحُ مكانَها بالرغم من الأجواء الإيجابية التي انطلقت في ظلها، وقد تعمد مرتزِقة الرياض تعطيلَ المفاوضات تحت ذرائعَ واهية، بعد أن وجدوا أنفسَهم محشورين في زاوية ضيِّقة؛ نتيجةَ الموقف العقلاني والمسؤول للوفد الوطني، الذي تقدم برؤية شاملة للحلّ السياسيّ والأمني، بعكس الطرف الآخر الذي ظلّ يدندنُ على إجراءات أمنية تنطوي على اشتراطات وإملاءات لا يمكن القبولُ بها في الواقع وإلا لما احتاجت الأطراف إلى التفاوض أصلاً.

ثمة مؤشراتٌ أوليّة للاتّفاق لوضع خارطة طريق للمضي في مرحلة الانتقال السياسيّ.. ما طبيعتها، وما أبرز النقاط فيها؟

ما زال من المبكر الحديث عن طبيعة الاتّفاق المتوقع، فالمفاوضاتُ لم تتقدم حتى الآن، ولكن الأممَ المتحدة ومجلس الأمن ينتظران من الأطراف اليمنية الاتّفاقَ على خارطة طريق لاستئناف العملية السياسيّة، ووقف العدوان ورفع الحصار.

وبالنسبة إلى الوفد الوطني فقد عرض رؤيتَه للحلّ السياسيّ والأمني، وهي تحتوي على ثلاثة مسارات: سياسيّة، وأمنية، وإنسانية. وفي مقدمتها تثبيت وقف إطلاق النار بشكل شامل، ورفع الحصار وحظر السفر إلى اليمن وعن اليمنيين في الداخل والخارج.

واشترطت الرؤيةُ التوافقَ على سلطة تنفيذية جديدة تمثل القالبَ السياسيَّ لتنفيذ كافة الإجراءات الأمنية وغير الأمنية المتعلقة بالسلطة التنفيذية، مع ضرورة التعامل مع مختلف مرجعيات العملية السياسيّة دون انتقاء، بما فيها اتّفاق السلم والشراكة وقرارات مجلس الأمن والمبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني المتوافق عليها.

الرؤيةُ شدّدت أَيْضاً على ضرورة تزامن المراحل التنفيذية لكافة القضايا المطروحة للنقاش، بما يفضي إلى اتّفاق شامل وموحَّدٍ يتضمنُ كُلّ القضايا كحزمة واحدة. ولا يعتبر أي توافق حول أية قضية ملزماً أَو نهائياً بعيداً عن التوافق على بقية القضايا، بما في ذلك الاتفاق على شكل سلطة تنفيذية توافقية.

في النهاية إذَا تمت صياغة برنامج انتقالي.. ما الضمانات الكافية لمغادرة الحرب والسير في طريق الشراكة الوطنية؟

الوصولُ إلى اتّفاق لا يزال صعباً، وتطبيقُ الاتّفاق سيكون أصعبَ أَيْضاً، ولا بد من توافر النوايا الحسنة من مختلف الأطراف ومن المجتمع الدولي؛ لأَنَّ الخيار العسكريّ أثبت فشلاً ذريعاً، ومن مصلحة مختلف القوى والمكونات السياسيّة أن تمضيَ في طريق الحلّ السلمي والشراكة الوطنية في إدارة شؤون البلد وتحمل مسؤولية تبعات الحرب والعدوان، وسَوْقِ البلاد نحو عملية انتقالية تفضي إلى انتخابات رئاسية ونيابية يقول الشعب فيها كلمته.

وبالنسبة إلى العدوان السعوديّ الأمريكي، فَإِنَّ الوفد الوطني كان يفاوضه بيد، بينما اليد الأُخرى على الزنادُ، حتى لا يستغل العدوان التهدئة كما فعل من قبل.

العدوانُ فرض علينا الحربَ وخوض معركة الكرامة والدفاع عن الوطن وصون سيادته واستقلاله. وإِن جنح النظام السعوديّ للسلم نجنح له، وإلا فَإِنَّ الجيشَ اليمني واللجان الشعبيّة ومن خلفهم صمود شعبي غير مسبوق، كفيلون بردع المعتدين، والحد من أطماعهم في اليمن حاضِراً ومستقبلاً.

في تقديرك وتصورك، لماذا خصّص مجلس الأمن الدولي ثلاث فقرات من بيانه الأخير الذي يتكون من ستّ فقرات ضمن مفاوضات الكويت، لقضية محاربة الإرهاب في اليمن؟

ربما أراد المجلسُ التغطيةَ على المسرحية الهزلية التي حدثت في المكلا الأيّام الأخيرة بحجة محاربة القاعدة والإرهاب. ولعل المجلسَ أراد أن يقول: إنَّ الحربَ على اليمن ستستمرُّ بطريقة أُخرى.

وأياً تكن الأسبابُ الحقيقية فَإِنَّ الحربَ الدولية على الإرهاب باتت مكشوفةً أكثرَ من أي وقت مضى، وقد تبين أن القاعدةَ وداعش أدواتٌ تستخدمها أمريكا وتستغلها لخلق ما يُعرف بالفوضى الخلاقة باتّجاه تفتيت المنطقة وإشعال الصراع بين دولها ومجتمعاتها، ليسهل التحكم في قرارها وثرواتها وتطويع نخبها السياسيّة بما يخدم المشروع الصهيوأمريكي.

لقد كانت اليمن على وشك التخلص نهائيّاً من الجماعات الإرهابية. وبفضل الجيش واللجان الشعبيّة تم دحر القاعدة وداعش من مناطق ومحافظات عديدة في اليمن، لولا أن هدف العدوان كان إنقاذ الجماعات الإرهابية والقوى التقليدية التي ارتبطت بممصالحَ غير مشروعة مع الأمريكان وآل سعود.

ومع ذلك إذَا كان المجتمعُ الدولي جادّاً في محاربة الإرهاب في اليمن، فعليه أن يوقف الحرب السعوديّة على بلادنا، ثم إن جيشنا ولجاننا الشعبيّة كفيلان بمحاربة الإرهاب وتثبيت الأمن والاستقرار في البلاد.

كيف تقيّمون الدورَ الدولي لإنجاح المفاوضات.. وهل يلبّي تطلعات الشعب اليمني؟

من الواضح أن ثَـمَّـةَ اهتماماً كبيراً من المجتمع الدولي بمفاوضات الكويت، بدليل أن سفراءَ الدول الثماني عشرةَ متواجدون حَاليّاً في الكويت يتابعون سيرَ المفاوضات ويراقبونها، وقد التقوا بالوفد الوطني وشجّعوا مختلف الأطراف على المضي قُدُماً في المسار السلمي والسياسيّ، وجاء بيان مجلس الأمن الأخير ليدعمَ المفاوضات.

لكن هذا لا يعني أن حساباتِ المجتمع الدولي تصُبُّ في المصلحة اليمنية، فربما كانوا يريدون أن يحقّقوا بالسلم ما عجزوا عنه بالحرب واستخدام القوة العسكريّة، ونستطيع أن نحترمَ الموقف الدولي إن استمر في الضغط على السعوديّة؛ كي توقفَ العدوان وترفعَ الحصار، ومن ثَم تتجه الأمور إلى حلولٍ إنسانية وأمنية تدفعُ بالأطراف اليمنية إلى التوافق السياسيّ.

برأيكم... إلى أي مدى لعبت الدبلوماسية الكويتية دوراً باتّجاه إخراج المفاوضات اليمنية من عنق الزجاجة وتحقيق انفراجة ملموسة؟

نعم نستطيع القول: إنَّ أمير الكويت الذي التقى بالوفد الوطني الأسبوع الماضي قد شجَّعَ أنصارَ الله والمؤتمرَ الشعبي على المضي في المفاوضات، وصاحب ذلك تراجُعٌ ملحوظٌ للخروقات والغارات العدوانية، الأمر الذي دفع الوفد الوطني إلى تقديمِ رؤيته للحلّ السياسيّ والأمني قبل أن يفاجأ الجميع بتعليق المفاوضات من قبل الرياض ومرتزِقتها.

ولا شك أن السعوديّةَ تغارُ من الدور الدبلوماسي الكويتي، وستعملُ على الحد من نجاح الكويت والأمم المتحدة في المِلَفِّ، خَاصَّةً أن العقلية الحاكمة في الرياض مصابةٌ بالزهايمر من جهة وبالحماقة من جهة أُخرى.

كلمةٌ أخيرة؟

أود القول: إنَّ مفاوضاتِ الكويت تأتي على إيقاعِ انتصاراتِ الجيش واللجان الشعبيّة والصمود الكبير لشعبنا العظيم، ولا يمكن أن تأتيَ نتائجُ المفاوضات على حساب الثوابت أَو التضحيات والانتصارات التي تحقّقت خلال عامٍ وأكثرَ من الصمود في وجه العدوان.

والعملُ السياسيُّ ليس إلا مكملٌ للأداء الميداني وتتويجٌ له، وكما يلوذُ الغزاةُ والمرتزِقة في ساحات المعركة، فها هم يحاولون الفِكاكَ من استحقاق السلام، الذي لا يريدونه إلا مفصَّلاً على مقاسِ طموحاتهم في السلطة أَو الارتزاق.

***

عضوُ الجبهة الإعلامية لمواجهة العدوان، عبدالله علي صبري لـ26 سبتمبر:

يجبُ أن يفهمَ العدوانَ ومرتزِقتُه أنهم ما لم يراجعوا حساباتِهم اليومَ، فَإِنَّ ما ينتظرُهم غداً أشدُّ وأنكى وعلى الباغي تدورُ الدوائرُ

حوار: محسن الجمال، صحيفة 26 سبتمبر، 24 آذار/ مارس 2016م

أكّـد الأُستاذُ عبدالله علي صـبري ـعضـوُ الجبهـة الإعلاميـة لمواجهـة العـدوانـ أن العدوان الغاشم ومرتزِقته أدركوا أن أهدافَهم وأحلامهم تبخـرت وتحطمـت علـى صـخرة صمود شعبنا العظيم وأنه بعد عام من العدوان يجـب علـى السـعوديّة أن تفهـم بـأن الـيمن عصية على الانكسار. واصفاً فـي حـوار صـحفي لـه مـع صـحيفة 26 سـبتمبر السـيد عبـد الملك الحوثي بمُلْهِمِ الثوار والوطنيين، وقال: إنَّ خطاباته ألهمت الجماهيرَ التـي انـدفعت إلى جبهات القتال في الذود عن الوطن.

بعدَ مرورِ عامٍ كاملٍ من العدوان السعوديّ الأمريكي على الشعب اليمني.. كيف تقرأ الأدوارَ الخارجيةَ والتواطؤ الأممي والإقليمي؟

في البدء، أشكُرُ صحيفتَكم الغَـرَّاءَ على إتاحة هذه الفرصة. وبالنسـبة إلـى العـدوان والدور الخارجي، فنحن نعتبر أن هناك حرباً كونيةً على اليمن تديرها أمريكا ويشـترك فيهـا النظام العربي الرسمي ويغطيها مجلس الأمن والأمم المتحدة. وهذا يعنـي أن مـا تتعـرض له اليمن هو أكبرُ من مُجَـرّد تواطؤ، ولكنه شراكة كاملـة فـي جـرائم العـدوان علـى الـيمن، وقتل الأبرياء في مجازرَ وحشية غير مسبوقة في ظلّ حصار جـائر وشـامل اسـتهدف حيـاة 25 مليـون نسـمة، إِضَـافَـةً إلـى الحـرب الإعلاميـة التضـليلية، وصـمت كبـرى الصـحف

العالمية عن حقيقة الأحداث في اليمن، وما يتعرض له شعبنا من صنوف العدوان والغارات الجوية، التي لم تغادر شيئاً إلا استهدفته، الإنسان والأرض والبُنية التحتية والمدارس والمستشفيات ومولدات الطاقة والآثار والطرقات... إلخ.

ومع ذلك، نلحظ أن الأشهرَ الأخيرة شهدت نوعاً من صحوة الضمير لدى بعض المنظمات الدولية، كمنظمة العفو الدولية، وهيومان رايتس ووتش، والبرلمان الأُورُوبي، وتناولات الصحافة في بريطانيا وأمريكا، ما ينبئ بإمْكَانية تحول المواقف الخارجية إلى صالح اليمن والى صالح قضيته العادلة، لكن مع الحذر من التراخي، فنحن في عالم لا يحترم إلا الأقوياء، ولا يضع اعتباراً إلا للمصالح المباشرة، سواءٌ أكانت مشروعةً أَم غيرَ مشروعةٍ، وسواءٌ أكانت ملتزمةً بحقوقِ الإنسان وسيادة الدول، أم على النقيض من ذلك.

لكن بالمقابل، سجّل شعبنا صموداً لافتاً طوال عام من العدوان.. ما الرسالة التي ينبغي للعدوان أن يفهمها، وللمجتمع الدولي أن يستوعبها؟

يدركُ العدوانُ ومرتزِقتُه اليومَ أن أهدافَهم وأحلامَهم تبخَّرت وتحطمت على صخرةِ صمودِ شعبنا العظيم، وبفضلِ انتصاراتِ الجيش واللجان الشعبيّة، بالرغم من أن العدوانَ أسرَفَ في ارتكابِ المجازرِ المروِّعة، وحشد لمعركة هي الأشرسُ في تاريخ الحروب بالمنطقة.

بعد عام من العدوان ينبغي للسعوديّة وحلفائها أن يفهموا أن اليمنَ كانت وستظلُّ عصيةً على الغزو والانكسار، وأنها لم تُسَمَّ بمقبرة الغزاة عبثاً، وقد عرفوا ذلك جيِّداً وهم يواجهون الأبطال في الجبهات، وتنهال على رؤوسهم صواريخ التوشكا والقاهر والكاتيوشا، بل حتى مرتزِقةُ (البلاك ووتر) وجدوا أنفسَهم محاصَرين في جحيم اليمن، فآثروا السلامةَ وولَّوا الأدبارَ.

يجبُ أن يفهمَ العدوان ومرتزِقته، أنهم عاجزون عن تحقيق أي نصر عسكريّ ذي قيمة. وما لم يراجعوا حساباتهم اليوم، فَإِنَّ ما ينتظرهم غداً أشدُّ وأنكى، وعلى الباغي تدورُ الدوائر، كما يقال.

ورسالتك بالنسبة إلى المجتمع الدولي؟

الرسالة هنا تتعلق بـإرادَة شـعب حـرّ كـريم يـأبى الضـيم والاسـتعباد، حتـى لـو جـاءت أساطيل الدنيا تروم غزوَه واحتلاله.. إذَا لم يفهم المجتمـع الـدولي ويسـتوعب، هـذه الرسـالة، فَإِنَّ التخبطَ في اليمن سيبقى سيدَ الموقف، وستكشف لهـم الأيّـامُ كـم كـانوا جـاهلين بحقيقـة شعبنا واقتداره على منازَلة العدوان والحصار وصنوف الكيد والتضليل السياسيّ والإعلامي.

بالموازاة مع الحرب العسكريّة وآلاف الغارات والقذائف الصاروخية واستخدام الأسلحة المحظورة عالمياً كان الإعلامُ المضلِّلُ حاضِـراً في مهمة الجناية على الحقيقة.. كيف تقرأ الأضرار التي تسبّب فيها هذا النوع من الإعلام؟

هذا الإعـلامُ كـان ولا يـزالُ الوجـهَ الآخـرَ للعـدوان، وكمـا كانـت قاذفـاتُ العـدوِّ وغاراته وأساطيله تقتُلُ وتحاصر، كان إعلام العدوّ ومرتزِقتـه يقصـف العقـول علـى مـدار الساعة في حرب تضليلية جنت على الحقيقة وعلـى الضـحايا، لكنهـا سـرعانَ مـا ارتـدت على أصحابها، الـذين غـدت أحـاديثُهم الإعلاميـة نوعـاً مـن الهـذيان، بعيـداً عـن الواقـع والوقائع التي تصدمهم كُـلّ يوم.

وللأسف، فقد لعب الإعلامُ التضـليلي دوراً سـلبياً وخطيـراً، وخَاصَّـةً فـي الأشـهر الأولى من العدوان، حين اشتغل هذا الإعلامُ على الأكاذيب والحرب النفسية، وعمد إلـى حظـر الإعـلام الـوطني، وحجـب القنـوات التلفزيونيـة الرسـمية، ثـم استنسـاخ بعضـها، والتشويش على القنوات المحلية الأُخرى، وعدة قنوات عربية.

مقاطعاً، ولكن كيف واجهتم ـكجبهة إعلاميةـ هذا التحدي؟

لا أخفيك القول: إنَّ العدوانَ بتلك الوحشية والهمجيـة وفـي هـذا التوقيـت، شـكّل تحدياً كَبيـراً للإعـلام والإعلاميـين الـوطنيين، وخَاصَّـةً أن عـدداً مـن الأحـزاب السياسـيّة الانتهازية كانت وما زالت تسخر وسائل إعلامها لخدمة العدوان.

وحين تحَرّكـت الجبهـةُ الإعلاميـة علـى خـط المواجهـة كـان ينقُصُـها الكثيـرُ مـن الإمْكَانيات والقدرات، وفوق ذلك واجهت وسائلُ الإعلام التي تمكّنت مـن الاسـتمرارية عقبـاتٍ كثيـرةً علـى مسـتوى التشـغيل والنـزول الميـداني، وتـوفر المشـتقات النفطيـة، والإمْكَانيات المادية، وغيرها.

وقد وجد الإعلاميون الوطنيون أنفسَهم محاصَرين كأبناء شعبهم يتهدّدُهم القصفُ في كُلِّ حينٍ، وتعوزهم الإمْكَانياتُ اللوجستية التي كان العدوّ يمتلك منها ترسانةً ضخمة، فيبدو للوهلة الأولى متفوقاً ومنتصراً.

غير أن الإعلامَ والإعلاميين سرعانَ ما امتطُوا الصدمةَ الأولى إذَا جاز التعبير، وبعون الله وتوفيقه، وبفضل انتصارات جيشنا، وصمود شعبنا، أمكن للإعلام الوطني أن يتجاوز المعيقات ويتغلب على نفسه منطلقاً في مواكبة الأحداث وعلى مختلف الجبهات بالصوت وبالصورة، وبالرأي وبالموقف.

وهنا اسمح لي أن أتوجَّهَ بالشكر والتقدير لكل الإعلاميين الشرفاء والأحرار الذين وقفوا صفّاً واحداً في مواجهة العدوان، ولكل المؤسّسات الإعلامية الوطنية التي كانت ولا تزال حجرَ الأَسَاس في معركة الكرامة والدفاع المقدَّس عن الوطن وكرامته وصون سيادته واستقلاله.

كإعلاميين.. كيف ترجمتم خطاباتِ السيد القائد عبد الملك الحوثي ومواقفه الثورية والوطنية في مواجهة العدوان، وكيف استفدتم منها في صياغة خطاب إعلامي مؤثر؟

السيدُ عبدُ الملك الحوثي كان ولا يزال مُلْهِمَ الثوار والوطنيين، ولا ريبَ أن خطاباته ألهمت الجماهيرَ، فاندفعت إلى جبهات القتال وإلى المسيرات، وتحَرّكت قوافلُ الكرم، وجاءت التبرعاتُ المالية في إطار التعبئة العامة، فوجد الإعلامُ والإعلاميون في خطاباته مادةً دسمةً لكتابة التقارير والتحقيقات المصورة، كما أن مختلفَ وسائل الإعلام عملت بشكل حثيث على ترجمة خطابات قائد الثورة والاستفادة منها في صياغة الرسالة الإعلامية التي كانت تزداد وضوحاً وتماسكاً يوماً بعد آخر.

ولا تنسى دورَ الإعلام الشعبي أَيْضاً.. والزوامل والأناشيد التي تلعب دوراً معنوياً كَبيراً، وأغلبُها كان متأثراً بخطابات السيد عبد الملك الحوثي، الذي كان بدوره معطاءً ومقداماً، فقد كان يطلُّ بين الحين والآخر في خطابات تاريخية، وهو يعرفُ أن العدوّ يترصَّدُ مكانَه عبر الأقمار الصناعية.. ولك أن تتخيل ماذا لو نجح العدوّ في استهداف السيد لا سمح الله؟؟

لقد ظنّ العدوُّ أنه اختار التوقيتَ المناسبَ لشنّ حرب خاطفة على اليمن، ولكنه تجاهل الثقافة الجهادية التي سرت في روح أمتنا بفضل المسيرة القرآنية، وتعامى عن الدور الكبير الذي يلعبُه السيدُ عبد الملك كقائدٍ شعبي يحظى بالتفافٍ جماهيريّ منقطع النظير.

ولا ريبَ أن الإعلاميين الوطنيين نهلوا من ثبات السيد وحنكته وخطاباته المفعمة بالحماسة والحكمة والمصداقية، فجاء إعلامُ صدق الكلمة، ليبدد أراجيف العدوّ، ويفتحَ البابَ على مصراعيه لحديث الواقع عن صمود شعبنا الأُسطوري وملحمة انتصاراته في مقابل انكسارات العدوان وخيباته في مختلف الجبهات.

ألا تعتقدُ أُستاذ عبدالله أن الوصولَ إلى وسائل إعلام عالمية لإيصال مظلومية الشعب اليمني جراء العدوان الغاشم عليه سيكونُ مؤثراً بصورة أكبر على الرأي العام العالمي.. وما الذي ينبغي ليطور الإعلام الوطني من خطابه وتأثيره؟

أتفقُ معك تماماً، لكن لا تنسى أن صمتَ الإعلام الغربي وما يسمى بالإعلام الحُرِّ لم يكن عَفوياً، وخَاصَّةً خلال الأشهر الأولى للعدوان، إذ وجدنا أن الصمتَ المريبَ للإعلام العالمي كان جزءاً من التعتيم والحرب الإعلامية التضليلية على شعبنا، ولا تنسى أَيْضاً أن بعض مراسلي هذه الوسائل كانوا من مؤيِّدي العدوان في الأصل. وقد عملت الجبهةُ الإعلاميةُ بالتنسيق مع بقية الجهات على إيصال الرسالة الإعلامية إلى حَيْثُ يجب أن تصل، وساعدنا في ذلك عدد من الفضائيات العربية، التي نوجِّهُ لها التحيةَ في هذه المناسبة.

ولا يزالُ أمامَنا الكثيرُ فيما يتعلق بمخاطبة الرأي العام العربي والدولي، ولا شكّ أن هذا يتطلب رؤيةً مستقبليةً، يمكن إنجازها بتعاون الجميع من إعلاميين وسياسيّين وحقوقيين.

حملةُ و(هاشتاق) "أمريكا تقتل الشعب اليمني".. هل أوصلت رسالتَها وحقّقت مقاصدَها السياسيّةَ والإعلامية؟

نحن نعتقدُ أن هذه الحملةَ نجحت بامتياز واخترقت حواجزَ وأسواراً جديدةً، وخَاصَّةً أن (الهاشتاقات) كانت بِعدَّةِ لُغاتٍ أجنبية، إِضَافَةً إلى اللغة العربية، ووصلت بعضُ الحملات إلى المرتبة الأولى أَو الثانية عالمياً، وحقّقت نسبةَ مشاهدة كبيرةً، وخَاصَّة لدى المتصفحين في الخارج، وهذا يعني أن الرسالةَ السياسيّة والإعلامية قد

تحقّقت لهذه الحملة.. وعزز من ذلك أن الإعلامَ الغربي والأمريكي اشتغل في الفترة الأخيرة على كشف المستور فيما يتعلق بالدور الأمريكي المباشر في الحرب على اليمن.

الإعلام بصفته موثّقاً تاريخياً.. كيف ترى تأثيرَه، وهل تمكّن الإعلامُ المناهض للعدوان من أن يصبح موثقاً لتاريخ هذه المرحلة؟

بالفعل تمكّن، فالإعلامُ هو الشاهدُ الأَهَمُّ على هذه الأحداث، وقد تمكّن الإعلامُ الوطني من توثيق المشهد اليمني في ظلّ العدوان بمختلف تفاصيله، مشاهد قتل المدنيين واستهدافهم من رجال ونساء وأطفال، ومشاهد تدمير البُنية التحتية، وما قابلها من مشاهد الصمود والتلاحم الوطني في المسيرات والتعبئة الشاملة واللقاءات القبلية.. وغير ذلك.

بالإِضَافَةِ إلى ذلك فَإِنَّ الإعلامَ الحربي وثّق أَيضاً انتصارات الجيش واللجان الشعبيّة في مختلف الجبهات، وبالذات في العمق السعوديّ، حَيْثُ ظهر للعالم الفرقُ الكبيرُ بين إقدام المقاتل اليمني، وإدبار المقاتل السعوديّ، بالرغم من أن الأخيرَ مزوَّدٌ بأحدث وأعتى الأسلحة.

وحتى إعلامُ العدوّ فقد كان شاهداً على التضليل والأكاذيب التي عمد إليها محاولاً تسويقَ انتصارات وهمية من خلال خداع الإعلام.

بنظرك، ما الذي يجبُ على الإعلام أن يقومَ به والعدوان يواصل همجيتَه وينهي عاماً كاملاً دون أُفُقٍ للتسوية والسلام؟

العبءُ على الإعلام كبيرٌ جِدّاً، سواءً في الحرب أَو في السلم، ويتعيَّنُ على مختلف وسائل الإعلام مواصلةُ دورها الوطني في الحشد والتعبئة وتعزيز عوامل صمود شعبنا، في مواجهة العدوان بغضِّ النظر عن حديث المفاوضات والحلول السلمية.

لقد حاول العدوُّ خداعَنا كَثيراً، وكلما تحدث عن تهدئة أَو هُدنة، كان في الواقع يحشد لتصعيدٍ أكبرَ، وعليه ينبغي الحذرُ من الاسترخاء، حتى تتضحَ الصورةُ بشكل جلي.

كلمةٌ أخيرةٌ في ختام هذا اللقاء..

الشكرُ أَوَّلاً وأخيراً لصحيفة 26 سبتمبر والقائمين عليها، فقد أبلَوا بلاءً حسناً في مواجهة العدوان في هذه المرحلة الفاصلة من تاريخِ شعبنا.. وبالرغم من كُلِّ الصعاب والمعوقات، فقد كنتم في مستوى التحدي. تمنياتي لكم جميعاً ولك أُستاذ محسن التوفيقِ والنجاحِ على الدوام.

***

الصحفي والكاتب السياسيّ عبدالله صبري لـ"26 سبتمبر": الحربُ التضليليةُ سرعان ما ارتدّت على أصحابها وقدّمت انتصاراتِهم الإعلاميةَ كنوعٍ من الهذيان

صحيفة 26 سبتمبر، تشرين الثاني/ نوفمبر 2015م

يعتمدُ العدوانُ طوالَ ثمانية أشهر على إعلامٍ مضلّل يروِّجُ للانتصارات الكاذبة.. ما قراءتُك لهذه الأكاذيب، وما مدى تأثيرها على الجبهة الداخلية؟

حقيقةً الحربُ الإعلامية المضللة كانت موازيةً للعمليات العسكريّة للعدو منذ الساعات الأولى لانطلاق الهجمة الظالمة على شعبنا، والتي ما زالت متواصلة معتمدة على الإرجاف والتضليل الممنهج. وَإذَا ما كانت أكاذيبُ وسائل إعلام العدوّ قد انطلت على شريحة كبيرة من الناس في الأشهر الأولى، فَإِنَّها سرعانَ ما ارتدَّت عكسياً على الجبهة المقابلة التي باتت تتابعُ مجريات الحرب ومستجداتها من المصادر الصادقة ممثلة في الإعلام الوطني اليمني من قنوات فضائية وإذاعات وصحف ومواقع إخبارية. وبالنسبة إلى الجبهة الداخلية فَإِنَّ الشريحة الأكبر من اليمنيين عبّرت عن وعيها وصمودها في وجه العدوان وما رافق عملياته من تضليل إعلامي، ويوماً بعد يوم اتسعت هذه الدائرة، بالرغم من أن العدوّ السعوديّ الأمريكي اتجه إلى حظر عدد من الوسائل الإعلامية الوطنية، والتشويش على عددٍ آخرَ منها؛ بهَدفِ التعتيم على حقيقة جرائم العدوان، وعلى أخبار تقدّم الجيش واللجان الشعبيّة اليمنية في الحدود والعمق السعوديّ.

بالفعل، الآلة الإعلامية المهولة للعدو لم تتمكّن من إخفاء حقائق التقدّم الذي يحرزه الجيش اليمني المسنود من اللجان الشعبيّة.. كيف تقرأون الانتصاراتِ المحقّقة في اتّجاه مأرب وتعز.. وباتّجاه قاعدة العند؟

عندما نقرأ الانتصاراتِ الأخيرةَ للجيش واللجان الشعبيّة، من المهم تقييمها في إطار إستراتيجية الردّ على العدوان، وكما تعرف فَإِنَّ الجيش واللجان الشعبيّة لم يقوما بعملية الردّ إلا بعد أربعين يوماً من بدء العدوان، وقد استوعبا خلال هذه الفترة ما يمكن أن نُسَمِّيَه بالصدمةَ الأولى، على اعتبار أن العدوان كان مفاجئاً في توقيته وفي حجمه وفي أبعاده الشاملة، لكن بعدَ استيعاب الصدمة بفضل الصمود والالتفاف الشعبي، بدأت القيادة العسكريّة للمعركة بالانتقال إلى الردّ التدريجي وتوظيف الإمْكَانيات والأسلحة النوعية التي نجت من التدمير، باتّجاه التوازن مع العدوّ واستهداف مواقع إستراتيجية في الداخل السعوديّ بصواريخ سكود وغيرها. وحتى عندما صعّد العدوان واتجه نحوَ مأربَ كانطلاقة لمعركة صنعاء، سجّل الجيش واللجان الشعبيّة صموداً أُسطورياً، تُوّج بعملية (توشكا/ صافر)، وبدفاعٍ مستميتٍ عن محور صرواح مأرب بالرغم من الكم الهائل من السلاح والعتاد بالرغم من الغطاء الجوي والقصف الصاروخي المتوالي واستجلاب الآلاف من المرتزِقة من الداخل ومن الخارج، إلا أن الانتصار كان حليفَ جيشنا وشعبنا، ومن هنا نستطيع القول: إنَّ زمامَ المبادرة في مختلف الجبهات باتَت بيد الجيش واللجان الشعبيّة.

وماذا عن جبهة تعز_ العند؟

اشتدت المعاركُ في عدة مناطقَ وسط محاولات للزحف بعد حصار تعز من مختلف الجبهات تحت عنوان تضليلي باسم التحرير.. تحرير تعز، لكن ما يحصل من العدوان في البر ومن الجو تدمير لتعز، ومحاولة لنقل ما حدث في عدن إلى تعز، وتمكين التنظيمات الإرهابية (القاعدة وداعش)، وكل ذلك تحت عنوان المقاومة. ولا شك أن الموقعَ الإستراتيجي لتعزَ يُغرِي ثلاثي العدوان، بمواصلة المعركة في تعز، واستخدام نتائجها إن كانت في صالحهم ورقةً رابحةً في المفاوضات المزمعة نهاية الشهر الجاري.

مقاطعاً.. ماذا عن هذه المفاوضات، هل تتوقعون نـجاحها؟

لا نعوِّلُ كَثيراً على المفاوضات، بالرغم من أن ثمة مؤشراتٍ توحي بجدية الريـاض ومرتزِقتها، إلا أن الحـديثَ عـن نجـاح مفاوضـات جنيـف 2، مـا زال مبكـراً، خَاصَّـةً وأن المبعوث الأممي ولد الشيخ يعمل بطريقة مريبة ومنحازة إلى العدو. ومع ذلك فَـإِنَّ القـوى السياسيّة المناهضة للعدوان منفتحة على الحوار والحَـلِّ السياسـيّ بمـا يحقّـقُ المصـلحة الوطنية العليا، وبما يؤدي إلى إيقاف العدوان، ورفع الحصار الشامل والجائر عن شعبنا.

عودة إلى المواجهات العسكريّة وتقدم الجـيش واللجـان الشـعبيّة فـي الربوعـة ومواقعَ أُخرى.. كيف تحقّقَ هذا الانتصار بالرغم من ضخامة الترسانة العسكريّة للعدوان السعوديّ وحلفائه؟

لستُ خبيراً عسكريّاً حتى أقـدّم تحلـيلاً لانتصـارات جيشـنا واللجـان الشـعبيّة فـي الربوعة، ولكن بحسب فهمي، فَإِنَّ المقاتلَ اليمني فـي هـذه المنـاطق يستبسِـلُ علـى نحـوٍ أُسـطوري، وهـو يتخطـى عقبـات مراقبـة العـدوّ، وفـارق الإمْكَانيـات الهائلـة فـي العتـاد العسكريّ الجوي والبري. ومؤكَّـدٌ أن القضية التي يحملها المقاتلُ اليمني وهو يـدافع عـن أرضه وشعبه، تجعلُه يخوضُ غِمارَ معركة الكرامة بمعنويات عالية وبثقة في النصر الإلهـي الذي هو حليفُ المستضعفين إنْ تحَرّكوا وأخذوا بالسُّنَنِ الكَونية وبالأسباب المؤديـة إلـى الانتصار. ولا تنسى أن خِبرةَ المقاتـل اليمنـي واسـتخدام تكتيـك حـربِ العصـابات التـي يعرفها العسكريّون جيِّداً، ساعدت على دحرِ قوات العدوّ التي تقاتل فـي معظـم الجبهـات بطريقة الجيوش النظامية.

سياسيّاً، يقول بعضُ المراقبين والمحللين السياسيّين والإستراتيجيين: إن التحالفَ العدواني ضدّ اليمن أشبهُ بتحالف عالمي. ومع ذلك فَإِنَّ صمودَ شعبنا على مدى ثمانية أشهر يسجّلُ انتصاراً في حَـدِّ ذاته، ما تعليقكم؟

أتفقُ معك، وليستُ مبالغةً إنْ قلتُ: إنَّ ثمة حرباً كونيةً علـى الـيمن، فتحـالُفُ قـوى العدوان والشر حشد الدول الأغنى والأعتى في المنطقة، على شعب هـو الأفقـرُ اقتصـاديّاً وعسكريّاً، ولـم يكتفِ العدوان السعوديّ الأمريكي بذلك، لكنه عمد أَيْـضاً إلى حصـار 25

مليونَ نسمة براً وبحراً وجواً، بما يخالف كُـلَّ القيم والأعراف، واشترى أَيْـضاً صمتَ بقيـة القوى الكبرى، والمنظمات التي طالما تشدقت بالدفاع عن حقوق الإنسان.. وبالتالي فَـإِنَّ الدول التي لم تشارك في العدوان على اليمن بشكل مباشـر هـي -فـي نظـري- شـريكةٌ فـي العـدوان علـى شـعبنا بصـمتها وتواطؤهـا، مـع تقـديرنا لمواقـف الـدول التـي شـجبت واستنكرت ومدَّت يد المساعدة إلى الشعب اليمني.

ومع ذلك، انتصر الشعب بصموده..

بالفعل التاريخُ سيكتُبُ بماء من ذهـب عـن صـمود شـعبنا وبسـالة الجـيش اليمنـي واللجان الشعبيّة في مواجهة قوى الطغيان والاستكبار العـالمي علـى مـدى ثمانيـة أشـهر، وخروجه من هذه الحرب منتصراً وشامخاً.

لكن بالرغم من ذلك هناك تذمُّرٌ المواطن العادي تجاه تردي الخـدمات وتفشِّـي ظاهرة السوق السوداء بالنسبة إلى المشتقات النفطية، واستمرار حالة الفساد في بعض مؤسّسات الدولة وأجهزتها؟

ليس كُـلُّ المواطنين متذمرين، فغالبيـةُ اليمنيـين يـدركون معنـى الحـرب والعـدوان والحصار على اليمن ويتفهمون تداعياته، ولولا الحربُ والحصـار لَمَـا كانـت هنـاك أزمـة خدمات أَو مشتقات نفطية وغيرها من التداعيات.

مقاطعاً، لكن المواطن يتذمّر بالفعل..

صحيح، وأنا لم أكمل بعد.. هناك متذمرون كُثْرٌ، وهناك أكثرُ منهم من شعبنا من يقدم التضحيات بلا حساب.. أنت ترى جبهاتِ القتال وكيف يتقاطر إليها الآلافُ مـن الشباب، كيف تأتي التبرُّعات والقوافل الغذائية من كُـلّ المـدن والقـرى، وكيـف هـي التظاهرات المليونية التي تشهدها العاصمةُ صنعاءُ بـين الوقـت والآخـر.. هـذا شـعب عظيم، فأين التذمُّر؟!.. وإن وجد تذمّر فهذا طبيعي؛ لأَنَّ المعاناةَ كبيرة بالفعل..؛ ولذا نحن ندعو كُـلّ المؤسّسات القائمة إلى العمل على تخفيـف معانـاة شـعبنا ومحاصـرة كُـلّ الظواهر المسيئة.

لكن البعض يقول: إنَّ هذه تجربةَ أنصار الله في السلطة، وإنهم بهذا نسخةٌ أُخرى للقوى التي ثاروا عليها.. ما قولكم؟

هذا قولٌ مغرِضٌ للأسف.. هناك دولٌ ومجتمعاتٌ تنهارُ؛ بفعل العدوان والغزو الخارجي، بينما اليمن يسجل حالة أُخرى أدهشت العالم.. هذا هو العنوانُ العريضُ لحقيقة الوضع القائم، وليس دفاعاً عن الأخطاء والسلبيات والانحرافات هنا وهناك، ثم إن أنصارَ الله ليسوا في موقع السلطة والحكم كما يزعُمُ البعض.. تعرف أننا الآن في حالة فراغ سياسيٍّ وبلا حكومة، وأن اللجان الرقابية والثورية حافظت على ما تبقى من مؤسّسات الدولة من التلاشي والانهيار؛ بهَدفِ أن تستمرَّ في خدمة المواطن.

مقاطعاً.. الناسُ يقولون إن أنصارَ الله هم من يحكُمُ البلد، وبالتالي يتحملون المسؤولية

ليس بهذا المعنى، اللجانُ الشعبيّة ولجانُ الرقابة الثورية تعملُ في ظلّ فراغٍ سياسيٍّ، بينما الأحزابُ والمكوناتُ السياسيّة لم تتقدم خطوةً للأمام باتّجاه ملء الفراغ السياسيّ وتشكيل حكومة شراكة توافقية. أنصارُ الله والقوى الثورية لم تغلقْ بابَ الحوار قبلَ العدوان أو أثناءَه، والسيدُ عبد الملك الحوثي دعا بنفسه في أكثرَ من مرة القوى السياسيّة إلى ملء الفراغ السياسيّ، وكذلك كان الإعلانُ الدستوريُّ ضرورةً في حينه وقد انبثقت بموجبه اللجنةُ الثورية العليا التي تقومُ بمهام السلطة التنفيذية، وهي تعمل بشكل مؤقت، بانتظار توافق القوى السياسيّة التي تتحمل جميعها مسؤولية الفراغ القائم.

هل يمكن أن تتوافق القوى السياسيّة مجدّداً بالرغم من أن بعضَها قد رهنت قرارَها بيد الرياض وتحالف العدوان؟

المشكلةُ ليست هنا، فالقوى السياسيّةُ المناهِضةُ للعدوان كان ولا يزالُ بإمْكَانها ملءُ الفراغ السياسيّ، لكنها لم تتوافق بعدُ بالرغم من أن أنصار الله مدوا أيديَهم باتّجاه حالة تشاركية ومسؤولية تضامنية في مواجهة العدوان وفي إدارة الشأن العام للبلد، لكن بعضَ القوى السياسيّة تفكِّر بطريقة الدخول في حال الربح والخروج في حال الخسارة.. وهذه أنانيةٌ لا تنسجمُ والوضعَ القائمَ في البلد.. فراغٌ سياسيٌّ حكومي في ظلّ العدوان والحصار.

***

الفصل الثالث

مقالات

عاصفة تفكيك السعوديّة

القراراتُ الإستراتيجية للدول لا ينبغي أن تُتخذَ جزافاً؛ لأَنَّ الفشلَ الناجمَ عنها لن يتوقفَ عند حدودٍ معينة وقد يرتدُّ سلباً على صاحبها. ومع ذلك يبدو أن النظامَ السعوديَّ قد جازف بقرارِ العدوان على اليمن دون دراسةٍ كافيةٍ للتداعيات والمآلات التي ستقودُ إليها "عاصفةُ الحزم" في منطقةٍ ملبَّدةٍ بحروبٍ للرياض دورٌ مباشرٌ فيها.

من الواضح أن السعوديّةَ وغيرَها من الدول الخليجية والعربية باتت تراهنُ على تقارير الفضائيات العربية الشهيرة وتحليلاتها، وهي في الأَسَاس من صُنع هذه الأنظمة. ولم يفقه حكامُ الخليج أن هذه الفضائياتِ ووسائلَ الإعلام الشبيهة لها باتت تُقدِّمُ الموادَّ الإعلامية وِفْقاً لما يحبُّ أن يسمعَه أَو يراه الممولون لها، وأنها بالرغم من إمْكَانياتها الضخمة لم تصلْ إلى مستوى مراكز الخِبرة التي يستعينُ بها رجالُ السياسة والقرار عند تقدير المواقف واستكناه السيناريوهات المستقبلية.

سيُدركُ النظامُ السعوديُّ عما قريبٍ أنه وقع في فخٍّ كبيرٍ؛ نتيجةً للتضليل الذي تلعبُه قناتا العربية والجزيرة. وحينما يحاولُ أن يستدركَ الأمرَ سيجدُ أنه تأخَّر كَثيراً.

لم تستوعب السعوديّةُ المتغيراتِ الحقيقيةَ التي شهدتها اليمنُ خلال الأشهر الماضية. فبعد أن خسرت كُلَّ أوراقها التي أنفقت عليها على مدى خمسين عاماً كان عليها أن تعيدَ قراءةَ المشهد اليمني الجديد بعيداً عن تهويلِ الإعلام المضلِّلِ وأن تنسجَ خيوطَ التفاهم والتقارب مع القوة السياسيّة الصاعدة بدلاً من استعدائها ومحاصَرتها.

في ظلّ سيطرة الوهم أن صنعاءَ غدت ملحَقةً بطهران سيطر على أذهانِ القيادة السعوديّة وَهْمٌ آخرُ مفادُه أن اليمنَ المضعضعة سياسيّاً واقتصاديّاً وأمنيّاً يمكنُ تأديبُها بحربٍ خاطفةٍ وإعادتها إلى بيت الطاعة السعوديّ كما كانت عليه لعقودٍ طويلة.

وكان عليها قبلَ المغامرة بقرار الحرب والعدوان أن تعيدَ قراءةَ أسباب الانتصارات العسكريّة السريعة التي حقّقها الجيشُ واللجان الشعبيّة اليمنية في جبهات القتال فما أمكن إنجازُه على الأرض اليمنية يمكن إنجازُه أَيْضاً في المواجهات البرية على الحدود السعوديّة. والدليلُ على ذلك أن تنظيمَ "داعش" المسنودَ سعوديّاً تمكّن في وقت قياسي من السيطرةِ على ثلثَي الأراضي العراقية وكاد يسيطرُ على العاصمة بغداد. وأنه بالرغم من إعلانٍ عن تحالُفِ 40 دولة لإيقاف داعش إلا أن النتائجَ لا تزال متواضعةً. وهذا يعني بداهةً أن نتائجَ عاصفة الحزم ستظلّ متواضعةً في اليمن ما لم يعقبها تدخّلٌ بري.

التدخُّلُ البري هو الآخرُ لم يُدرَسْ بعناية، فقد توهمت السعوديّةُ أن القوى العميلةَ لها في الداخل ستستعيدُ توازنها بالاستفادة من غطاء الطيران إلا أن قواتِ الجيشِ واللجان الشعبيّة واصلت تقدمَها في مختلف الجبهات وباتت مستعدةً لخوض المواجهة البرية على حدود المملكة، مستفيدةً من تجربة الحرب السادسة في 2009م التي مُنِيَت فيها الرياضُ بخسارة كبيرة.

السعوديّةُ أَيْضاً لم تقرأ قبلاً مفاعيلَ ارتدادات عاصفة الحزم على أمنها واستقرارها وتجاهلت إلى حَدٍّ كبير مشروعَ الشرق الأوسط الكبير الذي تعمل عليه الإدارةُ الأمريكية منذُ احتلال العراق في 2003م، وهو المخطّطُ الذي يسعى إلى تأمين الكيان الصهيوني من خلال تفكيك الدول العربية وتقسيمها بما فيها مصر والسعوديّة.

خطوةُ العدوان على اليمن تدُلُّ على أن الرياض لا ترى ما حولها إلا بعَينٍ واحدة، فنجدها مهووسةً بما يسمى الخطر الفارسي ومستريحةً تماماً للمشروع الصهيوأمريكي في المنطقة، متناسيةً أن تل أبيب نفسَها كانت تعترضُ علناً على تسليح السعوديّة بالرغم من التطمينات الأمريكية. ومغزى الخوف الإسرائيلي أن تطويرَ الجيش السعوديّ قد يشكّلُ خطراً على الكيان الصهيوني إذَا تغيّرت سياسات المملكة مستقبلاً.

وبالفعل فَإِنَّ تشكُّلَ تحالف عربي بهذه السرعة تحتَ قيادة السعوديّة قد أثار تساؤلاً كَبيراً في الشارع العربي عن أسباب عدم تفعيل هذه القوة في وجه الكيان الصهيوني عندما كانت غزة تستغيث فلا تجد مجيباً.

وإذ نعرفُ أن تأمينَ إسرائيل يتطلبُ تحجيمَ قدرة الجيوش العربية كما حصل في العراق وسوريا وكما يُخطط ليحصل في مصر، فلعل الجيش السعوديّ قد بات مطلوباً هو الآخرُ ضمن سيناريو أمريكي لم يندرجْ في حسابات حكام الرياض.

وفي المحصِّلةِ وعما قريبٍ ستكتشفُ السعوديّةُ أنها بعدوانها على اليمن قد فتحت بلادَها أمام سيناريو الانقسام والتشظِّي داخل الأسرة السعوديّة الحاكمة، ما سيعجِّلُ بتفكيكِ وتقسيمِ المملكة نفسها. بالنسبة إلى اليمن فلا شكَّ أنه سيخرُجُ منتصراً موحَّداً ومتجاوزاً سيناريوهات التقسيم والحرب الأهلية التي يدفعُ لها وإليها حُكَّامُ الخليج.

***

حكامُ الخليج ونقيصةُ الهُوِيَّة!

باسم العروبة يشنُّون عدوانَهم على أصلِ العرب، وبذريعةِ حمايةِ الأمنِ القومي العربي يحشُدون الدعمَ الدولي -وإنْ كان صهيونيّاً- بهَدفِ إخضاعِ وتركيعِ الشعبِ اليمني، وتمزيق وحدته ونسيجه الاجتماعي.

يشتكون ليلاً ونهاراً من إيران، ويندبون حظهم العاثر مع أمريكا، ثم لا يجدون متنفساً سوى اليمن العربي ليصبوا عليه جَامَ غضبهم وحقدهم الأسود، في عدوان لم يتورع حتى عن استهداف النساء والأطفال في بيوتهم ومخيماتهم. بل إن إحدى الغارات استهدفت مصنعَ "يماني" للألبان والعصائر، كدليلٍ على عُقدة نقص خليجية تجاه "أبو يمن".

ما هي مشكلة السعوديّة ودول الخليج مع اليمن؟ ولماذا فرضوا على اليمنيين لسنين طويلةٍ طوقاً من الحصار الاقتصادي، وتخلوا عن واجباتهم القومية تجاه شعب وبلد طالما زعموا أن أمن المنطقة من أمنه واستقرارها من استقراره؟

ولكن من قال: إنَّ حكام السعوديّة والخليج لديهم مشاعر قومية وعروبية يمكن الرهان عليها؟

في ذروة المَدِّ العروبي كان للرياض موقفٌ مختلفٌ، إذ عمدت إلى إنعاش الرابطة الإسلامية في مقابل القومية العروبية، مع أنه لا تصادم بالضرورة بين الخيارين، فكما أن المسلمَ الباكستاني مثلاً يعتزُّ بأصوله القومية، وكذلك يفعلُ المسلم التركي، والإيراني، والماليزي... إلخ، فَإِنَّ المسلمَ العربي له أن يفاخرَ ويعتزَّ بعروبته هو الآخر دونما تعصُّبٍ أَو غلوٍّ.

كان بإمْكَان السعوديّة - لو فقهَت ذلك- أن تجمَعَ بين التيارَين القومي والإسلامي، وتقودَ المشروعَ النهضوي العروبي، وتحرير فلسطين من الكيان الصهيوني الغاصب، لكنها بدلاً من الاستثمار الإيجابي لعائدات النفط، ونظراً لمكانتها الدينية، نَحَتْ إلى

إشعال الفتنة في أكثرَ من قُطر عربي وإسلامي، وذابت أكثرَ وأكثرَ في الحُضنِ الأمريكي ومشاريع البيت الأبيض بخصوص المنطقة.

ولما اكتشفت الرياضُ أن العباءةَ الإسلامية أكبرُ من حجمها، اتجهت هي وبعض الدول والإمارات الغنية بالنفط إلى إعلانِ دول مجلس التعاون الخليجي كرديفٍ للجامعة العربية. ومع الأيّام تمايزت الهُوِيَّة الخليجية شيئاً فشيئاً عن الهُوِيَّة العربية، وغدت قضايا الأُمَّة العربية، أشبهَ بالعبءِ على نادي "الأغنياء"!

وحتى عندما تقاطرت الأيدي العاملةُ إلى الخليج، وأضحت بعضُ دولها في مرمى الخطر الديموغرافي، فَإِنَّ حكامَ الخليج صمّوا آذانَهم عن توصيات باحثين عرب وخليجيين، تنصحُ بالانفتاح على اليمن كعُمقٍ عربي إستراتيجي لدول الجزيرة والخليج، بدلاً من الاعتماد على العمالة الآسيوية، التي غزت دول الخليج ومدنه، حتى غدا المواطن الخليجي في بعضها كالغريبِ في وطنه.

مجلسُ دول التعاون أَيْضاً ظلّ مغلقاً على الدول الست، ولم ينفتح أمام صنعاءَ بدعوى أن اليمنَ تحتاجُ إلى "إعادة تأهيل".. وعندما هَبَّت رياح الربيع العربي في 2011م، عرضت الرياضُ من تلقاءِ نفسها توسعة المجلس، فدعت بلداً في أقصى المغرب العربي إلى الانضمام، لكنها تجاهلت عمداً جارَها الأكبرَ اليمن.

التطوراتُ الأخيرةُ في المنطقة تكشفُ هي الأُخرى عن مفارقةٍ تستحقُّ المزيدَ من التأمل والبحث، فدولُ المنطقة ذاتُ العمق الحضاري والعروبي، ترزحُ تحتَ وطأة التدخلات السعوديّة الخليجية، يحدُثُ ذلك مع العراق وسوريا، كما يحصل الآن مع اليمن.

مصرُ كذلك تعيشُ وضعاً حرجاً في ظلّ الترغيب والترهيب الخليجي. ووحدَها إسرائيل مَن ينعَمُ بالأمن وراحة البال.. ووحدَها من يصفِّقُ للسياسات السعوديّة/ الخليجية، وللتحالُف "العربي"، والقوة العربية المشتركة.. ثم يزعمون أنهم لا يزالون عرباً.

ليس ذلك فحسب، بل منهم من ينتشي متفاخراً باعتزاز: أنا أُصُولي من اليمن!

لا عبرةَ للأقوال.. أفعالُكم دليلٌ على زيفِ ادعائكم.. ومَن كان منكم عربياً، فليتوقف عن خطيئتِه أَوَّلاً وآخراً.. أما اليمنُ فهي منكم ومن أمثالِكم بَراء.

***

العدوانُ وامتحانُ المواطَنة

صدمةٌ كبيرةٌ أن تجدَ يمنيّاً يساندُ عاصفةَ الحزم التي لم تعصف سوى بضِعافِ النفوسِ، فأودت بما تبقى لديهم من قِيَمٍ وطنية كانوا يتباهون بها حتى وقتٍ قريب.

لقد أماط العدوانُ السعوديُّ على بلادنا اللِّثامَ عن تصدُّعاتٍ في جدار الوطنية اليمنية تمثّل في تشفّي البعض في قوة سياسيّة بعينها وهم يظنون أنها مستهدَفةٌ لذاتها وأن أضرارَ العدوان سيقتصرُ عليها دون غيرها.

لا شكَّ أن الأزماتِ والمناكفاتِ السياسيّةَ التي عصفت باليمن في السنوات الأخيرة قد أفضت إلى تطرُّفٍ سياسيٍّ هنا وهناك وصل بالبعض إلى حَدِّ إنكار هُوِيَّته اليمنية. غير أن العدوَّ الخارجي عادةً ما يوحِّدُ الجبهةَ الداخليةَ ويدفعُ بأطرافها إلى تجاوز خلافاتهم السياسيّة على أَسَاس أن الوطنَ وسيادتَه يظل خطّاً أحمرَ لدى كُلّ الفرقاء.

وإذ جاء العدوانُ الخارجي في ظلّ تبايُنٍ سياسيٍّ حادٍّ على مستوى النخبة فَإِنَّ نفسياتِ المواطنين أَيْضاً قد تأثرت بالصراع المحتدم وإفرازاته الجهوية والمناطقية والطائفية، ما جعل البعضَ ينخرط في رؤىً ومواقفَ تَدُلُّ على اهتزاز مفهوم الوطنية وتراجُعِ الشعور بالانتماء للوطن لدى شريحة كبيرة من اليمنيين.

وبدلاً من أن يتوحدَ الجميعُ في وجه العدوان الخارجي نجدُ البعضَ مستغرقاً في تفاصيل المشهد الداخلي ومُنتشياً إزاء الجرائم التي تستهدف اليمن أرضاً وإنساناً، ما يؤكّد أن أزمةَ المواطَنة قد استفحلت بالفعل وغدت داءً عُضالاً يتهدّدُ نسيجَ المجتمع واستقراره حاضِراً ومستقبلاً.

والسؤالُ الذي يطرحُ نفسَه: ما الذي أوصل البعضَ إلى حَدِّ التماهي مع العدوان الخارجي واستدعائه على هذا النحو المخزي؟

لستُ بصدد تقديم إجَابَة شافية ولستُ في مقام تقديم درس في الوطنية، إذ لا مكـان ولا معنى للمزايدة هنا.. وادِّعاءُ الشيء قد يكذِّبُه الواقع.

بَـيْـدَ أن محاولةَ البحث عن إجَابَة قد لا تكونُ متأتيةً في عُجالة كهذه تفـرض التنبيـهَ إلى مخاطر تنامي الهُـوِيَّات الصغرى المنتجة ـ في حال التعصُّب ـ للتطرف والعنف، وإلـى تزايد الشعور بالاغتراب داخل وطن لا يوفر الكرامة لجموع المواطنين.

لقد كانت المصـالحةُ الوطنيـةُ الشـاملة مطلبـاً ملحّـاً ومطروحـاً علـى طاولـة حـوار المكونـات السياسـيّة، إلا أن القـوى التقليديـة تعامَـت عـن أهميّـة هـذه الخطـوة. وعنـدما أحسَّت أن خَطَراً يدهمُها سعت إلى بحثِ مصـالحة داخـل طرفَـي النظـام السـابق لا أكثـر، لكن هذه المحاولة باءت أَيْـضاً بالفشل.

جاء العدوانُ إذاً وسطَ صراع سياسيّ حادٍّ دفع البعض إلى اسـتدعاء الخـارج، وكـأَنَّ المسألةَ مُجَـرّد تكتيـك سياسـيّ وليسـت خُروجـاً عـن الـوطن وترديـاً فـي وحـل العمالـة والخيانة.

وبينما يمعنُ العدوانُ في استهداف اليمن يتمادى البعضُ من أبناء جلـدتنا فـي تبريـرِ جرائم قوى التحالف ويطالبون بالمزيد منها عبر تصريحات متلفزة مدفوعة الأجر.

لا بأسَ فإذا كانت القلةُ قد سقطت في امتحان المواطَنة فَـإِنَّ غالبيـةَ الشـعب اليمنـي قد سطّرت ملحمةً من الفداء والصمود. وشهدت معظمُ مدن البلاد تظاهراتٍ حاشدةً تنـدّدُ بالصلف السعوديّ وتؤكّـد على التلاحم الوطني في وجه العدوان. كمـا تـدفَّقَ الآلافُ مـن الشباب الوطني إلى المعسكراتِ؛ تلبيةً لدعوة النفير العام. وعمّـا قريـبٍ سـتجدُ السـعوديّةُ نفسَها أمامَ مصيدةٍ حقيقيةٍ، فاليمن كانت وستظلُّ مقبرةَ الغزاة والمعتدين.

***

الوحدةُ وإرثُ الحروب!

تتعرَّضُ الوحدةُ اليمنيةُ اليومَ لتداعياتٍ هي الأسوأُ بعد ربع قرن من قيام الجمهورية اليمنية التي كانت وستبقى أحدَ أعمدة البيت العربي الواحد والمنشود بغضِّ النظر عن الظروف المُعاشة، التي لا ينبغي أن تحكُمُ مستقبلَنا كوطنٍ وكأمة واحدة، وإن نجحت في التحكم بحاضرنا الرديء.

لقد كان الإعلانُ عن الوحدة اليمنية في 22 أيار/ مايو 1990م عنواناً لتجلي الحكمة اليمانية، كما كان حدثاً تاريخياً مرتبطاً بالتطورات والتداعيات الإقليمية المصاحِبة لتفكك الاتّحاد السوفياتي، وبزوغ النظام الدولي الجديد ذي الأحادي القطبية.

لا شك أن حربَ صيف 1994م، قد شوّهت الوحدةَ السلمية، وقامت بإقصاء الشريك الجنوبي سياسيّاً، أزمةً في جَسَدِ الوحدة الوطنية، تراكمت سنةً بعد أُخرى أفضت في النهاية إلى حراك جنوبي متصاعد فشلت كُلّ الحلول الترقيعية وحالت دون احتوائه.

ومن صلب الأزمات السياسيّة المتفاقمة في اليمن، تبوأت القضية الجنوبية الصدارة، إنْ على مستوى المشكلة، أَو على مستوى الحلول السياسيّة المطروحة، وُصُولاً إلى التوافق على الدولة الاتّحادية، بما يضمَنُ الشراكةَ في السلطة والثروة بين مختلف القوى والمكونات السياسيّة ومن بينها الحراك الجنوبي.

وإقراراً من مختلف الأطراف بخطيئة الحروب في اليمن، فقد أعلنت حكومةُ الوفاق (التي شُكِّلت بالمناصفة بين المؤتمر والمشترك)، «توجيه اعتذار إلى أبناء المحافظات الجنوبية والشرقية وأبناء محافظة صعدة والمناطق المجاورة لها». وقال بيان الحكومة آنذاك (22ـ8ـ2013م)، إن الاعتذار يأتي «إدراكاً بأن تحقيق المصالحة الوطنية شرط أَسَاس للسلام الاجتماعي». وأوضح أن «السلطات السابقة كانت المسؤولَ الأولَ وليس الوحيدَ عن حرب 1994م، وحروب صعدة وما ترتب عليها من آثار ونتائج».

لكن بعد مؤتمر الحوار، شهدت البلاد تغيُّرات متسارعة، وُصُولاً إلى العدوان السعوديّ الأمريكي، وترحيب نُخبة الجنوب بالغازي الجديد الذي بات يعملُ بشكل حثيث على تقسيم الوطن وفصل الجنوب عن الشمال.

ولا جدلَ أن نخبةَ الجنوب كانت ولا تزالُ مسكونةَ بالثأر عما جرى في صيف 1994، خَاصَّةً وأن التداعيات السياسيّة لفرض الوحدة بالقوة لم يحظَ باهتمام القوى السياسيّة الحاكمة في البلاد سواءً قبل أَو بعد 2011م، وهو ما يفسر جانباً من المِيلُودراما المشهودة في عدن وبعض المحافظات الجنوبية.

غير أن ما يجبُ أن تتنبَّهَ إليه هذه النخبُ أنها لا تنتصرُ للقضية الجنوبية، وهي تَرْهَنُ قرارَها للعدو الخارجي، فمحاولةُ فرض الانفصال بالقوة والحرب لا تَقِلُّ جُرماً عن فرضِ الوَحدة بالقوة!!

ثم إن المؤامراتِ الخارجيةَ تسعى إلى استغلال الحالة القائمة في الجنوب، والعمل من خلالها على تجزئة البلاد إلى يمنات ودويلات يكون للتنظيمات الإرهابية فيها كلمة الفصل.

ولن يلبثَ الوقتُ طويلاً، حتى يشعُرَ إخوانُنا في المحافظات الجنوبية بكارثية الأحلام التي يسوقُها الغزاةُ ومرتزِقةُ السعوديّة والإمارات، بشأن قيام دولة مستقلة في الجنوب، وَيدركون أنهم بفعلتِهم هذه كما المستجير من الرمضاءِ بالنار.

* * *

الكُلُّ رابحٌ في مزاد السلام

كانَ بإمْكَان أنصار الله أن يملأوا الفراغَ السياسيَّ بـإجراءات ثوريـة وِفْــقاً للإعـلان الدستوري، لولا أن الحكمةَ اقتضت تعزيزَ وَحدةِ الجبهة الداخلية، وإفساحَ المجال للقـوى والمكونات السياسية للتوافق واستئناف العملية السياسيّة بما يُفضِـي إلـى وقـف العـدوان، ورفع الحصار، بعد سحب البسـاط مـن تحـتِ أقـدام العـدوان السـعوديّ الأمريكـي علـى بلادنا.

وبالرغم من صلَف العدوان وفجور المرتزِقة، إلا أن الوفدَ الـوطني فـي الكويـت لا يزالُ يتعاملُ وِفْــقاً للمصـلحة الوطنيـة، التـي تقتضـي ترسـيخَ الشـراكة الوطنيـة فـي إدارة شؤون الدولة عبر سلطة توافقية لا مناصَ منهـا، كآليـة لتنفيـذِ أيـة توافقـات قـد تـنجُمُ عـن مفاوضات الكويت، التي تترنَّحُ في ظلّ تعنُّتِ الرياض ومرتزِقتها.

تنطلقُ الرؤيةُ الوطنية التي تنُصُّ على الشراكة الوطنية، من الدعوة إلى سلطةٍ توافقيـة مؤلفة من مرجعيات العملية السياسيّة منذ 2011م، وآخرُها اتّفـاقُ السـلم والشـراكة، الـذي انقلب عليه مرتزِقةُ الرياض، بالرغم من أنه كان ولا يزالُ من الوثائقِ الوطنيـة التـي باركتهـا الأممُ المتحدة، والدولُ الخمسُ دائمةُ العضوية بمجلس الأمن.

والتوافُقُ المنشودُ ليس منفصلاً عن مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، التي لـم يجـرِ تطبيقُ مضامينها الجوهرية؛ بسَببِ استئثار القوى التقليدية بالسـلطة، واسـتقوائهم بالخـارج على بقيةِ الشُّركاء السياسيّين، وفي المقدمة الحراك الجنوبي وأنصار الله.

ولأَنَّ رؤيةَ الوفد الوطني بهذا العُمق الذي فاجـأ أوراقَ مرتزِقـة الريـاض وأربكهـم، فقد عمد العدوانُ إلى النُّكوص عن التعاطي الإيجابي معها، مـن خـلال تمييـعِ مفاوضـات الكويت، وتفخيخها بمطالبَ تعجيزيـةٍ حينـاً، وبـالخروج عـن مسـارها الجـادِ حينـاً آخـرَ،

مستغلين انحيازَ المبعوث الأممي إلى صالحهم، وانكفاء الديبلوماسية الكويتية عن تسيير المفاوضات بشكل مباشر خشيةَ أن تغضب السعوديّة.

لكن كما تمكّن الوفدُ الوطني من فرض مسألة تثبيت وقف إطلاق النار كبندٍ رئيسٍ للحكم على استمرارية حوار الكويت، فَإِنَّه عازمٌ على اختبار جدية الطرف الآخر من خلال التأكيد على السلطة التوافقية كمدخل للخوض في أجندة المفاوضات وتفاصيلها، حتى لا تتكرّرَ مسرحياتُ جنيف وبيل في سويسرا.

وليس جديداً القول: إنَّ ما يسمّونه بالحكومة الشرعية قد سقطت أوراقها، حين قدمت استقالتَها ابتداءً، ثم حين قبلت على نفسها أن تكونَ غطاءً للعدوان على شعبها، ثم لما أقدم هادي على تغيير معظم أعضائها، وانتهاء بتغيير رئيسها.

وهذا يعني بوضوح أن التوافُقَ على حكومة جديدة يمثل المدخلَ الذي يمكن من خلاله استئناف العملية السياسيّة بصيغتها التشاركية، إذ لا يوجدُ في الوفد الوطني من سيقبل التعاملَ مع ابن دغر وثلة الرياض كحكومة ضامنة للحلّ الأمني والسياسيّ.

وبعيداً عن تفاصيل إمْكَانية تشكيلِ حكومة توافقية في الظرف الراهن، فَإِنَّ قبولَ طرف الرياض بالسلطة التوافقية من ناحية المبدأ، سيفضي إلى تعزيزِ الثقة بجدية المفاوضات، وإمْكَانية التوصل إلى حَلٍّ دائم على قاعدة لا غالب ولا مغلوب.

وبالعقل، فَإِنَّه لا سلامَ بلا شراكة. وفي مزاد السلام الكل رابح مهما كانت التنازلات مؤلمةً. وما هو متاحٌ اليومَ قد يغدو مستحيلاً في الغد. لكن ما جدوى أن يصحو العقلُ بعد فوات الأوان.

***

رسالةُ العُروبة من الكويت

تربُطُ اليمنَ والكويتَ علاقةُ صداقة وطيدة منذ انطلاق الثورة وقيام الجمهورية في ستينياتِ القرن الماضي، ولا تزالُ بصماتُ الدعم الكويتي لليمني ظاهرةً للعيان في عدد من المرافق التعليمية والصحية، إِضَافَةً إلى الدور الثقافي الكبير الذي يربُطُ الكويتَ بجمهور عريض في اليمن وفي العالم العربي.

ولأنَّ للكويت دوراً عروبياً لافتاً، فقد رحّبت الأطرافُ اليمنية بالوساطة الكويتية، خَاصَّةً وقد تبين أن مشاركةَ الكويت في تحالف العدوان على اليمن كانت شكليةً، ولاعتباراتٍ يمكنُ تفهُّمُها.

ولن أخفيَ سراً إن قلت: إن ثَمَّة قاسماً مشتركاً كبيراً بين اليمن والكويت، فقد تعرضت الأخيرةُ لغدرِ الأصدقاء إبَّان الغزو العراقي للكويت، وكانت اليمنُ حينها ضمن مَن سمّتهم الكويت آنذاك بدول الضد. ولا شك أن الحدثَ العاصفَ ترك جرحاً غائراً في جسد العلاقات العربية-العربية.

تعيشُ اليمنُ اليومَ المعاناة نفسَها والمشاعر ذاتها؛ بسَببِ الحربِ التي شُنِّت على شعبٍ يفاخرُ أنه أصلُ العروبة ثم يجدُ نفسَه وقد تكالب عليه بعضُ العرب بحجة حماية الأمن القومي العربي!

وهذا القاسمُ المشتركُ بين الكويت واليمن يجعل البلدَين معنيَّين بالمشروع العروبي الذي تقلَّص بشكل كبير لصالح المشاريع المعادية الدولية والإقليمية، خَاصَّةً أن موقفَ الكويت من التطبيع مع الكيان الصهيوني لا يزالُ ثابتاً على المستوى الرسمي والشعبي، على عكس بعضِ الدول العربية التي باتت تغازِلُ تل أبيب بشكل المكشوف.

سياسيّاً ثمة تقارُبٌ أَيْضاً بين البلدَين فيما يتعلق بالديمقراطية النيابية وحرية الإعلام وتمكين المرأة من الحقوق السياسيّة، وهو ما يجعل التقارُبَ الاجتماعي سالكاً

بين الشعبين، خَاصَّةً وأن بعضَ الجمعيات الخيرية الكويتيـة لا تـزالُ متواجـدةً فـي الـيمن، وتقومُ بدور إنساني بالرغم من التعقيدات والإشكالات التي واجهـت مختلـفَ المنظمـات الإنسانية ولا تزال.

في الكويـت ثمـة تعدديـةٌ اجتماعيـة ومذهبيـةٌ تحـاولُ الفكـاكَ مـن فخـاخ الطائفيـة المشتعلة في منطقتنا، وهذا ينسجمُ مع تاريخ التسامُح المذهبي في اليمن، حَيْـثُ تتعـايَشُ الزيديةُ الشيعية مع الشافعية السُّنية منذ قرون.

كُلُّ هذه العوامل وغيرها تجعلُ الكويت مؤهلةً للعب دور كبيـر فـي إحـلال السـلام في اليمن، وترسيخ علاقات الأخوة والصداقة بين دول الجزيرة والخلـيج العربـي، ولـتكن مفاوضاتُ السلام اليمنية في الكويت رسالةَ أمل وانطلاقةً عمليةً تؤكّـدُ أن العربَ مـا زالـوا قادرين علـى تجـاوز الإشـكالات والتحـديات المحدقـة بهـم مـن خـلال الحـوار وتعزيـز القواسم المشتركة، بعيداً عن الإقصاء والوصـاية التـي طبعـت تـاريخَ العلاقـات العربيـة ـ العربية، ولا تزال.

***

رأيٌ في الحرب الاقتصادية على بلادنا

قرارُ مرتزِقة الرياض بشأن نقل البنك المركَـزي إلـى عـدن لا يمكـنُ النظـرُ إليـه إلا باعتبَاره حلقةً في سلسلة الاستهداف الممنهج للاقتصاد اليمني ومحارَبة الشعب فـي قوتـه ومعيشته اليومية، في أقذرِ عملية عقاب جماعي يتعرض له شعبُنا في تاريخـه. وإذ اتخـذت هذه الحربُ صوراً وأساليبَ شتى منذ مباشرة العـدوان السـعوديّ الأمريكـي علـى الـيمن، فَإِنَّ استهدافَ الاقتصاد يمتدُّ إلى فترة حكومة الوفاق التـي أقـدمت علـى رفـع الـدعم عـن المشتقات النفطية، بحجة أن الموازنةَ أصبحت تعيش عجزاً حرجاً قـد يلحـقُ ضـرراً بالغـاً بالبند الأول من ميزان المدفوعات الخاص برواتب موظفي الدولة مدنيين وعسكريّين.

عجزت تلك الحكومةُ عن محاربة الفسـاد وفشـلت فـي اسـتثمار الـدعم الخـارجي لأطرافها، فاتجهت نحو المواطن كي يتحمّلَ وحدَه عبءَ السـفه والهـدر للأمـوال العامـة، وهو ما أفضى إلى اندلاع الثورة الشعبيّة التي انتصرت في الحادي والعشـرين مـن أيلـول/ سبتمبر 2014م، وليس مصادفةً أن يأتيَ استهدافُ الاقتصاد الوطني وقلعته الشـامخة ممثلـة بالبنك المركزي بالتزامن مع الذكرى الثانية للثورة.

وفي مواجهة الثورة، نتذكر كيف أن دولَ الهيمنة الخارجية التي خسرت نفوذَهـا فـي اليمن، عمدت منذ الأيّام الأولى للثورة إلى اختلاق فراغ ديبلوماسـي؛ بهَـدفِ عـزل الـيمن سياسيّاً واقتصاديّاً وحصاره، وفوجئت هذه القوى أن قيادةَ الثورة تحَرّكت فـي إطـارِ بـدائلَ أُخرى كانت متاحةً حينها، ووقّعت اليمن مع إيران اتّفاقاتٍ اقتصاديةً تضمَّنت حلـولاً علـى المدى العاجل والمتوسط للأزمة الاقتصادية.

لهذا السبب ولأسبابٍ أُخرى، عجّلت قوى الهيمنة العـدوان المباشـر علـى الـيمن، مع إحكامِ حصار جائر وشامل بري وبحري وجوي؛ بهَـدفِ إخضـاع الـيمن وتركيعـه مـن جديد، من خلال محاربته في قوته اليومي.

فوجئت قوى العدوان السعوديّ الأمريكي بالصبر الجميل والإستراتيجي الذي تحلى به اليمنيون ولا يزالون وهم يواجهون العدوانَ والحصارَ وتبعاتهما، وفيما كانوا ينتظرون انهيارَ العُملة وتهاوي الاقتصاد، كانت قوافلُ المَدَد تَتْــرَى نحو الجبهات ومن كُلّ مناحي اليمن، فيما كانت الإدارةُ الحكيمةُ للاقتصاد وللبنك المركَزي حريصةً طوالَ الوقت على ضمان دفع رواتب الموظفين، بالرغم من تناقُصِ الإيرادات يوماً بعد آخرَ.

فاقم العدوانُ من وسائله القبيحة في محاصَرة الشعب اليمني حتى إنه حاول منع المساعدات والإغاثات الإنسانية، فاستمر في تدمير البُنية التحتية وضرب الموانئ والمطارات والدفع بمرتزِقته إلى الاستيلاء على حقول النفط، منتظراً نضوبَ مخزون العُملة النقدية في البنك المركزي، غير أن صمودَ الشعب اليمني الأُسطوري، فاجأ العدوانَ من جديد.

ومعروفٌ أن الحربَ محرَقةُ الاقتصاد وأنها تحرقُ الأخضرَ واليابس، والأرقامُ الفلكية التي تكبّدتها السعوديّة في العدوان على اليمن دليلٌ ناصعٌ على أن اليمن انتصرت حتى الآن في مواجهة الحرب الاقتصادية، حتى لو افترضنا صحةَ ما يزعُمُه مرتزِقة العدوان بشأن تمويل المجهود الحربي من النقدي الاحتياطي، فالمبلغُ الذي يزعمونه ليس إلا نقطة في بحر التكاليف والتضحيات الضخمة التي تحملها ويتحملُها الشعب اليمني وهو يخوضُ معركة الكرامة والدفاع المقدس عن الوطن.

ثم إن التدخّل الأمريكي الذي يحولُ دونَ طبع عُملة نقدية، يأتي في إطار هذه الحرب القذرة، تماماً كما هي خطوة حجر ما يزيد عن خمسة مليارات دولار من مستحقات الشعب اليمني في المصارف الدولية.. وما هذه الخطوات وما لحقها إلا رَجْع صدى للتهديد الأمريكي الذي أطلقه سفير أوباما إلى اليمن أثناء اجتماع الوفد الوطني بممثلي الدول الثماني عشرةَ في الكويت.

بَيْدَ أن خطوةَ نقل البنك المركزي إلى عدنَ ـالتي لا تزال مُجَــرّد حبر على ورقـ تنطوي على إيجابيات من باب (ربّ ضارة نافعة)، فهذه الخطوة تلزم ثلة هادي ـابن دغر، بدفع رواتب موظفي الدولة في كُلّ ربوع البلاد، وهذا متعذر إن لم يكن مستحيلاً.

وفي المقابل، فَإِنَّ اليمنيين باتوا الآن على درايةٍ تامةٍ بحجم المؤامرة على الاقتصاد

وعلى البنك المركزي، ما سيجعلهم متلاحمين ومتعاونين مع قيادة البلاد في أية إجـراءات اقتصادية يمكن اتِّخاذها خلال الأيّام المقبلة.

ولأنها خطوةٌ حمقاءُ كما وصفها محمد عبد السلام، فلا يُستبعد أنها تأتي في سـياق الردّ المتأخر على الاتّفاق الوطني وإعلان قيام المجلـس السياسـيّ الأعلـى، الـذي اعتبـره مجلس الأمن خطوةً أُحادية.. وبالمنطق نفسه يمكن محاجَجَةُ الأمم المتحدة التـي يتعيَّـنُ عليها إعلانُ موقف مماثل تجاه الخطوة الأُحادية المتعلقة بالبنـك المركـزي، علـى الأقـل من باب ذَرِّ الرماد في العيون.

خلاصةُ القول إنَّ شعبَنا العظيمَ الذي تجاوز الكثير من التحديات والمخـاطر طـوال الفترة الماضية، قادرٌ بالتوكل على الله، وبتكاتف جهود المخلصين من أبنائـه ورجالاتـه أن يتجاوز الأزمة الاقتصادية، وكـل مـؤامرات الأعـداء المتغطرسـين، وصـدق الله العظـيم إذ يقول: ﴿فَٱصۡبِرۡ إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞۖ وَلَا يَسۡتَخِفَّنَّكَ ٱلَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ﴾.

* * *

نحوَ رؤيةٍ إستراتيجية للتغيير

عندما يخرُجُ الشعبُ ثائراً ومتطلعاً إلى تغيير جذري شامل، فهذا يعني أنه لم يعد يحتمل الحاضرَ البائسَ ولا الماضي البائد، وأن المستقبل في ظلّ الثورة لا بُدَّ أن يكون مختلفاً بشكلٍ جوهري عن الماضي والحاضر، وحتى إذَا لم يعبّر الثوار عن مطالبهم بالشكل الجلي، فَإِنَّ مهمة النخبة أن تترجم العنفوان الثوري إلى مشروع ورؤية نظرية ترتقي إلى حجم التضحيات الجسيمة التي قدمها للشعب في سبيل الحرية والتغيير.

ومعروفٌ أن الأفكارَ تسبق الثورات وتمهِّدُ لها، وبنجاح الثورة تنخرط السلطة الثورية في آليات وخطوات عملية تصب ـ أَو يفترض أن تصب ـ في خانة التغيير المنشود.

غير أنه ما لم يكن واضحاً ماهية التغيير المطلوب، فَإِنَّ الثورة تجد نفسها أمام تخبط كبير، تنتقل معه من خطوة إلى خطوة، تنجح هنا وتفشل هناك، لكن دون أن يتحقّقَ التراكم المطلوب الذي يبنى عليه للانطلاق إلى خطوات واثقة وعميقة تشكل في مجملها علامة فارقة في حياة الشعوب وتاريخها.

إن الرؤيةَ الإستراتيجية تبقى صمام أمان التغيير، وبوساطتها يمكن الحؤولُ دون انتكاس الثورة طال الزمن أم قصر. والثورة التي تعني القفز السريع إلى الأمام، بحاجة إلى وعي النقطة التالية في عملية القفز، وإلا أصبحت حراكاً نحو المجهول (على النحو الذي عايشناه في ثورات الربيع العربي).

ينطبقُ هذا الكلامُ على ثورة 21 سبتمبر، وعلى الثورات اليمنية السابقة. وحتى لا تتكرَّرَ أخطاءُ الماضي، يصبحُ لِزاماً التفكيرُ بسقفٍ عالٍ بشأن أهدافِ ثورة 21 سبتمبر ورُؤيتها، مع الأخذِ في الاعتبار الظروف الداخلية التي هيّأت للثورة، والتداعيات التي أفضت إلى العدوان السعوديّ الأمريكي على اليمن بُعيَدَ الثورة.

وإذا تأمل المرء سريعاً مسار الثورة اليمنية (سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر) يلحظ أن الأهدافَ الكبيرة للحركة الوطنية لم تتحقّق على النحو المطلوب على أرض الواقع، خَاصَّةً ما يتعلقُ ببناء الدولة المؤسّساتية، دولة النظام والقانون.

لكن ثمة مكاسبُ عظيمةٌ تحقّقت على مدى نصف قرن لا يمكن تجاهُلُها، أَو القفز عليها، ما يعني أن على ثورة 21 أيلول/ سبتمبر استكمالَ مشروع الحركة الوطنية، بحيث يصبح تحقيق ما تبقى من أهداف تلك الثورات في صلب مهام هذه الثورة وأهدافها أَيْضاً.

لمزيد من التوضيح، يمكن القول: إن ظروفَ ومناخَ ثورة أيلول/ سبتمبر الثانية، جعلت الثوار يرفعون مطالبَ عاجلةً متعلقة بإسقاط حكومة الوفاق، وإلغاء الزيادة السعرية للمشتقات النفطية، وتنفيذ مخرجات الحوار الوطني، وإذ تحقّق المطلبان الأول والثاني، فَإِنَّ العدوان على اليمن حال دون تثبت الشراكة الوطنية، وتنفيذ مخرجات الحوار الوطني.

غير أن هذه المَطالِبَ لا يمكن أن تكونَ بديلاً عن الأهداف الرئيسةِ للثورة، والتي يتعيَّنُ إعادةُ صياغتها وفق رؤية إستراتيجية للتغيير، وعلى النحو الذي يسمح بالحكم فيه على نسبة نجاح الثورة، حاضراً ومستقبلاً.

ولن يتأتَّى ذلك إلا من خلال عمل فكري استثنائي تتداعى إليه عقولُ وخلايا التفكير المؤمنة بالثورة وبالتغيير، وهي التي يقع على عاتقها مسؤولية التخطيط للمستقبل، واقتراح الآليات العملية التي تساعدُ على تنفيذ الخطط والرؤى الإستراتيجية المقررة.

***

أصحابُ الفيل

لم يخلِّدِ القرآنُ الكريمُ قصةَ أصحاب الفيل عبثاً، فقد كان الحدثُ فارقاً في تاريخ الجزيرة العربية يومها، وكانت العنايةُ الإلهية بالبيت الحرام التي تجلّت في معجزة سماوية، إيذاناً بالنبوة المحمدية، التي ناصبها الملأُ من قريش العَداءَ، بالرغم من أن غالبيتَهم كانوا في شبابهم قد شهدوا حادثةَ الفيل وعرفوا وشاهدوا بأعينهم أن ثمةَ إلهاً واحداً قوياً قادراً وجديراً بالعبادة والتعظيم.

كانت مكةُ بكعبتِها مركزاً دينياً واقتصادياً شكّل القاعدةَ لنهضة العرب، بعد أن تهاوت الدولُ والحضاراتُ العربية القديمة، وبالأخص الدولة اليمنية الحِمْيَرية، التي جاء الغزوُ الحبشي لصنعاء، ليعصفَ بأحلام اليمنيين في استعادة دولتهم ووَحدتِهم وحضارتهم المشهود لها بالريادة مقارنةً بحال القبائل العربية من حولهم.

لم ينغص على الأحباش انتصارَهم في اليمن وبناء إمبراطورتيهم، سوى تعلق العرب بالكعبة، التي كان الحجُّ إليها آخر ما تمسكوا به من ديانة التوحيد الحنيفية، فقرّر أبرهةُ الحبشي بناءَ كعبة موازية في صنعاء، فلما لم يجد من يحج إليها، عمد إلى تشكيلِ قوة هي الأكبرُ في زمانه؛ بهَدفِ هدم "بيت الله" في مكة.

كان جيشُ أبرهة القادم من صنعاء عصيّاً على الانكسار، فقد كان الأقوى عدداً وعتاداً، وكانت الفيَلة التي تتقدم الجيش عنواناً لسطوة الغزاة القادمين من وراء البحار.

لم تجبن القبائلُ العربية، اليمنية منها بشكل خاص، عن مواجهة جيش أبرهة، وعلى طول الطريق من صنعاء إلى مكة واجه الأحباشُ مقاومةً عربية عنيفة، غير أن الفارقَ الكبيرَ في موازين القوى، أصاب العربَ بالهزيمة النفسية قبل العسكريّة، ولما وصل الأحباشُ إلى مشارف مكة، كانت قريش قد اقتنعت أن لا جدوى من المقاومة. وساد اقتناعٌ في أوساطهم أن للبيت ربّاً يحميه، وكفى.

تدخل رَبُّ السماء فعلاً، وقضى على قوة "أصحاب الفيل"، وسلّط عليهم "طيراً أبابيل ترميهم بحجارة من سجيل"، فكانت هزيمتُهم ساحقة ومشهودة. وكانت فرحةُ العرب كبيرةً بهذا الانتصار الإلهي، الذي أسّس بدوره لنهضة يمنية عربية يزنية، استعادت صنعاءَ من الأحباش، ومهّدت لتصديق اليمنيين رسالة الإسلام بعد أن عاشوا فراغاً دينياً خلالَ الفترة الواقعة بين حادثة الفيل وبعثة النبي محمد عليه الصلاة والسلام.

لاحقاً، سيتلو الرسولُ الأعظمُ على العرب قصةَ أصحاب الفيل، كدليل عقلاني على وحدانية الله وَصدق نبوة محمد، وسيدخلُ العربُ دينَ الله أفواجاً، فتقوم الحضارة العربية الإسلامية على أنقاض الحضارتين الرومانية والفارسية.

اليومَ وعلى وقع العدوان السعوأمريكي على اليمن، يتلو المصلون في "بيوت الله" مساءَ كُلِّ يوم سورةَ الفيل، ومِلْؤُهم الإيمانُ بنصر الله، على الرغم من الفارق الكبير بين عتادِ تحالف قوى الشر وبين عتادِ اليمنيين بجيشهم ولجانهم الشعبيّة.

يعتصمُ اليمنيون بالله الأكبر، ويستنصر عدوُّهم بأوباما والبيت الأبيض وبطائرات الإف 16، وبينهما يسخرُ مرتزِقة الرياض من قوم كفروا بواشنطن وآمنوا بـرَبِّ سيحميهم وينصُرُهم كما انتصر لبيته الحرام من قبلُ.

﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ۝٧ ﴾..

﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾.

* * *

بينَ الاستعباد والاستبعاد

النفوسُ الحرة والأبية لا تقبَلُ الضيمَ والاستعباد، وعندما يحل بها الإجحافُ فَإِنَّها تقاومُه بكل الوسائل المتاحة لديها، فكيف عندما يكون هذا الحَيْفُ على أيدي الغزاة والمحتلّين.. إن المقاومةَ جمعياً هنا تكتسِبُ عنفواناً يُفضِي إلى انتفاضة ثورية عاجلة أَو آجلة.

ولا يحدُثُ أن تستكينَ الشعوبُ إلا في ظروف وصفها مالك بن بني بمصطلحِ القابلية للاستعمار. وشعبُنا اليمني كان على مدار التاريخ متيقظاً في وجه كُلّ غازٍ ومستعمر سواء قبل الإسلام أَو بعد الإسلام. وعندما استقر الغازي البريطاني في جنوب البلاد لعقودٍ من الزمن، فَإِنَّ ثورةَ الشعب في الشمال ضدّ الاستبداد في 26 أيلول/ سبتمبر، هيأت لثورة الشعب في الجنوب ضدّ الاستعمار في 14 تشرين الأول/ أكتوبر، وُصُولاً إلى الاستقلال في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1967م.

يتجاهلُ الغزاةُ الجُدُدُ اليومَ تجارِبَ التاريخ، فإذا بهم يتداعون على اليمن، مستغلين الحالة الداخلية التي دفعت بثلة من الانتهازيين إلى الارتماء في أحضان الرياض، وجلب عدوان سافر على شعبنا؛ بهَدفِ إعادة نفر من المرتزِقة إلى السلطة، حتى ولو كان الثمنُ استعبادَ اليمن واحتلاله وإذلال شعبه وانتهاك كرامته وسيادته.

سيدافِعُ شعبُنا بكل قوة واقتدار عن أرضه وعرضه وشرفه وحريته حتى لا يُستعبَدُ، وسيطرد الغزاة المحتلّين ويقتصّ من المرتزِقة والخونة، ولن يقبل بعودة الوصاية الخارجية مهما كان الثمن، وما تدافع القبائل وتوقيع مئات الآلاف منهم على وثيقة الشرف التاريخية إلا عنوان لملحمة يستعد شعبنا لخوضها في مختلف جبهات الكرامة وميادينها في مأرب والجوف والحديدة وتعز، وغيرها. وكما قال السيد عبد الملك الحوثي ، فَإِنَّ انتصار الشعوب المستضعفة عندما تتحَرّك مسألةٌ حتمية مرتبطة بالسُّنن

الإلهية. ولا يدرك مثلَ هذه الحقائق إلا ذوو الفطرة السوية ممن تتوافر لديهم المناعة الفكرية والنفسية ضدّ مختلف صور القابلية للاستعمار.

تقولُ لبعض المتثاقفين: إنَّ اللُّحمةَ الوطنية في وجه العدوان ضرورةٌ دينية وأخلاقية، فيرد عليك أن لا حرجَ في الاستعانة بالخارج في مواجهة المستبد الداخلي، في إشارة إلى أنصار الله، الذين يشكلون سلطةَ الأمر الواقع منذ 21 أيلول/ سبتمبر 2014م، متناسين أن اتّفاقيةَ السلم والشراكة منحت مختلفَ القوى السياسيّة الفاعلة فرصةً حقيقيةً في إدارة الشأن العام لو صدقت النوايا.

لكن الأحزابَ السياسيَّةَ لم تكن في مستوى المسؤولية وقد عملت ـمستعينةً بالخارجـ على إفشالِ اتّفاقية السلم والشراكة، وتعطيل حوار موفمبيك، ليس لأَنَّ أنصار الله أقصوا هذا الطرف أَو ذاك من الشراكة في السلطة؛ بل لأَنَّ بعضَ هذه الأطراف كان يرفُضُ في الأصل أيةَ شراكة مع أنصار الله في السلطة.

وقبل 21 أيلول/ سبتمبر، كانت الفترةُ اللاحقةُ لمؤتمر الحوار الوطني عنواناً للإقصاء والاستبعاد، فقد توافقت القوى التقليدية ومن بينها المخلوع هادي على فرض رؤية للدولة الاتّحادية دون اكتراث لمعارضة أنصار الله. كما رفضت هذه القوى إعادة تشكيل الحكومة بما ينسجمُ ومبادئَ الشراكة الوطنية المقرة في مخرجات الحوار. وزعمت تلك القوى أن الحكومة حكرٌ خالصٌ على الأحزاب المدنية في البلاد!

طوالَ يوميات مؤتمر الحوار الوطني، كانت هذه القوى تتعاملُ مع أنصار الله كمكوِّنٍ سياسيّ، وعندما حانت ساعةُ الشراكة الوطنية، قالوا عن أنصار الله: إنَّهم جماعة مِليشاوية لا أكثر.

وبعدَ أشهر محدودة فشل المشروعُ الاستبعادي لهذه القوى وخسرت السلطة كلية، لكن بدلاً من أن تتعاملَ مع اليد المدودة إليها في الداخل سقطت وخسرت أكثرَ وأكثرَ، وهي تلجأ إلى الاستعمار والاستعباد، متباكين كالنساءِ على مُلكٍ لم يحافظوا عليه كالرجال.

***

انتصاراتُ المرجفين!

يزعُمُ المرجفون في الداخل مدعومين بحملةٍ إعلاميةٍ تضليلية أن قواتِ العدوان والمرتزِقة باتت على مشارِف العاصمة صنعاء، وأن الحسمَ بات وشيكاً، متجاهلين أن أكاذيبَهم المتواصِلَة منذ تسعة شهور لم تعد تنطلي على اليمنيين الذين أصبحوا اليوم أكثرَ ثقةً واطمئناناً إلى نصر الله بعد أن رأوا بأُمِّ أعينهم عملياتِ الجيش واللجان الشعبيّة النوعيةَ في مختلف الجبهات، وكيف تحوّل تقدُّمُ الغزاة في بعض المحافظات الجنوبية إلى فخٍّ لم يتمكّنوا من الفكاكِ منه.

وإذ بات المواطنُ اليمني على دراية واعية بحقيقة المرجفين، الذين لم تختلف طبائعُهم وأساليبُهم منذ زمن بعيد، فَإِنَّ المستوى الضحل الذي وصل إليه إعلامُ المرتزِقة يدفع إلى تذكير القارئ بحملاتهم الضارية منذ ما قبل 21 أيلول/ سبتمبر 2014م، حين جيّشوا العالمَ على أنصار الله بحجة الدفاع عن أهل السُّنة في كُتَاف ودماج وبقية مناطق صعدة.

وتزعَّمَ (أُسودُ السُّنة) -بحسب تعبيرهم الطائفي- الحربَ السابعة على صعدة، التي قالوا عنها بأنها الفاصلة؛ لأَنَّ الجيشَ كان يقاتل قبل 2011م متواطئاً -بزعمهم- مع أنصار الله، لكنه بعد 2011م أصبح - بنظرهم- مقتدراً على كبح جماح (المتمردين الحوثيين).

وهكذا كانت وسائلُ إعلامهم تبشّرُ بالنصر القريب والحاسم.

المفاجئُ أن غبارَ المعركة انقشع يومَها عن هزيمة مُذلة لقوى النفوذ ومرتزِقة العالم في صعدة وحاشد، وبدلاً من التعامل مع حقائق الواقع ذهب المرجفون إلى الزعم أن الجيشَ خذل آل الأحمر كقوة نفوذ تأريخية وأن هادي أراد يقلّمَ أظافرَها حتى يستويَ له مقعدُ الحكم أطول فترة ممكنة.

هكذا جاءت معركةُ عمرانَ، والمرجفون يبشّرون بهزيمة عسكرية مُذلة لأنصار الله، خَاصَّةً وأن جيشَهم (الوطني) قد قرّر خوضَ المعركة غيرَ آبه بتوجيهات الرئاسة ووزارة الدفاع، وبينما كانت مليشياتُ الإخوان تتوافدُ إلى عمران مخالفة الاتّفاقات المبرمة، كان إعلامُ المرجفين سبّاقاً إلى صناعة انتصارات ثبت زيفُها.

سقطت القوى التقليديةُ في عمران بأسرع مما كان متوقعاً، وجاء هادي ليباركَ المتغيّرات الأخيرة، بينما ذهب المرجفون إلى الترويج لمعركة صنعاء، والتلويح بحرب أهلية لا تُبقي ولا تذر، وحشدوا للمعركة ما لا يتصوَّرُه عاقلٌ من أكاذيب وأباطيل.. ولكن لما حانت ساعةُ الحسم، بادر إعلامُهم إلى الحديث عن مدنية حزبهم، وأنه ليس طرفاً في معارك (المليشيات).

وكدنا نصدِّقُ بأن بقيةً من عقل دفعت بالإصلاح إلى الحوار مع أنصار الله، قبل أن نكتشفَ أن مخطّط التدخّل الخارجي كان يُطبَخُ بالمؤامرة والتواطؤ بين السعودية وإخوان اليمن.

ومع إعلان ما يسمى بعاصفة الحزم سقط قناعُ المدنية وظهرت مليشاويةُ الإصلاح في أقبحِ صورة.. اشتغلوا مرتزِقة، ومرجفين، وخونة، وعملاء، وتجار إحداثيات.. ولم يظهر فيهم صوتٌ واحدٌ يدعو للتعقّل وتقديم المصلحة العليا للوطن.

وفي أكثر من مكان ظهرت قياداتُ الإصلاح في صفٍّ واحد مع القاعدة وداعش. ومن هذا الخليط تشكّلت ميليشيات (المقاوَمة) المدعومة بإعلام تضليلي طالما دبج الانتصارات الوهمية في مختلف الجبهات وُصُولاً إلى (فرضة نهم).

يعرفُ المرجفون أنهم ولّوا الأدبارَ وجَبُنُوا عن القتال وهم في أوج قوتهم داخلَ العاصمة صنعاء وما حولها، فكيف سيدخلونها اليومَ والملايين الشرفاء من سكانها لهم ثأرٌ معهم ومع أسيادهم في الرياض من آل سعود ومرتزِقة العدوان!!!

* * *

عقبةُ صنعاء

سقطت أقنعةٌ كثيرةٌ؛ بفعلِ العدوان وتداعياته، وانكشفت حقائقُ مخبوءةٌ، وانحيازاتٌ جِهوية ومناطقية وطائفية في أبشع صورها. وبات الغريبُ الغازي المعتدي منقذاً في نظر جمهور كبير من المرتزِقة والمأزومين.. وحين تمادى مَرضَى الهُوِيَّة وتداعوا إلى مقاومة جيش الوطن واللجان الشعبيّة لم يلبثوا أن حَلَّ بهم العارُ وهم يستكينون لغزاة الخارج؛ نكايةً بمن اتخذوا منه خصماً في الداخل.

غير أن للصورة السوداوية وجهاً ناصعَ البياض في مكانٍ آخر.. وَإِذَا كانت المواجهاتُ البرية قد كشفت رخاوةَ الطبيعة وأهلها في بعض الأماكن الساحلية، فَإِنَّ التضاريسَ الجبليةَ قد منحت الرجالَ الأشداءَ فُرصةَ التصدي للزحف البري، وإعاقةَ تقدمه في البيضاء، وتعز، ومأربَ، وحجّة، وغيرها.

ظنّ المحتلّون أن الطريقَ إلى صنعاء سالكةٌ، كما حدث في عدن، وبدلاً من استثمار الفرصة التي سنحت في جنوب البلاد وسمحت بتوازنٍ يقودُ إلى تفاهمٍ سياسيّ يوفر مخرجاً مقبولاً لكل الأطراف، أمعنت الرياضُ ومرتزِقتها في التفاؤل، فساقت جحافلَها عتاداً وجنوداً إلى محارقَ متواليةٍ في عقبة ثرة/ أبين، وفي صافر/ مأرب.. وبعد أن أوهمت نفسَها بأن معركةَ صنعاءَ الحاسمةَ غدت على الأبواب، فوجئت بالتعثُّر الكبير على مشارف صرواح.

حاول العدوانُ فتحَ جبهة جديدة في باب المندب، وأُخرى في الجوف.. وكُلُّ ذلك مِن أجلِ التغطية على عجزه وفشله، مع البحث عن منفذ أسرع وأقل كلفة باتّجاه العاصمة صنعاء، غير أن المؤشرات الميدانية تؤكّد أن جبهة صنعاء ستكون شاقةً على العدوّ والانتصار فيها شبه مستحيل، إِضَافَةً إلى المؤشرات الأُخرى المتعلقة بالضغط الأممي على الرياض باتّجاه الدفع نحوَ حَلٍّ سياسيّ يحُدُّ من تفاقم الأزمة اليمنية على الأقل في بُعدِها الإنساني.

ثم إن معضلةَ صنعاءَ بالنسبة إلى العدو ليست مقتصِرةً على الجغرافيا الصعبة على امتداد الطرق المؤدية إلى العاصمة التاريخية لليمن، بل إن عنفوانَ القبائل حول أمانة العاصمة وما يشكّلونه من حزام أمني وخط دفاع متقدم يشكل عقبة مضافة أمام العدوّ، خَاصَّةً وأن الاحتشاد الشعبي لأبناء القبائل حول وثيقة الشرف في مواجهة العدوان، قد أبان صورةً أُخرى للصمود والتلاحم الوطني، وأن استعدادَ عشرات الآلاف من أبناء القبائل للدفاع عن أرضهم وعِرضهم وكرامتهم قد وضع حداً لفاعلية المالِ السياسيّ الذي تستطيع أن تشتري به بعضَ المرتزِقة، لكن هيهاتَ أن تشتريَ به شعباً بأكمله.

أهلُ صنعاء وسُكَّانُها ـ وهم من كُلِّ أطياف اليمن ـ سجّلوا صموداً نوعياً بالرغم من القصف والجرائم البشعة التي ارتكبت في معظم أحياء المدينة، بالرغم من الحصار الشديد، وتردِّي الخدمات العامة، وارتفاع تكاليف المعيشة، إلا أن أهلَ صنعاء ثابتون في بيوتهم، يتحَرّكون في أحياء المدينة وشوارعها، ساخرون من العدوان، متوشحون بالصبر الجميل، إزاء القتل اليومي للمدنيين من الرجال والنساء والأطفال.

المسيراتُ والاحتشادات المليونية التي تشهدها العاصمة صنعاء بين الحين والآخر دليلٌ مضافٌ على أن معركة صنعاء ستبقى مؤجَّلَةً. وحين يقرّر العدوُّ أن ينتحرَ على أبوابها، فقد اختار النهايةَ ليست نهاية عدوانه وحربه على اليمن، وإنما نهاية نعمة الاستقرار التي تعيشُها المملكة، ولا تدري كيف تحافظُ عليها.

***

يدٌ تحارِبُ.. ويدٌ تحاسِبُ!

عشرةُ أشهر ولا يزالُ العدوانُ متواصِلاً على اليَمَن، فيما الحلّ السياسيُّ لا يزالُ بعيدَ المنال حتى اللحظة، ما يفرِضُ على القوى الثورية المناهِضة للعدوان العمل وفق إستراتيجية بعيدة المدى تضع في اعتباراتها، أن العدوّ الذي بات مضطراً للتعاطي مع المعركة في اليَمَن على أَسَاس سياسة النفَس الطويل، لن يألوَ جُهداً في استغلال الأوضاع الداخلية والنفاذ من الثغرات السانحة هنا أَو هناك، خَاصَّةً وقد وجد نفسَه في مأزقٍ كبير وهو يبحَثُ عن نصر عسكريٍّ سريع.

وهذا يعني أن صمودَ شعبنا في مختلف الجبهات ينبغي أن ينتقل إلى طور جديد ذي صبغة شاملة وتكاملية، بحيث لا تقتصرُ الخيارات الإستراتيجية على البُعد العسكريّ فحسب، بقدر ما يجبُ أن تمتدَ إلى الأبعاد الأُخرى سياسيّة واقتصادية وإدارية، إِضَافَةً إلى تفعيل وثيقة الشرَف القبَلية في وجه المرتزِقة وعملاء الغزو والاحتلال الأجنبي لبلادنا.

في السياق، تندرَجُ مهمةُ ملء الفراغ السياسيّ، وإدارة شأن الدولة وإصلاح أوضاع المؤسّسات الحكومية، في سياق إدارة المعركة بشكل عام. وَإِذَا كانت اللجانُ الثورية والشعبيّة قد حالت دون تلاشي ما تبقى من مؤسّسات الدولة وانهياره، فَإِنَّ التوقُّفَ عند هذا الإنجاز لن يكونَ مأمونَ العواقب، خُصُوصاً في حال تحَرّكت قوةٌ معينةٌ باتّجاه تثوير الشارع نحوَ المطالب المتعلقة بتأمين الخدَمات الأَسَاسية والحدّ من الفساد المالي والإداري الذي يمارسه كثيرٌ من ضِعاف النفوس مستغلين أوضاع الحرب، وتركيز قيادة الثورة على إدارة المعركة العسكريّة الضارية على بلادنا.

وليس أخطر من أفعال الفاسدين والانتهازيين، سوى السكوت عن تصرُّفاتهم وإمهال محاسبتهم؛ بذريعة الحرْص على تماسُك الجبهة الداخلية، ورصِّ الصفوف في

مواجَهة العدوان الخارجي، ذلك أن الفسادَ المتفشي منذ أمَدٍ بعيدٍ في الأجهـزة الحكوميـة، غدا بمثابة الثقافة الأصيلة، وما لم تسارع القوى الثورية إلى محاصرة مختلفِ صور الفسـاد القديمة والمستجدة، فَإِنَّ أمَلَ الناس بالتغيير إلى الأفضل سيرتدُّ يأساً وانخراطاً فـي ماكينـة الفساد ذاتها، إلى أن يأتيَ اللهُ بقوم آخرين ينأون بأنفسهم عن المقت الكبير الذي حـذّر منـه المولى عـزّ وجـلّ فـي قولـه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ۝٢ كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ۝٣﴾.

في الأمس القريب، وصَلَ المشتركُ والإصلاح إلـى سـدّة السـلطة علـى صـم2هـوة الثورة ومطالب التغيير الشـعبيّة، وظَـنَّ النـاسُ أن العهـدَ الجديـدَ سـيكونُ أقـل فسـاداً ممـا عرفوه من قبل، فإذا بالفساد ينتعشُ ويتمدّدُ بصورة غير مسبوقة، وُصُـولاً إلى توافق القـوى السياسيّة المنضوية في حكومة الوفاق على إعلان جرعـة سـعرية فـي المشـتقات النفطيـة، وتحميل المواطن الفقير أعباء الفساد المالي المستشـري حينهـا، مـا أفضـى إلـى ثـورة 21 سبتمبر 2014م.

لقد كانت محارَبةُ الفساد على رأس أولوية أنصار الله والقـوى الثوريـة، واليـوم فَـإِنَّ هذه الحربَ يجبُ أن تستمرَّ بالموازاةِ مع الحرب الكبـرى فـي مواجَهـة العـدوان، حتـى لا تتكـرّر أخطـاء الماضـي، ولـيكُن شـعارُ المرحلـة مـن الآن وصـاعداً: يَـدٌ تحـارِبُ.. ويَـدٌ تحاسِبُ!

* * *

أيحسبُ (العدوان) أن يُترَكَ سَدى؟

في حالةِ تبجُّحٍ غيرِ مسبوقة، نفى مندوبُ آل سعود لدى الأمم المتحدة مسؤولية السعوديّة وتحالف العدوان عن استهداف مستشفى حيدان بمحافظة صعدة، الذي كانت أطباء بلا حدودٍ تتخذُه مركَزاً لها، وعاتب المسؤولُ السعوديّ أمينَ عام الأمم المتحدة، بان كي مون، الذي أدان الحادثةَ مُحمّلاً السعوديّةَ مسؤوليةَ استهدافه.

وبالرغم من أن إدانةَ الأمم المتحدة ومنظماتها للحادثة لم ترتقِ بعدُ إلى مستوى الجريمة المعنية، فضلاً عن صمتِها إزاء جرائم العدوان المتوالية بحقّ الشعب اليمني على مدى ثمانية شهور تقريباً، إلا أن مُجَـرَّدَ التنبيه الأممي كان بالنسبة إلى الرياض أشبهَ بتجاوز الخطوط الحمراء، فقد توهمت المملكة أنها بمالها قادرة على شراء المواقف والأصوات في مجتمع النفاق الدولي، ولم تتنبَّهْ إلى أن العالم بات يضحَكُ من سَخَافة آل سعود، ويتندَّرُ عليهم وهم يصرفون الأموالَ ببذخ هنا وهناك، فيما عورتُهم في اليمن تزدادُ انكشافاً وقبحاً يوماً بعدَ آخرَ.

لا يزالُ العالَمُ متواطئاً ضدّ اليمن بصمته على الجرائمِ البشعة التي ترتكبها دول التحالف، ومع ذلك فَإِنَّ آل سعود لا يتسامحون مع الأصوات الحرة التي تكشف انحطاطهم وإن كانت خجولةً في مضمونها، ولا مع النصائح الناقدة والمحذرة من انهزامِهم الأخلاقي في اليمن، وإن ظهرت من أطرافٍ وشخصيات موالية لهم.

هذا التبجح غير المسبوق لم يكشف جديداً، ولكنه ينطوي على مخاوف حقيقية يعيشها النظام السعوديّ؛ بسَببِ تورطه في المستنقع اليمني، مخلفاً وراءه مجازرَ بحقّ الإنسانية لا تسقط بالتقادم. وبالإِضَافَةِ إلى خوفه من الردّ اليمني المتصاعد، فَإِنَّه يخشى بالفعل أن تتسعَ دائرةُ المناهضين للعدوان، فتخرج عن السيطرة السعوديّة الأمريكية، ما قد يدفع في النهاية إلى تحريك دعاوى دولية إزاء جرائم الرياض في اليمن.

لم يفقهْ آلُ سعود حقيقةَ المتغيرات من حولهم، وَإذَا عرفوا جانباً منها، فَإِنَّهم يسعون إلى إنكار ما لا يتفق أَو يتناسب مع طموحاتهم في إطالة سطوتهم ونفوذهم في المنطقة، في غرور ومكابرة تدل على اقتراب ساعة النهاية ما لم يتداركْ بقيةُ آل سعود والتكنوقراط من حولهم الأمر، عبر عملية إنقاذية عاجلة تضعُ حَدّاً للخرف السعوديّ القائم، الذي وضع المملكة على طريق الانحدار المتسارع.

تعالت الأصواتُ منذ وقتٍ مبكر ـعلى محدوديتهاـ وهي تحذِّرُ آلَ سعود من مكائد صهيوأمريكية تجرهم إلى الغرق في اليمن سياسيّاً وعسكريّاً وأخلاقيّاً، لكنهم كما كُلُّ الأقوام التي حقّ عليها العذاب الإلهي { جعلوا أصابَعهم في آذانهم واستغشوا ثيابَهم وأصرُّوا واستكبروا استكباراً }.

تمادى آل سعود في غيهم وعدوانهم، حتى بات إعلامُهم يصور جرائمهم وكأنها رسالة إنسانية لإنقاذ اليمن واليمنيين، وبعد أن كانت عاصفة الحزم قد فشلت كليةً خلال الشهر الأول من العدوان، فَإِنَّ جرائم آل سعود في اليمن، ما كان لها أن تستمر إلا تحت لافتة (إعادة الأمل) كعنوان مضلِّلٍ يَنُمُّ عن خداع وقح، انطلى على ضعاف النفوس في الداخل قبل الخارج.

لكن بعد هذا كله.. أيحسَبُ آلُ سعود أنهم بمنأىً عن العقاب؟

هيهاتَ..، فعدالةُ الأرض والسماء تترصَّدُ القَتَلَةَ والمجرمين في كُلّ زمانٍ ومكان.

***

الخيواني.. المثقف الموقِف

يعجزُ القلمُ عن التعبير في حَضْرةِ شهيدِ الوطن وضمير الكلمة الحرة الأُستاذ عبد الكريم الخيواني، الذي كان وسيظلُّ حاضِراً بيننا بمواقفه السياسيّة والإنسانية، وباقتداره الصحفي في معارضة الفاسدين والمستبدين ومصاصي الدماء والثروات.

لقد أحدث الشهيدُ ثورةً في الصحافة، كما نقل المعارضة السياسيّة في زمنه إلى طَورٍ مختلفٍ يتسمُ بالصراحة والجُرأة، ومخاطبةِ رأس هرم السلطة دونما تهيُّب أَو تردُّدٍ، ودونما خشية من عواقب ومآلات القفز على الخطوط الحمراء، التي جلبت للشهيد متاعبَ جمةً، بين الاعتقال والاختطاف، وُصُولاً إلى جريمة اغتياله النكراء في 18 آذار/ مارس 2015م.

ولقد قيل الكثير عن مآثر الشهيد ومواقفه، إلا أن المواقفَ السياسيّة تظل ذروةَ العطاء الوطني بالنسبة إلى الشهيد، وهي التي جرت عليه الخصومات والعداوات من جلاوزة الاستبداد السياسيّ، وخَاصَّةً حين اقترب من عُشِّ الدبابير، وكتب عن مِلَفٍّ توريث السلطة، وعن حرب صعدةَ الأولى، فلم يهادن أَو يجامل، بل أشار ببنانه إلى مكمن الوجع ممثّلاً في علي صالح وعلي محسن، رأس النظام السابق، وذراعه الأيمن حينها.

وإذ حاول النظامُ السابق أن يثنيَ الشهيد عن مواقفه الصادقة والجريئة، من خلال اعتقاله لفترة تزيدُ عن سبعة أشهر، فَإِنَّ الراحلَ لم يَنْثَنِ أَو يتحول عن موقفه، بل خرج من معتقله وهو أكثر تصميماً وإيماناً بضرورة مواجهة رأس الاستبداد مهما كان الثمن، كاتباً مقالته الشهيرة "سنواصل".

ولم يكن سراً أن الخيواني تعرض للإغراء بالمال، وبالمناصب، لكنه مانع وقاوم ورفض، مخلصاً للقضية التي يؤمن بها، وملتزماً بالمبادئ والقيم التي دعا إليها، في تجسيدٍ لمفهوم المثقف الحقيقي، الذي لا يكتفي بالتنظير عن بُعدٍ، وإنما ينخرِطُ بين الجماهير قائداً ومقوداً، حتى يتحقّقَ التغيير المنشود.

ففي الثورة الشعبيّة 2011م، كان الخيواني من السابقين إلى ساحة التغيير، ثائراً وملهماً للثوار، وفي أوجِّ الثورة، وحين انشق النظامُ السابقُ على بعضِه، وانضمت بعضُ القيادات السياسيّة والعسكريّة إلى ثورة الشباب سارع الخيواني إلى التحذيرِ من مغبة الترحيبِ من أمثال هؤلاء، مؤكّداً أن الثورةَ ليست مغتسلاً لتطهير المفسدين، وطي صفحة الماضي معهم. وكان مجاهراً بمواقفه تلك، غيرَ مُبَالٍ بالأصوات التي تتحدث عن وحدة الصف الثوري، إذ كان يهُمُّه أَوَّلاً وقبلَ أي شيءٍ آخرَ أن تكونَ الثورةُ نقيةً نقاء شبابها، ونقاء الشعارات التي ترفعها.

وفي مؤتمر الحوار الوطني، كان الفقيدُ منفتحاً على الحلول السياسيّة للقضايا والأزمات الوطنية، لكن بعيداً عن أنصاف الحلول. وقد حارب متَّشِحاً بأخلاق الفرسان في سبيل إنجاز مبادئَ سليمةٍ لعدالة انتقالية تقوم على محاكمة مجرمي الحروب ومرتكبي الانتهاكات، واعترافهم بهذه الجرائم على الأقل؛ تمهيداً لجبر ضرر الضحايا، معترضاً على تسويقِ فكرة المصالحة الوطنية التي تغُضُّ الطرف عن المجرمين، وقد تصلُ في الأخير إلى تمييعِ حقوق الضحايا والمظلومين.

وإذ أنسى لن أنسى ذلك اليومَ الأسودَ الذي أسدِل فيه الستارُ على مؤتمر الحوار باغتيال عضو المؤتمر عن أنصار الله الدكتور أحمد شرف الدين، في فاجعة أليمة، استهدفت الحوارَ الوطني، والسلم الاجتماعي في اليمن. ولما هرع هادي ليرأسَ الجلسةَ ويغطيَ على الجريمة، انتصب الخيواني برباطة جأش، وخاطب هادي ومستشاريه بلُغةٍ أُخرى غير معهودة، محمِّلاً إياهم المسؤوليةَ الكاملةَ عن عملية الاغتيال، ومعلناً انسحابَ مكون أنصار الله من مؤتمر الحوار؛ احتراماً لحق الحياة، كي ينعمَ اليمنيون بدولة توفِّرُ لهم الأمنَ والأمان.

ما زالت أُمنيةُ الخيواني في الدولة المدنية المقتدرة حُلماً وحقاً مشروعاً لنا ولأبنائنا.. وعهداً علينا أيها الخيواني ويا شهداء اليمن الأبرار أن نواصلَ المشوارَ حتى نبنيَ هذه الدولة، أَو نلحقَ بكم على درب التضحية والشهادة.

فإما حياةٌ تُسِرُّ الصديقَ، وإما مماتٌ يُغيظُ العِدى.

***

إبراهيم الوزير.. داعية الشورى والحرية

تحُلُّ ذكرى رحيل المفكر الإسلامي إبراهيم بن علي الوزير، فيما الأُمَّـةُ الإسـلاميةُ غارقةٌ في أتون الصراع والضياع، لمـا تجـد مخرجـاً مـن "التيـه" الـذي أصـابها بـ "المقـت الكبير"، وأحال حاضرها إلى "حصاد مُر"، بالرغم مـن أنهـا تعـيشُ فـي النصـف الأول مـن "القرن الخامس عشر الهجري".

ومنذ أربعينيات القرن الماضي، ابتدأ الفقيدُ "مسـيرةَ جهـاد" عنوانُهـا مقارعـةُ الظلـم والاستبداد والدعوة إلى الشـورى والديمقراطيـة والحريـة والعدالـة وكرامـة الإنسـان. فـي الشتات كان إبراهيم الوزير وطنياً أكثرَ مـن أُولئـك الـذين تغنـوا بـالوطن ثـم نهبـوا ثرواتـه ورقصوا على أشلاء أبنائه.. وفي المهجَر كانـت الهُـوِيَّةُ الأصـيلةُ لإبـراهيم الـوزير عنوانـاً لأفكاره ورؤاه ومشاريعه السياسيّة والإنسانية.

هضم الحضارةَ الغربيةَ، لكنه لم يذُبْ فيها كما فعل الكثيرون، وتقبل أحسنَ ما فيهـا دون إحساس بالنقص كما أحسّ آخرون، فنسج لنفسِه شخصيةً متميزةً تجمع بـين الأصـالة والمعاصرة، وتلتقي مع الآخر على دروب الوطنية والإنسانية، في اعتدال عزَّ نظيـرُه، وفـي ثبات أمام المغريات والتهديدات قلّ مثيلُه بين أقرانه من أقطاب الحركة الوطنية التـي غـرّد رموزها شرقاً وغرباً، بينما ظلّ إبراهيم الوزير بمثابة البوصلة لمَن ضلّ الطريق.

لـم يكن إبراهيم الوزير مفكراً إسلامياً فحسب، فقد جمع بين النظـرِ والعمـل، فكـان مفكراً حركياً، يربُطُ بـين النصـوص والواقـع ويـزاوج بينهمـا فـي مشـروع متكامـل كانـت الشورى المحور الرئيس فيه.

طالما دعا الأُستاذ الوزير إلى إعمال الشورى واعتبرها أعلـى مراحـل الديمقراطيـة، وإذ ربط بـين الاسـتبداد وتخلُّـف الأُمَّـــة، فقـد اعتبـر الشـورى والديمقراطيـة متلازمتـين للخروج باليمن والأُمة من حالة الوهن والتردي، وحتى لا تبقى الفكـرة مُجَـرّد تنظيـر فـي

الخيال، أسس الفقيد اتّحاد القوى الشعبيّة كحزبٍ سياسيٍّ يعملُ من خلال الجماهير على مقارعة الظلم، ومحاربة الفساد، وتعزيز قيم الحرية والتعددية والتعايش.

بارك إبراهيم الوزير واتّحادُ القوى الشعبيّة قيامَ الوَحدة والجمهورية اليمنية ودعما الدستورَ الذي نظّم حياة سياسيّة تقوم على حرية الصحافة والتعددية الحزبية وحقّ الشعب في اختيار حكامه. وفي الوقت الذي انخرط فيه الحزب عملياً مستفيداً وداعماً للمناخ الجديد، أخذ إبراهيم الوزير على عاتقه مهمةَ التأصيل الإسلامي للديمقراطية والمفاهيم المتصلة بالنظام الديمقراطي وبالحقوق والحريات الملازمة للديمقراطية الحقيقية.

جاء ذلك في وقت كان عددٌ كبيرٌ من علماء ومشايخ اليمن يرون أن الديمقراطية غزو فكري، وأن التعددية الحزبية رجس من عمل الشيطان، ومن قال منهم بأهميّة وضرورة الشورى في النظام السياسيّ الإسلامي، فَإِنَّه قد اعتبرها معلمةً وليست ملزمةً للحاكم على عكس ما كان يجهَرُ به السيدُ الوزير، حَيْثُ كان يؤكّدُ على أنه لا معنى للشورى إنْ لم تكن ملزمة، وقد قال ذلك في أكثرَ من مؤلف وَحوار صحفي، ما يجعلُنا نقولُ عنه بحق: إنه داعية الشورى، في الأُمَّة الإسلامية.. كيف لا، وهو من اختار مسمى "الشورى" عنواناً للصحيفة التي تصدر باسم الحزب الذي أسّسه ورعاه حتى مماته، بل إنه جعل "الشورى في الأمر" على رأس الشعارات التي رفعها اتّحاد القوى الشعبيّة ولا يزال.

إِضَافَةً إلى ذلك، فقد انتصر الوزيرُ لمفهوم الحرية، ولمنظومة الحريات بشكل عام، وبالرغم من أن الفقهَ الإسلامي التقليدي كان ولا يزالُ يعتبر "العدالة" الأَسَاسَ في النظام السياسيّ الإسلامي، نجد إبراهيم الوزير منحازاً إلى الحرية واحترام الرأي والرأي الآخر ومنتصراً لحرية الرأي والتعبير، والحق في المعارضة والنقد وتصويب أخطاء السلطات، بمختلف الوسائل بما في ذلك الصحافة الحرة.

ولا شك أن تجربةَ الوزير الثرية، قد أهَّلته للنظَرِ بشكلٍ منفتح، فتجاوز قيودَ التمذهُبِ، ولم ينحصرْ في البُعد الإسلامي التقليدي الذي عُرفت به كثير من الحركات الإسلامية المعاصِرة، وَهو ما جعله وحزبه بمنأىً عن التطرف والإرهاب والعنف الذي يشوبُ أداءَ الكثير من هذه الحركات في اليمن وفي العالم العربي والإسلامي بشكل عام.

قُدِّرَ للوزير أن يتتلمذَ وهو في سجن (حجّة) على أيادي علماء وأدباء أفذاذ، من بينهم القاضي عبد الرحمن الإرياني، والأديب أحمد محمد الشامي، وغيرهما.. وكذلك في القاهرة وجدة حَيْثُ عاش فترةً طويلةً فيهما تأثّر بأقطاب الفكر الإسلامي المعاصر، من أمثال: مالك بن نبي، وخالد محمد خالد، وسيد قطب، وجمال البنَّاء، وعصام العطار، وحسين مؤنس.. وغيرهم، كما التقى روجيه جارودي ومحمد أسد، وحاور وحاضر في العواصم الغربية، متسلحاً بمعرفةٍ إيمانية وبنزعة إنسانية، ارتقتا به إلى الريادة في الفكر والعمل والعطاء الخيري.

(1)

في كتابه "المنهج للحياة: رؤية اجتهادية إسلامية"، يتحدث إبراهيم الوزير عن المشروع السياسيّ لاتّحاد القوى الشعبيّة، مؤكّداً على أهميّة التعددية السياسيّة في ظلّ النظام الديمقراطي. وهُنا أقتبسُ منه مقولةً لا أعتقد أن أحداً سبقه إليها.. يقول إبراهيم الوزير: "إن الديمقراطية فطرةٌ خَيِّرةٌ، وهي أثمنُ مكتشفات الإنسان، وأروعُ منجزاته وأغلى ممتلكاته، أكّدها الوحي".

ولا مراءَ أن الديمقراطيةَ التي ابتدعت حلاً حضارياً لتداول السلطة سلمياً قد وفرت على البشرية أنهاراً من الدماء؛ بسَببِ التناحُر على السلطة.

والوزيرُ لا يبالغ حين يقول عن الديمقراطية بأنها أروعُ منجزات الإنسان، وهي فوقَ ذلك مباركةٌ من الوحي، حَيْثُ نصت الآياتُ القرآنية على "الشورى" التي يعتبرها الوزيرُ مرادفةً للديمقراطية (الغربية)، كما أسلفنا.

ولأن الديمقراطية تقومُ على ركنين أَسَاسيين، هما: التعددية الحزبية، والتداول السلمي للسلطة، فَإِنَّ إبراهيم الوزير ينافحُ بصلابةٍ غير معهودة عن التعددية السياسيّة، حين يقول:

"إننا نؤمنُ إيماناً لا يقبَلُ تراجعاً ولا تهاوناً بالتعددية السياسيّة البنَّاءة التي تجمعُ الأُمَّةَ على الثوابت، وتتيحُ لها خصبَ التنوع وجماله، والتدافع ـ توازن القوى ـ الذي يمنعُ الفسادَ في الأرض".

(2)

في كتابه "هموم وآمال إسلامية" الذي ألفه بالمشاركة مع الدكتور حسين مؤنس، تطرق الوزير إلى سلبيات كثير من الحركات الإسلامية (المعتدلة) ـ وبالطبع فَإِنَّ الفقيد حذر في أكثرَ من مناسبة من الحركات والتنظيمات الإرهابية، ومن الغلو والتشدّد الديني ـ لكنه هنا ينبّهُ الحركاتِ الإسلاميةَ غير المتطرفة إلى قصورها في التعاطي مع الرأي الآخر، وعدم انسجامها مع مبدأ الحرية وقيمها، إذ يقول:

"من سلبيات كثيرٍ من الحركات الإسلامية غير المتطرفة عدم وضوح فهم مسألة الحرية التي جعلها الإسلام واسعة باتساع الكون، فلم يحترموا حرية الرأي والرأي الآخر في مناهجهم، مما ميوجب على الحركات التي نعتت نفسها بالحركات الإسلامية أيّاً كانت أن تعرف أن الحرية التي توفرها الديمقراطية، هي بالنسبة إلى الفكر الإسلامي والحركة الإسلامية بمثابة الماء للسمك، فإذا جَفَّ الماءُ هلك السمك.

ومعروفٌ أن الفكرَ الإسلامي التقليدي لا يزالُ هو الفكر السائدَ في تعاملاتنا اليومية وعلاقة الحاكم بالمحكومين بالرغم من تطورات العصر ومتغيراته. وهناك من يشهر سلاحَ "التكفير" أو "حَدَّ الردة" ويجعله سيفاً مُصْلَتاً على رقبةِ كُلّ مفكر حرّ يعمل في إطار التجديد الإسلامي. وقد نال الفقيدُ من سِهام هؤلاء الكثير، ما جعله أكثرَ حساسيةً تجاه مفهوم الحرية والتعامل مع الرأي الآخر على قاعدة أن "الخلاف في الرأي لا يفسد للودّ قضية".

(3)

في كُتَيب "رسالة إلى الأُمَّــة"، يقول إبراهيم الوزير: إنَّ قوى الأُمَّــة وكـل المـؤمنين الشرفاء في الشعب والجيش مدعوون إلى اليقظة ومراقبة كُـلّ التطورات في اليمن واتِّخـاذ الإجراءات المناسبة والملائمة؛ للحفاظ على مكاسب الأُمَّــة في الحرية وحكـم الشـورى وعدم السماح لأية دكتاتورية تتحكَّــمُ في مصائر الأُمَّــة من أي نوعٍ وتحت أي مبرّر.

اللافتُ أن هذه الرسالةَ وهذه المقولة كُتبت قبل ما يقـارِبُ أربعـين عامـاً، وتحديـداً بتاريخ 15 يوليو 1980م، ومع ذلك سنجدُها وكأنها مفصلة تفصيلاً على الواقع اليمني عـام 2017م، إنها جرسُ إنذار ينبه إلى ضرورة الحفاظ علـى المكتسـبات الوطنيـة فـي الوحـدة والحرية والديمقراطية والتعددية الحزبية، بحيث لا نسمح بالتفريط فيهـا لأيّ سـبب كـان، ومهما كانت تداعياتُ العدوان الجائر والغاشم على بلادنا. لقد تحَرّك الشباب فـي 2011م ضدّ الاستبداد الداخلي، ولكنهم قعوا بقصد أَو بغيـر قصـد فـي بـراثن التـدخّل الخـارجي. واليوم ونحن نقارعُ العدوانَ السـعوديّ الأمريكـي ونؤكّــد علـى اسـتقلالية الـيمن مـن أيـة وصاية أَو هيمنة خارجية، فَإِنَّ ذلك لا يعنـي بـأيِّ حـال مـن الأحـوال التنـازل عـن النظـام الديمقراطي التعددي بحجة أولوية مواجهة العدوان.

هذه رسالةُ إبراهيم الوزير إلى أنصاره وإلـى أعضـاء اتّحـاد القـوى الشـعبيّة، لعلهـا توجز في سطور محدودة برنامج عمل طويل وشاقّ لجماعة عرفت في تخلقهـا الأولـي بــ "عصبة الحقّ والعدالة".

***

رئيسٌ من زمنِ الراشدين!

في حَضرةِ الرئيسِ الشهيدِ صالح الصمَّاد تهرُبُ الكلماتُ وتتبعثَرُ الحروفُ، فلا تكادُ تكتملُ الجملةُ حتى تبدوَ لقارئها غيرَ مفيدة وما تكاد العبارةُ تكتمل، حتى يضطرَّ كاتبُها أن يعيدَ تسطيرَها من جديد.

فما عسى المرء أن يقولَ وهو يعيشُ هَولَ الفاجعة صابراً محتسباً، وما عساه ينطقُ وقد ارتفع الشهيدُ في مقام الخالدين، فلا ندري أنحزنُ على فقدانه لحجم ما خلَفه من فراغ، أم نفرحُ لعلو المقام الذي وصل إليه في الدنيا والآخرة!

"إنما يعجّل بخياركم".. ونحنُ شهودٌ على أن صالح الصمَّاد كان سحابةَ خير تمطرُ وتنهمرُ غيثاً مدراراً في مختلف الفصول والأحوال.. فالرئاسةُ بكل مشاغلها لم تشغلْه عن الناس وهمومهم، ولا عن مسؤولياته العليا والدنيا، فأعطى كُلَّ ذي حقّ حقه، مجسداً الشخصيةَ الشاملة التي تفيضُ عزماً وصلابةً في ميدان التحدي والصمود، وتتجلَّى بكل آيات الكرم والسماحة في ساحات التراحم بين أبناء الوطن ورفاق الثورة والمسيرة.

اغتالته أيادي الغدر والعدوان وهي تعلمُ أنه الرشيدُ في قومه وشعبه، فلم تجد من بعده سبيلاً إلى السلام ولا إلى "الحسم المستحيل".. ثم حاولت أن تغتالَه معنويّاً فلم تجد في دفاتره سوى سطور نورانية تسطعُ بالصالحات من الأقوال والأعمال، وكأنَّ مَن خطط لاغتياله عزَّ عليه أن يكون لليمنيين قائدٌ ورئيسٌ بهذه الصفات المحمدية، بينما الملكُ القاتلُ يرفلُ ونجله في الرذائل والموبقات ثم يدّعي زوراً وبُهتاناً أنه خادم الحرمين وحامي حِمَى المقدَّسات.

قتلوه وقد كان صادحاً بالسلام يطرح المبادرات تلو المبادرات؛ مِن أجلِ كلمةٍ سواءٍ تفضي إلى وقف الحرب ورفع الحصار عن الشعب المظلوم، وتفتح الباب للوصول إلى مصالحة وشراكة وطنية في السلطة والمسؤولية.

قتلوه وقد صال وجال في جبهات الذود عن الوطن وكرامته، فكان وحده جبهةً معنويةً استمدّ منها الأبطالُ صمودَهم وبسالتهم، فلم يتخلَّف عن زيارةِ هذه الجبهة أَو تلك مهما بلغت المخاطر، ولم يقصّر في أداء واجب تجاه الجرحى وأسر الضحايا، ولم يتخلى عن مسؤولياته تجاه الدولة ومؤسّساتها التي استهدفها العدوان وكاد يعصفُ بما تبقى منها، فنهض ونفخ فيها الروحَ من جديد حين أطلق مشروعَ "يدٌ تبني، ويدٌ تحمي".. غيرَ أن القدرَ لم يمهلْه، فقد عاجلته غارات العدوان وترصدت له حين هبّ غيوراً على سيادة وطنه، متصدياً للسفير الأمريكي الذي هدّد أن الحديدةَ ستفتحُ أبوابَها لتحالف العدوان وتستقبلهم بالورود، فردّ عليه قولاً وعملاً: لن تدخلوها إلا على خناجرِنا وجماجمنا.. وقد كان.

قتلوه وقد علموا يقيناً أنه الرئيسَ الذي لم يستمتعْ بالحكم، ولم يلهث وراء ملذات السلطة ومغرياتها، فلا مالاً اكتسب ولا عقاراً نهب.. تماماً كما هو حالُ من قرأنا عن سيرهم من فرسان النهار ورهبان الليل في زمن الصحابة الراشدين.

قتل آلُ سعود رئيسَنا ظُلماً وعدواناً، كما قتلت بنو إسرائيل أنبياءَها..

فحقت عليهم لعنةُ الله والناس أجمعين.

***

النصرُ الذي ينتظرُ اليمن

تمُرُّ الأيّامُ والشهورُ في ظلّ العدوان السعوديّ الأمريكي الغاشم على اليمن، بينما يسطّر اليمانيون ملحمةً من الصمود والتحدِّي أدهشت خبراءَ الحروب والمواجهات العسكريّة وأبهرت العالم. وإذ تغيّرت وتبدلت عناوينُ وذرائعُ الحرب على اليمن، تؤكّد الشواهدُ أن أمريكا كانت ولا تزال وراءَ هذه الحرب، بينما السعوديّةُ مُجَرَّدُ الأداة الرئيسة والقذرة فيها، مع الأدوات الأُخرى التي قبلت أن تكونَ خصماً للعرب ومعتدياً على أصل العروبة وموطِنِها الأول.

وإذا كانت لأمريكا أهدافٌ كبرى من نشر الفتنة والحروب في العالم العربي، فَإِنَّ السعوديّة التي لن تكونَ بمنأىً عن المخطّط الصهيوأمريكي، تنظر إلى اليمن؛ باعتبَاره إمارةً تابعةً ولا يجوزُ لأهلها وشعبها أن يقرّروا مصيرَهم خارج الفلك السعوديّ.. وقد تدخلت السعودية في 2011م وغيّرت مسارَ الثورة عبر تسوية سياسيّة ضمنت بقاءَ النفوذ السعوديّ وإن اختلفت شخوص الحاكمين في صنعاء.

لكن الرياض عجزت عن تفهُّم المتغيرات اليمنية بُعَيْدَ ثورة 21 سبتمبر 2014م، ووجدت نفسَها مرغمةً على التعامل مع شريك جديد لا تحبه.. فتلاقت الرغبةُ السعوديّة مع مشروع الإدارة الأمريكية، وباركت إسرائيلُ ما عُرِفَ بعاصفة الحزم، التي أرادتها الشعوبُ العربية أن تكون في وجه إسرائيل، فحوّلها النظامُ العربي الرسمي المهترئ إلى وجهة أُخرى.

لم تقع اليمنُ تحت الاحتلال الإسرائيلي، ولم ينتهك سيادتَها الطيرانُ الفارسي، لكنهم أعرابُ هذا الزمان الذين فقدوا البُوصلة، هم مَن تحَرّكوا صوبَ اليمن في ظلّ قيادة مصابة بالزهايمر تُسمّي الجُرم حزماً، وترى في قتل الآلاف وتجويع الملايين إعادةَ أمل!

واليومَ لا يفصلُنا سوى أَيَّـام ويكـونُ العـدوان قـد بلـغ عامـاً كَـاملاً فـي اسـتهداف الإنسان والشجر والحجر في مختلفِ مناطق اليمن شمالاً وجنوبـاً وشـرقاً وغربـاً، دون أن ينجزَ نصراً يمكن البناءُ عليه في استعادة مـا يسـمى بالشـرعية، أَو القضـاء علـى مـا يسـمى بالتمرد أَو التحالف الحوثي- الصالحي.

عامٌ من الجرائم السعوأمريكية في اليمن، بينما اليمنيـون يـزدادون صـلابةً وعنفوانـاً وتحدياً، وهم يقاتلون في الجبهات ويرفدونها بالمال والرجال. ويبتكرون وسـائلَ تقليديـة ناجعة في محاصَرة الحصار المفروض عليهم، والذي تهدفُ السعوديّة من ورائه إلـى إبـادة 25 مليون نسمة بالقتل أَو بالتجويع، أَو حتى بالقتل المعنوي عبـر التشـريد، محاولـةً خلـقَ حالة من النزوح في الداخل، أَو اللجوء إلى الخارج عبر الأراضي السعوديّة.

بَـيْـدَ أن اليمنيين سجّلوا أُعجوبةً في هذا الزمان، فمَن كانوا يعيشـون خـارج الـيمن، أرادوا أن يعودوا إلى وطنهم ويقتسموا المعاناة مع أهلهم، مفضِّـلين المـوتَ بكرامـة علـى أرض اليمن، وليس فـي مخيمـات اللاجئـين أَو العـالقين. حتـى إن مطـار بيشـة السـعوديّ الذي جعله آلُ سعود معبراً لإهانة اليمني، تحول إلـى منبـر لتعلـيم السـعوديّ كيـف يكـون حُبُّ الوطن.. وكيف يمكن أن تكونَ مظلوماً فتنتصر.

مساجدُ صـنعاء العـامرةُ بـالمؤمنين والمؤمنـات تحولـت هـي الأُخـرى إلـى جبهـةٍ معنوية، يتصل فيها اليمني بربِّ الأرض والسماء، فيرفع يدَيه ضارعاً إلـى الله، شـاكياً جـور المعتدين وظلمهم وطغيانهم.. وفي تراتيـل جماعيـة يقـرأ اليمنيـون فـي المسـاجد صـورة الفيل، متبوعة بالدعوات والصلوات التي يؤكّـد المجاهـدون أنهـم يعيشـون الانتصـارات تحت ظلالها، وإلا كيف للسلاح التقليدي أن يواجه الأسلحة الفتاكة المتطورة؟

لقد أثبت المقاتلُ اليمني أن العبرةَ ليست بالسـلاح وحـدَه، وأن الرجـال هـم حجـر الأَسَاس في المواجهات؛ ولذا لا عَجَبَ أن تصبح الأسلحةَ الروسية القديمة التـي يمتلكُهـا الجيش اليمني أمثال صـواريخ سـكود وتوشـكا، كابوسـاً للغـزاة والمرتزِقـة، الـذين كلمـا استعدوا للحشد لعملية نوعية باغتهم الجيشُ واللجـان الشـعبيّة بصـاروخ يحيـل أحلامهـم إلى سراب.

بعدَ عامٍ من العدوان ليست مبالغةً إن قلنا: إن اليمنَ بات على أعتاب نصرٍ كبير، ولن تكونَ مفاعيلُ هذا الانتصار الموعود حصريةً على جغرافية اليمن فحسب، لكنه النصرُ الذي سيغيّر معادلاتِ المنطقة برمتها.

﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَاهُ قَرِيبًا ۝٧﴾،

﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

صدق اللهُ العظيم

* * *

تعز في المعادلة الوطنية!

ليس سراً القولُ إن مستقبلَ السِّــلْمِ الاجتماعيِّ في اليَـمَـنِ مرهـونٌ بـدور تعـز فـي المعادَلة السياسية التي يُرادُ لها أن تتشكَّلَ على إيقاعٍ طائفيٍّ بعد أن ترسَّخت ثنائيـة التجزئـة على أساسٍ جهوي بين أبناءِ الشمال وأبناء الجنوب للأسف الشديد.

وبالتالي فَإِنَّ احتدامَ العُـدْوَان والمعـارك فـي تعـز ومِـن حولهـا، غيـرُ منفصـلٍ عـن المخطّطات الإجرامية التي تدفعُ نحوَ الشرذمة وتجزئة المجزَّأ، وصَـبّ الزيـتِ علـى النـار فيما يتعلق بالحساسيات المناطقية والمذهبية بين أبناء البلد الواحد.

لقد كان اللقاءُ الذي جمع مؤخراً بين نخبةٍ من أبناء تعز برئيس اللجنة الثوريـة العليـا شفّافاً إلى الحدّ الذي سمح بمناقشة المخـاوفِ مـن مصـير تعـز وأبنائهـا إذَا ظـلّ عقلاؤهـا مغيَّبين عن الأدوار الوطنية التي اضطلع بها آباؤهم في الماضي القريب من تَأريخ اليَـمَــن الحديثِ والمعاصر، عندما كانت تعزُ مشعلاً للحركة الوطنيـة فـي عُمـوم الـبلاد، وحاضـنةً لمختلف التيّارات السياسيّة على تضادِّها وتناقضاتها.

وقد كان خطابُ الأُستاذ محمد علي الحوثي أمامَ أبناء تعز حـافلاً بـالرؤى الوطنيـة التـي يمكنُ البناءُ عليها باتجاه لملمة الجبهة الداخليـة، وتوحيـد الصـفّ اليَـمَــني مـن جديـد، علـى أساسٍ من التسامُح والتعايش والقبول بالآخر، بعيداً عن غَلَبَةِ القُوَّةِ من أَيّ طرف كان.

ومما لفت انتباهي في الخطابِ أن الحوثي أكّد بأن السـلاحَ لـيس حـلاً، ولا يمكـنُ إلغاء الآخر بالعُنف وبالقوة، مستشهداً بالحروب الستّ التي شُنَّت على صعدة، وأدّت إلـى نقيضِ أهدافها تماماً، حيثُ أصبحت جماعـةُ الحـوثي ـ أَنْصَــار الله ـ قـوَّةً شـعبيةً كاسـحةً، بالرغم من أنها كانت مجرد أقلية مستضعفة، حين شن النظامُ السابقُ عُـدْوَانَه عليهـا وعلـى أبناء صعدةَ في 2004.

الحوثي أشاد في خطابه أَيْـضاً بمكَانة تعز الثقافية وبدَور نخبتها الكُفـؤة والمؤهلـة، إضافةً إلى الأدوار البطولية لأبنائها ومقاتليها فـي جبهـات التصـدّي والصـمود، وقـد كـان محقاً في تقييمه الذي قد يغيب عن أذهـان الـبعض فـي ظـلّ الصـخب الإعلامـي المتزايـد حول حصار تعز، فلولا انخراط أبناء تعـز والتحـاقهم بـالجيش واللجـان الشـعبية، لَـتمكّن الغُزاةُ والمرتزقة من احتلال تعز كما فعلوا في عدن. وعليه فَإِنَّه مهمـا ظهـر فـي الواجِـــهَة من سياسيين وإعلاميين تعزيين منخرطين في العُـدْوَان على اليَـمَـن، فهذا لا يُلغي حقيقـةَ أن غالبيةَ أبناء تعز كانت وستبقى تقف في صفِّ الوطن.

وقد كان رئيسُ اللجنة الثورية محقاً وذكياً عندما ربَطَ بين المثقف والقبـول بـالآخر، فالإنسانُ المتعلمُ والمؤهَّــلُ هو الأقدَرُ على استيعابِ المختلِفِ والتعـايُشِ معـه، فـي ظـلّ قواسمَ مشتركةٍ، وإلا تصبح الثقافة هنا مجرد ادعاءٍ يدحَضُه الواقع. وإذا كانـت للسياسـيين حساباتٌ تجعَلُ أحدَهم يصبح مؤمناً ويُمسي كـافراً بـالوطن، فَـإِنَّ المثقـفَ الحقيقـي يظـلُّ على اتّساقٍ مع المبـادئ والثوابـتِ التـي تجمَعُـه بـالمختلفين عنـه فـي الموقـع السياسـي، ويغدو الوطنُ في ظلِّها أسمى المقدَّسات.

من تعز الحالمة نتطلعُ إلى انتصارٍ كبيرٍ لشعبنا يدحَرُ الغُزاةَ والغُلاةَ والطغـاةَ، وبقـدر ما تكونُ تعز حاضرةً في المعادَلة الوطنية، بقدر ما تكونُ وَحدة الـوطن واسـتقراره حاضـرةً في الشمال وفي الجنوب.

***

الثورة ومشوارُ التغيير

"عندما يعجزُ الحاضرُ عن التقدُّمِ إلى الأمام، فَإِنَّه يرتدُّ إلى الوراء فيصبح الماضي هو المستقبل".

تلخص المقولةُ أعلاه حالةَ التغيير في بلدان الربيع العربي، التي تعيشُ نكسةً صادمةً بعد أن بلغت الأحلامُ ذروتها في 2011م.

لا شَكَّ أن اندفاعَ الشباب دون رؤية متكاملة، قد حال حينها دون الإصغاء إلى التحذيرات المبكرة التي أطلقها قلة من الحكماء تجاه حالة الصخب الثوري التي اجتاحت عدداً من الدول العربية، محذرين من "أخونة" التغيير، ومن قيام الثورات المضادة، التي شكّلت "الدولة العميقة" الحاضن الرئيس لها.

ومما لا جدالَ فيه أن الأنظمةَ العربية المستبدة، قد زاوجت لعقودٍ طويلة بين السلطة والدولة، حتى غدا التفكيرُ في إزاحة رأس النظام مدخلاً لانهيار الدولة ذاتها. وهذا ما يفسر أزمةَ التغيير التي وصلت إلى طريق مسدود، أَو تكاد.

يمنياً، جاءت ثورةُ 11 شباط/ فبراير وسطَ آمال عريضة بإمْكَانية تغيير النظام السياسيّ، وبناء الدولة المدنية الحديثة، واستبسل الشبابُ الثائرُ في اعتصاماتهم السلمية الحضارية، ونوقشت في مخيمات وساحات التغيير مختلفُ الرؤى والأفكار المتعلقة بالمستقبل المنشود. وظهرت عشراتُ الائتلافات والتنسيقيات التي عملت على التنشئة والتجنيد السياسيّ، بانتظارِ ساعةِ الصفر، الذي يعلن فيها رأس النظام السابق التخلِّي عن السلطة، على غرارِ ما جرى قبلاً في تونس ومصر.

طال انتظارُ ساعة الصفر، وأطلت المبادرةُ الخليجية لتضعَ ثورة الشباب على صفيح التفاوض السياسيّ بين قطبَي العملية السياسيّة حينذاك: المؤتمر الشعبي العام،

وتكتل اللقاء المشترك، الأمر الذي أفضى إلى إقصاء الشباب المستقل وعدد من المكونات الثورية من العملية السياسيّة.

غير أن انقسامَ الجيش وبعض مؤسّسات الدولة بين مؤيد للثورة ومعارض لها، قد أسهم بدوره في خلخلة بُنية الدولة، ما دفع قوى النفوذ التقليدية إلى تصدُّرِ المشهد السياسيّ، واقتطاعِ حِصَّةٍ كبيرة من حصة المشترك في الحكومة وفي القرارات الجمهورية لصالح حميد الأحمر وعلي محسن. وانعكست التوازناتُ الجديدةُ على حكومة الوفاق التي أعلنت أن مهمتَها تنحصرُ في تسيير شؤون الدولة خلال الفترة الانتقالية تمهيداً للانتخابات النيابية والرئاسية. وبالفعل فقد نجحت الحكومةُ في مهمة التسيير، مسنودة بدعم محلي ودولي كبيرَين.

لكن ما لم يفقهْه وزراءُ وشيوخُ المشترك أن الحذلقةَ السياسيّة والمراوغة في تنفيذ استحقاق التغيير، شكّلت بالتضافر مع الفساد المالي والإداري الذي طبع أداءَ حكومة الوفاق، القاعدة التي قامت عليها الثورةُ الشعبيّةُ الثانية، وُصُولاً إلى 21 سبتمبر، الذي وضع حداً لنفوذ القوى التقليدية، ولثنائية المؤتمر والمشترك في السلطة أَو المعارضة.

واليومَ فَإِنَّ التحدي نفسه يواجهُ "أنصار الله" كقوةٍ سياسيّة رفعت لواء التغيير. ويتعيَّنُ هنا التفريقُ بين عمليتَي التسيير والتغيير، فالأولى تقتضي إعادةَ ترميم مؤسّسات الدولة حتى تعاود فاعليتها كما كانت عليه قبل 2011م، وهذه مهمة تبدو صعبة ومعقدة في ظلّ المتغيرات الأمنية وتداعيات العدوان الكارثية على البلاد.

أما عمليةُ التغيير فهي أعمقُ بكثير. وَإِذَا نجح أنصارُ الله وحلفاؤهم في المهمة الأولى، ولم ينتقلوا إلى المهمة الثانية، فَإِنَّ ثمة سؤالاً يفرض نفسه: إذَا كانت غايتنا أن نعود باليمن إلى ما قبل 2011، فلماذا إذاً قامت ثورتا 11 فبراير و21 سبتمبر؟

وحتى لا نجدَ أنفسنا محاصَرين بلُغة ذرائعية، تجعلُ عمليةَ تسيير أجهزة الدولة وكأنها المكسبُ الأكبر، فَلا بُدَّ من حشدِ الرؤى والأفكار لصياغة مشروع التغيير الشامل، وآليات التنفيذ التي تضعُ اليمنَ على طريق جديد يصبحُ ما قبله من الماضي لا نستحضره إلا للعظة والاعتبار.

***

الجيشُ واللجان!

يُبْـدِعُ المجاهدون ويسطّرون أروعَ الملاحم في الميدان؛ دفاعـاً عـن الـوطن وذوداً عن حياضه، فيما لا يزالُ الهيكلُ الناظِمُ للجبهة العسكريّة خارجَ سـياقات حقـائق الواقـع؛ لأَنَّ تسميةَ الجيش واللجان بهذا الشـكل ـمـن وجهـة نظـري ـ تقـزيمٌ للـدور الكبيـر الـذي يضطلعون به في الميدان.

لقـد كـان مفهومـاً أن يطلـقَ مصـطلح اللجـان الشـعبيّة علـى المجـاميع العسـكريّة والأمنية التي اضطلعت بمهمة تأمين العاصمة صنعاء، في ظـلّ الفـراغ الأمنـي بُعَيْـدَ توقيـع اتّفاقية السلم والشراكة، وإعلان انتصار الثورة الشعبيّة في 21 أيلول/ سبتمبر 2014، بَـيْـدَ أن المهمةَ كانت أكبرَ وأشملَ منذ بدء العدوان على اليمن قبل نحو 11 شهراً.

وإذا كانت متلازمةُ الجيش واللجان الشعبيّة، قد وصفت جانباً مـن حقيقـة الـتلاحم بين اللجان الشعبيّة مـع القـوات المسـلحة، التـي تعرَّضـت لإعـادة الهيكلـة خـلال الفتـرة الانتقالية اللاحقة لاتّفاق تسليم السلطة فـي 21 شـباط/ فبرايـر 2012م، فَـإِنَّ اللغَـطَ حـول الجيش ونسبته إلى عائلة الرئيس السابق، ثم اتّهامه مـن قبـل مرتزِقـة الريـاض بـالولاء لمـا يسـمونه بتحـالف (الحـوثي ـ عفـاش)، قـد أظهـر الجـيشَ وكأنـه مُجَـرَّدُ أداة بيـد اللجـان الشعبيّة، وهو ما سمح أَيْـضاً بالتقليـل مـن شـأن الجـيش عنـد الـبعض مـن داخـل القـوى المناهضة للعدوان، يقابلـه ـ مـن بـاب ردة الفعـل ـ تضـخيمٌ لـدوره علـى حسـاب اللجـان الشعبيّة لدى البعض الآخر.

والحقيقةُ أن المقاتلَ اليمني مشهودٌ له بالبأس والحرفية، سواءٌ أكـان فـي الجـيش أَم في اللجان، ولا تجدُ المقاتلَ اليمني عاجزاً أَو مهزومـاً إلا عنـدما يفقـدُ البُوصـلة، وتعـزُبُ عنه القضيةُ أَو العقيدةُ التي يدافع مِن أجلِها.

وقد وحَّدت يومياتُ العـدوان الجـيش واللجـان وجعلتهمـا قضـية واحـدة، فظهـر

البأسُ والصمودُ إلى جوار الخبرة الحربية، وتناغمت الخطط الإستراتيجية بين توغُّلٍ في الجبهات، وتفعيلٍ للقوة الصاروخية، وعمل استخباراتي، وغير ذلك من شؤون الحرب وأساليب إدارة المعارك هجوماً ودفاعاً. وقد مزج المقاتلُ اليمني بين الرؤى النظرية، وبين الخبرة العملية، فقدم تجربةً ملهمة، تستحقُّ أن تُدَرَّسُ في الأكاديميات العسكريّة.

لكن قبل ذلك، تجدُرُ الاستفادةُ من هذه التجربة على الصعيد الداخلي، واستثمارُها سياسيّاً ووطنياً، من خلال دمج اللجان الشعبيّة في الجيش، وإعادة بناء الجيش اليمني، وتأهيل أفراده علمياً في إطار عقيدة قتالية وطنية، تتجاوزُ كُلّ الإخفاقات التي عشناها في الماضي القريب، وتؤسِّسُ لدولةٍ قادرة بجيشها وشعبها أن تدافعَ عن حقّ الوطن والمواطنين في الكرامة والسيادة والاستقلال.

وإذا كان الملتحقون بما يسمى بالشرعية، قد أقدموا على خطوةٍ كهذه -وهم يحاولون بناءَ ما يسمونه الجيش الوطني، من خلال تجميع المقاتلين المأجورين والمرتزِقة بشكلٍ نظامي- فَإِنَّ القيادة الثورية يمكنها بالتفاهم مع القوى المناهضة للعدوان، تجاوز ثنائية الجيش واللجان الشعبيّة، والاتّجاه نحو بناء مؤسّسة الجيش اليمني على النحو الذي يليقُ بحجم الدور والتضحيات والانتصارات التي يسجلُها أفرادُ الجيش واللجان، وبما ينسجمُ وتطلعاتِ شعبنا في التغيير وإعادةِ بناء مختلفِ مؤسّسات الدولة.

***

ثأرُ (داعش) أم (تل أبيب)؟

تعجزُ الكلماتُ عن وصف جرائمِ داعش المتواصلة في اليمن، وآخرُها عملية (ثأر الكُماة) التي بلغت ذروةَ الإجرام اللاإنساني، وفاقت الحدودَ في التوحش بحقّ أسرى حرب تعارفت البشريةُ على حُرمة دمائهم، بل قدم التاريخُ الإسلامي صورةً ناصعةً لإكرام أسرى الحروب واحترامهم والتعامل معهم بطريقة حضارية، اعترف برقيها وإنسانيتها العدوُّ قبل الصديق.

ومما لا شك فيه أن الرسالةَ الاستفزازيةَ التي انطوت عليها العملية، مستهدِفةً حياةَ 24 أسيراً من أبناء الجيش واللجان الشعبيّة، وزعم المجرمون أنهم [رافضة، حوثة، مشركون]، تلك العملية كانت رداً سعودياً على التصعيد العسكريّ اليمني على الحدود مع العدوّ، وكأنَّ لسانَ حالهم يقول: داعش هي خيارُنا الإستراتيجي في مواجهة الشعب اليمني الذي أذهل العالم بصموده وبسالة مقاتليه في مختلف الجبهات.

وإذ اختار العدوانُ توقيتَ هذه العملية؛ بهَدفِ قطعِ الطريق على التفاوض السياسيّ؛ ولكي يستدرجَ الجيش واللجان الشعبيّة إلى الجنوب مجدّداً، فَإِنَّ القيادة الثورية قد تعاملت بحنكة وبُعدِ نظرٍ إستراتيجي مع ثأر داعش، وأجلت الردّ المباشر عليها حتى حين، بالرغم من الألم الكبير الذي اعتصر القلوب، ولا يزال.

لقد استُخدمت القاعدةُ وداعش أكثرَ من مرة في خلق الفوضى الأمنية، حتى باتت مسألةُ الحرب عليها عصيةً حتى على دول كبرى زعمت أنها تحارب الإرهاب، وكشفت الأيّامُ أن المسألةَ مُجَرَّدُ خدعةٍ كبرى لا أكثر.

ومما يشدّ الانتباه أن الجيشَ واللجان الشعبيّة تمكّنا في وقت قياسي من دحر عناصر القاعدة وداعش في محافظات عدة بُعَيْدَ ثورة 21 سبتمبر، وكادت الأمور تصلُ إلى

نهايةٍ سعيدةٍ بالنسبة إلى اليمنيين، فقد انكشف للعالم مدى ضعف العناصر الإرهابية وعجزها عندما تواجه المعاركَ الحقيقية، الأمر الذي شكّل لهذه التنظيمات ومَن يدعمها ضربةً إستراتيجية، كانت ضمن العوامل التي أَدَّت إلى العدوان العسكريّ المباشر على اليمن؛ بهَدفِ تحجيم خسارات التنظيمات الإرهابية بعناوينها الطائفية، التي تعدّ ورقةً رئيسةً في المشروع الصهيوأمريكي في المنطقة.

وتداركاً لهذا الانهيار، عمل العدوان على تمكين التنظيمات الإرهابية في بعض المحافظات الجنوبية كحضرموت وعدن وأبين، ومنح عناصرها حرية الحركة، في انكشاف مضاف يؤكّد أن داعش وأخواتها حجرُ أَسَاس في المشروع الصهيوأمريكي في اليمن والمنطقة.

ولا عجبَ، فالعلاقةُ مع الكيان الصهيوني تعدّ القاسمَ المشتركَ الذي يجمع معظمَ دول تحالف الشر، فبالإِضَافَةِ إلى العلاقات القائمة بين مصر والمغرب والأردن وقطر مع إسرائيل، فَإِنَّ يومياتِ العدوان على اليمن كانت حبلى بمفاجآت التقارُبِ بين تل أبيب من جهة والرياض وأبو ظبي من جهة أُخرى.

ولأنَّ العلاقةَ بين العدوان والإرهاب وإسرائيل على هذه الدرجة من الانسجام، فَإِنَّ داعش كما (تل أبيب) لهما الرغبة نفسُها في الثأر من الشعب اليمني الثائر!

* * *

دولة.. (هم)!

يتجاهَلُ البعضُ مشهدَ العدوان وتداعياته، ويتخطى عناوينَ الصمود والتلاحم الشعبي، متسائلاً عن الدولة ودورها في توفير الخدمات والحد من السوق السوداء وكل المظاهر المسيئة التي تخلقت بفعل تداعيات العدوان والحصار الشامل الممتد على اليمن منذ ثمانية أشهر.

وإذا كان النقد حقاً مكفولاً، فَإِنَّ ثمة تحاملاً وتهويلاً غير مبرَّرَين تجاه عمل بعض الأجهزة الحكومية، ولجان الرقابة الثورية، وبعض اللجان الشعبيّة، والهدف: تحميل قوة سياسيّة بعينها مسؤولية الفشل أَو القصور واستمرار الفساد في هذا المرفق أَو ذاك.

لست هنا بصدد الدفاع عن أي خطأ كان، ولا ينبغي ذلك، غير أنه من المنطقي أَيْضاً أن نستحضرَ بعض البديهيات بشأن حال الدولة اليمنية على مدى العقود الماضية، فالأوضاع المهترئة التي وصلت إليها الأجهزة الحكومية كانت بسَببِ التنامي المستمر للفساد المالي والإداري، ثم بسَببِ شلل هذه الأجهزة منذ ثورة 2011، وسيطرة المحاصصة السياسيّة وفقاً للمبادرة الخليجية والتسوية السياسيّة، ودخول البلد في فترة انتقالية حدّت بشكل كبير من مراجعة ومعالجة مختلف صور الفساد التي طبعت أداء حكومة باسندوة، واضطرارها إلى معالجة الأمر عبر اللجوء إلى جرعة سعرية للمشتقات النفطية، ثم تطورت الأوضاع إلى احتجاجات وثورة 21 أيلول/ سبتمبر 2014.

غير أن اليمن منذ آذار/ مارس 2015 دخلت منعطفاً حرجاً في ظلّ العدوان السعوديّ الأمريكي الذي عطل البقية الباقية من مؤسّسات الدولة وأجهزتها، مؤسسات حافظت عليها اللجان الشعبيّة والثورية وحالت دون انهيارها وتلاشيها، مما ساعدها على الاستمرار في أداء مهامها؛ بهَدفِ خدمة المواطنين ولو في الحدود الدنيا.

وفاقم من أوضاع بقية مؤسّسات الدولة وأجهزتها حالةُ الفراغ السياسيّ القائم، وتعذّر تشكيل حكومة توافقية سواء قبل العدوان أَو بعده، وحتى عندما تحَرّك أنصار الله إلى العمل على ملءِ الفراغ السياسيّ عبر التوافق مع القوى المناهضة للعدوان، فَإِنَّ بعض الأحزاب تلكأت ومانعت، حتى لا تتحمل المسؤولية في الظرف الراهن، وكأنها تريد أن تدخل في الربح وتخرج من الخسارة لا أكثر!

بالطبع من حقّ أي مواطن أن ينقدَ أَو يتذمر ويعبر عن معاناته، ومن واجب اللجنة الثورية العليا كهيئة تقوم بدور السلطة التنفيذية مؤقتاً أن تضطلع بمسؤولياتها باتّجاه التخفيف من معاناة المواطنين والحدّ من الفساد، وهذا ما لمسناه في التوجّهات والخطوات الأخيرة التي سعت إليها اللجنة، واللجنة الرقابية العليا أَيْضاً. وما زلنا نطالبُ ونتوقع المزيد.

المفارقة في الموضوع أن قوىً وشخصياتٍ كانت عنواناً لمرحلة الفساد الأكبر، تجدها اليوم منخرطة في حالة التباكي على الدولة ومعاناة المواطنين، متناسية أن الشعب قام في أقلّ من خمس سنوات بثورتين ضدّ (دولتهم) العتيقة.

***

عصابةُ الأمم!

من مفارقاتِ زمنِ الانحطاطِ العربي أن النظامَ السعوديَّ يشتكي ويحتجُّ على ما يسمِّيه بالدعمِ الأممي لـ "الانقلابيين" في اليمن، والأدهى أن هذه الشكوى تجدُ مَن يطبِّلُ لها في وسائل الإعلام التضليلية، التي تتعاملُ مع المِلَفِّ اليمني وكأن شعبَنا قد انحرف عن الفِطرة السوية، حين هَبَّ مدافعاً عن وجوده وكرامته في مواجهة الحصار والعدوان وجرائم تحالف الشرّ المتوالية بحقّ الأرض والإنسان في بلادنا.

لا عجبَ أن يرفعَ الجلادُ عقيرتَه في وجه عصابة أممية متواطئة؛ ليس لأَنَّها لم تساعدْه على التخلص من الضحية وذبحها على الملأ، وإنما لأَنَّ الضحية تجاسرت وبدت عصيةً على الذبح والخضوع والانكسار.

وفّرت الأممُ المتحدة ومجلسُ الأمن القراراتِ المطلوبة لشرعنة الحرب والحصار، وسكتت عن تجاوزات تحالف العدوان السعوديّ الأمريكي، وتجاهلت المجازرَ الممنهجة والمروعة ضدّ المدنيين الأبرياء، وحين تململت وعبّرت عن قلقها، واتجهت نحو القيام بدور محدود جِدّاً في مواجهة التداعيات الإنسانية للحرب، فقد تحَرّكت بدافع "المصلحة" قبل "الواجب الإنساني"، إلا أن المساعدات التي تصلُ إلى اليمن ليست سوى "فتات" مقارنة بالأرقام الفعلية المرصودة في حسابات الأمم المتحدة وموازناتها.

فما الذي فعلته الأمم المتحدة للشعب اليمني؟ وهل أوقفت الحرب ونزيف الدم حتى ينعق مندوب النظام السعوديّ في وجهها؟

لا شيء جدير بالذكر.. فهذه العصابة التي سايرت آل سعود وتواطأت معهم في الحرب على اليمن، واستلمت ثمن موقفها، تبدو في حالة يرثى لها، وهي تخطُبُ وُدَّ النظام السعوديّ الإجرامي لأن لديه أموالاً يشتري بها المواقفَ في أروقة الأمم.

في عام 1919م، وإثر الحرب العالمية الأولى، تأسَّست المنظمةُ الدوليةُ التي عُرفت بـ "عُصبة الأمم"، وفي عام 1945م؛ ونتيجةً للتوازنات الدولية الجديدة بعد الحرب العالمية الثانية قامت الأممُ المتحدة على أنقاضِ عصبة الأمم. ولم يكن الأداء المتوازن للمنظمة خلال النصف الثاني من القرن العشرين إلا نتيجة للتوازن الدولي في ظلّ الحرب الباردة بين القطبين السوفيتي والأمريكي.

ومع انهيار الاتّحاد السوفيتي، غدت الأمم المتحدة جهازاً دوليّاً ملحقاً بأمريكا وحلفائها، وغدت خطاباتها وتقاريرها الإنسانية أشبهَ بمن يذرف دموع التماسيح لا أكثر.

والبليةُ أن النظامَ السعوديّ الذي لم يجد من يردعُه في حربه الظالمة يستكثرُ على اليمن هذه الدموعَ الوقحة التي تذرفُها عصابةُ الأمم.

حقاً.. إن شرَّ البلية ما يُضحِكُ!

* * *

عاشوراءُ والمُلكُ العَضوض

عندما قُتل أميرُ المؤمنين علي بن أبي طالب، طُعنت الخلافةُ الراشدةُ في الصميم، لكن بمقتل الحسين بن علي في كربلاء، فَإِنَّ الخلافةَ الراشدة قد ذُبحت من الوريد إلى الوريد، وتأسّس على أنقاضها المُلكُ العَضُوض الذي حذّر منه كبارُ الصحابة وهم يعترضون خُطوةَ إقدام معاوية بن أبي سفيان على ابتداع توريثِ الحكم، بقولهم: واللهِ ما أردتم الخيارَ لأمة محمد، ولكنكم تريدونها هرقلية، كلما مات هرقل قام هرقل.

هذا ما حدث بالفعل، بعد تولي يزيد بن معاوية الحكم. وعندما هبّ الحسين لمقاومة هذا الانحراف المبكر، والعمل على إعادة الأمر شورى بين المسلمين، كشّر المُلكُ العَضوضُ عن أنيابه، متجاهلاً أُخوَّةَ الدين والنسب، فكانت كربلاءُ التي انتصر فيها الدم على السيف، إذ لم يكن هناك أيُّ تكافؤ بين جيش يضُمُّ الآلاف من المقاتلين المزودين بأحدث العتاد والسلاح في زمانهم، وبين ثلة من أنصار الحسين وأهل بيته، واجهوا المعركةَ بعزة وشرف وتضحية، في ملحمة تاريخية لم ينقطع ذكرها حتى اليوم.

ليست عاشوراءُ معركةً طائفيةً كما يعملُ الغلاة على تقديمِها؛ لذا فَإِنَّ إعادةَ تقديمها مع التركيز على شخوصها وملابساتها لا يعني سوى اجترار الماضي، دون الاستفادة من العبر والدروس التي اكتنفت أحداثه.

وما يحدُثُ في يمن الصمود اليوم لا ينفصلُ عن دروس معركة كربلاء وتضحيات الحسين وأنصاره. وبالرغم من عدمِ التكافؤ بين قوات تحالف العدوان وإمْكَانياتهم مقارنة مع ما بحوزة الجيش اليمني من سلاح وعتاد، إلا أن الصمودَ الأُسطوري الذي يسجله شعبنا قد كسر عاصفةَ العدوّ، وأحال قوتَها إلى وهن وتخبُّطٍ في المستنقع اليمني. ولا

شك أن الدم سينتصرُ على السيف مرة أُخرى، ومن رام استعبادَ شعبنا وإذلاله لـن يظفـرَ إلا بالخزي والعار. وكما اقتصّت عدالةُ الأرض والسماء من قتَلة الحسين، فَـإِنَّ قَتَلـةَ الشـعب اليمني وعلـى رأسـهم آل سـعود لـن يفلتـوا مـن العقـاب، وسـيرتدُّ جُـرمُهم علـيهم وبـالاً وخُسراناً.

هيهاتَ منّا الذلةُ.. ولا نامت أعينُ الجُبناء!

* * *

عدن ومعركةُ الاستقلال الثاني

وبلادُنا تحتفلُ بذكرى الاستقلال وجلاء آخر جندي بريطاني من أرض الوطن، يتعيَّنُ التذكيرُ مجدّداً أن الاستعمارَ بصورته التقليدية لم يصمد أمام تطلعات الشعوب نحو التحرّر والانعتاق، بَيْدَ أن قوى الهيمنة في العالم ما كانت لتكُفَّ عن استعباد الشعوب الغافلة عن الأساليب الملتوية وغير المباشرة التي جنح إليها الاستعمار الجديد.

بل إن الأُسلوبَ القديمَ والتقليدي قد عاد وأطلّ بِقرونِه من جديد مع الاحتلال الأمريكي لأفغانستان والعراق. وتأتي محاولةُ الغزاة الأعراب احتلالَ عدن في هذا السياق أَيْضاً، ما يجعل شعبَنا أمام مسؤولية تاريخية تحتمُّ على مختلف قواه العملَ باتّجاه مقارعة قوى الغزو والاحتلال، ونبذ المرتزِقة والخونة، وإحباط المحاولات القميئة التي تستهدفُ كُلَّ اليمن، كما فعل أجدادُنا على مرّ التاريخ مع مختلف الغزاة العابرين.

وبالطبع لن يكون مجدياً التعلُّلُ بالانقسام السياسيّ الداخل، كمبرِّرٍ للتهاوُنِ عن مجابهة العدوان والخطر الخارجي، فالثوابتُ الوطنية تحتمُّ على كُلّ يمني غيور أن يخلعَ عباءةَ الانتماءات الضيقة والمشاريع الصغيرة، ويرتقي إلى حجمِ التحديات الكبيرة المحدقة بشعبنا في حال تمكّنت قوى العدوان من بسط نفوذها وهيمنتها من جديد على الشأن اليمني، لا سمح الله.

لقد عاشت اليمنُ نحوَ نصفِ قرن حالة من الاستقلال الظاهري، بينما كان القرارُ السيادي مصادَراً في الشمال والجنوب، وكان للنفوذ والهيمنة السعوديّة سطوتها ليس على الشأن السياسيّ فحسب، ولكنها امتدت أَيْضاً إلى العُمقِ الثقافي والاجتماعي عبر خطاب ديني ماضوي جرى الترويج له في جامعاتنا ومعاهدنا وفي مختلف المنابر الدينية، حتى كادت الشخصية اليمنية الأصيلة تذوبُ في قالب ديكوري وكاريكاتوري، تجلت وقاحتُه حين خرجت جموعٌ من بيننا تساندُ العدوان وتهتفُ "شكراً سلمان"!

وتجلت سُخريةُ المفارقة، حين تلفَّعت جموعٌ متطرفةٌ رداءَ (المقاومة) في وجه الجيش واللجان الشعبيّة، ثم هلّلوا ورحّبوا بكل الغزاة والمرتزِقة الأجانب الذين جيء بهم من شتى الأقطار، فدنسوا الأرضَ وكادوا يستبيحون العرض، بينما سارع المرتزِقة في الداخل إلى إعلان الولاء التام لحلف العدوان السعوأمريكي. ولم يخف بعضهم مستوى الانحطاط والانبطاح الذي يعيشونه، فسارعوا إلى إنكار هُوِيَّتهم اليمنية، وطالبوا بضمّ مناطقهم إلى دولة آل سعود العدوانية.

وشبيهاً بهذا فعل بعضُ المشايخ مسلوبي الكرامة، الذين استدعتهم دويلةُ أبو ظبي، فظهروا في صورة مقززة تنُـــمُّ عن حالة الصَّغَارِ والانسلاخ التي وصلوا إليها.

غير أن هذا المشهدَ المأساوي الذي ظهرت عليه قوى الخيانة والانتهازية، ليس إلا هامشاً في سجلٍ ناصع البياض لشعبنا الصامد والمرابط في مختلف الساحات، والذي يسطر يوماً بعد آخر أروع الملاحم والانتصارات.

إن شعباً هذا صمودُه وهذه بسالةُ جيشه ولجانه الشعبيّة، حقيقٌ به أن يطهّر كُـلّ شبر في أرض الوطن من رجس الغزاة، وأطماع قوى الرجعية والتسلط والوصاية، وينتزع الاستقلالَ الثاني، كما فعل أبطالُ ثورتي 14 أكتوبر و30 نوفمبر قبل نصف قرن.

* * *

نهوضُ صعدة ونهضة اليمن!

بالمقارنة مع بقيةِ محافظاتِ البلادِ، فَإِنَّ صعدةَ بعاصمتِها وبمختلف مديرياتها وقراها نالت نصيبَ الأسد من الإجرام والتوحش العدواني الذي أعلن أن صعدةَ منطقة عسكريّة منذُ الأيّام الأولى لما يسمى بعاصفة الحزم. ومع ذلك تبدو صعدةُ في مأساتها كمن لا بواكيَ لها، في ظلّ تفشّي اللغة المناطقية لدى عددٍ كبيرٍ من النخب السياسيّة والإعلامية التي يحتكرُ بعضُها الوطنَ في جهة ومنطقة بعينها.

لم يغادر العدوانُ مدينةً أَو قريةً في صعدةَ إلا ودمّرها وشرَّد أهلها، وقبل ذلك قتل الآلافَ من الرجال والنساء والأطفال في مجازرَ بشعةٍ يندى لها جبينُ الإنسانية. ومع ذلك يسجل أبناءُ صعدةَ صموداً مدهشاً، وهم يلتحقون بساحات الكرامة ويرفُدون جبهات القتال بقوافل الكرم، في إيثار نادر يدُلُّ على ثقافة قرآنية حقيقية ترفُضُ الضيمَ وتأبى اليأسَ والخضوعَ لطواغيت البشر.

قبلَ العدوان الإجرامي على اليمن، شَنَّ النظامُ السابقُ ستَّ حروبٍ رسمية على صعدة، وسط تخاذُلٍ كبير من المجتمع اليمني، الذي لم يفهم غالبيةُ أبنائه أبعادَ الحرب، ولم يدرك حقيقةَ نهوض صعدة في ظلّ الثقافة الجديدة التي ترسّخت؛ بفعل المظلومية والدماء الزكية التي استبيحت دون وجه حق.

وعندما حطت الحربُ أوزارها، حرص أنصارُ الله أَو مَن كان يُعرَفُ آنذاك بجماعة الحوثي على إحالة الجرائم إلى العدوّ الحقيقي للأُمَّــة.. أمريكا وإسرائيل، الأمر الذي سهّل عليهم الانخراط في مؤتمر الحوار الوطني، الذي دخله أنصار الله وهم منفتحون على حاجة اليمن إلى التسامح والتصالح وبناء المستقبل.

غير أن خبرتَهم بمخطّطات قوى الحرب جعلتهم أكثرَ يقظةً في التعامل مع السلطة الانتقالية التي كنا ننظُرُ إلى شكلها الخارجي، بينما كان أنصارُ الله يرَون المشهدَ من الداخل، فلم يجدوا فيه تغييراً حقيقياً، فقد كان دُعاةُ وأمراءُ الحرب على صعدةَ في قمة السلطة قبلَ وبعدَ 2011م.

لم يكن مفاجئاً بالنسبة إلى أبناء صعدةَ وأنصار الله أن تندلعَ حربٌ عدوانية أُخرى بالرغم من اعتذارِ الحكومة عن الحروب السابقة، وبالرغم من أن الحوارَ الوطني لا يزالُ قائماً.. وكان واضحاً على الأقل بالنسبة إلى المتعاطفين مع أنصار الله أن تلك الحربَ تهدف إلى جَـــرِّهم خارج مربع السياسة بعد أن قدّموا أداءً نوعياً في مؤتمر الحوار.

بَـيْـدَ أن الحربَ السابعة وإن لم تكن معلَنةً بشكل رسمي، كانت بالنسبة إلى أبناء صعدة معركةَ حياة أَو موت، ولعلها كانت أشدَّ خطراً على مشروع أنصار الله من الحروب التي سبقتها، فقد كان الآلافُ من المرتزِقة يقاتلون أبناءَ صعدة في جبهتَي دمَّاج وكتاف تحت غطاء طائفي، وبدعمٍ وتمويلٍ سعوديٍّ، وبرعاية شبه رسمية من الحكومة والقوى التقليدية النافذة التي سقطت لاحقاً؛ بفعلِ ثورة 21 سبتمبر 2014م.

واليومَ تتصدَّرُ صعدةُ المشهدَ الوطني بامتياز، ما يؤكّـدُ أن النهوضَ المحلي الذي عرفته المحافظةُ في 2004م؛ بفعل تضحيات الرعيل الأول من أبنائها قد أفضى إلى نهضةٍ يمنية شاملة في وجه قوى النفوذ والهيمنة الداخلية والخارجية.

وعما قريب، سيكتُبُ التاريخَ أن صمودَ الشعب اليمني في وجه العدوان السعوديّ الأمريكي شكّل فاتحةَ استقلال واستقرار ونهوض دولة كادت تسقط. بينما دخلت في الوقت نفسِه الدولةُ القويةُ المعتديةُ سِكَّةِ التفكُّك والانهيار

❊ ❊ ❊.

لماذا تقتلوننا؟!

في 2001، وبُعَيدَ أحداث 11 أيلول/ سبتمبر الشهيرة، وجَّهَ نحوُ ستين مثقفاً أمريكياً بياناً إلى شعوب أمتنا العربية والإسلامية يحملُ تساؤلاً مركَزيّاً عن سببِ كراهيتنا نحن العربَ والمسلمين لأمريكا شعباً وثقافةً وسياسةً، وحمل البيانُ إجاباتٍ مسبقةً تَنُمُّ عن الاستعلاءِ الأمريكي الذي يتجنَّبُ نقدَ الذات، باحثاً عن مبرّرات وذرائعَ إضافيةٍ لاستمرار ما يسمى بالحرب على الإرهاب.

في طيَّات البيانِ تبنَّى مثقفو أمريكا ما أسموها بالحرب العادلة، ولم يحدّدوا طرفَها الآخر. وقد كان بوش الابن قد أعلن لاحقاً عن دول محور الشر من وجهة نظر أمريكا، وهي: (العراق، وإيران، وكوريا الشمالية). وأرهب بقيةَ دول العالم حين خيّرهم على الطريقة الفرعونية: مَن ليس معنا فهو ضدنا.

مع ذلك تجاوزت الحربُ على الإرهاب هذه الدولَ وشملت مجتمعاتٍ ودولاً أُخرى، دونما تحديد دقيق أَو تعريف متوافَقٍ عليه دوليّاً لماهية الإرهاب.

سألنا الأمريكان: لماذا تكرهوننا؟ ولم ينتظروا ردّاً من مثقفينا، وإنما اتّجهوا إلى تبرير الحرب علينا ووصفوها بالعادلة، مستغلين مناخَ التعاطف الدولي مع الشعب الأمريكي جراء ضرباتِ 11 سبتمبر، التي فاقم من خطورتها علينا أن أسامةَ بن لادن قد أعلن تبنيها، باسم تنظيم القاعدة على النحو المعروف.

واليومَ تعيشُ منطقتَنا العربيةَ تحديداً على وَقْعِ الحرب الأمريكية على (الإرهاب)، وهي الحربُ التي أَدَّت إلى احتلال بغداد، وما نجم عنه من إشعالٍ للطائفية داخل العراق وخارجه، ثم التبشير بمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يستوعبُ إسرائيلَ كمكون أصيل، ويعمل على تفتيتِ دول المنطقة إلى كانتونات صغيرة يسهُلُ ضربُها، ثم إلحاقها بالكيان الصهيوني مستقبلاً.

ولم تقفِ الجرائمُ الأمريكية بحقّ شعوبنا عندَ حَـدٍّ معين، فقد ركبت واشنطن موجةَ الربيع العربي، وأفسدته من خلال دعمها لأطراف سياسيّة بعينها، ثم من خلال مشاركتها في الحرب على ليبيا، ودعم (داعش) في سوريا والعراق، ثم من خلال الحربِ على اليمن، التي بدأت في 2004 (الحروب الستِّ على صعدة)، وُصُولاً إلى العدوان الغاشم والحصار الجائر على بلادنا منذ آذار/ مارس 2015م، والذي تؤكّدُ يومياتُه ضلوعَ واشنطن في إدارة الحرب والحصار، وارتكاب المجازر البشعة بحقّ الآلاف من النساء والأطفال والمدنيين، إِضَافَةً إلى تدميرِ البُنية التحتية، واستهدافِ المستشفيات، والمرافق الصحية، وخزانات المياه، والجسور، والطرقات، والمصانع، ومولدات الطاقة، والموانئ، والمطارات، والمدارس، والمؤسّسات الإعلامية... إلخ.

كُلُّ ذلك يدفعُنا إلى نصب السؤال في وجهِ أمريكا ومثقفيها: لماذا تقتلوننا؟

ولن ننتظرَ الردّ بالطبع.. لكنّا سنقولُ للأمريكيين: إذَا كنا نكرهُ أمريكا، ونجهَرُ بهذه المشاعر، ونصدَحُ بمعارضتنا للسياسات الأمريكية تحديداً، فهذا لا يمكنُ أن يكونَ مبرّراً لقتل وحصار أكثر من 25 مليون نسمة، ولا يمكن أن تكونَ هذه هي الحربَ العادلةَ، حتى ولو حشدتم لها الشرقَ والغربَ، وكل المنظمات الأممية!

***

في البدء كان الجيش

عندما انقسم الجيشُ في 2011م بينَ جناحَين، أحدُهما مؤيدٌ لثورة الشباب، والآخرُ مدافعٌ عن شرعية النظام السابق، بات من الصعب الحديثُ عن مؤسّسةٍ عسكريّة وطنيةٍ محايدة إزاءَ الصراعِ السياسيِّ. ومما فاقم من أزمة الولاء الوطني داخل القوات المسلحة اليمنية أن القراراتِ الرئاسيةَ التي صدرت تحت عنوان إعادة هيكلة الجيش ومهرت بتوقيع هادي، كانت تصُبُّ في صالح طرف سياسيّ معين، ثم جاء بعضُها ليصُبَّ في خانة تعزيز نفوذ (أبين) في السلطة.

هكذا تشتتت ولاءات الجيش خلال السنوات الثلاث الماضية بين سنحان وأبين والإخوان بشكل مكشوف، ما أوصل البلدَ إلى حالة أمنية مترديةٍ تصدرتها الاغتيالات المتوالية، وعمليات إرهابية جريئة لتنظيم القاعدة في وسط العاصمة صنعاء.

ولما تحَرّك الجيشُ باتّجاه معاقل القاعدة في أبين وشبوة وحضرموت، تعالت الأصوات المنددّة بهذه الحرب، لتطلُبَ من هادي التغطيةَ على حرب الإخوان في كتاف وعمران. وكان من الواضح حينها أن وحداتٍ من الجيش كانت تقاتلُ خلافاً لتوجيهات هادي ووزارة الدفاع. وبالرغم من أن هذه الوحداتِ مع المليشيات المساندة لها قد خسرت في مواجهات عمران، إلا أنها أفشلت في الوقت نفسه المهمةَ الوطنية للجيش في الحرب على الإرهاب.

مع ثورة 21 سبتمبر، تجلت الحالةُ الانقسامية للجيش، فالوحداتُ التي انضمت إلى ثورة 2011م، كانت متحمسةً لقمع الثوار وليس حمايتهم، فيما فضّلت الوحداتُ المحسوبةُ على الرئيس السابق الحيادَ، وفي الوقت نفسه كان هادي ينتظرُ نتيجةَ المواجهات؛ كي يكون الطرف الأقوى من بين الأطراف المتصارعة.

للوصولِ إلى هذه الغاية، طلب هادي من القوى المناوئة لثورة 21 أيلول/ سبتمبر تشكيلَ لجان شعبيّة للدفاع عن صنعاء، مؤكّداً أن القواتِ المسلحةَ والأمنَ ليسا في جهوزية تامة للقيام بهذه المهمة.

في الأثناءِ، كَثُـــرَ الحديثُ عن خيانات هنا وهناك، مـا أفضـى إلـى فـراغ أمنـي حقيقـي شهدته العاصمةُ صنعاءُ مع دخول اللجان الشعبيّة معسكر الفرقة الأولى مدرع. وكان علـى هـذه اللجان أن تقومَ بالدور الذي عجزت عنه القواتُ المسلحة والأمن (وهو عجزٌ لم يكن كاملاً فـي أفرادها وإمْكَانياتها، لكنه نتاجُ حالة التخبط السياسيّ، وتشتيت ولاءات القيادات العسكريّة).

في بعض المحافظات جنوباً وشمالاً، كانت اللجانُ الشعبيّةُ نفسُها، قـد أنيطـت بهـا مهمة مساندة الجيش في التصدي للقاعدة وضـبط الحالـة الأمنيـة، وجـرى ذلـك بمباركـة القوى السياسيّة دون اعتراض، وكلفت هذه العمليـة خزينـة الدولـة المليـارات دون نتيجـة حقيقية في الواقع.

لكن في صنعاء وبعد أن تطوعت اللجان الشعبيّة بالدور الأكبـر لسـدّ الفـراغ الأمنـي دون أن تكلـف خزينـة الدولـة شـيئاً، تعالـت أصـواتُ القـوى السياسـيّةُ ضـدها، وطالبتهـا بالانسحاب من العاصمة، ولـم تكلف هذه القوى نفسَها دراسةَ البـديل للجـان الشـعبيّة فـي ظلّ انقسام القوات المسلحة والأجهزة الأمنية.

واليـومَ فَـإِنَّ توحُّـدَ الجـيش واللجـان الشـعبيّة فـي مواجهـة العـدوان والمليشـيات الإرهابية، يعزز فرصةَ إمْكَانية معالجة حالة الانقسام التي أصابت الجيش، ممـا يـؤدي إلـى تعزيزِ الولاء الوطني وتغليبه على أية ولاءات أُخرى.

ثم إنه من المهم من الآن التفكيرُ في إعادة بناء الجـيش وتزويـده بالقـدرات القتاليـة اللازمة، بحيث يأمَنُ اليمنُ من ويلات التهديدات والعدوان الخارجي، فلا يمكـنُ أن تقـومَ دولةٌ مستقلةٌ من دون جيش قوي، قادر، ورادع.

كذلك، فَإِنَّ الجيشَ الوطني هو الـذي يحمـي البلـدانَ مـن التمـزق والانهيـار فـي حـال تفاقمت الصراعات السياسيّة، على النحو الذي شهدته دولُ المنطقة في ظلّ الربيع العربي.

وفي مخرجات مؤتمر الحـوار الـوطني قـراراتٌ وتوصـياتٌ كفيلـةٌ ـحـال تنفيـذهاـ بإعادة بناء الجيش وطنياً، واستيعاب اللجان الشعبيّة لتعملَ في ظلّ مؤسّسة حقيقيـة، هَمُّهـا الأولُ والأخير الدفاعُ عن الوطن والذود عن حياضه.

***

الحَلُّ السياسيّ ومرونةُ أنصار اللّه

تدفَعُ الأممُ المتحدةُ ومبعوثُها إلى اليمنِ نحوَ استئنافِ مفاوضاتِ الحلّ السياسيّ، مستغلةً أجواءَ الإخفاق العسكريّ لقوى التحالف وتخبُّطهم في إدارة جبهات القتال وبالأخص في مأرب، مقابل استبسال الجيش واللجان الشعبيّة وتصديهم الأُسطوري لكل محاولات الزحف العدواني في أكثرَ من جبهة، مع تسجيلِ اختراقٍ نوعي جديد تمثل بإطلاق صاروخ سكود على قاعدة خميس مشيط العسكريّة، في عمق عسير السعوديّة.

وبالرغم من نجاح المبعوث الأممي في التوصل إلى النقاط السبع مع المفاوضين اليمنيين في مسقط منذ مطلع أيلول/ سبتمبر الماضي، إلا أن العدوّ السعوديّ قرأ تنازلات المؤتمر الشعبي وأنصار الله من منظور عسكريٍّ فحسب، وظنّ أن الطريقَ إلى صنعاء باتت سالكةً، وقام بالمماطلة في التعامل مع المبادرة الأممية إثر تجاوز تداعيات عملية (توشكا- صافر) وتصعيد العمليات العسكريّة؛ بهَدفِ فرض شروط المنتصر قبل التوقيع على أي تسوية سياسيّة.

ضاعف العدوانُ من الحصار ومن العمليات العسكريّة، بل دفع بهادي وبحّاح للعودة إلى عدن، وأطلق المتحدثُ باسم التحالف تصريحاتٍ ناريةً بشأن معركة صنعاء واقتراب ساعة الصفر، ومن مأرب إلى باب المندب واصلت القواتُ الغازية ارتكابَ المزيد من الجرائم البشعة بحقّ المدنيين، وحفلات الزفاف.

غير أن النتائجَ ارتدت عكسياً، وتفاقمت يوماً بعد آخر، حتى غدا خلافُ هادي- بحّاح، ومِن ورائه الخلافُ السعوديّ الإماراتي، حديثَ الإعلام، وتحَرّكت في الأثناء عجلةُ الضغوط الدولية بطابعها الإنساني نحوَ كسر الحصار على اليمن والعمل على وقف الحرب، الأمر الذي يجعلُ الرياضَ مضطرةً إلى التعاطي الإيجابي مع مطالب الحلّ السياسيّ. توحي التصريحاتُ المتداولةُ خلالَ اليومين الماضيين بأن الأمور تتجه إلى مفاوضاتٍ أكثرَ جدية نهاية الشهر الجاري.

لكن ما طبيعةُ التفاوضاتِ المقبلة؟ وهل تنطوي النقاطُ السبعُ على تنازلاتٍ من قبل المفاوض اليمني؟

بالقراءة المتمعنة في النقاط السبع، نلحظ بالفعلِ تنازلاتٍ كبيرةً من قبل أنصار الله والمؤتمر الشعبي، لكنها قوبلت بالتشدّد من قبل الرياض وما يسمى بالحكومة الشرعية. وتأتي الدعوةُ الأخيرة من الأمم المتحدة للأطراف المعنية باستئناف المفاوضات دون شروط مسبقة، لتضعَ حداً لهذه العراقيل وسط مناخ دولي ضاغط باتّجاه الحد من تفاقم الأزمة الإنسانية في اليمن عبر حوار سياسيّ يضع حداً للحرب، ويفتح نافذة للسلام.

تتضمن مبادئ مسقط التزاماً من كُلّ الأطراف بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار 2216، وفقاً لآلية تنفيذية يتم الاتّفاق عليها، ليس فيها انتهاك للسيادة الوطنية، مع تحفظات حول العقوبات على مواطنين يمنيين، إِضَافَةً إلى وقف دائم وشامل لإطلاق النار من جميع الأطراف، مع انسحاب كُلّ الجماعات المسلحة والمليشيات من المدن، وفقاً لآلية تنفيذية متفق عليها، تجنباً لأي فراغ أمني وإداري، وذلك بالتزامن مع رفع الحصار البري والبحري والجوي.

النقاط السبع تشمل أَيْضاً احترامَ القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك الموادُّ ذات الصلة بحماية المدنيين، وإطلاق الأسرى والمعتقلين من كُلّ الأطراف، وتسهيل عمليات الإغاثة الإنسانية، والسماح بدخول البضائع التجارية والأغذية والتموينات الطبية والمشتقات النفطية والمواد الأَسَاسية الأُخرى، دون أية قيود. ووِفْقاً للاتّفاق المبدئي تعودُ حكومةُ خالد بحاح التي تشكّلت بالتوافق، وتمارس مهامها كحكومة تصريف أعمال لمدة لا تتجاوز ستين يوماً، يتم خلالها تشكيلُ حكومة وحدة وطنية، وبطريقة لا تنتهك الدستور.

بهذه المرونة العالية، وبغَضِّ النظر عن مدى جدية الطرف الآخر، وعن طريقة توصيفه لهذه التنازلات، فَإِنَّ تغليبَ أنصار الله وحلفائهم المصلحة الوطنية وتعاطيَهم الإيجابي مع الحلول التي تحدّ من معاناة اليمنيين، لا يقلّ شجاعةً عن خوضهم معركة الكرامة والدفاع عن سيادة الوطن، متسلحين بإرادَة شعبيّة لم تنكسر بالرغم من وحشية العدوان وجرائمه المتواصلة منذ ما يقاربُ سبعةَ أشهر.

***

لولا أنصارُ اللّه!

عشرون شهراً واليمنُ يسطِّرُ -بتضحياتِ أبنائه وصمودِ شعبه- ملحمةَ الصمود والانتصار في مواجهة العدوان الغاشم والحصار الجائر..

وتقتضى الأمانةُ والموضوعيةُ وفي هذا الظرف بالذات، القول: إنَّ هذا الانتصارَ الذي لا يراه إلا الأحرارُ لم يأتِ من فراغ، فلولا عنايةُ الله، وبأسُ الرجال وحنكتهم، رجال أنصار الله، في إدارة شؤون الحرب وتسييرِ شؤونِ الدولة واستنهاض المجتمع، ولولا تضحياتُهم وتضحيات أبنائهم، والالتفافُ الشعبي من حولهم، ومن حول السيد القائد عبد الملك بدر الدين الحوثي، لَمَا سطّرت اليمنُ هذا الملحمةَ التاريخية.

لقد استهدف العدوانُ السعوديّ الأمريكي حركةَ أنصار الله، وثورة 21 أيلول/ سبتمبر الفتية، وعمل تحتَ ذريعة استعادة شرعية هادي، على إعادة اليمن إلى الحظيرة السعوديّة، والحؤول دون سيرها خارجَ الفلك الخليجي الأمريكي.. لكن العدوَّ أمعن في توحشه، فبات يستهدفُ الهُـوِيَّةَ اليمنية، والدولة اليمنية، والحضارة اليمنية، وكُلَّ ما يمتلكُه الشعبُ اليمني من مقومات للحياة حاضراً ومستقبلاً، في ظلّ تواطؤ أممي ودولي غير مسبوق.

ولا يمكنُ فصلُ الورقة الاقتصادية عن هذا الاستهداف الممنهج الذي لا يريدُ لليمن ولليمنيين أيةَ حياة مستقرة، إلا إذَا كانت على أطلال كرامتهم ووَحدتهم ونسيجهم الاجتماعي، الذي يزدادُ انقساماً وتفسُّخاً حتى يخالَ للمرء أن قيامَ عشر دول في هذا الكيان الجريح لن يُشبِعَ نَهَمَ متعطشي السلطة والتسلط، من أمراء الحرب، ومَرضَى الجهوية والمناطقية والطائفية.

الجوعُ كافرٌ، صحيحٌ، ومعاناةُ الناس تتفاقم يوماً بعد آخر في ظلّ الحصار والعدوان، لكن هذه الدولةَ الهشة، هل كانت تحتملُ حرباً وحصاراً من هذا النوع؟!.. لقد

ظن أعرابُ الخليج ومرتزِقتهم أن شهراً أَو شهرين كانا كافيين لإخضاع شعبنا وتمزيق دولتنا، وبعدها ستعود (شرعيتهم) المزعومة.

لكنهم صُعِقوا حين وجدوا أن الحربَ التي استمرت عشرين شهراً حتى الآن لم تنَل من كبرياء هذا الشعب العظيم وعنفوانه، فما زال الماردُ اليمني يتهدّد آل سعود بالرد والردع وبالثأر العادل، ولا يزالُ حاضِراً بقوة واقتدار في مختلف الساحات والجبهات.

بل إن العالمَ كُلَّه انتصب مندهشاً وهو يرى شعباً غارقاً في الفقر والانقسام السياسيّ والمجتمعي.. شعباً أعزلَ من القوة العسكريّة بعد هيكلة الجيش وبعثرته حتى غدا خارجَ دائرة الفاعلية.. شعباً أعزلَ من السند الخارجي بعد أن احتشد الصديقُ القريبُ قبل العدوّ البعيد، فأراد الجميع أن يُجهِز عليه بضربة خاطفة وقاضية.. وكانت المفاجأة أن هذا الشعبَ صمد في وجه العدوان والحصار، وانطلق أبناؤه الأحرارُ إلى معركة الكرامة وسطَّروا آياتِ الانتصار المبهرة التي عجزت عن الإتيان بمثلها أعتى الجيوش المدربة والمزودة بأفتك العتاد العسكريّ والحربي في عالم اليوم.

لا شكَّ أن شعباً بهذه الإرادة لن يعجزَ عن تجاوُزِ الأزمة الاقتصادية المحدِقة، التي يراهنُ عليها العدوُّ وينتظرُ مفاعيلَها السلبيةَ على الأرض، لعله يعبُرُ من خلالها إلى أهدافِه الخبيثة التي فشل في تحقيقها عسكريّاً طوالَ ستَّمِئة يومٍ من الحرب القذرة على بلادنا.

انكسرت عاصفةُ العدوان، وانتصرت الإرادَةُ اليمانية، وسيكتُبُ التاريخُ على صفحاته البيضاء أن أنصارَ الله هم العنوانُ العريضُ في هذا الانتصار العظيم، وكل شيء ما عدا ذلك ليس إلا تفاصيل على هامش ملحمة الدفاع المقدَّس عن الوطن.

***

جرس إنذار

ما تتناقلُه وسائلُ الإعلام عن خلافاتٍ إداريةٍ في بعض الوزارات وصلت حَدَّ استعراضِ القوة، وسطَ مناكفاتٍ واتّهاماتٍ متبادلة، ينبئُ عن أزمةٍ حادةٍ يتعرضُ لها التوافُقُ الوطني بين القطبَين الكبيرَين أنصار الله والمؤتمر الشعبي، قد تتفاقم لتمُسَّ بوحدة الموقف السياسيّ والوطني في مواجهة العدوان لا سمح الله.

وبالتأكيد فَإِنَّ بعضَ التناولات الإعلامية المنحازة لهذا الطرف أَو ذاك، وفي هذا الظرف بالذات قد لا تساعدُ على معالجة الأخطاء وتجاوز المعوقات، بقدرِ ما تسهمُ في المزيدِ من التأزم وشحن الرأي العام، باتّجاه الانقسام وخلخلة الجبهة الداخلية.

لا أجدني مضطرّاً إلى الخوض في التفاصيل، ولا أرى أنه من المناسبِ الآن تقييمُ الوقائع وإصدارُ الأحكام بشأنها، لكن ما يجبُ قولُه أن استمراءَ الخلافات الإدارية في بعض المؤسّسات، وعدمَ احترامِ القوانين والقرارات الصادرة عن الحكومة أَو المجلس السياسيّ، يعني فيما يعنيه أن البعضَ لا يزالُ ينظُرُ إلى السلطة وتحمل مسؤولياتها في هذه الظروف؛ باعتبَارها مغنماً بالدرجة الأولى.

وفي ظلّ سيطرة الأهواءِ والأوهام، وعدمِ التدخّل السريع لمعالجة الخلافات ومحاصَرة تداعياتها، سنجدُ أنفسَنا أمام حماقاتٍ تنسِفُ حالةَ التوافق وتخدُمُ العدوان، سواءً عن قصد أَو غير قصد.

صحيحٌ أن ثمة تعقيداتٍ كثيرةً تحولُ دون تطابق الرؤى والمواقف بين القوى السياسيّة المناهضة للعدوان، إلا أن ذلك يجبُ ألا يؤثر في التوافق على آلية لمعالجة المشكلات وتطويقها قبل أن تخرُجَ للعلن.

ليس مطلوباً ولا ممكناً أن تذوبَ الخلافات والتباينات أَو تتلاشى، غير أن الوعيَ بخطورة مآلات تفاقُم الأزمة يجب أن يكونَ ماثلاً أمام الجميع، وحافزاً لتعزيز التوافق وتغليب المصلحة الوطنية العليا.

لم يعد اليمن يمتلكُ المزيدَ من تَرَفِ الصراع الداخلي. والنسيجُ الاجتماعي المتخلخلُ، ولن يقوى على احتمال صراع جديد لا أحبذ توصيفه حتى لا أكونَ ممن يصبون الزيتَ على النار وهم لا يشعرون.

غير أن مسؤوليةَ الكلمة تستوجبُ أن نقرعَ جرسَ الإنذار، خَاصَّةً ونحن على عَتبة العام الثالث من الحصار والعدوان السعوديّ الأمريكي، والذي لا يمكنُ الاستمرارُ في مواجهته والتصدي لمختلف تداعياته، إلا بمزيد من الوعي والتوحد ورصّ الصفوف.

وكما أن العقلاءَ في القوى السياسيّة قد اجترحوا فكرةَ المجلس السياسيّ الأعلى، وما نجم عنها من تحريكٍ لمؤسّسات الدولة التي كانت تئنُّ تحتَ وطأة الفراغ السياسيّ، فَإِنَّ المطلوبَ من العقلاء والشرفاء التفاهُمُ مجدّداً على تجديدِ التوافق ودعم الحكومة؛ كي تتمكّنَ من إنقاذِ ما يمكنُ إنقاذُه.. واللهُ من وراء القَصْدِ.

***

غزةُ في صنعاء!

يُشبِهُ حالُ صنعاءَ المحاصَرة إلى حَـدٍّ كبير الوضعَ القائمَ في قطاع غـزة بفلسـطينَ، بل لعل معاناةَ الشعب اليمني تفـوقُ معانـاة إخوتنـا فـي فلسـطين المحتلّـة، والمؤسـفُ أن صنعاءَ محاصَرةٌ من قبل تحالف العدوان المحسـوب علـى العـرب والمسـلمين بقيـادة آل سعود الذين ينتهجون سياسةَ آل صهيون، بل ويفوقونهم خسةً وإجراماً!

فعلـى الـرغم مـن الصـلَف الصـهيوني وجـرائم إسـرائيل المتواليـة بحـقّ الشـعب الفلسطيني إلا أن الأمرَ لم يصلْ إلى درجة الحماقة السعوديّة التي بلغت ذروتَها مع مطالبـة الأمم المتحدة بالإشراف على مطار صنعاء الدولي كشرطٍ لاستئناف الرحلات (الإنسانية) من وإلى المطار!

لا يزالُ معبرُ رفح بالنسبة إلى أهلنا في غزة متنفساً يخففُ من وطـأة الحصـار، فيمـا يمعنُ تحالفُ العدوان السـعوديّ فـي إحكـام الحصـار علـى الشـعب اليمنـي، فـلا يوجـدُ متنفس في البـر أَو البحـر أَو الجـو إلا وأغلقـه، حتـى أن عـددَ ضـحايا الحصـار والكارثـة الصحية في اليمن، يفوقُ عدد القتلى والشهداء في هذه الحرب العدوانية.

وعلى الرغم من أن الساسةُ في الضفة الغربية على اخـتلافٍ مـع الساسـة فـي قطـاع غزة، إلا أن درجةَ الانقسام الفلسطيني لم تصـل حَـدَّ التواطـؤ ضـدّ أبنـاء غـزة واسـتغلال الحصار المفروض عليهم، وذلك ما لم يفعله ساسة ما يسمى بالشرعية في فنادق الريـاض وعدن، الذين دفعوا إلى طريق الحرب والحصار والأزمـة الاقتصـادية، ثـم نـراهم يسـعَون إلى استغلالها، وابتزاز الأطراف الوطنية في الداخل عبر تمريـرِ مقترحـات سـعوديّة بغطـاء أممي تدعو إلى إشرافِ المنظمة الدولية على مطار صنعاء وميناء الحديدة، فـي حالـة أشـبه ما تكونُ بالانتداب على شمال اليمن تحديداً.

ولا عجبَ، فمن يقبَل بوجود الاحتلال الأجنبي في جنوب البلاد يهون عليه وضع الشمال تحت الانتداب، إنما العجيبُ أن تصدَحَ أصواتٌ من داخل صنعاء تقبَلُ بالإشراف الأممي على مختلف موانئ اليمن ومطاراته تحتَ ذريعة إيقاف العدوان ورفع الحصار.

لكن كما في غزةَ شعبٌ عربي صامدٌ يأبى الضيمَ والانكسار، ففي صنعاءَ وعمومِ اليمن شعبٌ عزيز يرفُضُ الذُّلَّ والهوان، ويرفض كُلّ أشكال الوصاية والاحتلال، وله مع الغزاة والمعتدين تاريخٌ من الانتصارات التي جعلت من أرض اليمن مقبرةً لكل طامع في أرضها وشعبها.. ولن يضيرَ شعبَنا إنْ كان المعتدون عليه لا يقرأون التاريخَ ولا يستفيدون من عبره ودروسه.

***

مجزرةُ الصالة الكبرى

تهرُبُ الكلماتُ وتضيعُ العبارات، حين تبحَثُ عن وصفٍ دقيقٍ لمجزرة صالة عزاء آل الرويشان، التي أقدم عليها تحالُفُ العدوان السعوديّ الأمريكي، متجاوزاً كُلَّ الخطوط الحمراء التي تعارفت عليها الإنسانيةُ في أزمنة السلم والحرب، حتّى يُخيَّلَ لك أن العدوَّ المتوحشَ قد انسلخ عن بشريته وإنسانيته، وغدا أخطرَ وأقذرَ من الحيوان المفترس الذي لا يقتُلُ لمُجَرّد القتل.

المجزرةُ الداميةُ التي استهدفت المئاتِ من المدنيين في صالة العزاء، وأسالت شيئاً من الضمير العالمي المتجمد حيالَ الحرب على اليمن، ما كان لها أن تحدُثَ لولا أن وراءَها نفسياتٍ مريضةً تبرّرُ للعدوان وجرائمه، بل تفاخر وتتباهى كلما أمعن آلُ سعود في التوحش والإجرام، وكأن الوجعَ اليمني محصورٌ بفئة دون أُخرى.

ويُحسَبُ لهذه الجريمة النكراء أنها أسقطت ما تبقى من أوراق التوت، التي حاول العدوانُ ومرتزِقتُه أن يداروا بها سوأةَ جرائمهم بحقّ الإنسان اليمني، فانكشفت عوراتُهم دون رتوش، وهم ينتشون بالجريمة، ويصفقون لها، ثم وهم ينكرونها ويتنصلون من تبعاتها، وبلغت خستُهم ذروتَها حين اضطر سيدُهم الأكبرُ في واشنطن إلى تعنيفهم والتبرؤ من جريمة اقترفها الأمريكان، بأيادي المنحطين من آل سعود ومرتزِقتهم في الداخل والخارج.

وللأسف الشديد ثمة الكثيرُ من عيال العاصفة ومسوخِها، ما زالوا على غيهم، وهم يلوكون الكلماتِ المتعفنةَ؛ بحثاً عن تبريرات ساقطة. وحتى بعد أن اعترف آلُ سعود مضطرين، وزعموا أنهم سيحقّقون في هذه الجريمة، لا يزالُ المرتزِقةُ وأذنابُهم يغرِّدون خارجَ السرب، ويختلقون أباطيلَ أبشعُ من الجريمة النكراء ذاتها.

وبالطبع، لا نتوقَّعُ من أمثال هؤلاء صحوةَ ضمير، فهم ممن قد ران على قلوبهم، والغالبيةُ منهم ضالعون في جرائمَ مماثلة، وقد كانوا ولا يزالون يشكلون طابوراً خامساً للعدوان عبر الرصد والإحداثيات التي يقدمونها لغرف العمليات، ولا شك أن التحقيقَ المحايدَ في الجريمة الكبرى لصالة العزاء، سيكشفُ عن خلايا قذرة كانت جزءاً من المخطّط الإجرامي، ويعرف عناصرُ هذه الخلايا أنهم الحلقةُ الأضعفُ في المخطّط، وقد يتخلص العدوّ السعوديّ- الأمريكي منهم، أَو يقدمهم كبشَ فداء في نهاية المطاف.

لكن ما لا يمكنُ القبولُ به واستساغتُه، أن تبقى الفئةُ الصامتةُ على حيادها، وكأن هذه الجريمة وما سبقها من جرائمَ بحقّ المدنيين والنساء والأطفال، شأنٌ خَاصٌّ بفئة أَو حزب معين من اليمنيين، وكأن الضحايا من بلاد واق الواق، لا يمنيين من أبناء جلدتنا، وينتمون إلى طينة الوطن الأكبر، بل إن البعضَ لا يزالُ تائهاً في تحديد موقفه، على الرغم من أن نيران العدوان وصلت إلى أسرته وقبيلته!

ولهؤلاء أقول: كُلُّنا مشروعُ قتيل لتحالف العدوان، سواء برزنا في الجبهات، أَو استكنا في البيوت.. وإنها لَطامةٌ كبرى إنْ لم نتحَرّك بعد أن رأينا كيف يستهترُ العدوُّ بدمائنا، ويوغلُ في أذيتنا، ثم إنه لا يزالُ ينتظرُ منا أن نسديَه الشكرَ والتقديرَ على صنيع ما فعل!!!

* * *

نداءُ المهرة.. نداءُ الوحدة والسيادة

ما يعتملُ على مسرحِ محافظة المهرة يبعَثُ في جانبٍ من جوانبه على الزَّهْوِ الوطني، ذلك أنه بالرغم من المؤامرة الكبيرة والتدخُّلات الخارجية ومحاولة تنفيذ مشاريع للاحتلال السعوديّ الإماراتي فيها، إلا أن الهَبَّةَ الشعبيّةَ لأبناء المحافظة تؤكّد مجدّداً أن اليمنَ عصيَّةٌ على الانكسار. والأَهَمُّ من ذلك أن هبَّةَ المهرة اتخذت شعاراتٍ وطنيةً وحدوية تُعلِي من سيادة الوطن وعَلَمِ اليمن، في تحول كدنا نفتقدُه في بقية المحافظات الجنوبية التي تنكرت لهُوِيَّتها اليمنية، وبات بعضُ سماسرتها يفاخرون بما يسمونه "الهُوِيَّة الجنوبية السعوإماراتية".

في المهرة اليومَ صرخةٌ شعبيّةٌ وطنية واعيةٌ ترفُضُ الخضوعَ لقوى الاحتلال والعدوان الخارجي، ولا تنطلي على أبنائها "شماعةُ الشرعية" التي يتلفَّعُها العدوانُ ومرتزِقته، ولا تتأفَّفُ من الانتماء إلى الوطن الأكبر اليمن، حتى وإن تعالت الاتّهامات والتخرُّصات حول الوحدة الوطنية، التي تجعلُ من بعض الساسة في الجنوب والشمال دعاةً لـ "هُوِيَّة صغرى" يراد لها أن تتسعَ لمصالحَ ضيقةٍ تغلُبُ عليها الشخصنةُ والأنانية ونُكرانُ وقائع الجغرافيا والتاريخ.

ها هي المهرة تعانقُ صنعاءَ وتحتضنُ عدنَ، وتحتوي بمنطقها السياسيّ والنضالي كُلَّ الأحرار في ربوع اليمن، مُعليةً ثوابتَ ظنَّنا أنها غدت من الماضي بعد أن أصبحت الوطنيةُ في سوق النخاسة السياسيّة مُجَرَّدَ "وجهة نظر" لا أكثر.

أدري أن ثمة مَن يشكِّكُ في حراك المهرة، إذ يربطونها بالعامل الخارجي.. والحقيقةُ أن جميعَ القوى الوطنية في الداخل تتعرضُ للاتّهام ذاته، غير أن العبرةَ منوطةٌ في الأصل بالموقف المعلَن على الأرض، فإخوانُنا في المهرة يتدافعون للحفاظ على السيادة وإن اقتضى الأمر حمل السلاح ومواجهة العدوّ عسكريّاً، بالرغم من فارق

الإمْكَانيات، الأمر الذي يستوجبُ على كُـلّ القـوى الوطنيـة تلبيـة نـداء المهـرة ومسـاندة حراكها بالقول والفعل، والترفع عن الاتّهامات والظنون السيئة أَو الحسابات المحلية.

يتعيَّـنُ على القوى الوطنية في صـنعاءَ تحديـداً أن تلبـيَ النـداءَ الـوطني الوحـدوي، وتعلنَ تضامنَها ومباركتَها ودعمَها السياسيّ والشـعبي لحـراك المهـرة، فهـذه فرصـةٌ مُثْلَـى لتضميد جراح الماضي القريب، وهـي مـدخلٌ لتأكيـد الهُـوِيَّة اليمنيـة والموقـف الـوطني الواحد من صعدةَ إلى المهرة.

وعليه أقترحُ تنظيمَ مسـيرة شـعبيّة حاشـدة فـي العاصـمة صـنعاءَ يرتفـعُ فيهـا العَلَـمُ الوطني اليمني فحسب، وشعاراتُ التضامن الصنعائي مع المهرة، مع لافتات تنـدّد بالعـدوّ السعوديّ وجرائمه وأطماعه في عمـوم الـيمن. ويمكـن للمحافظـات اليمنيـة الأُخـرى أن تنظم مسيراتٍ تضامُنيةً مماثلة، حتى يعلَمَ أعداء الوطن كُـلُّهم أن اليمنَ جسدٌ واحد ونـبضٌ واحدٌ وأن وَحدته وسيادته خطٌّ أحمرُ.

* * *

زمنُ الزهايمر

دمّروا الإنسانيةَ في اليمن، فحاولوا باسم الإنسانية نفسِها البحثَ عن مخرجٍ من مأزقهم عبر الاستجابة لمطالِبِ الأمم المتحدة بشأن إغاثة الشعب اليمني، والتوافق على حَلٍّ سياسيّ سريعٍ للأزمة. بالأمس حاول إعلامُهم أن يقدّمَ صورةً مغايرةً لأمراء آل سعود، فيما آلةُ القصف العدوانية كانت تكذِّبُ ادِّعاءَهم، فأشلاءُ الضحايا المتناثرة في كُلّ بقعة من أرجاء اليمن دليلٌ كافٍ على بشاعة إجرامهم بحقّ اليمن أرضاً وإنساناً.

للعدوان على اليمن حكاية عربية متصلة بجذر القضية الفلسطينية، وبأبجديات الصراع العربي- الصهيوني. أما ما يسمى بشرعية هادي، فشماعة لا أكثر.

فمنذ توقيع اتّفاقية كامب ديفيد وإلى اليوم، والأنظمة العربية، تتجه نحو إقامة علاقة صداقة مع إسرائيل، سواء بشكل مباشر أَو غير مباشر، أَو على نحوٍ فردي، أَو بصورة جماعية.

وإذ هيمنت الواقعيةُ السياسيّة على الحكام وبعض النخب السياسيّة والمثقفة، فقد دفعت المتغيراتُ الدولية، وتشكُّلُ النظام العالمي الجديد في تسعينيات القرن الماضي، إلى فرضِ رُؤيةٍ تفاوضية لحل القضية الفلسطينية تحت شعار "الأرض مقابل السلام". وجرى الانفرادُ بالطرف الفلسطيني وُصُولاً إلى إعلان اتّفاقية أوسلو التي منحت الفلسطينيين شبهَ دولة منزوعة السلاح على أراضي غزة وأريحا، لكن لم يلتزم الصهاينةُ وحصدوا اعترافَ قيادة منظمة التحرير بكيانِهم المزروعِ على أرض فلسطين السليبة، ولم نرَ تلك الدولة.

رفضت حماسُ وبعضُ فصائل المقاومةِ خيارَ الاستسلام المهين للعدو الصهيوني، وساندتها في ذلك بعض المنظمات والاتّحادات العربية التي ظلت وفيةً للمشروع القومي التحرّري، بينما اتسعت دائرةُ الأنظمة العربية المؤيدة للتفاوض والحلول السلمية، وأُطلق عليها مجتمعة: محور الاعتدال.

وإلى جانب حماس، ظهر حزبُ الله اللبناني كحركة مقاومة، ورفضت سوريا الانخراطَ في مشروع التفاوُضِ على حساب الحقوق العربية المشروعة، ما أفضى إلى تشكُّلِ محور مقاومة عربي مدعوم من الهيئات الشعبيّة العربية، التي تمكّنت على الدوام من تحريكِ الشارع العربي في مظاهرات احتجاجية تندّد بالكيان الصهيوني وبالقوى العالمية المساندة له، وبالمواقفِ المخزية للجامعة العربية، وللأنظمة الرسمية الصديقة لإسرائيل.

تمكّنت المقاومةُ من تحرير جنوبِ لبنانَ وغزةَ، وصمدت في وجه العدوان الصهيوني على لبنان في 2006، وعلى فلسطين في 2008، و2014، بينما ظلت الجامعةُ العربيةُ تعلن أن السلامَ مع العدوّ الصهيوني هو الخيارُ الإستراتيجي للعرب.

طوالَ هذه الفترة، صدقت شعوبُنا أن الأنظمةَ الرسميةَ غير قادرة على مواجهة إسرائيل عسكريّاً، وأن الأمن القومي العربي يتطلب تنازلات متوالية للعدو، والتطبيع معه سراً وعلانية، والسير بعيداً عن درب المقاومة والممانعة.

سنةً بعد أُخرى وَإِذَا بالموقف العربي الرسمي يتماهى مع مواقف تل أبيب تجاه حماس وحزب الله وسوريا وإيران.. وأخيراً تجاه اليمن.

وفجأةً أصبح لقوى الاعتدال/ الاعتلال العربي قوةٌ يمكنُ تحريكُها تحت مِظلة الأمن القومي العربي، واتضح أن القوةَ العربيةَ المشتركة لا تحتاجُ لاجتماع الجامعة العربية؛ كي تتحَرّكَ في عاصفة لا تبقي ولا تذر.

حزمت قوى الاعتدال أمرَها، وضلت العاصفةُ طريقَها، وسقطت ورقةُ التوت.. وغدا قادةُ قوى التحالف (اللاعربي) عنواناً للعُري السياسيّ!

وزاد الطينَ بلةً أن سلمانَ ظهر بعدها متلبِّساً بمحاولة ارتداء القناع الإنساني، فيما الناطقُ باسم العدوان يؤكّد أن التحالف السعوديّ/ الأمريكي نفذ خلال أقلَّ من شهر ما يقارب 2000 غارة في عملية أفضت إلى حصار شامل لم تفعلْه حتى إسرائيل بأهل غزة.

هل هذا اعتدالٌ أم اعتلال؟

لا هذا ولا ذاك. لكنه الزهايمر!

***

رجالُ اللّه في الجبهات

امتطوا صهوةَ المجدِ وارتقوا سَلَالِـمَ النصـر، فمـنهم مَـن قَضَـى نحبَـه ومـنهم مَـن ينتظرُ، فما وهنوا ولا استكانوا ولا بدَّلوا تبديلاً..

وضـعوا أرواحَهـم علـى أَكُفِّهـم، وانطلقـوا فـي موكـبِ الجهـاد، لا يثنـيهم خِـذلانُ المثبطين، ولا أراجيفُ المرتزِقة والانتهازيين، فكانوا ومـا زالـوا كمـا الـريح المرسـلة فـي الجود والعطاء، وفي سبيل الله والوطن بذلوا كُـلَّ غالٍ ورخـيص فبـادلتهم الجبـالُ الراسـيةُ الثباتَ والشموخ.

لـم ترهبهم طـائراتُ الإف 16 بتحليقهـا وغاراتهـا الكثيـرة، ولـم يستوحشـوا طريـقَ الشهادة على الرغم من هَول ما رأوه من مجازرَ ودماءٍ وأشلاء..

أقـدامُهم تـدُكُّ الثـرى وهامـاتُهم تطـاولُ الثريـا، وإن صـرخوا فـإنهم يصـرخون بالموت لأمريكا، ولأعداء الله والوطن. يسـطّرون ملاحـمَ البطولـة والفـداء، فـلا يـزدادون إلا تواضُعاً وخشـوعاً، يسـتوي عنـدهم الأمـنُ والخطـر، مـا دامـوا يرتلـون آيـاتِ النصـر، ويستوي عندهم الموتُ والحياة ما داموا مـع الله وفـي سـبيله يـذودون عـن كرامـة وطـنهم وشعبهم وأمتهم.

ترفرفُ أرواحُهم وتسـمو عاليـاً، وتسـكُنُ السـكينةُ جنبـاتِ قلـوبهم.. يـدبُّون علـى الأرض كعبادِ الرحمن، وأولياء الله الذين لا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون.

في العيد، لم يلبسوا الجديدَ، ولم يبرحوا مواقعَ الرباط، فلا جديد يليـق بأجسـادهم الربانية، ولا مكان أقدس عندهم من متاريسهم التي ينتظرون فيها العيـد الأكبـر: النصـر أَو الشهادة.

يفترشون الأرضَ ويلتحفون السماء، لا فقراً ولا عوزاً، بل زهداً وتضحية وإيثاراً، فلا تدري أنبتوا من الأرض أم هبطوا من السماء، ولا تدري ـ وقد ارتحلوا ـ أكانوا يعيشون بيننا، أم كانوا مُجَرَّدَ طَيفٍ عابر، أَم غيمة سحاب ظللت وأمطرت ثم ارتحلتْ بعيداً عنا.

لم يسلكوا سوى طريقِ الحق، ولم تُثْنِهم عنه كُلُّ مغريات الحياة وشهواتها، وهم حين اختاروا هذا الطريقَ إنما اختاروه ليصونوا بلداً استباحَه العدوّ، وتتربَّصُ به المكائدُ والمؤامرات من كُلّ جانب، ولولا هذا العطاءُ وهذه التضحيات، لأصبحت اليمنُ نهباً للغزاة والإرهابيين، الذين ما دخلوا بلداً إلا أحالوه إلى مرتعٍ للفوضى والفساد وانتهاك الحرمات والأعراض.

وحين تداعت علينا جحافلُ الشر لتنتقصَ من سيادتنا وتسلُبَ قرارنا، كان رجالُ الله في مقدمة الصفوف، ولسانُ حالهم يقولُ: لن نرتضيَ على أرضنا وصياً يعبَثُ بخيراتنا، وينهَبُ ثرواتنا، ويبُثُّ سمومَ التفرقة المذهبية والطائفية في صفوفنا.

هكذا هم رجالُ الله، فسلامٌ عليهم في كُلِّ حين، ولا نامت أعينُ الجبناء والمعتدين.

***

الأنا والآخر

ثَمَّةَ قاعدتان تحكُمان علاقةَ الأنا بالآخر، الأولى تعاونيةٌ تشارُكيةٌ، والأُخرى نافيةٌ وإقصائيةٌ. وقد كاد الشريكان أنصار الله والمؤتمر الشعبي ينزلقان إلى العلاقة الثانية السلبية التي تتضخَّمُ فيها الأنا، فلا ترى في الآخر إلا العيوبَ والمَثَالِبَ، بل وقد تصلُ إلى حَدِّ التفكير في نفيه واستئصاله.

غير أن التفاهُمَ الأخيرَ قد أعاد ضبطَ بوصلة العلاقات التي يجبُ أن تحكُمَ فرقاءَ العملية السياسيّة ما داموا متحدين في مواجهة العدوان والاستكبار، وبهذا التفاهم انفتح بابُ الأمل في علاقة تشاركية تقوم على قاعدة (أنا والآخر)، حَيْثُ واو المعية هنا تعني أن علاقةَ الطرفين تتخذُ سبيلَ المصير المشترك، فلا يخذل أحدهما الآخر، ولا ينفرد طرفٌ منهما بالتصرف في أمرٍ من الأمور المشتركة بمعزل عن الطرف الآخر.

هذه العلاقةُ لا تمنعُ احتفاظَ كُلّ طرف بخصوصيته، فليس المطلوب أن تتماهى الأنا مع الآخر، أَو يندمجَ الآخر في الأنا، كما قد يتوهمُ البعض.

إلا أن الخصوصيةَ هُنا يجبُ أن لا تتضخمَ إلى الحد الذي تتقوقعُ فيها على ذاتها، وتضربُ من حولها سياجَ اللا النافية للآخر، فالعلاقة في إطار قاعدة (أنا لا الآخر) ذاتُ طابع شمولي واستبدادي، يمقُتُها القرآنُ الكريمُ والفِطرةُ الإنسانية، والتعدُّدُ والتنوعُ دليلُ صحة وعافية، خَاصَّةً إذَا أحسنت الأنا فَهْمَ الآخرَ وتنازَلت عن نرجسيتها، وأدركتَ أن الحياةَ لا تستقيمُ في إطار لون واحد مهما كان هذا اللونُ جميلاً وجذاباً.

وهكذا فَإِنَّ علاقةَ المؤتمر والأنصار في الإطار الوطني، يجبُ أن تكونَ تكاملية وتشاركية، ولا مانعَ أن تكونَ تنافُسيةً إن لزم الأمر، المهمُّ أن لا تنتكِسَ العلاقةُ وتصلَ حَدَّ الكراهية والبغضاء والعداوة والتفكير في إلغاء الآخر.

وبالطبع فما ينطبقُ على علاقة القطبين، يصُحُّ أَيْضاً على علاقة بقية القوى والمكونات السياسيّة التي من حقها أن تتبايَنَ وتتصارَعَ سياسيّاً وسلمياً في إطار الثوابت المتوافق عليها.. فالسلطةُ ومن يصل إليها زائلون، ويبقى الوطنُ { وتلك الأيّامُ نداولُها بين الناس }.

لقد عاش اليمنيون ظروفاً صعبةً في ظلّ العدوان، ولكنهم انتصروا عليها بصمودهم وتكاتفهم.. ولم يفتت عضدهم سوى هذه الأزمة العابرة بين أنصارِ الله والمؤتمر الشعبي العام، وهو ما يحتمُ على قيادة القطبين تعزيزَ التفاهم بينهما على أرض الواقع، والتفكيرَ من الآن في تحالف إستراتيجي لا يتموضَعُ فقط في إطار مواجهة العدوان، بل يتعداه إلى التفكيرِ في بناء الدولة من جديد، وترميمِ المشهد السياسيّ، من خلال الانفتاح على بقيةِ الأطراف والقوى السياسيّة ودعوتها إلى الحوار والمصالحة الوطنية، والتوافق معها مجدّداً على خارطة طريق تضعُ حداً للصراع الداخلي والعدوان الخارجي، وتفتح البابَ أمام حياة جديدة، عنوانُها الحريةُ والكرامة والاستقلال، وقوامُها الوَحدةُ والديمقراطية والتعدديةُ الحزبية واحترامُ حقوق الإنسان.

* * *

مع الرئيسِ الصمَّاد في إنقاذ المؤتمر والشراكة السياسيّة

وقد سقطت الفتنة في مهدها وعقر دارها، فَإِنَّ الحسم الأمني وحده غير كاف في تجاوز تراكمات وتداعيات أزمة الثقة بين قطبي الشراكة السياسيّة خَاصَّةً وأن العدوان عمل ويعمل على إذكاء هذه الفتنة والزجّ بالبلاد في أتون حرب أهلية أمكن تفاديها بفضل الله وتضحيات الجيش واللجان الشعبيّة وتعاون شرفاء اليمن من مختلف القبائل والأحزاب.

وإذا كان من المبكر الحديث عن لملمة المؤتمر الشعبي العام بعد الهزة العنيفة التي تعرض لها خلال الأيّام الماضية، فَإِنَّ حجم الخطر الداهم والمحدق بالبلاد يستوجب على الحزب النهوض سريعاً والتموضع في المكان الذي يستحقه كُلّ الشرفاء من أفراد وقوى وطنية اختارت الصمود ومواجهة العدوان السعوديّ الأمريكي الغاشم على بلادنا.

ومما يشجع المؤتمرين الشرفاء ويساعدهم، أن الرئيسَ الصمَّاد قد عبَّرَ بوضوح عن استمرار الشراكة السياسيّة مع المؤتمر الشعبي العام، داعياً إلى حوار وطني بين الأحزاب والقوى السياسيّة؛ بهَدفِ تعزيز الجبهة الداخلية وإصلاح مؤسّسات الدولة، وتجاوز حالة التباينات والمناكفات التي طغت على المشهدين السياسيّ والإعلامي خلال الأشهر القليلة الماضية.

وتأتي دعوة الرئيس الصمَّاد حاجة ملحة ووطنية وفي ظرف استثنائي بالغ الخطورة، ما يستوجب على كُلّ القوى السياسيّة الوطنية أن تلتف حولها وتنتقل بها إلى مسار عملي يفتح الباب مجدّداً أمام حوار شفاف ومسؤول تجاه مختلف التحديات الراهنة، وضرورة مواجهتها في إطار جبهة وطنية تتحَرّك على أرضية صلبة قوامها اتّفاق القوى السياسيّة وتفاهمها على أولويات المرحلة الراهنة، واعتبارها بمثابة الثوابت

والقواسم المشتركة التي لا يمكن الخروج عنها في ظلّ الحرب والحصار، بل ويمكن التأسيس عليها في المراحل المقبلة.

صحيحٌ أن ثمة تساؤلاتٍ عريضةً ومهمةً حول طبيعة الشراكة المطلوب استمراريتها، فثمة من يرى أنها لن تعدوَ عن كونها ديكوراً وغطاءً لأنصار الله، بينما يعترِضُ البعض على حصر الشراكة في هذه الثنائية الحزبية.

والحقيقةُ أن الشراكةَ الواسعةَ هي حقّ لمختلف القوى التي ناهضت العدوان وتناهضه، ويمكنُ للأحزاب والقوى الوطنية أن تبحَثَ الآلية العملية للإعلان عن إطار جديد وواسع لشراكة سياسيّة وطنية حقيقية وغير شكلية، عنوانُها: تغليبُ المصلحة الوطنية العليا، وهدفُها: حشدُ طاقات الدولة والمجتمع في مواجهة الحصار والعدوان، والاستفادة من مختلف القدرات والخبرات في بناء الدولة وإصلاح المؤسّسات، وإعادة الروح للحياة السياسيّة والدستورية من خلال التوافق على عقد اجتماعي جديد تتضح من خلاله ملامح النظام السياسيّ المنشود، في ردّ عملي على سدنة الجمهورية، والمتباكين على مصيرها.

منذ سبع سنوات تقريباً والبلاد تعيش مخاضاً عسيراً في ظلّ فترة انتقالية ما كدنا أن نغادرها حتى شنّ العدوان السعوديّ حربه التي نجم عنها تداعيات سياسيّة واقتصادية واجتماعية.. ولا شك أن شعبنا الذي صمد وقاوم وكاد أن ينتصر على العدوان يستحق من القوى السياسيّة كُلّها أن تكون في مستوى هذه التضحيات وأن تتجه إلى التفاهم فيما بينها لصياغة اليمن الجديد، بدلاً من انتظار الحلّ السياسيّ مع زمرة الخيانة في فنادق الرياض.

* * *

إلا بأمرٍ قضائي

شدّد الرئيسُ الصمَّـاد في أحدِ خطاباته نهايةَ الأسبوع المنصرم على احترامِ حقـوق الإنسان وضرورةِ تقيُّدِ السلطاتِ والأجهـزة الأمنيـة بالنصـوص الدسـتورية والقانونيـة فـي التعامل مع مختلف المـواطنين، بِغَـضِّ النَّظَـرِ عـن انتمـاءاتهم أَو توجُّـهاتهم وخلفيـاتهم السياسيّة والاجتماعية.

وبالرغم من حالة الحرب والحصـار والوضـع الأمنـي الـذي شـهدته الـبلادُ خـلال يوميات فتنة الخيانة، إلا أن ثمـة توجُّـهاً محمـوداً للدولـة وللقيـادة السياسـيّة نحـوَ تطبيـع الأوضاع من خلال العفو العام، والحد من أية انتهاكات ذات صلة بالتداعيات الأخيرة.

وكان لافتاً أن وزارةَ الداخلية دشّـنت الأيّامَ الماضيةَ حملةً توعويةً لمأموري الضبط القضائي تضمنت حقوقَ المواطنين، واحترامَ خصوصياتهم، وفقاً للقوانين النافذة وأهمُّهـا قانوُن الإجراءات الجزائية الذي ينُصُّ في المادة الخامسة علـى أن "المـواطنين سـواءٌ أمـام القانون، ولا يجوزُ تعقُّبُ أي إنسان أَو الإضرارُ به؛ بسَببِ الجنسية أَو العُنصر أَو الأصـل أَو اللغة أَو العقيدة أَو المهنة أَو درجـة التعلـيم أَو المركـز الاجتمـاعي"، كمـا يـنُصُّ فـي مـادةٍ أُخرى بأنه "لا يجوزُ القبضُ على شخص ـفي غيرِ أحوال الجريمة المشهودةـ إلا بـأمر مـن النيابة العامة أَو المحكمة، ويجبُ أن يكونَ الأمرُ كتابةً موقَّعاً عليه ممن أصدره".

وقد استند إلى هذه المواد وغيرها رئيسُ المجلس السياسـيّ الأعلـى فـي الخطـاب آنف الذكر، حين قال بوضوح:

ممنوعٌ مداهمةُ المنازل إلا بأمر قضائي.

ممنوعٌ اعتقالُ أحد إلا بأمر قضائي.

ممنوعٌ مصادَرةُ أموال أحد إلا بأمر قضائي.

وزاد متوعداً: وستكونُ العقوبةُ رادعةً لمن لا يلتزم ولم ينضبط.

إنَّ حديثاً كهذا يُفصِحُ عن رغبة في ترسيخِ حالةِ الأمن والاستقرار بالتوازي مع صيانة كرامة المواطنين وحقوقهم وحرياتهم، ما يجعلُ الأجهزةَ الأمنيةَ واللجانَ الشعبيّةَ أمام مسؤولية كبيرة لا تُجدي معها التبريراتُ والذرائعُ التي قد ترتكب تحت سقفها انتهاكات خطيرة تنُمُّ عن تصفية حسابات شخصية أَو رغبة في الانتقام، أَو مطمع في أموال الغير وممتلكاته.

كما أن التوعيةَ بحدودِ ومحدوديةِ صلاحيات مأموري الضبط القضائي تُعَدُّ في الوقت نفسه توعيةً بحقوق المواطنين، الذين قد يتعرضون للضيم والتعسف خارج إطار القانون.

إِضَافَةً إلى ذلك، فَإِنَّ التوجُّهَ إلى احترام القانون في المعاملات اليومية، وبرعاية رأسِ الهرم في الدولة، يعني فيما يعنيه معالجةَ الأخطاء الناجمةَ عن الاجتهادات الشخصية، ومحاسبةَ من يتعمد مخالفةَ القانون؛ بذريعة محاربة الجريمة أَو الحد من ارتكابها.

ولا شك أن دولةَ العدالة التي ينشُدُها أنصارُ الله لن تقومَ إلا إذَا كانت لكل اليمنيين ـبحسب تعبير الدكتور الشهيد محمد عبد الملك المتوكلـ ولن تكونَ كذلك إلا إذَا كان القانونُ مرجعيةَ الجميع حُكَّاماً ومحكومين.

* * *

نحوَ عقدٍ اجتماعي جديد

بعدَ ألفِ يومٍ من الثبات والصمود في مواجهةِ العدوان والحصار، لا شكَّ أن التضحياتِ الكبيرةَ التي قدمها ويقدمُها شعبُنا المعطاء، ستزهر نصراً عاجلاً على التحالف السعوديّ الأمريكي وأدواتِه ومرتزِقته في الداخل والخارج، ولمن يشكك في ذلك، نقول: إنَّ شعبَنا والقوى الوطنية المناهضة للعدوان تجاوزت خلال ما يقاربُ ثلاثة أعوام تحدياتٍ كبيرةً ما كان أشدُّ المتفائلين يتصورُ أننا سنتجاوزُها!

من هذا المنطلق، يتعيَّنُ على القوى السياسيّة أن تتحَرَّكَ بثقةٍ ومسؤولية نحوَ بناء اليمن الجديد من خلال رؤىً إستراتيجيةٍ يتم التوافُقُ عليها في ضوءِ نقاش عام، لا ضيرَ أن نتطرقَ فيه إلى المسكوتِ عنه، خَاصَّةً أن ثمة ضبابيةً لا يمكن نُكرانُها تجاهَ النظام السياسيّ المنشود، والرؤية السياسيّة لطبيعة النظام والدولة التي تنشُدُها قوى ثورة 21 سبتمبر.

وإذا كنا متوافقين أن هذه التضحيات يتعيَّنُ أن تدلفَ بنا إلى دولةٍ قوية ومستقرة ذات سيادة، بعيداً عما ألفناه من تدخُّلاتٍ ووصاية خارجية خلال العهد السابق، فَإِنَّ ثمة منجزاتٍ وتراكُماتٍ وطنيةً تتعلَّقُ بالجمهورية والوحدة وَالديمقراطية والتعددية الحزبية وحرية الصحافة، لا يمكِنُ القفزُ من فوقها وتجاوزها، وتأخيرُ النقاش حولَها حتى يتحقَّقَ الانتصارُ الكبير، بل أكاد أجزمُ أن شروعَ القوى السياسيّة والوطنية في رسم ملامح العهد الجديد سيدفعُ ببقية فئات المجتمع إلى المساهمة في ملحمة الدفاع المقدَّس بمختلف متطلباتها، وهم مطمئنون إلى أن القادم أفضل، إذ لا مجالَ للتراجع عن الدولة المدنية الديمقراطية والعادلة التي يتوقون إليها ويضحُّون من أجلها.

ومما يجعلُ من هذه الخطوات أولوية ملحة، أن الطرفَ الآخرَ لا يملكُ مشروعاً ولا شرعيةً، وإن ادَّعاهما، وتجربتُه على مدى عامين في الجنوب ومأرب تؤكّدُ عجزه

وفشله في بناء الدولة وتثبيت الأمن والاستقرار، وذلك على عكس الحالة الإيجابية في صنعاء، حَيْثُ الأمن والاستقرار، وحيثُ مظاهر الدولة على الأقل، قائمة وهي تقاومُ أضرار العدوان والحصار وتداعياتهما.

ولن أضيفَ جديداً بالإشارة إلى أن اليمن تعيشُ وضعاً انتقالياً منذ سبع سنوات، وقد حان الوقتُ لكي تنجزَ القوى السياسيّة والوطنية في الداخل عقداً اجتماعياً جديداً دونَ انتظار حَلٍّ سياسيٍّ من الرياض قد لا يأتي في القريب العاجل.

وبوضوحٍ أقول أَيضاً: إن تجربةَ الحركات السياسيّة الإسلامية، وقد استهوت الشعاراتِ الدينيةَ ووظّفتها في سبيل الوصول إلى السلطة، وجدت نفسَها أمامَ مأزق حقيقي، وهي تديرُ الدولةَ العميقة، وترعى مصلحةَ كُلّ فئات المجتمع، بما في ذلك المعارضين لها، ولو أنها تسلّحت ببرنامج متكامل وواقعي ومتوافَقٍ عليه مع شركاء الوطن، لَأمكنَ لها تفادي الفشل والسقوط السريع.

وفاءً للشهداء ولتضحيات شعبنا ونحن على أعتابِ ألفية ثانية من الثبات والصمود يجبُ أن نتداعى ـ وبالأخصِّ القوى السياسيّة ـ إلى حوارٍ وطني على قاعدة مواجَهةِ العدوان، وبناءِ الدولة، وصيانة المكتسبات الوطنية لشعبنا وأمتنا.. ولله الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ.

* * *

وللمواطنِ حقوق !

تهونُ كُـلُّ التضحيات ما دامت فـي سـبيلِ الـوطنِ ومـن أجـلِ حريتِـه وكرامتـه، وصَونِ سيادتِه واستقلاله، وهذا مـا يجعـلُ الآلافَ مـن (المـوظفين) متفهمـين حقيقـةَ الأزمة الاقتصادية، وتداعياتِ الحرب والحصار والعدوان على اليمن، التـي أَدَّت إلـى توقُّف رواتبهم منذ أشهر. وبالإِضَـافَـةِ إلى هذا الفهم والتفهم، نجـدُ أن الآلاف أَيْـضاً حرصوا ومـا زالـوا يحرصـون علـى الالتـزام بالعمـل والـدوام وتقـديمِ مـا أمكـن مـن خدمات، والتخفيف من معاناة المواطنين بشكل عام، للحفاظ على مؤسّسـات الدولـة من التلاشي والانهيار.

ويُشكِّلُ هذا الدورُ عاملاً مضافاً من عوامل الصمود الوطني فـي مواجهـة العـدوان، مع قناعتي أن لا شيء يوازي تضحياتِ مَن يجودون بأرواحهم دفاعاً عن هذا الوطن.

بَـيْـدَ أن كرامةَ الوطن غيرُ منفصـلة عـن كرامـة المـواطن، فـالآلافُ مـن المـوظَّفين الصامدين في مواقعهم الخدمية والإدارية، ولا يجدون دخلاً آخرَ غير الراتب الذي توقفـوا عن تقاضيه لعواملَ كثيرة معروفة، لا يزالون ينتظرون لفتةً جادةً وحقيقيةً مـن قبـل حكومـة الإنقاذ تضعُ حداً لمعاناتهم أَو التخفيف عنهم قدر المستطاع.

وأياً كانت المبرّراتُ التي تضعُها الحكومة، فَإِنَّ ذلك لا يعفيها من مسـؤوليتها تجـاه الموظفين والعاملين في الجهاز الإداري للدولة، وهي مسؤوليةٌ وطنيةٌ وأخلاقيـة لا يمكـن القفزُ فوقها بدواعي أولوية مواجهة العدوان، ذلك أن تحـالفَ العـدوان نفسَـه يـراهنُ علـى الورقة الاقتصادية وينتظرُ مفاعيلَها، ولا شك أن لصـمودِ مـوظفي الجهـاز الحكـومي دوراً كَبيراً في صمود بقية الجبهات، ولعل هذا الصمود كان آخرَ ما يتوقعُه العدوان الـذي اعتقـد ولا يزالُ يعتقد أن المالَ وحدَه كفيلٌ بالحسم أيّاً كان نوعه.

يستحقُّ كُلُّ الموظفين الصامدين في المؤسّسات وأروقة الوزارة في العاصمة والمحافظات الشكرَ والتقدير، ولا ينبغي أن يقابِلَ أنينَهم الذي يعبِّرُ عن وجعٍ يومي يكابدونه وأسرهم بالتجاهل والتخوين لمُجَرَّدِ أن أصواتاً نشازاً تعمَلُ على توجيه هذه المعاناة إلى المكانِ الخطأ، فاللهُ عزّ وجلّ يقولُ مخاطباً نبيَّه الكريمَ: {فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ، وَلَوْ كُنتَ فَظاً غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ}.

على حكومة الإنقاذ ـهكذا اسمها على الأقلـ أن تعمَلَ باتّجاهِ إنقاذ ما يمكن إنقاذه، ولتكُنْ خطواتُها في هذا الجانب مدروسةً ومعلَنةً على نحوٍ شفاف، خَاصَّةً أن تسريباتٍ ومناكفاتٍ إعلاميةً متواليةً توحي بوجود فسادٍ مالي في هذه الوزارة أَو تلك، بينما الموظفُ ـ المواطن، يجدُ نفسَه وحيداً في ساحةِ مقارعة الحصار والأزمة الاقتصادية.

* * *

بناءُ الدولة بين الإدارةِ والسياسة

إذا ما تجاوزنا الحديثَ عن مُعضِلَةِ البناءِ في ظلّ الحربِ والحصار وتفاقم الأزمة الاقتصادية والإنسانية جراء استمرار العدوان السعوديّ الأمريكي على بلادنا، فَإِنَّ مطلَبَ بناء الدولة كان وسيبقى على رأس التطلعات التي ينشُدُها شعبُنا العظيم ويحلُمُ بها منذُ عقود طويلة.

وحتى لا تبقى دعوةُ الرئيس الصمَّاد لبناء الدولة مُجَرَّدَ شعار للاستهلاك الإعلامي، على النحو الذي عرفناه في ظلّ النظام السابق، فَلا بُدَّ من الفصلِ ابتداءً بين المفهوم الإداري لبناء الدولة، وبين الإطار السياسيّ الحامل للدولة ولمشروع التغيير.

إدارياً، لا يمكنُ بناءُ مؤسّسات الدولة، إلا باتّباع المنهجية المتعارَفِ عليها دوليّاً فيما يتعلق بالكفاءة والخبرة، وتقديمِ هذا المعيار على أية اعتباراتٍ أُخرى، وبحيث تصبحُ الوظيفةُ العامة أداةَ الإنجاز والبناء التراكمي، على عكس الطريقة المعتادة في التعامل مع الإدارة ووظائف الدولة كمدخلٍ للإرضاء وشراء الولاءات التي تخدم السلطة الحاكمة.

من هذا المنطلق فَإِنَّ إعادةَ بناء الدولة إدارياً تتطلَّبُ حملةَ تصحيح جادة وموضوعية وعلمية، كما تتطلّب الشجاعة في إعادة النظر في التوصيف الوظيفي للجهاز الحكومي والقطاع العام بشكل عام، وتشذيب كُلّ الزوائد التي ترهقُ الإدارةَ العامة للدولة. ولن يُكتَبَ لحملة كهذه النجاحُ إلا إذَا توفرت للقيادة السياسيّة القناعةُ الكاملة أنها تبني دولةً لكل اليمنيين وليس لجماعة أَو حزب أَو فئة بعينها.

في الشِّقِّ السياسيِّ أَيْضاً، يمكن القولُ: إنَّ بناءَ دولةٍ قوية ومقتدرة ومؤسّساتية لن يقودَ بالضرورة إلى دولة ديمقراطية وعادلة، وهنا لا غنى عن الرؤية السياسيّة لبناء الدولة،

بحيث يتفاهمُ كُـلُّ الفاعلين في المشهد السياسـيّ علـى عقـد اجتمـاعي جديـد تتضـحُ فيـه معالـمُ النظام السياسيّ المنشود، بحيث يكونُ بناءُ الدولة في إطار النظام السياسيّ المتوافـق عليه مجتمعياً. ولـيس سـراً القـول: إنَّ اليمنيـين بمختلـفِ فئـاتهم مـع النظـام الجمهـوري الديمقراطي بركنَيه الأَسَاسيين: التعددية الحزبية، والتداول السلمي للسلطة. عدا ذلك فَـإِنَّ بناءَ الدولة دون رؤية سياسيّة سيفضي حتماً إلى إنتاجِ النظامِ السابق بما كان عليه مـن فسـادٍ واستبدادٍ سياسيّ.

واللهُ من وراءِ القصد

* * *

الاتّحادُ والعدوان!

اقتضت مواجهةُ العدوان الكَوني على اليمن تفعيلَ مختلفِ الجبهات الداخلية، لمواجَهةِ آلة الفتك والدمار المصحوبة بحصارٍ جائر وشاملٍ وحربٍ إعلامية تضليلية قذرة وغير مسبوقة. ووجدت الوسائلُ الإعلاميةُ الوطنية نفسَها في مهمةٍ تنطوي على تَحَدٍّ كبير، خَاصَّةً أن آثارَ العدوان والحصار أصابت العملَ الإعلامي في الصميم، وكادت الرسالةُ الإعلامية في مرحلةٍ معينة تكونُ حكراً على أبواقِ العدوان ومرتزِقة الرياض.

وكسائرِ الجبهات الأُخرى، كان على الجبهة الإعلامية في مواجهة العدوان أن تنظِّمَ نشاطَها وِفْقاً لمهامٍّ ومسؤوليات وطنية تعززُ من صمود شعبنا وانتصاراته، وتُبرِزُ مظلوميتَه للعالم، وتواجِهُ التضليلَ والتزييفَ المستنِدَ إلى ترسانة إعلامية ضخمةٍ جنَّدها العدوانُ في إطار الحرب النفسية على شعبنا العظيم.

في إطارِ الجبهة الإعلامية لمواجهة العدوان، تأسَّسَ اتّحادُ الإعلاميين اليمنيين كإطارٍ مدنيّ داعمٍ للمؤسّسات الإعلامية الوطنية وللإعلاميين الأحرار، الذين انخرطوا في معركة الدفاع المقدس عن الوطن، كُلٌّ من موقعه، وبحسب ما هو متوافر من إمْكَانيات.

وبالرغم من الظروف والتهديدات الأمنية، وكل المعوقات الأُخرى، إلا أن المؤسّساتِ الإعلاميةَ الوطنية، حقّقت نجاحاتٍ كبيرةً في المعركة الإعلامية، وكانت هذه المؤسّساتُ وستظل أحدَ معالم الصمود والانتصار. وعلى مدار عام من تأسيس الاتّحاد، عملت اللجنةُ التحضيريةُ على أكثرَ من صعيد في إطار مواجهة العدوان، ونظّمت عشراتِ الفعاليات من وقفات احتجاجية وندوات ومهرجانات تكريم، بالإِضَافَةِ إلى البياناتِ والتقارير المتعلقة بالانتهاكات التي تعرض لها الإعلاميون والمؤسّساتُ الإعلامية الوطنية. ولم تكن عمليةُ ترسيخ البناءِ الداخلي والقانوني للاتّحاد وانتخابِ المكتب التنفيذي ولجنة الرقابة مؤخّراً، إلا خطوة في مضمار الألف ميل الذي ينتظرُ الاتّحاد

ككيان إعلامي لا يرى نفسَه بديلاً لأحد، وربما ظـن بعـضُ الـزملاء أن الاتّحـادَ بـديلٌ مـن النقابة، فأرادوا أن ينظمـوا للاتّحـاد دون اعتبـار للنظـام الأَسَاسـي، وبـدلاً مـن أن يـدخُلوا البيوتَ من أبوابِها وفي لحظة انفعال سارعوا إلى الإعلانِ عن كيانٍ إعلاميٍّ آخـرَ.. وحسـناً فعلوا، فميدانُ التنافس في خدمة الإعـلام والإعلاميـين مفتـوحٌ ومطلـوب.. وأنـا شخصـياً ممَّن يدْعون إلى التعددية النقابية، سواء أكانت مسيَّسةً أَم مهنية.

يبقى التنبيهُ إلى أن نقابةَ الصحفيين المختطفـة اشـتغلت وتشـتغلُ بانحيـاز فَـجٍّ ضـدّ الوطن، كان ولا يزال مطلوباً من الزملاء إنقاذُ النقابة وتصحيحُها من الـداخل، خَاصَّـةً وأن شرعيةَ مجلس النقابة انتهت منذ خمسِ سنوات على الأقل، فهل من مبادِرٍ؟!

* * *

أكذوبةُ الأقليةُ الزيديةُ في اليمن

بالرغمِ من استضعافِ الزيدية ـ المذهَبِ في بلادنا، خلالَ العقود الأخيرة الماضية، إلا أن الهضبةَ الزيديةَ ظلَّت في صدارة السلطة بشكلٍ أَو بآخرَ، ولم يكن هناك معنىً للزعم أن الزيديةَ مُجَرَّدُ أقلية دينية وسطَ اليمن السُّني أَو الشافعي. لكن قبيل 2004م، وهو العامُ الذي شهدت فيه اليمنُ حربَ صعدة الأولى، صدر تقريرٌ أمريكي عن حالة الحريات في العالم العربي، أشار فيه إلى أن الزيديةَ أقليةٌ دينية لا يتجاوز أتباعُها نسبةَ 30٪ من سكان اليمن. ومع ذلك لم أفهمْ ما وراء هذا القول، بالرغم من أن صديقاً لي نبَّهني إلى المعلومةِ الواردة في التقرير والقيمة في نظره.

من وحي هذه المعلومة وحين اندلعت حروبُ صعدة، وبدأ كُلُّ زيدي أَو هاشمي يتحسَّسُ رأسَه، كتبتُ في جريدة الشورى مقالاً بعنوان "وللأقليات حقوقٌ".. حينها كنتُ جاهلاً أن الخطابَ الإعلامي الداخلي والخارجي المرافِقَ لتلك الحرب كان يتعمَّدُ حصرَ المشكلة في أقلية زيدية حوثية متمردة تدَّعي الحَقَّ الإلهي في الحكم.

اليومَ وقد خرج أنصارُ الله أَو الحوثيون من دائرة الاستضعاف ما زال البعضُ ينكِرُ عليهم حقّ المشاركة في الحكم بحجة أنهم "أقليةٌ دينية"، بل وثمة مَن يرى أن الأمريكان يحرِصون على هذا التوصيف لإقناع مختلفِ الأطراف بقبول منح أنصار الله منطقةَ حكم ذاتي في شمال اليمن، كمدخلٍ عمليٍّ للتسوية السياسيّة.

إلا أن أنصارَ الله لا يرَون أنفسَهم أقلية دينية، وليسوا في واردِ التعاطي مع أفكارٍ كهذه.. وما فتئوا يؤكّدون على الشراكة الوطنية في السلطة والثروة، ومع ذلك يشكِّكُ خُصُومُهم في نواياهم، ويذهبُ بعضُ المتطرفين إلى ضرورةِ اجتثاثهم بصفتهم أقليةٍ لا وزنَ لها.

والحقيقةُ أن الأقليةَ مفهومٌ ملتبسٌ، كما أن الزيديةَ ذاتَها حالةٌ ملتبسةٌ، فقد ارتبط المذهبُ بالجغرافيا، حتى إن "الزيدي" يُطلَقُ على أيٍّ يمني بشكل عام، واليوم أصبح الزيدي في نظرِ الجِوارِ السعوديِّ وبعض المتعصبين في الداخل مُجَرَّدَ حوثي رافضي.. لكن هذا ليس بيت القصيد.

ما نقصُدُه هنا فيما يتعلق بمسألةِ الحُكمِ في ظلّ النُّظُم الديمقراطية، أنَّ الأغلبيةَ السياسيّة هي التي تحكُمُ عبر الإرادَة الشعبيّة، بينما الأقلية يكونُ لها حقّ المعارضة في إطارِ نظامٍ من الحقوق والحريات يسمحُ بتداوُلِ السلطة حين تغدو الأقليةُ أغلبيةً. وهكذا فَإِنَّ أنصارَ الله يمكنُ أن يصبحوا أغلبيةً سياسيَّةً بغَضِّ النظر عن الخلفيةِ الدينية، شرطَ أن يكونَ وصولُهم إلى السلطة عبرَ الإرادَة الشعبيّة ومن خلالِ صناديق الاقتراع لا فوهاتِ البنادق. وبالتأكيد، ما ينطبقُ على أنصار الله ينطبقُ على غيرهم، كالحراك الجنوبي ذي الخلفية الشافعية مثلاً.

لكن قبلَ هذا وذاك على العدوان أن يتوقفَ أَوَّلاً، ثم يشرعُ اليمنيون في مداواةِ جِراحِهم والقبولِ ببعضهم بعضاً، قبلَ أن نجدَ أنفسَنا نتحدَّثُ عن أقلياتٍ قَبَلية وأُسرية تحكُمُ كانتوناتٍ ودويلاتٍ تُدارُ من الخارج.

***

الفهرس

إهــداء 5
مقدّمة 7

الفصل الأول: ندوات ودراسات 9
لُعبةُ الأمم في اليمن حرباً وسلماً : 11
الترتيباتُ الأمنيةُ وعـقباتُ الحلّ السياسيّ في اليمن.. 21
الاستهدافُ السعوديُّ للإعلام العربي الـمقاوم : 47
الـمنظورُ السياسيُّ لـمشروع "يدٌ تبني ويدٌ تحمي" 55
فـرصُ التسوية السياسيّة وسيناريوهـاتُها بعـد أربع سنوات من الحرب العـدوانية عـلى الـيمن ..63
الإعلامُ الوطنيُّ في مواجهة العدوان 75
الـمجتمعُ الـدوليُّ وموقـفُه من العُـدْوَان السعُـوديّ الأمريكي عـلى اليَمَن. 93
التضليلُ الإعلامي وأبعادُه السياسيّة في الحرب العدوانية على اليمن 121
قراءةٌ في خارطة الـمطامع والذرائع الـمشبوهة التي شكّلت تحالف العدوان على اليمن .. 131
رؤيةُ الوفد الوطني وتجربةُ مشاورات الكويت 139

الفصل الثاني: حوارات 149
لصحيفة الثورة، محمد محمد إبراهيم، 21 كانون الأول 2018م 151
لصحيفة الـميثاق، يحيى نوري، 23 تشرين الأول 2018م 161
لصحيفة الثورة، محمد محمد إبراهيم، أيلول 2017م 167
لصحيفة الوحدة، نـجيب العصار، 10 كانون الثاني 2017م 177
لصحيفة 26 سبتمبر، محسن الجمال، 26 آذار 2017م 183
لصحيفة الوحدة، نجيب العصار، صحيفة الوحدة، أيار 2016م 189
لصحيفة 26 سبتمبر، محسن الجمال، صحيفة 26 سبتمبر، 24 آذار 2016م 193
لصحيفة 26 سبتمبر، صحيفة 26 سبتمبر، تشرين الثاني/ نوفمبر 2015م 199

الفصل الثالث: مقالات 205
عاصفة تفكيك السعوديّة 207
حكامُ الخليج ونقيصةُ الهُـوِيَّة! 211
العدوانُ وامتحانُ المواطَنة 213
الوحـدةُ وإرثُ الـحـروب! 215
الكُلُّ رابحٌ في مزاد السلام 217
رسـالةُ العُروبة من الـكويت 219
رأيٌ في الحرب الاقتصادية على بلادنا 221
نحوَ رؤيةٍ إستراتيجية للتغـيير 225
أصحابُ الفيل 227
بينَ الاستعباد والاستبعاد 229
انتصاراتُ المرجفين! 231
عقبةُ صنعاء 233
يـدٌ تحارِبُ.. ويـدٌ تحاسِبُ! 235
أيحسبُ (العدوان) أن يُترَكَ سُـدى؟ 237
الخيواني.. المثقف الموقِـف 239
إبراهيم الوزير.. داعية الشورى والحرية 241
رئيسٌ مـن زمـنِ الراشـدين! 247
النصرُ الذي ينتظرُ اليمن 249
تعـز في الـمعادلة الوطنية! 253
الثـورة ومشـوارُ التغـيير 255
الجيشُ واللجان! 257
ثـأرُ (داعـش) أم (تل أبيب)؟ 259
دولـة.. (هم) ! 261
عـصابةُ الأمم! 263
عاشوراءُ والمُلكُ العَضوض 265

عدن ومعركةُ الاستقلال الثاني 267
نهوضُ صعدة ونهضة اليمـن! 269
لــماذا تــقتلوننا؟! 271
في البدء كان الجيش 273
الحَـلُّ السياسيّ ومرونةُ أنصار الله 275
لــولا أنصارُ الله! 277
جرس إنذار 279
غزةُ في صنعاء! 281
مجزرةُ الصالة الكبرى 283
نداءُ الــمهرة.. نداءُ الــوحدة والسيادة 285
زمنُ الزهايمر 287
رجالُ الله في الجبهات 289
الأنا والآخر 291
مع الرئيسِ الصمَّــاد في إنقاذ المؤتمر والشراكة السياسيّة 293
إلا بأمرٍ قضائي 295
نحوَ عقدٍ اجتماعي جديد 297
وللمواطِنِ حقوق ! 299
بناءُ الدولة بين الإدارةِ والسياسة 301
الاتّحادُ والعــدوان! 303
أُكذوبةُ الأقليةُ الزيدية في اليمن 305

تعريف بالكاتب

عبدالله علي صبري:

ـ سفير الجمهورية اليمنية لدى الجمهورية العربية السورية.

ـرئيس اتّحاد الإعلاميين اليمنيين 2016ـ2020م.

ـ رئيس تحرير صحيفة الثورة الرسمية 2015م.

ـ عضو مؤتمر الحوار الوطني اليمني 2013ـ2014م.

ـعضو المؤتمر القومي الإسلامي. وعضو مجلس الأمناء بالتجمع العربي والإسلامي لدعم خيار المقاومة.

ـ رئيسُ تحرير صحيفة "صوت الشورى"، ورئيس الدائرة الإعلامية باتحاد القوى الشعبية اليمنية 2001ـ 2011م.

– ماجستير علوم سياسيّة، جامعة صنعاء، 2013م.

- **من مؤلفاته:**

– حقوق الإنسان في الإسلام الفكر والتاريخ، مؤسّسة العفيف الثقافية، صنعاء، 2004م.

– الإسلاميون والديمقراطية في اليمن، دار أروقة للدراسات، القاهرة، 2020م.

- له عدة أبحاث وأوراق عمل منشورة في مجلات متخصصة.
- شارك في عدة ندوات ومؤتمرات محلية وإقليمية.
- شارك في عدة دورات متخصصة في الصحافة والإعلام والسياسة.
- تعرض وأسرته لاستهداف مباشر نفذه طيران العدوان السعودي الأمريكي على منزله بصنعاء في 11رمضان 1440هـ الموافق 16 مايو2019م. واستشهدت والدته ونجلاه لؤي وحسن، وأصيب بكسور في رجله اليسرى.

نون وما يعصفون

في هذا الكتابِ إضاءةٌ على المشهدَين السياسيّ والإعلامي خلال يوميات الصمود في مواجهة الحرب العدوانية الظالمة والعاتية على اليمن، فبالإضافةِ إلى الحوارات والمقالات الصحفية التي رصدت جرائمَ تحالف العدوان السعودي الأمريكي وانتهاكاتِه بحقّ الإعلام الوطني والإعلاميين الأحرار، حاولت سَبْـرَ غورِ التضليل الإعلامي الذي توّلته كُبرَياتُ المؤسّسات الإعلامية العربية الممولة سعوديّاً وخليجياً، يضُـمُّ الكتاب عدةَ أبحاث قدّمها الكاتبُ في ندوات نوعية، وأجاب من خلالها عن كثيرٍ من الأسئلة والتساؤلات المتصلة بقضية العدوان، وأبعاد عملية ما يسمى بعاصفة الحزم، ومخططات دول التحالف.